

المدخل إلى علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور
عبد الهادي محمد والي
أستاذ علم الاجتماع بجامعة طنطا

٢٠٠٣ ٢٠٠٢

1875

1876

1877



**" فأما الرّبح فيذهبُ جُءًا، وأما ما ينفع
الناس فيمكن في الأرض كذلك
يفسرُ الله الأمثال "**

صلّى الله العظيم

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع وفروعه

مقدمة

لعل من نافلة القول أن علم الاجتماع اليوم يواجه مواقف معقدة ، وتحديات عديدة . وإن هذه المواقف وتلك التحديات ليست جديدة على هذا العلم ، لأنها واجهته عبر مسيرته . واكتمال نضجه . فمن المعروف أن الموضوع . والنظرية والمنهج هي أعمدة أى علم من العلوم الإنسانية ، أو الطبيعية . وفى علم الاجتماع كانت هذه الأعمدة تتأثر بما يطرأ على المجتمعات الإنسانية ، ومسرح الفكر الإنسانى من تغيرات تتمثل فى ظهور أفكار ومنظورات واتجاهات جديدة ، أو اضمحلال نسبى لأفكار ومنظورات واتجاهات أخرى .

فمن حيث الموضوع كان العلم يوسع نطاق رؤيته بشكل مستمر ويواجه الأوضاع الجديدة التى تطرأ فى مجرى التطور الإنسانى ، ويسبر أغوار موضوعات لم يعهدها من قبل ، ويدخل ممارسات بحثيه فى مجالات أوسع وأرحب مما كان يمارسه من قبل . ومن حيث النظرية سيطرت على العلم اتجاهات "إمبيريقية" أو واقعية تجمع معطياتها من الحياة الإنسانية قدر الاستطاعة ، ورغم كل هذا تقف عاجزة عن إخراج إسهامات نظرية واضحة ومحددة تتميز بالشمول ، والاستمرارية النفسية ، أو

تفسر نطاقاً واسعاً من الظواهر والأفكار والتساؤلات والقضايا المتجددة التي يطرحها الواقع الاجتماعى المتغير .

وفى هذا المجال أيضا ثارت اعتراضات عديدة ، فحواها أن نظرية علم الاجتماع قد فشلت فى توجيه البحث العلمى ، ووقعت تحت التأثير الأيديولوجى لجماعات أو نظم يعينها ، وانغلقت على غيرها . وظهر فى مجال الاجتماع جدل طويل حول استقلالية هذا العلم ، وإمكانية تحرره من التأثير الأيديولوجى ، أو تحقيق قدر من الحيادية بين هذه المواقف الأيديولوجية .

وعلى الصعيد المنهجى نرى أن علم الاجتماع اهتم لفترة طويلة بالأمور التى تتعلق بالأسرة ، والجماعات السبلية ، والمجتمع الحضرى ، والريفى ، والجريمة والطلاق ، وكانت معالجاته فيها مدرسية . ولكن الأمر قد تغير فى الآونة الحديثة فأصبح علماء الاجتماع يؤمنون بأنهم يستطيعون أن يدرسوا أى جانب من جوانب الحياة الإنسانية ، أى نظام ، وأى قطاع ، أو جماعة ، أو صورة من صور السلوك . فاتجه علماء كثيرون إلى القول بأن علم الاجتماع يستطيع أن يدرس الجوانب الصورية للعلاقات الاجتماعية مثل التعاون والتنافس ،

والتكامل ، والصراع ، ودراسة معدلات التفاعل . وفى ضوء هذه التطورات كان على علم الاجتماع أن يطور من مناهجه وأساليبه فى البحث والتحليل . وفى فترة من الفترات احتلت عملية تكميم العلاقات الاجتماعية - أى استخدام الأساليب الكمية للتعبير عن عمق ظاهرة بعينها - احتلت هذه العملية مكانة طاغية . لكنها أفضت فى النهاية إلى تسطيح التحليل السوسيولوجى وجعلت منه عملية شكلية وغير مكتملة .

هذه نماذج سريعة للأزمات التى واجهت علم الاجتماع عبر مسيرته التطورية ، ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن ظهور الماركسية ونموذجها التطبيقي فى الاتحاد السوفيتي كان قد طرح على بساط البحث منظورات مختلفة ، وجديدة . تفاعل بها الكثيرون ، وجعلوها فى الموقع المقابل للنظريات الرأسمالية ، حتى ولو لأغراض المقارنة . واليوم وفى ظل الضربات القاصمة التى وجهت للمعسكر الشرقى ، فإن كثيراً من المنظورات الشرقية فى علم الاجتماع قد أصابها نوع من الاضمحلال ، والانزواء .

والمتابع للتطورات العالمية يدرك انفراد اتجاه نظرى واحد بالسيطرة على ناحية النظرية والتطبيق . ومن هنا فإن

موقفاً جديداً يواجه علم الاجتماع ، ولم تكتمل رؤيته بعد
لواجهته والتعامل معه . ومن ناحية أخرى فإن هذا العلم
بفروعه المتعددة لم يقدم الإجابات الشافية على ما جرى ، هل
هو عجز فى النظرية ، أم قصور فى التطبيق ، وما هو المخرج
من كل ذلك .

ومع كل ما أثرناه هنا من مشكلات أو أزمات ، إلا أننا
لازلنا نؤمن بقيمة هذا العلم وكفاءته ، بل وضرورته لمواجهة
القضايا الجديدة فى الفكر الإنسانى ، والممارسة التطبيقية ، وما
يترتب عليها من نظم وتفاعلات وأوجه سلوك .

والكتاب بصورته الراهنة موجه لقارئ الاجتماع وطلابه ..
وهو قابل للمراجعة والحذف والإضافة ندعو الله أن ينفع به .

والله الموفق

الإسكندرية أكتوبر ٢٠٠٢ .. عبد الهادى والى

إهداء

إلى كل من أحببت ، وهم كثير ...
 أساتذتى الأجلاء ... من كان منهم على قيد
 الحياة .. أمد الله فى عمره .. ومن كان بين
 يدى الله رحمة ورضوانا ...
 زملائى الذين تأثرت بهم ، وأثرت
 فيهم ...
 تلاميذى الذين علمتهم وتعلمت منهم ...
 أسرتى زوجتى وأبنائى الذين أحاطونى
 بأكرم المشاعر ...
 ولا يزال فى الحياة متسج للحب والوفاء ...
 عبد الهادى والى

محتويات الفصل الأول :-

أولاً : تعريف علم الاجتماع

ثانياً : فروع الاجتماع

أولاً : تعريف علم الاجتماع

تعتبر مسألة تعريف علم الاجتماع ، وتحديد مجالات اهتمامه نقطة انطلاق ، وبداية منطقية لكثير من الكتابات التي ظهرت في علم الاجتماع ، وكان الهدف منها توجيه القارئ إلى هذا العلم وتقديم صورة واضحة عن موضوعه ، والمسائل التي تشغل اهتمام المشتغلين به ، وهذا هو نفس الأسلوب الذي سنحاول اتباعه هنا بهدف توضيح الرؤية أمام الدارس الجديد لهذا العلم .

وقد كان العالم الفرنسي أوجست كومت August Comte (١٧٩٨ - ١٨٥٧) هو الذي أطلق على علم الاجتماع هذا الاسم (Sociology) ، وقد بذل جهداً كبيراً في تحديد علاقة هذا العلم بغيره من العلوم وفي صياغته لهذا الإسم ألف بين كلمة يونانية - وأخرى لاتينية ، وكان ذلك عام ١٨٣٠ تقريباً . والكلمة اليونانية هي Logos ومعناها " العلم " ، والثانية وهي اللاتينية Societas وتعنى المجتمعات أو الجماعات أو الأسرة أو القرية أو المدينة أو ما أشبه ذلك من صور الاجتماع البشرى ، وقد شاع استخدام هذا الإسم واعترف به الجميع منذ ذلك الوقت حتى الآن .

ولم تكن هذه التسمية هى الوحيدة من نوعها ، ولكن
سبقتها محاولات أخرى ، فسبق أن أطلق عليه سان سيمون
S. Simon وهو عالم فرنسى أيضاً إسم الفسيولوجيا
الاجتماعية Social- Physiology كما أطلق عليه عالم بلجيكى
هو كيتيليه Quetelet إسم الفيزياء الاجتماعية Social physico
وبعد ذلك كتب عبد الرحمن بن خلدون كتاب (العبر) الذى
عرف بعد ذلك بإسم مقدمة ابن خلدون . وفى هذا الكتاب أطلق
بن خلدون على هذا العلم إسم العمران البشرى ، أو الاجتماع
الإنسانى ، كما أطلق كارل ماركس على هذا العلم اسم علم
المجتمع Science of society وكان ذلك بعد تسمية أوجست
كومت ، ثم تبع ذلك جيدنجز Giddings الذى وافق على تسمية
كومت مع تعديله ليكون الإسم علم الاجتماع
الاستقرائى Inductive Sociology وسار العالم الفرنسى رينيه
مونيه R. Maunier على نفس الطريقة فوافق على تسمية كومت
مع اقتراحه تعديل الإسم ليكون علم الاجتماع المقارن
Conpartive Sociology .

وهكذا يتضح أنه كان هناك خلاف كبير حول تسمية علم
الاجتماع رغم ما أشرنا إليه من أن تسمية أوجست كومت قد
استقرت حتى يومنا هذا ، وانتشرت فى سائر الأوساط العلمية

ويرجع هذا الخلاف من ناحية إلى أن كل تسمية أطلقت على علم الاجتماع اعتمدت على تصور كل عالم من العلماء لموضوع العلم . فنجد أن سان سيمون مثلاً يتصور أن موضوع هذا العلم هو دراسة وظائف الظواهر الاجتماعية على نفس النحو الذى تدرس به العلوم الطبيعية ووظائف الظواهر الطبيعية ، من هنا كان تفضيله لتسميته بعلم الفسيولوجيا الاجتماعية ، كما أن كارل ماركس قد تصور أن موضوع العلم هو دراسة البناء الاجتماعى للمجتمع فى صورة كلية ولذلك رفض تسميته بعلم الاجتماع وأطلق عليه علم المجتمع ، ومن ناحية أخرى فقد كان لدى البعض الآخر تصور معين لمنهج علم الاجتماع ، فقد اعتقد جيجينز أن المنهج الذى يجب اتباعه فى هذا العلم هو المنهج الاستقرائى الذى يتدرج فيه البحث من دراسة الملاحظات الجزئية للظواهر إلى التوصل إلى تعميمات تنطبق على عد كبير من الظواهر الفردية ، بمعنى انتقال الباحث من الخاص إلى العام ، أو من الجزئى إلى الكلى أو من البسيط إلى المركب ، ومن هنا فإنه يفضل إطلاق اسم علم الاجتماع الاستقرائى . أما العالم الفرنسى الذى أشرنا إليه وهو رينيه مونيه فقد كان يعتقد أن المنهج المفيد فى الدراسات العلمية الاجتماعية هو المنهج المقارن الذى يتبع الوحدة ، وكذلك فإن المقارنة فى رأيه مرحلة

ضرورية سابقة على التفسير ، فمن الضروري أن يقوم علم الاجتماع فى البداية بالمقارنة والتقريب بين الظواهر التى يصنفها وذلك فى محاولة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها ، ثم ينطلق من ذلك تفسير هذا التشابه ، وذلك الاختلاف وبناء على ذلك فإن التسمية المفضلة عنده هى علم الاجتماع المقارن ومعنى ذلك كله أن الاختلاف فى التسمية كان يرجع بالدرجة الأولى إما فى تصور معين لمنهج هذا العلم ، وكان كل من العلماء - يريد أن يكون هذا التصور متضمناً فى التسمية ذاتها وبنفس الطريقة الخلافية تباينت وجهات نظر العلماء حول تعريف علم الاجتماع وعملية التعريف هذه قد حظيت باهتمام كبير من جانب علماء الاجتماع المحدثين ، لأن الاتفاق على تعريف محدد لهذا العلم يسهم فى توفير أسس مشتركة وفى التقريب بين وجهات النظر التى قد تتصارع فى نطاق هذا العلم ، وقد تعددت وجهات النظر فى تعريف علم الاجتماع تبعاً لتعدد وجهات النظر فى تحديد الحقيقة الاجتماعية ذاتها .

ونود أن نشير هنا وفى البداية إلى أن التعريف بأى علم يجب أن يقوم على تصور دقيق لعناصر ثلاثة هى :

موضوع هذا العلم ، ومنهجه وأغراضه وثالثاً تاريخ الدراسة والبحث فيه .

ومن حيث الموضوع ذهب ابن خلدون إلى أن موضوع هذا العلم هو العمران البشرى ، بما يتضمن من حوادث اجتماعية أو وقائع اجتماعية تتصل بجميع أوجه النشاط الإنسانى ، فلإنسان نشاطه الدينى والأخلاقى ، والعائلى ، والاقتصادى ، والثقافى ، وهذه كلها أمور يدرسها العلم .

أما أوجست كومت فقد اهتم بتعريف الظواهر الطبيعية والكيميائية ، والبيولوجية وتحديد موضوعات هذه العلوم ، ولكنه لم يفعل ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع ، لأنه تصور أن هذا العلم يدرس الظواهر التى لا تدرسها العلوم الأخرى والسابقة عليه فى الظهور ، ولذلك فإن موضوع هذا العلم عنده هو الإنسانية بأسرها ، لأن كل الظواهر الإنسانية هى ظواهر اجتماعية بالدرجة الأولى .

وعلى العكس من ذلك رأى هريرت سبنسر أن على علم الاجتماع أن يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية كالأسرة ، والضبط الاجتماعى ، والعلاقة بين النظم وأن يقارن بين المجتمعات المختلفة من حيث نوعها ، وتطورها ، كما يهتم بالبناء الاجتماعى ، والوظائف الاجتماعية فى المجتمع بصفة عامة .

وقد جعل امير بوركم Emile Durkheim من الظواهر الاجتماعية موضوعاً رئيسياً لعلم الاجتماع وحاول تحديد
لخواص التي تميز هذه الظواهر عن غيرها من الظواهر الطبيعية
وغا الإنسانية . وقد رأى أن لهذا العلم بالضرورة فروعاً تتوازي
مع لموضوعات التي يدرسها والمجالات التي يهتم بها
ثم قدم ماكس فيبر Max Weber تعريفاً عاماً لعلم
الاجتماع على أنه العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري
للسلوك الاجتماعي Social action من أجل الوصول إلى تفسير
سبب أو علمي لمجرى هذا الفعل ونتائجه

وقد صدرت تعريفات كثيرة غير ذلك لكن يمكن أن نشير
إلى بعض الملاحظات حولها على النحو التالي

أولاً تتفق معظم التعريفات التي وردت لعلم الاجتماع
على أنه يدرس الفعل الاجتماعي والسلوك الإنساني .
والتفاعل الاجتماعي . والجماعات الاجتماعية .
والظواهر الاجتماعية . والأنساق الاجتماعية .
والنظم الاجتماعية . والتنظيمات . والعمليات
الاجتماعية مع تركيز خاص على بناء ووظيفة هذه
الأشكال أو صور الاجتماع

ثانياً التعريفات السابقة وعبرها من التعريفات متنوعة من

حيث الصيق والانساع . فهناك من يحدد موضوعات العلم بأن يقول أنه يدرس الفعل الاجتماعي ، وهناك من يرى موضوعه متمثلاً في دراسة المجتمع ككل . وهذا يعكس بدوره عدم الاتفاق على موضوع العلم ، ولعل مرد ذلك إلى هيمنة بعض التوجهيات النظرية والأيدولوجية . وقد اشتمل هذا الاختلاف على تصور أن علم الاجتماع هو ذلك الفن الذي يتضمن علاج مشكلات المجتمع ، كالفقر ، والجريمة ، والرذيلة ، ومشكلات الأسرة وغيرها ، وأنه يعمل على القضاء على ما يسبب تعاسة الإنسان ، ولكن هذا التصور ينطوى على خلط بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية باعتبارها فناً تطبيقياً . ولكن علم الاجتماع يهدف في حقيقة الأمر إلى رصد الوقائع الاجتماعية ، أو الظواهر الاجتماعية ، والكشف عن تكراراتها النمطية ، ووصفها وتحليلها وتفسيرها بطريقة علمية بغرض الكشف عن القوانين التي تخضع لها هذه الظواهر في نشأتها وتطورها ، إلى أن أصبحت على حالتها الراهنة . فضلاً عن ذلك يهتم بمحاولة التنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً إذا توافرت نفس الشروط السابقة .

ولعل هذا التعريف يشير إلى أن علم الاجتماع قد أصبح
جديراً بتسميته كعلم ، وأنه يمثل على هذا النحو نمطاً فكرياً
يبتعد عن التفكير الفلسفى ، أو الميتافيزيقى ، وأن موضوعه هو
دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة واقعية كما يقرر أوجست
كومت . ولما كانت كل الظواهر ، والوقائع الإنسانية ، ظواهر
اجتماعية ، فإنه يوسع نطاق هذا العلم ويجعله متمثلاً فى
الإنسانية ككل . فالإنسانية ككل هى موضوع هذا العلم . ولم يقدم
كومت كما أشرنا تعريفاً محدداً للظاهرة الاجتماعية ، الأمر الذى
فعله دوركيم من بعده .

وفى ضوء ما سبق فإن علم الاجتماع شأنه شأن العلوم
الطبيعية يدرس المادة التى تشكل موضوعه بهدف استخلاص
القواعد والقوانين التى تخضع لها ، ومحاولة التنبؤ باحتمالات
المستقبل فى ضوء هذه القوانين وحينما يتوصل إلى هذه القواعد
فإنه يضعها أمام المصلحين والمخططين والمنفذين لكى يهتدوا بها
فى مواجهة أو علاج المشكلات التى تطرأ فى المجتمع .

ولما كانت العلوم الاجتماعية كل منها على حده يعجز عن
دراسة وتفسير السلوك الإنسانى فى شموليته وكليته ، وكذلك
عن دراسة وتفسير الأبعاد الاجتماعية لكل منها ، فإنه أصبح
لهذا العلم أهمية كبيرة . ففى دراسات الاقتصاد ظهر الاجتماع

الاقتصادى ليدرس ويفسر السلوك الإنسانى الكامن وراء العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وغير ذلك . وفى دراسات السياسة ظهر علم الاجتماع السياسى ليدرس إلى أى مدى تعمل النظم السياسية على تنظيم حياة المجتمع ، والكشف عن الخلفية الاجتماعية لهذه النظم . وفى الدراسات القانونية ظهر علم الاجتماع القانونى ليفسر الأبعاد الاجتماعية للقانون ، ومدى تعبيره عن حاجات اجتماعية كلية وهكذا . ومن هنا فإن علم الاجتماع أكثر عمومية من العلوم الاجتماعية الأخرى ، بل يمكن القول أنه يتداخل معها جميعاً بشكل أو آخر .

كما إنه يستعين بنتائجها فى تحقيق تحليلاته . ولذلك نجد العالم الأمريكى بيتروم سوروكن يقول أن علم الاجتماع هو دراسة الخصائص المشتركة بين كل أنواع الظواهر الاجتماعية ، وهذا هو مصدر عمومية هذا العلم ، وإلى جانب ذلك فهو يفرد تخصصاً معيناً لكل نوع من هذه الظواهر ، وهذا يجعله علماً عاماً ، وخاصاً فى الوقت نفسه .

ومعنى ذلك أن علم الاجتماع له موضوعه الخاص ، ألا وهو الدراسة العلمية المنسقة للعلاقات الاجتماعية المتبادلة التى تنشأ بين الأفراد فى المجتمع من حيث طبيعتها ونشأتها ، وتكوينها ، ووظائفها ، ودينامياتها ، والتغيرات التى تطرأ

عليها عبر الزمن .

فالفرد لا يمكن أن يعيش منعزلاً عن غيره من الأفراد ، لكن مع غيره من البشر ، حيث تنشأ علاقات تعاون ، وتنافس ، وصراع ، وتوافق ، وتكيف ، وغير ذلك من العلاقات ذات الطبيعة الخاصة . ولعل وجود الإنسان واستمراره في الحياة ناتج عن هذه العلاقات ، والروابط الجمعية التي تربطنا بالآخرين وقد يقال أيضاً أن علم الاجتماع يدرس البناء الاجتماعي ، ويقصد به تلك الوحدات الأساسية التي يتألف منها المجتمع ، وهي دائماً في حالة تفاعل . أي أن البناء الاجتماعي هو نسيج العلاقات المتبادلة بين كل هذه الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية . ويضاف إلى دراسة هذه العلاقات دراسة أنواع النشاط الاجتماعي ، والتفاعل الذي يقوم بين الأفراد ، والجماعات ، والذي يؤدي إلى قيام نظم ، وتنظيمات اجتماعية ينتمى إليها الأفراد ، ويشبعون حاجاتهم من خلالها .

وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن بعض العلماء يعرفون علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس (المجتمع) ككل لا يتجزأ ، فإن هذه النظرة تنم عن اعتقاد بعمومية هذا العلم . وقد اعتقد رواد علم الاجتماع الأول بأن المجتمعات الإنسانية في تغير مستمر ، لذلك فإن جزءاً كبيراً من دراسات علم الاجتماع

ينصب على دراسة التغير الاجتماعى ، فى محاولة لاستخلاص قوانين هذا التغير واتجاهاته فى الماضى والحاضر ، ومحاولة التنبؤ بشكلها فى المستقبل .

ويلتزم علم الاجتماع بوصف الظواهر الاجتماعية ، وتحليلها وتفسيرها ، ومحاولة الكشف عن العلاقة بينها وبين غيرها ، وأيضاً محاولة فهم التلازم فى الحدوث والتلازم فى الغياب وغير ذلك من الترابطات التى تفيد الدارس وتثرى دراسته ، وتعمق فهمه للمجتمع . وليس أدل على اهتمام علم الاجتماع بالتحليل من قول أحد العلماء وهو (جونسون) أنه العلم الذى يتناول الجماعات الاجتماعية بالتحليل ، فهو قد جعل التحليل صفة ملازمة للعلم ليرد على القائلين بأنه علم وصفى وهكذا شهدت مسألة تعريف علم الاجتماع اختلافاً كبيراً فى وجهات نظر العلماء الذين عرضنا لمحاولاتهم وأفكارهم ، وهذا الاختلاف قد صاحب انتقال العلم من مجال الدراسات النظرية والفلسفية ، والتأملية إلى مجال الدراسة العلمية المحكمة .

وعبر هذا المسيرة ثار جدل آخر حول ما إذا كان هذا النوع من الدراسات يشكل نسقاً علمياً ، مثل غيرها من الدراسات ..؟ وفى هذا الصدد ذهب بعض الدارسين إلى أننا نطلق عليه علم

الاجتماع تجاوزاً ، لأنه مجرد دراسات تختلف عن الدراسات العلمية الأخرى ، فدراسة عالم الطبيعة أو الكيمياء أو غيرها تختلف عن دراسة علم الاجتماع ، لأن علم الاجتماع مجرد تجميع غامض لحقائق أو وقائع غير مترابطة . ولا يمكن تسجيلها بدقة ، كما لا يمكن التنبؤ في مجالها بشكل دقيق . ويرى هؤلاء أن تلك الملاحظات تجعل منه علماً فى مستوى أدنى من غيره من العلوم .

على أن النظرة العلمية الدقيقة تجعلنا نعترض على هذه الادعاءات . فالمعرفة العلمية هى تلك المعرفة التى تعتمد على أسلوب أو طريقة معينة فى جمع المادة والوقائع ، وتعتمد على منهج معين معترف به . وإن الالتزام بمنهج محدد عملية توحد بين العلوم المختلفة . وتكون الفروق بينها قائمة على طبيعة المادة ، أو المعمل الذى تجرى فيه الدراسة .

وإذا كان (المعمل) الذى يجرى فيه علم الاجتماع دراساته ذى خصائص مختلفة ، ألا وهو " المجتمع " فإن ذلك لا يقلل من قيمة هذا العلم . فالمجتمع كما قلنا دائم التغير لأنه يرتبط بمشاعر وأحاسيس وتفاعلات البشر ، وآرائهم ، واتجاهاتهم ، وهذه كلها أمور لا تبقى على حال واحد ، ولكنها تتغير وفقاً للظروف التى تطرأ على حياة المجتمع ولكن علم

الاجتماع يدرس هذه الظواهر والوقائع بأسلوبه الخاص ، وتوصل إلى عدد من الطرق والقواعد المنهجية التى تتلاءم معها ، حتى الدراسات القائمة على التجربة دخلت مجال هذا العلم ، ولكن بمحكات ومعايير مختلفة ، وكذلك فقد أصبح أسلوب الملاحظة أسلوباً أساسياً فى دراساته .

ولعل الفرق بين نتائج الدراسة فى علم الاجتماع يختلف عن نتائج الدراسات العلمية الطبيعية فى جانب واحد ، وهو أن الصدق فى مجال العلوم الطبيعية يمكن أن يكون مطلقاً ، لأنها تتعامل مع مادة صماء لا تتغير إلا بإضافة عنصر أو عناصر جديدة. وقد تظل على ما هى عليه منذ بدء الخليقة حتى اليوم ، على حين قد تتغير الظواهر الاجتماعية بين يوم وليلة ، أو بفعل حادث طارئ غير متوقع .

كذلك فإن علم الاجتماع بعد أن أرسى قواعد المنهجية ، والإجراءات التى تكفل حيده الباحث فى مجاله ، والقواعد الخاصة بالتزام الموضوعية ، فإنه بهذا قد قطع شوطاً كبيراً فى مجال العلمية .. وإذا كان العلم يهدف من دراساته إلى تحقيق قدر أكبر من الموضوعية ، والتوصل إلى عدد من القوانين التى تحكم الظواهر ، والوقائع ، وصياغة نظرية أو نظريات تفسر الواقع . فإن هذا هو حال علم الاجتماع فهو يبحث فى تكرارات

الظواهر الاجتماعية ، ويستخرج أنساقها العامة . وقوانينها الأساسية . ويحاول من خلال ذلك كله التنبؤ باحتمالات المستقبل ومن أجل هذا فقد أرسى علم الاجتماع دعائمه كنسق علمى مستقل يتساوى فى ذلك مع كافة العلوم الأخرى . وقد شهدت الحقبة الأخيرة ازدهاراً كبيراً فى دراساته . وظهرت مجموعة نظريات تفسر جوانب الواقع الاجتماعى الشامل ، وأصبحت كثير من الأمم تعتمد على دراساته فى مسائل الرأى العام ، والتخطيط والتنشئة الاجتماعية ، والسياسية ، والتنمية ، ومواجهة المشكلات النوعية وغير ذلك .

ثانياً : فروع علم الاجتماع :

أشرنا إلى أن تعريف علم الاجتماع مرتبط بموضوعه ، وعلى ذلك فإن تعدد جوانب هذا الموضوع يؤدي بالضرورة إلى تعدد المجالات التي يهتم بها هذا العلم ، ففي البداية كان أوجست كومت يرى أن موضوع هذا العلم يتمثل في الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics وهي دراسة المجتمع حالة ثباته واستقراره ، والديناميكا الاجتماعية وهي Social Dynamics دراسة المجتمع في حالة تغيره وتطوره ، والكشف عن القوانين التي تحكم عملية الاستمرار هذه والتي تحدد مجرى التطور الإنساني .

وبعد ذلك أخذت الميادين التي يهتم بها علم الاجتماع في الاتساع والتشعب بعد أوجست كومت ، ولم تعد هذه الميادين قاصرة على ميدان أو اثنين ، فنجد إميل دوركايم يقسم هذه الميادين أو المجالات إلى :

أولاً : المورفولوجيا الاجتماعية : Social Morphology

وهي تتضمن دراسة الجوانب الجغرافية للبيئة وتأثيرها أو علاقتها بالتنظيم الاجتماعي ، هذا فضلاً عن دراسة السكان من حيث التخلخل والتوزيع في المساحة السكانية .

ثانياً : الوظائف الاجتماعية : Social Physiology

وهذا الميدان يتضمن دراسة ظواهر أو نظم معينة مثل الدين ، والأخلاق ، والاقتصاد ، واللغة ، والجمال .

ثالثاً : علم الاجتماع العام : General Sociology

وهو يتمثل فى العلم بفروعه المتعددة والذى يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية فى المجتمع .

وقد اتسعت وتشعبت مجالات العلم بعد ذلك ، وبدأت بعض الفروع التى تهتم بطائفة من الظواهر فى الاستقلال النسبى ، وبدو فى صورة علم اجتماع فرعى ، حتى أصبحت الفروع التى يتضمنها هذا العلم كما يلى :

١- الإيكولوجيا البشرية Human Ecology ويهتم هذا

الفرع بدراسة علاقة الإنسان بزملائه فى إطار بيئة معينة Environment وأثر هذه البيئة على تلك العلاقة .

٢- علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology ويهتم

بدراسة البيئة الصناعية والعلاقات الاجتماعية فى الصناعة والمجتمع والمصنع وما يتميز به هذا المجتمع والعلاقات المتبادلة خلال عملية الإنتاج وغير ذلك .

٣- علم الاجتماع القانونى Sociology Of Law ويهتم

بدراسة القانون ودوره فى المجتمع ، ومدى تعبيره عن

حاجات أفراد هذا المجتمع ، ودوره فى عملية الضبط الاجتماعى .

٤- علم الاجتماع السياسى Political Sociology ويدرس بناء القوة فى المجتمع وعلاقة الحكومة بالمجتمع ، وتعبيرها عن حاجاته وجماعات الضغط فى المجتمع ودورها فى الأحداث الاجتماعية .

٥- علم الاجتماع الريفى Rural Sociology ويدرس مجتمع القرية وخصائصه وطبيعة العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة فيه ، ونظم الإنتاج والتبادل والتعليم والدين فى مجتمع القرية وغير ذلك مما يتصل بحياة الريف .

٦- علم الاجتماع الدينى Sociology of Religion ويدرس الدين كنظام اجتماعى مؤثر فى عمليات الضبط ، والتنشئة وتنظيم العلاقات ، والأخلاق ، وغير ذلك من شئون المجتمع

٧- علم الاجتماع الحضرى Urban Sociology وهو يهتم بدراسة حياة المدينة وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها ، ووظائف الحضرية ، والترويج ، والاقتصاد وغيرها .

٨- علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology وهو يهتم بحياة المجتمع من الناحية المادية ، وتنظيم الثروة وتوزيعها ووسائل تنميتها فى المجتمعات المختلفة .

٩- علم الاجتماع العائلي : وهو يدرس القواعد التي يخضع لها نظام الزواج والطلاق ودرجات القرابة ، والتنشئة الاجتماعية ، والتفكك الأسري ، ومشكلات الأسرة وغير ذلك وسوف نعود إلى هذه الفروع بشيء من التفصيل لدراسة موضوعاتها وأساليب معالجتها لهذه الموضوعات ، وأهدافها من هذه المعالجة - بعد أن نستعرض البدايات التاريخية لظهور علم الاجتماع .

وملامح تطوره بدءاً من التفكير الاجتماعي البدائي ، حتى مرحلة استقلال علم الاجتماع كعلم له موضوعه وفروعه ومناهجه المتميزة .

الفصل الثانى

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

محتويات الفصل الثاني :

تمهيد :

أولاً : علاقة علم الاجتماع بالفلسفة .

ثانياً : علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد .

ثالثاً : علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة .

رابعاً : علم الاجتماع والتاريخ .

خامساً : علم الاجتماع وعلم النفس .

سادساً : علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

سابعاً : علم الاجتماع والديموجرافيا .

ثامناً : علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية .

تاسعاً : علم الاجتماع والقانون .

عاشراً : علم الاجتماع والجغرافيا .

تحقيب

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى :

إن التوصل للملامح الأساسية للدراسة فى علم الاجتماع يقتضى أن نقف على علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى . تلك التى تتداخل معه من حيث اهتمامها بجانب أو أكثر من جوانب المجتمع . فعلم الاجتماع يحاول تفسير السلوك الإنسانى سواء فى الماضى أو الحاضر أى أنه يشكل محاولة عملية منظمة لدراسة النماذج السلوكية للإنسان ، سواء منها ما يمكن استخلاصه مباشرة أو استنباطها من تراث متمثل فى الفنون ، والآداب ، والآثار ، وغيرها .

وما من شك أن محاولة وضع حدود فاصلة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى سوف تكون محاولة قاصرة ، ذلك أن السلوك أو الفعل الإنسانى ينتمى إلى معظم مجالات هذه العلوم ، أو يرتبط بها ، هذا فضلاً عن أن تداخل العلوم وتكاملها أصبح حقيقة واقعة بمعنى أن تفسير أى ظاهرة سلوكية لابد أن يأخذ فى الاعتبار الأبعاد السلوكية ، والنفسية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، ومع تسليمنا بصعوبة الفصل الحاسم بين موضوعات أو مجالات العلوم الاجتماعية إلا أن هذا لا يعنى وجود تمييز ولو لغرض التحليل العلمى بين المجالات التى يهتم بها كل فرع ، والمناهج التى يستخدمها فى محاولته تفسير

الظاهرة موضوع الدراسة .

وفى بعض الأحيان يطرح علماء المناهج بعض التساؤلات
التي تساعد فى التمييز بين موضوع كل علم اجتماعى ومن هذه
التساؤلات :

هل يركز هذا العلم بصفة أساسية على تداخل العلوم أم
أنه يركز على جانب واحد من جوانبها ...؟ وإذا كان من النوع
الأخير فما هو هذا المجال الذى يهتم به ...؟ وهل يهتم هذا
العلم بمسألة التوصل إلى تعميمات نظرية ، وقضايا عامة أم
يكتفى بالوصف الملموس للواقع الاجتماعى ؟

وهل يستخدم مقياساً ووسائل رياضية عند معالجته لمادة
الدراسة ، أم أنه يعتمد على الملاحظة المباشرة ، والأساليب
الأخرى لفهم السلوك الإنسانى ؟ وأى المداخل يأخذ به هذا العلم
فى دراسته . وفى الجزء التالى سوف نحاول عرض العلاقة بين
علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية :

أولاً : علاقة علم الاجتماع بالفلسفة :

لعل من البديهيات أن كل العلوم ، الطبيعية منها والاجتماعى ، قد نشأ فى أحضان الفلسفة ، وكثيراً ما يتردد القول بأن الفلسفة هى أم العلوم . ومع ذلك فقد راحت العلوم الطبيعية والإنسانية تبحث عن مجالاتها الخاصة وتطور البحث والدراسة فى هذه المجالات . حتى بدأ كل منها يشكل لنفسه ميداناً خاصاً ، ويطور أساليب خاصة فى البحث والتحليل ، وكلما تبلور موضوع ، ومنهج ، ونظرية ، نشأ علم جديد ، وأخذ فى الاستقلال عن الفلسفة ، واتخذ لنفسه صفات خاصة ومنظورات متميزة .

ولقد كان هذا هو حال علم الاجتماع ، نشأ كغيره من العلوم فى إطار الفلسفة ، أو فى أحضانها إن صح التعبير . واهتم بدارسة تاريخ الإنسانية ، وتاريخ المجتمعات فى نشوتها وارتقائها ، وتدهورها وظهر فى هذا النطاق ما يعرف باسم فلسفة التاريخ التى شكلت مرحلة متميزة على طريق نمو علم الاجتماع ، واكتمال ملامحه . ومع أن علم الاجتماع قد وجد فى سبيله للتطور الابتعاد عن الدراسات الفلسفية ، إلا أنه لا تزال هناك علاقات واضحة بينه وبين الفلسفة . فإذا كانت الفلسفة هى الدراسة المنسقة للفكر والمعارف الإنسانية ، فإن

علم الاجتماع يدرس الإنسان نظرية شمولية فى إطار واقع اجتماعى له ملامحه الخاصة .

كما أن هناك نقاط التقاء بين الفلسفة وعلم الاجتماع تتمثل فى التصورات التى تتشكل لدينا عن كل ما يحيط بنا ، كما تتمثل فى العلاقة بين المادة والوعى ، أو العلاقة بين الأمور الذاتية والأمور الموضوعية .

ومعنى ذلك أن علم الاجتماع إذا كان قد شكل لنفسه مجالاً خاصاً ومنهجاً خاصاً ، واتخذ شكل العلم المستقل ، إلا أنه ليس فى غنى عما تمده به الفلسفة من قواعد للاستقراء ، والاستنباط ، ومنايع الأخلاق والدين وجذور المعرفة ، وغيرها من الأمور التى تحظى باهتمام مستمر من هذين العلمين .

كذلك فإن علم الاجتماع بدأ يقدم تفسيرات علمية لكثير من القضايا الفلسفية ، فاجتماعية المعرفة ، والأخلاق ، والوظيفة الاجتماعية للدين كل هذه من المسائل التى يسهم علم الاجتماع فى دراستها دراسة علمية منظمة تضيف أبعاداً جديدة لدراساتها من المنظور الفلسفى .

ولقد يفسر تأكيدنا على هذه الرابطة ، أن دارسى الفلسفة ينطلقون فى كثير من دراساتهم من تيارات الفكر اليونانى ، كذلك يفعل علماء الاجتماع فى دراسة النظرية

والفروع المختلفة مثل علم الاجتماع السياسى ، والاقتصادى وغيرها . فمنايع الفكر فى العلمين واحدة ، وإن العوامل التى تجمعهما أكثر من العوامل التى تفرق بينهما ، بحيث يمكن القول أنه لا غنى لعلم الاجتماع عن الفلسفة ، أو العكس .

ثانياً : علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد :

علم الاقتصاد كما نعرف يهتم بدراسة نظم الإنتاج والتوزيع ، والاستهلاك . وقد عرفه " آدم سميث " بأنه العلم الذى يدرس طبيعة ثروة الأمم ومظاهرها الخارجية ، كما يعرفه " مارشال " بأنه دراسة الناس فى حياتهم العلمية العادية . هذا ويهتم الاقتصاد بصياغة وتحديد المفاهيم المرتبطة بنواحى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك مثل مفاهيم رأس المال ، والرأسمالية ، والعرض والطلب ، والنمو الاقتصادى ، والربح ، والدخل ، والاستثمار والتبادل ، والتكاليف ، والضريبة ، والثروة وما إلى ذلك .

ومع ذلك فإن هناك مجالات ، وموضوعات لم تلق الاهتمام الواجب من جانب علماء الاقتصاد . وأصبحت مجالاً خصباً لعلم الاجتماع وعلم النفس ، ومن هذه المجالات دور القيم والتفضيلات فى التأثير على فرص عرض العمل ، وتأثير العادات والتقاليد على أسعار السلع ، والانتماءات الطبقية

لجانة المنظمين أو المديرين ، والبناء الدافعى لدى أبناء هذه
الجانة ومدى إسهام التعليم والتربية فى مجال الإنتاج ،
والعلاقة بين التعليم والتدريب ، والكفاية الإنتاجية ، وعلاقة
الاتجاهات والدوافع الاجتماعية ، والسياسية بالإنتاج ، هذا
فضلاً عن الدراسات أو الموضوعات الخاصة بالأداء البيروقراطى
داخل المصنع وأثره .

ولما كانت النظم والظواهر المختلفة فى المجتمع تتفاعل
فيما بينها ، وتتبادل التأثير وأن علماء الاجتماع يحاولون دراسة
علاقة النظام الاقتصادى ، ببقية النظم الاجتماعية الأخرى
كالنظام السياسى ، والدينى ، والعائلى ، ودور النظام الاقتصادى
ووظيفته داخل المجتمع فإن هناك العديد من الظواهر ، وأشكال
السلوك لا يمكن فهمها دون إدراك علاقتها بالبناء الثقافى السائد
داخل المجتمع .

ورغم ما حققه علم الاقتصاد من تقدم فى تحديد مفاهيمه
وموضوعاته ، واتفاق علمائه والمشتغلين به على الكثير من
القضايا العامة ، والنظريات . ومقدرتهم على تطبيق هذه
النظريات وتنفيذ المقترحات التى يتوصلون إليها ، ورغم كل هذا
فإنه أصبح من المتفق عليه أن علم الاقتصاد وحدة كعلم نوعى ،
وعلماء الاقتصاد وحدهم كعلماء متخصصين ليس بإمكانهم التكفل

بعمليات التنمية والتطوير الاقتصادي دون الاستعانة بالدراسات التي تجرى فى مجالات علم الاجتماع ، وما توصل إليه هذا العلم من فحص لمشكلات المجتمع وأسبابها فهناك ولا شك مجموعة من العوامل الاجتماعية ، مثل القيم والمعايير ، والمؤثرات السيكلولوجية والعادات ، والتقاليد ، والاتجاهات ، وهذه لها دورها الكبير فى تحديد مسارات واتجاهات العمل الاقتصادي ذاته .

وهذه الأمور تكشف عن العلاقة القائمة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ، فضلاً عن أن هناك اتفاقاً شبه تام بين المشتغلين بالعلمين على بعض الأمور من المفهومات والقضايا مثل الاهتمام المشترك بقياس العلاقة بين المتغيرات والنظرة إلى النسق العام ، والأنساق الفرعية ، وكذلك استخدام أسلوب المعالجة الإحصائية والرياضية .. وغير ذلك .

ثالثاً : علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة :

كذلك فإن النظام السياسى ، والظواهر السياسية ذات تأثير متبادل مع غيرها من الظواهر الاجتماعية ودراسات علم السياسة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تركز على موضوعين أساسيين :

الأول : هو النظرية السياسية بما تتضمن من آراء ونظريات بدءاً من " أفلاطون " حتى " ماركس " مروراً بغيرهم من العلماء مثل " ميكافيلي " ، " وروسو "

الثاني : هو الإدارة الحكومية بما تتضمن من بناء ، ووظائف تقوم بها الأجهزة الحكومية المختلفة .

ولكن علم الاجتماع يأخذ بمدخل أكثر شمولاً من منظور العلوم السياسية ، فهو يهتم بدراسة كافة المتغيرات التى تشكل إطار الحياة الاجتماعية بما فى ذلك النظام السياسى ، والقوة السياسية ، كما يهتم بالعلاقات المتبادلة بين كافة نظم المجتمع بما فى ذلك النظام السياسى أو النظام الحكومى . كذلك ظهر فرع حديث من فروع علم الاجتماع هو الاجتماع السياسى الذى يشارك العلوم السياسية اهتمامها بنفس القضايا ، خاصة قضية القوة السياسية فى المجتمع ومن أهمهم " ماكس فيبر " Max Weber وروبرت ميشلز Robert Michels فى مجال أبعاد الدراسة فى علم الاجتماع السياسى .

ومن أبرز الجوانب التى أوضحت العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة ، هو ذلك الفرع الجديد الذى أطلق عليه السلوك السياسى Political Behaviour ، وهذا الفرع يدرس السلوك الانتخابى والسلوك الحزبى ، واتجاهات المواطنين

وقيمهم نحو بعض المواقف والاتجاهات السياسية . والحركات السياسية داخل المجتمع ، والتنظيمات السياسية وعمليات اتخاذ القرار داخل هذه التنظيمات ، وقد أدخل هذا الفرع علم الاجتماع إلى نطاق العلوم السلوكية وبعد تعميق العلاقة بين علم الاجتماع والسياسة أصبح هناك كثير من علماء السياسة يتبنون المنظور السوسيولوجي في معالجة قضايا السياسة ، بحيث يمكن تصنيف دراستهم ضمن العلوم السلوكية .

أى أنه يتضح من ذلك أن المدخل السوسيولوجي التكاملى فى علم الاجتماع يستوجب معالجة قضايا السياسة ، كالسلطة ، والضبط الاجتماعى ، والسياسى ، والبناء القانونى للمجتمع والتنظيمات السياسية ، كل ذلك من خلال ربطها ببناء المجتمع ، ونظمه الأخرى ، ومن خلال تفهم أصولها التاريخية ووظيفتها الاجتماعية داخل هذا المجتمع . وقد استطاع بعض علماء الاجتماع أن يقدموا من خلال هذا المنظور إسهامات قيمة لعلم السياسة نفسه .

رابعاً : علم الاجتماع والتاريخ :

بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة العلاقات والوقائع الاجتماعية المتزامنة التى تقع فى الوقت الحاضر أو التى وقعت فى الماضى القريب ، فإن المؤرخين يتناولون بالدراسة تلك

العلاقات والوقائع من جوانب عمقها ، وزيادة قيمتها التاريخية ،
والمؤرخون فى هذه الحالة يكتفون ببيان كيفية وقوع الأحداث ،
وربما لا يحاولون البحث فى تفسير أسباب وقوعها من خلال
ربطها ببناء المجتمع ونظمه . وعلى عكس ذلك نجد أن علماء
الاجتماع يهتمون بالتركيز على العلاقات المتبادلة بين الوقائع
والأحداث ، وعلى ما تؤديه كل منها من وظيفة اجتماعية داخل
المجتمع . كذلك يتجاوز علم الاجتماع السرد الوضعى للأحداث
إلى محاولة الكشف عما تشكله هذه الأحداث من قوانين عامة ،
وما يربطها من سياق عام يشكل مساراً معيناً لحياة المجتمعات
عبر تطورها التاريخى .

وليس معنى الإشارة إلى هذه الفروق بين العلمين
أن هناك انفصلاً بينهما ، فكثيراً ما اهتم بعض المؤرخين
بالتاريخ الاجتماعى ، أو تاريخ العادات والعلاقات ، والأعراف
والنظم الاجتماعية والنماذج السلوكية داخل المجتمع . كما
استعان البعض الآخر بالتحليلات السوسيولوجية فى مجال فهم
الواقع والأحداث ، هذا فضلاً عن الدعوة لقيام فرع من علم
الاجتماع الذى اهتم به كثير من العلماء ، وهو علم الاجتماع
التاريخى . كذلك لا يشك أحد فى أهمية البعد التاريخى فى
فهم نظم وعلاقات المجتمعات المعاصرة . الأمر الذى يؤكد أهمية

التعاون بين علمى الاجتماع والتاريخ ، ويقول أحد العلماء أن المشتغلين بعلم التاريخ قد أخذوا فى المراحل الأخيرة يوسعون من إطار دراستهم ، بالبعد عن الدراسات الضيقة والمحدودة ، ويرى أنه فى ضوء ذلك فإن إقامة نوع من التعاون بين المؤرخين ، وعلماء الاجتماع سوف يحقق نتائج هامة فى مجال فهم الحياة الإنسانية وظواهرها المتشابكة . ويضاف إلى كل ما ذكرناه أن المنهج التاريخى فى علم الاجتماع يعتبر أحد المناهج الرئيسية فى البحث الاجتماعى ، ومعظم الدراسات التى أجريت فى مجال علم الاجتماع استعانت إلى حد بعيد بهذا المنهج من ناحية ، وبالسلطات التاريخية من ناحية أخرى .

خامساً : علم الاجتماع وعلم النفس :

يدرس علم النفس السلوك الإنسانى بكافة أنواعه ، الظاهر منه والباطن ، الشعورى منه واللاشعورى ، والفطرى منه والمكتسب . كما يهتم علماء النفس بدراسة العمليات العقلية كالإدراك والتصور والتخيل ، والتفكير ، والتعليم ، ويركزون على دراسة المشاعر والمواطف والدوافع ، والحوافز وغير ذلك . وتجرى دراسة كل هذه الموضوعات والجوانب فى إطار الشخصية التى ينظرون إليها على أنه كل متكامل . وهناك تقارب واضح بين علم الاجتماع وعلم النفس

الاجتماعى وهو الذى يدرس السلوك الاجتماعى الناشئ عن انخراط الإنسان فى التفاعلات الاجتماعية . فعلم النفس الاجتماعى يهتم بدراسة مجموعة من الموضوعات التى تحتل أهمية جوهرية فى التحليل السوسولوجى مثل الاتجاهات ، والجماعات والرأى العام والفعل الاجتماعى ، وقياس العلاقات . وبهذا فإن علم النفس الاجتماعى يشترك مع علم الاجتماع فى دراسة الشخصية الإنسانية داخل السياق الاجتماعى ، والاندماجات الشخصية والطبقية والمهنية وغيرها من الأمور التى تؤثر على سلوك الفرد ، وتفاعله الاجتماعى .

كذلك فإن بعض علماء النفس يهتم بدراسة أثر البيئة أو المناخ على بعض العمليات العقلية كالإدراك ، والتصور والتخيل . أى أنهم يهتمون بالمشغول الاجتماعى والثقافى لهذه العمليات . ويقول عالم الاجتماع الأمريكى " وليم أوجيرن " أن علم الاجتماع قد أدرك أهمية دراسة الشخصية ، كما أدرك علم النفس أهمية دراسة الثقافة ، ومن هنا قام الترابط بين هذين العلمين .

وهناك اتجاه فى علم الاجتماع يعرف باتجاه الفعل الاجتماعى ، قد اهتم أنصار هذا الاتجاه بتحليل الفعل الاجتماعى إلى مكوناته الأساسية بهدف الوقوف على دوافعه وأبعاده وموجهاته وآثاره على الفرد ، والجماعة ، والمجتمع .

وأيضاً موضوعات كالقيم والتنشئة الاجتماعية ، والعلاقات المتبادلة بين العوامل الثقافية والعوامل السيكولوجية . هذا ورغم اختلاف مداخل الدراسة فى علم النفس عنها فى علم الاجتماع . إلا أن مثل هذه الاختلافات تتلاشى عند الممارسة الفعلية . بحيث يصعب التمييز بين ذوى المهارات فى التحليل السوسولوجى وذوى المهارات فى التحليل السيكولوجى .

سادساً : علم الاجتماع والأنثروبولوجيا (علم الإنسان) :

تدرس الأنثروبولوجيا موضوعات متنوعة ، ولذلك فهى ترتبط بالعديد من العلوم الأخرى ، مثل علم الآثار ، وفى وصف بقايا الثقافات الماضية ، والأنثروبولوجيا ، هى العلم الذى يدرس نشأة وتطور الأشكال الاجتماعية ، والعادات الإنسانية . والاثنوجرافيا وهى الفرع الذى يهتم بالدراسة الوصفية المقارنة للأحداث والظواهر الثقافية التى توجد فى زمن واحد ، وكذلك للأنثروبولوجيا علاقة بالتاريخ الثقافى ، واللغويات وبعض العلوم الطبيعية ، وعلوم الحياة . وهناك فرعان متميزان من فروع الأنثروبولوجيا يهتمان بدراسة البناءات الاجتماعية ، والثقافية للمجتمعات ، والنظم والعلاقات وأوجه التفاعل الاجتماعى ، وبالتالى فإنهما يشاركان علم الاجتماع فى اهتماماته الأساسية . وهذان الفرعان هما الأنثروبولوجيا الثقافية ،

والأنثروبولوجيا الاجتماعية والأنثروبولوجيا باعتبارها تدرس الثقافة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع ، وتشير الثقافة بمعناها الضيق أو المحدود إلى نسق الرموز الذى يتضمن اللغة ، والقيم والمعانى المشتركة بين جماعة معينة أو لدى شعب من الشعوب . وأيضاً فإن هناك موضوعاً متميزاً للأنثروبولوجيا الثقافية وهو دراسة الثقافة .

ولتداخل مواضيع ومنهج البحث فى علم الاجتماع ، وعلم الأنثروبولوجيا ، فقد تم دمج قسم الاجتماع ، مع قسم الأنثروبولوجيا فى كثير من الجامعات الأمريكية . ورغم هذا التشابه والترابط الكبير : إلا أن هناك مجموعة من الاختلافات بين علمى الاجتماع والإنسان مع أن هذه الاختلافات فى طريقها إلى التلاشى أو الزوال . فقد ارتبطت الأنثروبولوجيا الاجتماعية منذ نشأتها بدراسة المجتمعات البدائية . وهى مجتمعات لها سماتها المحددة يعكس الحال فى علم الاجتماع الذى ارتبطت نشأته بدراسة أكثر المجتمعات تطوراً وتقدماً ، وهى المجتمعات الأوروبية . وقد ترتب على هذا التباين اختلاف فى مداخل الدراسة فى كل من هذين العلمين . فعلماء الأنثروبولوجيا يميلون لدراسة المجتمعات الصغيرة أو المعزولة . أو المكتفية ذاتياً . دراسة كلية شاملة . بينما يدرس علماء الاجتماع

عادةً أحد جوانب المجتمع وغالباً ما يتخصص كل عالم في دراسة موضوع أو نظام . فهذا يدرس نظام الأسرة ، وذلك يدرس التغيير الاجتماعي ، وثالث يدرس التنقل الاجتماعي ، ورابع يدرس الطبقات وخامس يدرس مجتمع المصنع ، وسادس يدرس الجوانب السياسية وغير ذلك .

ووفقاً لتقاليد البحث الأنثروبولوجي فإن على الباحث أن يقيم في مجتمع الدراسة إقامة كاملة لفترة زمنية معينة . مشاركاً في كثير من نظمته وعاداته وتقاليده حتى يتمكن من ملاحظة كافة ملامح الحياة الاجتماعية للمجتمع بنفسه وتسجيلها كما يراها أو كما يستمع إليها من الإخباريين . بينما يعتمد علم الاجتماع على المناهج الإحصائية والأسلوب الكمي والأدوات الخاصة كالاستبيان وجدول المقابلة وغيرها .

وعلى كل حال فإن التمييز الحاسم بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا أمر غير علمي خاصة في العصر الحديث الذي ، أخذت فيه الأنثروبولوجيا تطور ميدان دراستها ، فبدأت في دراسة مجتمعات أوسع نطاقاً ، وأكثر تقدماً ، وتحضراً وتعقداً مثل التنظيمات الصناعية والإدارية الكبرى من خلال المدخل الأنثروبولوجي هذا فضلاً عن الاتجاه المتزايد نحو استخدام المعلومات الكثيرة في الدراسات الأنثروبولوجية .

من كل هذا يتضح العلاقة أو الروابط بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، كما تتضح فى نفس الوقت الفروق الدقيقة بين العلمين من حيث مجالات البحث ومداخله .

سابعاً : علم الاجتماع والديموجرافيا :

شكلت الدراسات السكانية مجالاً هاماً من مجالات العلوم الاجتماعية ، وتبلورت دراساتها حتى أصبحت علماً مستقلاً . ومع هذا لا يزال الارتباط بين هذا العلم وبين علم الاجتماع قائماً وأساسياً ، وأبعد من ذلك فإن الدراسات السكانية وإن كانت قد تغلغت فى دراسات علوم أخرى مثل الجغرافيا والاقتصاد ، إلا أن رباطها الأساسى لا يزال مع علم الاجتماع . وذلك من منطلق أن علم الاجتماع يدرس الإنسان باعتباره عضواً فى مجتمع ، ويتشكل فى جماعات نوعية تشغل مساحات مكانية ، وتضغط على وسائل العيش عند حد معين وقد تحقق وفرة عند حد آخر . وهذه الجماعات هى عماد الاقتصاد إنتاجاً واستهلاكاً . وعبر هذه العملية يتفاعل أعضاؤها ويتشابكون من خلال نظم وروابط واتجاهات معينة . ولكل منها سماتها وتركيبها وفئاتها العمرية وما إلى ذلك من الخصائص التى يدرسها علم السكان أو الديموجرافيا .

فإننا أردنا أن نضع أساساً لخطّة تنموية لا بد من الاستعانة بمعطيات هذا العلم ، وإذا كنا ندرس في مجال العلاقات والتفاعل فلا بد من الاستعانة بمعطيات علم الاجتماع في مجال العلاقات والتفاعل ، والتعاون والتنافس والصراع وغير ذلك من الديناميات ، لكل هذا فالعلاقة واضحة بين العلمين ، والتعاون متبادل بشكل كبير ، ويهتم علم السكان بما طرأ على السكان من تغير ، وما يحدثه هذا التغير على حجم وتوزيع السكان وخصائصهم النوعية . فالأوضاع السكانية زيادة أو نقصاناً ذات آثار اجتماعية . فحينما تزايدت أحجام المدن ظهر التخصص وتقسيم العمل . وخطت الحضارة الإنسانية خطوات ملموسة على طريق النمو والتقدم . كما أن زيادة السكان قد تحدث مشكلات اجتماعية لا بد أن يواجهها علم الاجتماع . ويشخص أسبابها ويقترح وسائل مواجهتها والقضاء عليها .

كما تمثل الهجرة السكانية موضوعاً مشتركاً للدراسة بين علم الاجتماع وعلم الديموجرافيا ، فقد تكون الهجرة إلى الخارج ، وقد تكون هجرة داخلية ويطلق على الأولى **Emigration** ، وعلى الثانية **Immigration** بينما الهجرة كظاهرة عامة يطلق عليها **Migration** ولعل ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر ، خاصة في بلدان العالم الثالث أصبحت من

الظواهر التى تخلق أوضاعاً اجتماعية يهتم بها دارسو الاجتماع مثل التوافق ، والتفاعل مع الأوضاع الحديثة التى تواجه المهاجرين . وليس الأمر قاصراً على الآثار الداخلية . ولكن الهجرة كثيراً ما تخلق أوضاعاً على المستوى العالمى يهتم بها دارسو الاجتماع السياسى ، فكثير من الحروب والأزمات قد نشبت بفعل الهجرة من دولة لأخرى .

وهكذا يمكن القول إن العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الديموجرافيا وطيدة . وهى تفرض ضرورة قيام نوع من التعاون المتبادل بين علمائهما الأمر الذى يضى على دراستهما عمقاً كبيراً.

ثامناً : علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

تهتم الخدمة الاجتماعية بمساعدة الأفراد لتحقيق التوافق والأمن الاجتماعى . والاعتماد على النفس . وهى فى سبيل هذا تعتمد على المهارات السلوكية ، والمهارات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية ، وكل هذا يقوم بالدرجة الأولى على المعرفة العلمية . وعلى هذا فالخدمة الاجتماعية فن تطبيقى يسعى لنقل المعرفة العلمية إلى حيز التطبيق . ومن هنا فإنه يجد فى دراسات علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما ما يعينه على تحقيق أهدافه .

وقد كان هناك نوع من الخلط بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، ولكن محاولة كل منهما تحديد أهدافه ومناهجه وأدواته قد اسهم في إزالة هذا الخلط . فإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة بعض مجالات الحياة الاجتماعية ويحاول تشخيص الأسباب المؤدية إلى بعض المشكلات ، فإنه يترك وسائل مواجهة هذه المشكلات للخدمة الاجتماعية لتنقل المنظورات التى توصل إليها إلى حيز التطبيق .

تاسعاً : علم الاجتماع والقانون :

قد يظن البعض أن علم الاجتماع منعدم الصلة بالقانون ، وأن كلا منهما يمثل نسقاً معرفياً مستقلاً . ولكن واقع الأمر غير ذلك . فإذا كان القانون يهتم بتنظيم العلاقات بين الناس ، وفقاً لقواعد محددة يتساوى أمامها الجميع ، ويرتب أوجه العقاب لكل سلوك انحرافى ، وفقاً لقواعد محددة أيضاً ، فإنه ما من شك فى أن القانون بما يتضمنه من قواعد على المستوى القومى ، والدولى يرجع لأساس اجتماعى بالدرجة الأولى . ذلك أن نمو العلاقات الاجتماعية وتشعبها ، وتعدد أوجه النشاط الإنسانى يخلق نوعاً من التنازع ، وتضارب الآراء والرغبات ، الأمر الذى يفرض الحاجة لصياغة قانون ينظم حقوق الأفراد وواجباتهم ، وكذلك حقوق الدول وواجباتها . فما لم تتطور العلاقات الإنسانية إلى

نوع من الصراع والجريمة ، لما كانت هناك حاجة للقانون الجنائي . وما له يشعر الناس بالحاجة إلى قانون ينظم الملكية فى كل المجالات ، لما كانت هناك حاجة للقانون الدنى . وهكذا فإنه يمكن القول إن القانون تعبير عن حاجات اجتماعية يفصح عنها الأفراد والجماعات ، ويضغط الرأى العام من أجل إشباع هذه الحاجات بشكل ملائم . ومن هنا فإن المشرع الناجح هو الذى يملك ناصية الفهم للواقع الاجتماعى المتشابك ، حتى إذا صاغ قاعدة قانونية خرجت معبرة عن حاجات الناس ولم تغفل جانباً من جوانب هذا الواقع .

ولما كان التغير الاجتماعى هو سمة الحياة ، وقانونها العام ، فإن المشرع كثيراً ما يأخذ فى اعتباره حدوث هذا التغير ويحسب حسابه ، ويجعل قاعدته القانونية مرنة ومتحسبة لمثل هذا التغير .

أبعد من ذلك أن هناك فرعاً حديثاً من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة المستقبل ، وهو علم اجتماع المستقبل ، وهذا الفرع يدرس الماضى ، والحاضر ، ويركز على استخلاص مؤشرات المستقبل ، ولا شك أن نتائج الدراسة فى هذا العلم تضع أمام رجل القانون أو المشرع احتمالات يمكن أن تحدث إذا سارت الأمور فى اتجاه معين . ولذلك فهو يستعين بهذه الدراسات

حتى يحقق أهدافه فى أخذ التغيير فى الاعتبار . والأمثلة على ما نقول عديدة ولا حصر لها ، وكلها تؤكد أن العلاقة بين علم الاجتماع والقانون علاقة وثيقة لا يمكن تجاهلها . كما يؤكد أن التمييز بين العلمين هو لأغراض تحليلية فقط . ولعل أبرز دليل على ذلك يتمثل فى إدخال مبادئ القانون كمقرر أساسى على طلاب الاجتماع والعكس . هذا فضلاً عن المجالات التى يلتقى فيها العلمان مباشرة كالجريمة ، والسلوك الانحرافى ، والعلاقات المدنية ، والعلاقات الدولية ، وقوانين المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية .

عاشراً : علم الاجتماع والجغرافيا :

كان العلماء قد درجوا على الحديث عن ثنائية البيئة الجغرافية ، والبيئة الاجتماعية . ولكن التطورات الحديثة فى علم الاجتماع تذهب إلى أن الإنسان يعيش فى بيئة واحدة لها بعد اجتماعى ، وآخر فيزيقى ، وبالتالى أصبح مفهوم البيئة أكثر شمولاً من ذى قبل . وعلى ذلك فإن علم الجغرافيا يدرس البيئة الطبيعية وما يرتبط بها من ظروف الطقس والمناخ والتضاريس وطبيعة الأرض ، والموارد الطبيعية ، على حين يهتم علماء الاجتماع بتأثير هذه العوامل على حياة المجتمع اقتصادياً ،

وثقافياً ، سياسياً ، وما تخلقه من عادات وتقاليد ونظم تتفق مع هذه البيئة .

وكثيراً ما نقرأ عن عادات ونظم وفنون ترتبط بشعب معين ، وفى الوقت نفسه غير مألوفة لشعب آخر . فعادات البدو تختلف عن عادات الحضر ، وكل منها وليد البيئة التى نشأ فيها وملأهم لها . ولابد من دراسة هذه البيئة بشقيها الاجتماعى والفيزيقي . فالذى يقرأ عن نشاط سكان المكسيك مثلاً ، يجد أن العام ينقسم عندهم إلى قسمين الأول للعمل والإنتاج عند تحسن المناخ ، والثانى للهروب من الأمطار والأعاصير ، واستهلاك ما سبق إنتاجه ، ومن أجل ذلك نجد منازل للشتاء وأخرى للصيف ، ومنازل الشتاء مصممة لاستيعاب المخزون السلمي ، أو الغذائى ، ومزودة بأساليب للأمن والرقابة ، بينما منازل الصيف مكشوفة وفى الحقول . منازل الصيف تغلب عليها الروح الفردية . أما منازل الشتاء فتغلب عليها روح الجماعة والحياة الجماعية ولكل عاداتها وطقوسها . ومن هنا فإن من يدرس هذه المجتمعات لا يستطيع أن يدرس ظاهرة اجتماعية بمعزل عن مؤثراتها البيئية ، أو العكس

كذلك فإنه لا غنى للإنسان عن الإنتاج والعمل ، ويعتمد الإنتاج على نشاط السكان وحيويتهم ، وهذا النشاط وتلك

الحيوية ذات جذور مرتبطة بالبيئة وبالتالى فلا بد من دراسة الجانبيين معاً فى تكامل وجددير بالذكر أن العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا وعلم الاجتماع قد أدت إلى ظهور فرع جديد من علم الجغرافيا يعرف باسم " الجغرافيا البشرية " وهو يهتم بالعلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة الجغرافية .

ومع هذا فمن الخطأ الاعتقاد بأن الإنسان يقف سلبياً أمام الظواهر الطبيعية من مناخ ، وتضاريس ، وجيولوجيا ، لكن على العكس من ذلك فإن الإنسان قد تدخل فى هذه الظواهر ، فأنزل الأمطار . وأذاب الجليد ، وحفر الأرض ، واستخرج ما فى باطنها ، وتدخل فى كثير من هذه الأمور ، ليعمدل من إيقاعها ، ويجعلها ملائمة لظروف الحياة والإنتاج والعمل ، والعلاقات الأخرى . وفى المناطق الحارة شيد المباني بارتفاعات معينة تخفف من وطأة الحر . فضلاً عن الاكتشافات الحديثة التى أدت إلى التغلب على هذه الظاهرة ، كذلك صمم ملابساً ملائمة لهذه الظروف وعلى العكس من ذلك فى المناطق الباردة والممطرة شيد الطرق والسدود والقنوات بشكل يخفف من آثار هذا النوع من المناخ . كذلك صمم الملابس الذى يقيه وطأة البرد والمطر . وكل هذه الأمور لم تكن تتسنى للإنسان دون نشاط وتفاعل اجتماعى خلاق ، وكل تطور تكنولوجى يقف شاهداً على عظمة الإنسان فى

مقاومة الطبيعية القاسية ، وسيطرته على ظروفها ، وتسخيرها
لصالحه .

من كل ما سبق نتبين أن علم الاجتماع ، وعلم الجغرافيا
وجهان لعملة واحدة ، بل شقان لإطار واحد هو البيئة بمعناها
الشامل ، ومن هنا فالعلاقة أكيدة ومستمرة ، خاصة فى
محاولات كل من العلمين لتوسيع إطار دراساته وبحوثه .

تعقيب :

إذا كنا قد استعرضنا فى هذا الفصل علاقة علم الاجتماع
بالعلوم الاجتماعية ، وذلك فى محاولة لتحديد مدى استقلال
هذا العلم عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ، فإننا يمكن
أن نشير إلى أن هذا الاستقلال يعتمد على تميز علم الاجتماع أو
انفراده بأسلوب خاص به فى المعالجة . ومدخل خاص به فى
الدراسة ، ومناهج يعتمد عليها فى تحليلاته لجوانب الحياة
الاجتماعية ، وأخيراً يعتمد على مدى نمو وتطور الإسهامات
النظرية فى مجال هذا العلم ، أى توصله إلى تشخيص وصياغة
القوانين التى تحكم الجماعات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة .
وبعد ذلك يمكن أن نتساءل هل الاستقلال الذى نتحدث
عنه استقلال مطلق ، أم أن هذا العلم يرتبط بغيره من العلوم
الاجتماعية ، وما هى طبيعة هذه العلاقة ؟.. وهنا يمكن القول

إن علم الاجتماع قد انتهى من تحديد موضوعه ، ومجال اهتمامه ، ولا زال يسعى فى سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة فى هذا النطاق . كما أنه لا زال يسعى لتأكيد دعائم استقلاله كنظام فكرى ، وعلم مستقل بذاته . ومع كل هذا فإنه لا يسعى لأن يكون استقلاله مطلقاً أو كاملاً ، لأنه سوف يظل يحتاج لمعطيات العلوم الأخرى من أجل تعميق التحليل والبحث فيه .

وعلى هذا فإنه تجدر الإشارة أن علم الاجتماع يشترك مع العلوم الاجتماعية الأخرى فى دراسة موضوع واحد وهو المجتمع ، والنشاط الإنسانى . والتميز بينه وبين هذه العلوم يقوم على طريقة تناول هذا العلوم والمدخل العام الذى يوجه الدراسة فيه وكذلك الهدف من هذه الدراسة . كما أن تمايز علم الاجتماع من حيث المدخل والهدف لا يمكن أن ينفى علاقته المتبادلة بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، فليس هناك ما يمنع من استفادة علم الاجتماع بدراسات علم الاقتصاد والسياسة وعلم النفس ذلك أن العلم الاجتماعى ككل يسعى إلى تحقيق التكامل المفروض حول الإنسان والمجتمع ، الأمر الذى يبرر الحرص على استمرار العلاقة التبادلية بين الفروع المختلفة لهذا العلم .

الفصل الثالث

مناهج البحث في علم الاجتماع

محتويات الفصل :

تمهيد :

أولاً : عناصر البحث الاجتماعي .

ثانياً : أنواع البحوث في علم الاجتماع .

١ - البحوث الكشفية أو الاستطلاعية .

٢ - البحوث الوصفية .

٣ - البحوث التشخيصية أو التجريبية .

ثالثاً : مناهج البحث الاجتماعي :

١ - المنهج التاريخي .

٢ - المنهج التجريبي .

٣ - المنهج المقارن .

٤ - المنهج الإحصائي .

٥ - القياس الاجتماعي .

رابعاً : مراحل البحث الاجتماعي .

خامساً : أدوات جمع البيانات :

١ - الملاحظة .

٢ - الاستبيان .

٣ - المقابلة .

سادساً : العينات

تعقيب

مقدمة :

يقوم علم الاجتماع كغيره من العلوم الأخرى بإجراء التجارب ، وتنفيذ البحوث التي يستنتج منها الباحث القواعد أو القوانين التي تخضع لها الظواهر ، والوقائع الاجتماعية وهذه القوانين تساعد بالتالى على التنبؤ بالظواهر الاجتماعية فى المستقبل، وكذلك على مواجهة ما يطرأ فى الحياة الاجتماعية من مشكلات على أسس علمية واضحة ، وقد أصبح هناك شبه اجماع الآن بين علماء الاجتماع على أن إستخدام وتطبيق المناهج العلمية فى إطار علم الاجتماع يشكل ضرورة أساسية لتحقيق شرط العلمية فى هذا النوع من الدراسات ، وعلى هذا الأساس فإن دراستنا فى علم الاجتماع تقوم على مبدأ أساسى وهو أن الظواهر الاجتماعية ظواهر ملموسة أو محسوسة يمكن مشاهدتها فى العالم الحسى أو الواقعى أى أننا لا نبحث فى أمور ميتافيزيقية ، ولكننا ندرس بطريقة تجريبية محسوسة ، وأسلوبنا فى ذلك هو المشاهدة المباشرة ، أوغير المباشرة (كدراسة التاريخ) فالباحث فى علم الاجتماع يستعين بكل ما هو مكتوب أو مدون عن المجتمع سواء كان قديماً أو حديثاً إذا وجد فيه ما يمكنه من معرفة أو إستنتاج شئ عن الحياة الاجتماعية الخاصة بالوسط الذى يدرسه، ثم إن على الباحث أن يخلص نفسه من كل فكرة سابقة على البحث، وخاصة الأفكار والآراء الشائعة التى قد تكون مصدراً

لأخطاء كبيرة ، فقد نعتقد في دراستنا لبعض المجتمعات أن صلة الدم والنسب هي أساس تكوين الأسرة ، بينما يظهر البحث الاجتماعي مثلاً أن - هناك أسراً في مجتمعات أخرى تقوم على نظام التبني ، وليس على أساس صلة القرى والدم ، وهنا لابد أن نطبق أسلوب الشك المنهجي بمعنى أننا يجب أن نشك في كل فكرة شائعة لدينا عن الظواهر الاجتماعية إلى أن يتبين صدقها أو خطؤها ، وهنا يقول " مارسيل موس " ، إننا نعتقد أننا نعرف كل شئ عن الحياة الاجتماعية لأننا نعيش فيها ، ولكن مع ذلك فالمعيشة والمشاركة في الحياة الاجتماعية شئ ، ومعرفتها شئ آخر .

وفضلاً عما سبق فإننا يجب أن ننظر للظواهر الاجتماعية على أنها أشياء وبالتالي فإن علينا أن نقف حيالها موقفاً موضوعياً objective كما ندرس الظواهر المادية والطبيعية ، وهذا عكس الدراسة الذاتية subjective فالأمور الموضوعية هي التي لا تتوقف على رأينا ورغباتنا ، أو على مجرد البراهين العقلية والنظرية ، بل وتتوقف على البحوث التي تجرى بشكل تجريبي وعملي على الواقع الاجتماعي ، كما تخضع هذه البحوث للمقاييس الكمية ، أما الأمور الذاتية فهي تلك التي تتوقف على رأينا الشخصي واقتناعنا بالبراهين النظرية ، وأساليب العقل والمنطق ، كما أنها لا تخضع للمقاييس الشخصية ، ولكن للوصف

الكيفى ، فدراسة العلاقة بين سوء الحالة الاقتصادية ومعدلات السلوك الإجرامى تعتبر دراسة موضوعية لأن تقرير هذه الحقيقة تعتمد على ما يمكن استخلاصه عن طريق البحث الاجتماعى من نسب ، ومعدلات عن مستوى الحالة الاقتصادية ، ونسبة السلوك الإجرامى فى وقت معين ومجتمع معين ، ومثل هذه العلاقة لا يمكن أن نوضحها بحديث نظرى أو إستدلال منطقى ، وعلى العكس من ذلك إذا كنا ندرس هل من الأفضل أن تكون للإنسان عين واحدة أو إثنان فإن نتائج هذه الدراسة تعتمد على الآراء الذاتية والبراهين العقلية وهذه دراسة ذاتية.

وهنا نشير إلى ما سبق أن ذكرناه من أن " دوركيم " هو الذى وضع مبدأ الشيئية فى مجال دراسته لمناهج البحث فى علم الاجتماع، ومن المبادئ الأساسية فى البحث الاجتماعى أيضاً أن نحدد مجال هذا البحث ، فإذا كنا بصدد دراسة ظاهرة الإنتحار فإن علينا أن نحدد فى البداية ماذا نقصد بالإنتحار وهل يختلف عن التضحية مثلاً، ثم ننتقل إلى تحديد نوع وطبيعة الظواهر التى تدخل فى هذا البحث ، وتلك التى لا تدخل فى مجاله وبعد ذلك علينا أن نحدد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى البحث فإذا كانت الدراسة تهتم أو تركز على دراسة المستوى الاقتصادى للعمال والفلاحين فإن علينا أن نحدد مفهوم العامل ، ومفهوم الفلاح لعدم الخلط ، وإذا كانت بعض المفاهيم غير محددة من

قبل بشكل دقيق فإن علينا أن نستخلص ما يسمى بمفهوم أو مفهومات إجرائية Operational Definitions بمعنى أن تحدد المصطلح أو المفهوم بشكل يتلاءم مع الدراسة التي تجريها ، كأن نقول أن مفهوم العامل في هذه الدراسة هو ذلك الشخص الذى يعمل فى عمل زراعى أو مرتبط بزراعة الأرض وليس له عمل آخر غير هذا العمل ، وهكذا الحال بالنسبة للمفاهيم الأخرى التى ترد فى البحث ، والمبدأ العام الأخير هنا يقوم على أساس أن تحديد مجال البحث لا يعنى أن ظاهرة ما تنفصل أو تنعزل عن غيرها من الظواهر ولكن الظواهر الاجتماعية فى المجتمع ترتبط ببعضها البعض وتتساند فى مجال الحياة الاجتماعية ، وفهم أى ظاهرة منها لا يتم إلا فى ضوء علاقتها وتفاعلها مع الظواهر الأخرى ، فقد يكون إنخفاض المستوى الاقتصادى فى المجتمع راجعاً إلى عوامل أخرى ثقافية أو أخلاقية ، كسوء استخدام موارده ، أو سوء الإنفاق أو الإنفاق فى الخمر والمخدرات وغير ذلك ، وسوف نستعرض فى هذا الفصل البحوث فى علم الاجتماع ، ومراحل اجراء البحث ، ومناهج البحث ، ثم الأدوات التى تستخدم فى جمع المعلومات .

فى الواقع أن كل بحث قد بدأ فى ذهن الباحث عند ملاحظته موقفاً مشكلاً ، أو عندما يثور فى ذهنه تساؤل عن وضع معين ، حينما نرى ظاهرة تتكرر على نحو معين وملفت للنظر ، أو

يتجاوز التكرار العادى ، فإننا فى هذه الحالة نتساءل عن السبب وراء زيادة هذا التكرار ، وهل يتخذ هذا التكرار نمطاً معيناً عند توافر ظروف معينة ؟ أو هل هناك علاقة بين زيادة هذا التكرار وبين وجود ظاهرة أخرى ..؟ فى هذه الحالة إذا حاولنا الإجابة عن هذه التساؤلات ، أو تفسير هذه الأوضاع بأسلوب منهجى ، فإننا نكون بصدد بحث اجتماعى ، وعلى ذلك فالبحث الاجتماعى هو محاولة الاجابة عن تساؤلات بطريقة علمية منهجية ولكل بحث عناصر ثلاث هى :

(أ) الموضوع :

لابد من وجود ظاهرة أو مشكلة معينة تثير اهتمام الباحث ، وتحث فكرة ، وتدفعه لمحاولة البدء فى الكشف عن جوانبها الغامضة ، وهذه الظاهرة يمكن أن تكون سوية أو مرضية ، السوية (بمعنى طبيعية أو عادية) مثل نظام الزواج أو التبادل أو نظام الأسرة وغيرها ، والمرضى مثل ظاهرة الطلاق أو البطالة أو جناح الأحداث ، أو الثأر أو التسرب الدراسى ، وهنا يجب أن يكون موضوع البحث عاماً ، ويحقق أهدافاً عامة وليست شخصية ، أى تكون له قيمة علمية عامة ، ودلالة اجتماعية عامة ، فنحن لانبحث فى أسباب إنحراف شخص معين ، أو أسباب طلاق

شخصين ، ولكن نبحث فى أسباب الانحراف عموماً ، وأسباب
الطلاق عموماً .

(ب) المنهج :

والعنصر الثانى من عناصر البحث الاجتماعى هو
المنهج ، وللمنهج قيمة كبيرة فى الدراسة ، والمنهج كما قلنا هو
الذى يجعل دراسات علم الاجتماع علمية شأنها شأن دراسات
العلوم الأخرى ، ومع ذلك فإن تطبيق المناهج فى علم الاجتماع له
حدود معينة لا يمكن أن يتخطاها ، وليس ذلك عن قصور فى علم
الاجتماع أو مناهجه ولكن يرجع لطبيعة الظواهر التى يدرسها
فهى ظواهر متغيرة ، ولا تستقر على حال ومع ذلك فاستخدام
المناهج ضرورة أساسية فى علم الاجتماع إذ أنه يساعدنا على تقييم
المادة التى نحصل عليها .

(ج) الهدف :

إذا كان العنصر الأول من عناصر البحث هو
الموضوع ، والعنصر الثانى هو المنهج فالعنصر الثالث هو الهدف
فكل بحث فى علم الاجتماع يجب أن يهدف إلى الوصول لتفسيرات
معينة حول الظواهر موضوع الدراسة ، كما يهدف لتقديم إضافات
جديدة ، وقد يكون هدف البحث التحقق من صحة نتائج توصل

إليها باحث سابق ، فالبحث الذى لا هدف له ليس بحثاً علمياً ، ولكى يكون للبحث هدف لابد أن يكون له موضوع ثم إختباره بدقة ، وبعد هذه المقدمة ننتقل للحديث عن أنواع البحوث فى علم الاجتماع ويكاد يجمع علماء المناهج على أن البحوث ثلاثة أنواع :-

الأول : البحوث الكشفية أو الإستطلاعية : pilot

وهى تلك التى تسعى لدراسة ظاهرة جديدة لم تسبق دراستها أو لا تتوافر عنها معلومات تعمل على صياغة قضايا أو فروض توجه البحث وهذا النوع من البحوث يعتبر مقدمة أو تمهيداً لبحوث تالية سواء قام بها نفس الباحث ، أو قام بها باحث آخر ويؤدى هذا النوع من البحوث إلى تنمية الفروض ، وتوسيع نطاقها واستجلاء بعض الأفكار ، والتوصل إلى بعض التوصيات وطرح بعض المشكلات والأولويات التى يجب أن يهتم بها البحث الاجتماعى وكلما توافرت للقائمين بهذه البحوث خلفيات أوسع عن دراسات سابقة أو عن التراث المرتبط بها ، أو بيانات مسجلة ووثائقية أو معلومات من الرحالة والإخباريين وكبار السن ، كان ذلك من عوامل توفر الدقة فى نتائجها وتفسيراتها من ناحية وتشكيل أرضية واسعة النطاق لبحوث تالية من ناحية أخرى.

النوع الثاني : هو البحوث الوصفية Discriptive

فى هذا النوع من البحوث يقوم الباحث بعرض خصائص الظاهرة - أو المشكلة موضوع البحث بأسلوب وصفى تقريرى ، وليس من الضروري فيه أن يبدأ بفروض معينة ولكن ليس معنى ذلك أنها تقف عند مجرد الوصف وإلا فقدت علميتها ، بل إنها تحاول تحديد تكررات الظاهرة وما إذا كانت فى تكرارها ترتبط بظواهر أخرى تؤثر فيها وتتأثر بها ويقدر ما يتسع نطاق هذه الدراسات تكون أهميتها وينبغى على الباحث فى هذا النوع من الدراسات أن يسجل الدلالات التى يمكن أن يتوصل إليها من تحليل المادة التى حصل عليها ، وذلك فى حدود الأهداف التى يسعى للوصول إليها فى بحثه ، وهذه النقطة الأخيرة تكشف لنا عن أهمية التصنيف الدقيق للبيانات والكشف عن الإرتباطات التى يحتمل وجودها بين مختلف المتغيرات ، ومعدلات هذه الإرتباطات كل هذا فضلا عما يؤديه التحليل المتعمق ، والتفسير الدقيق لهذه الإرتباطات.

ورغم أن وجود الفروض فى هذه الدراسات ليس ضرورياً إلا أنها مع ذلك ومن أجل مزيد من الضبط المنهجى يمكن أن تستعين ببعض الموجهات النظرية التى يمكن إستخلاصها من التراث

المتوافر عن الظاهرة موضوع الدراسة ، وهذه الموجهات عبارة عن الآراء ، وموجهات النظر ، أو نتائج الدراسات السابقة والتي يمكن أن تشكل أساساً يهتدى به الباحث في دراسته .

النوع الثالث : هو البحوث التشخيصية أو التجريبية Experimental

وهو يعتبر أرقى أنواع البحوث في علم الاجتماع لما ينطوى عليه من دلالة منهجية ودقة في تنفيذ البحث والحصول على المعلومات وهذه البحوث من الضروري أن تقوم على فروض تذهب إلى أن متغيراً معيناً على علاقة بمتغير آخر ، أو أن ظاهرة معينة تعتبر سبباً في وجود ظاهرة أخرى فقد نفترض في بداية البحث أن هناك علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي وبين ظاهرة جناح الأحداث أو بين البطالة والإنحراف أو بين الفقر والجريمة ، غير ذلك ، وفي هذا النوع من الدراسات نستخدم طرق الإحصاء ، والمعادلات الرياضية لتحديد طبيعة العلاقة بين الظواهر موضوع الدراسة .

يقصد بمناهج البحث عموماً الطرق التى ينبغى أن يسير عليها الباحث فى دراسته لظواهر علمه، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تساعد فى الكشف عن طبيعة هذه الظواهر وما تتضمنه من أسباب ومسببات وما تخضع له من قوانين، ولما كانت العلوم جميعها تتفق فى اتجاهاتها الأساسية وأغراضها وهى الكشف عن طبيعة الظواهر وما تخضع له من قوانين فإنه يترتب على ذلك أن تتفق هذه العلوم فى بعض مناهج البحث التى تستخدم فى سائر العلوم ويطلق عليها " الطرق العامة " أو " المناهج المشتركة " .

وإلى جانب ذلك توجد مناهج للبحث خاصة بكل مجموعة من العلوم أو بكل فرع داخل هذه المجموعة، وهذه المناهج تتفق أو تتلاءم مع طبيعة المجموعة أو الفرع وأهدافه، وهذه يطلق عليها مناهج البحث الخاصة وأبعد من ذلك فإن هناك مناهج تصلح لشعبة دون أخرى فى العلم الواحد بحيث يستخدم الباحث مناهج معينة فى موضوع معين ولكنه لا يستخدمها فى دراسة موضوع آخر ، والمناهج تختلف عن الأدوات ، فالمنهج الذى يحدد

الأدوات الملائمة والتي تتفق مع طبيعته أما الأداة فهي الوسيلة التي يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات التي يهدف للحصول عليها ، وسوف نتناول هنا بعض مناهج البحث في علم الاجتماع ومن أهمها :-

(أ) المنهج التاريخي : Historical Method

العلاقة بين الماضي والحاضر مهمة إذا كنا بصدد أنماط الحياة السائدة والنظم الاجتماعية ، والمستوى الحضارى فى كل حقبة من حقبة التاريخ ، ويعتبر عبد الرحمن بن خلدون أول من كشف عن أهمية المنهج التاريخي ، وتخليصه من الشوائب التي لحقت به ، كما سبق أن أشرنا ، كذلك يذهب العالم الإيطالى "جيوفانى فيكو " إلى أن العلوم يجب أن تتخذ العصر الذى ظهرت فيه الواقعة الاجتماعية ، أو الظاهرة كنقطة بداية لدراسة هذه الظاهرة أو الواقعة ، كما كان العالم الفرنسى "سان سيمون" هو أو من أقام رابطة بين المنهج التاريخي ، والمنهج العلمى ، فعادة ما يستخدم المنهج التاريخي إذا أراد الباحث أن يحكم على الحاضر فى ضوء ما حدث فى الماضى ، فهو يستخدم فى دراسة بعض الظواهر الاجتماعية ، والنفسية ، فيعود الباحث بنظرة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية وآثارها فى حدوث هذه الظاهرة ، كما

يدرس سلوك الأحداث فى أسرهم قبل إنحرافهم ، وفى مجتمعهم المحلى ، فالتاريخ فى هذه الحالة عبارة عن تسجيل واقعى للحوادث وتوضيح لتاريخ الحالة سواء كان المبحوث فرداً أو جماعة ، أو نظاماً .

وقد تزايد الإهتمام بالتاريخ فى عدد كبير من العلوم فالفلاسفة والأدباء ، وعلماء النفس مثلهم مثل علماء الاجتماع يستخدمون المدخل التاريخى ، ولكن الاجتماعيين يستخدمونه من أجل المساعدة فى استبصار المجتمع أو دراسته بإعتباره كائناً متغيراً ، وفهم ما تنطوى عليه بناءاته ووظائفه ونموها ، والتغيرات التى تطرأ فى هذا المجتمع ويهتم علماء الاجتماع بشكل كبير بالتغير الاجتماعى حيث أن كل الجماعات والنظم والأنساق تتغير بشكل أو آخر ، وبدرجة أو أخرى ، وبالتالي فإن الأدوار الاجتماعية وأنماط النظم تقع تحت طائلة التغير وعلى هذا يقول " هوايتهيد " whitehead " إن كل شئ يتضمن فى داخله ملامح الماضى وبذور المستقبل " ، كما يقول " جورج برنارد " Bernard " أن الماضى لا يكون خلف الجماعة ، ولكنه متضمن فيها " ولقد قام بعض العلماء بإسهامات كبيرة فى نطاق الأخذ بهذا المنهج ، مما جعل البعض الآخر يذهب إلى أن دارسى الاجتماع ، وعلماء التاريخ إذا

عملوا معاً وفي ترابط وثيق فسوف ينتج عن ذلك تقدم هام في فهم الحياة الاجتماعية ، خاصة بعد أن أخذ علماء التاريخ مؤخراً في الإبتعاد عن الدراسات الضيقة المحدودة وتحولوا إلى دراسة قضايا وموضوعات أكثر عمومية وهذا الأمر يظهر بوضوح في بعض الدراسات التاريخية في الجامعات البريطانية .

هذا ويعتمد المنهج التاريخي على بعض المصادر التي يستمد منها المعلومات التي تفي بحاجته ومن أهمها :

المصادر الأولية :

وهي تلك التي تمدنا ببيانات قامت بتدوينها أو تفرغها وتبويبها ثم نشرها نفس الجهة التي قامت بجمعها ، والإشراف على مراحل إعدادها وهذه المصادر تتضمن المصادر والآثار التي تعبر عن حضارة سابقة ، أو أحداث معينة وقعت في الماضي ، ومن أمثلتها البيانات الخاصة بالإحصاء ، والتعدادات العامة التي تقوم أجهزة الدولة المتخصصة بإجرائها ونشرها ، ويدخل في هذه المصادر أيضاً القوانين واللوائح والنظم المستقرة ، والتي يؤخذ بها في المجتمع بشكل عام ، ومن أمثلتها ماكتبه الشخص عن نفسه

إذا كنا ندرس شخصيته ، وكذلك النقوش والكتابات والأحجار
التي سجل عليها القدماء عناصر حضارتهم وتفكيرهم .

- المصادر الثانوية :

وهي تلك المصادر التي تشتق من مصادر أولية ، فكثيراً
ما تعتمد الأبحاث الاجتماعية على مصادر ثانوية ، كالبحوث
السابقة والرسائل العلمية ، والصحف والمجلات والدوريات ،
وما يكتبه بعض الأشخاص عن علماء أو زعماء ، ومن الطبيعي أن
تكون المصادر الأولية أعم وأشمل وأدق من المصادر الثانوية ،
فكثيراً ما تحدث أخطاء في النقل والتدوين والتحليل حينما تأخذ
المصادر الثانوية عن الأولية ، ولكن ليس معنى هذا أن نطرح جانباً
كل المصادر الثانوية بل يجب الإلتزام بالحذر والدقة عند
استخدامها وعدم اللجوء إليها إلا إذا كانت الظاهرة التي ندرسها
لا تتوافر عنها بيانات كافية .

- المصادر الميدانية :

وهناك نوع ثالث من المصادر يتمثل في البيانات والمعلومات
التي يقوم بجمعها باحث معين أو فريق من الباحثين ويتم جمع
البيانات بهذا الأسلوب إذا لم تكن هناك بيانات مدونة عن

الظاهرة وهذا الأسلوب يمثل ضرورة في بعض الدراسات مثل دراسات الرأي العام والاتجاهات نحو موقف معين ، أو تنظيم معين ، ومع ذلك فإن الباحث حينما يجرى دراسته كثيرا ما يهتم بدراسة الآثار والرواسب الاجتماعية ، والتراث الثقافي سواء عن طريق الإستعانة بالملاحظة والملاحظة أو مذكرات الرحالة أو أقوال الرواة ، وإذا كان المنهج التاريخي هو المنهج الذى يستخدم للوصول إلى المبادئ والقوانين عن طريق البحث فى أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتصلة بالمشكلات الاجتماعية ، والتي شكلت الماضى وحددت الظروف المحيطة بالمشكلة أو الظاهرة ، فإنه من الضروري أن يستعين بكل المصادر السابق الإشارة إليها فى وقت واحد ، فسواء كان المصدر أوليا أو ثانويا فإن إستخدام المنهج التاريخي يقتضى أن يبذل الباحث محاولة للتأكد من صدق مصدره ودقته ، وبعض البيانات التاريخية قد تكون غير دقيقة ويشوبها قصور عن عمد أو عن غير عمد ، ولتلافى المشكلات التي تترتب على إستخدام المصادر المختلفة فإن على الباحث أن يجرى عليها نوعين من الإختبارات :-

- الأول: تحليل خارجي :

ويقوم على نقد الوثيقة للتحقق من شخصية كاتبها أو المؤرخ الذي دونها، ومعرفة مدى ما أشتهر به من صدق وأمانه علمية، وذلك بدراسة تاريخية وما كتب عنه، والتأكد من تاريخ النشر، وإستخلاص الدلالات اللازمة عما ورد بالوثيقة ، كأن ندرس العصر ، وطبيعة الأحداث التي كتبت فيها هذه الوثيقة ، ومدى تأثيرها بهذه الأحداث .

- أما الإختبار الثاني فهو التحليل الداخلي :

ويتم عن طريق محاولة التأكد من المعاني أو المعلومات أو البيانات التي إشتملت عليها الوثيقة وإحتمالات وجود بعض التناقضات أو الأخطاء ، وبعد ذلك يجتهد الباحث في تنسيق المعلومات ، والحقائق التي توصل إليها ، والربط بينهما في كل متكامل ، واستقراء ، البيانات وتفسير مدلولاتها في ضوء الأحداث التاريخية ، ومقارنتها بما توصل إليه غيره من الباحثين ثم يتجه بعد الإنتهاء من التحليل إلى تقرير عدد من النتائج الجزئية فضلا عن عرض الحقائق التي هداه إليها إستخدام هذا المنهج .

ب- المنهج التجريبي : Experimental Method

يحاول الباحث في إطار المنهج التجريبي أن يحدد العلاقة العلية أو السببية بين المتغيرات التي يدرسها في نطاق الظاهرة ،

حيث يعمل الباحث على خلق مواقف ، كأن يثبت بعض المتغيرات، ويحرك البعض الآخر ، ومن خلال ذلك يتوصل إلى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة ، كما أشرنا فإن هذا المنهج يعتبر أرقى وأنق المناهج فى البحث الاجتماعى ومن الضرورى فيه استخدام فرض أو مجموعة فروض وتتوقف القيمة العلمية لهذا المنهج على دقة البيانات وتنسيقها على نحو لا يبعث على الشك ، وقد كان (فرانسيس بيكون) هو أول من لفت الأنظار إلى استخدام هذا المنهج حيث أشار إلى أسلوب أو طريقة الحذف التى تعتبر وسيلة فعالة فى التدليل على صدق الفروض التى ندرسها فيقتضى الباحث عدة فروض حول حدوث الظاهرة ، ثم يبدأ بإستبعاد أو حذف مايجده غير مؤكد حتى ينتهى إلى سبب أو فرض معين ، كما أشار إلى أهمية ماسماه "بقائمة الحضور" وقائمة الغياب " وقائمة التدرج ثم استخدم " جون ستيورت مل " بعض القواعد المنهجية التى عرفت بقواعد الاستقراء أو قواعد مل " ومنها قاعدة التلازم فى الحدوث والتخلف معا ، أى أن المنهج التجريبي يعتمد أساساً على إحداث تغيير فى الموقف الاجتماعى ، وذلك بإدخال عنصر أو عناصر جديدة فى الموقف ، أو تثبيت عنصر أو عناصر أخرى

بمعنى إبطال مفعولها ، وكل ذلك بهدف تحقيق فرض من الفروض ، فإذا أردنا مثلاً الوقوف على آثار تطبيق خطة أو برنامج تعليمي معين فإنه يمكن في هذه الحالة دراسة جماعتين متماثلتين في كل الظروف والخصائص ماعدا تطبيق البرنامج التعليمي ، وتسمى الجماعة التي إستفادت من البرنامج " الجماعة التجريبية : والجماعة التي لم تستفد تسمى " الجماعة الضابطة " Control Group ويعتبر الفرق في نتائج القياس بين المجموعتين راجعاً إلى المتغير المستقل ، وهو العامل الذي ندخله على الموقف ، والذي ندرس آثاره ويسمى مستقلاً لأنه يؤثر في الوعي الاجتماعي ، ويغيره عما كان فإذا قد إتضح لنا مثلاً أن التعليم قد أثر في تأخير سن الزواج يكون هو المتغير التابع " Dependant " لأن التغير الذي لحقه أو حتى

وجوده نفسه تابع أو معتمد على المتغير الأساسى أو المستقل
Independent وهو التعليم أى أننا يمكن أن نخلص إلى أن
إتباع المنهج التجريبي ينطوى على بعض القواعد منها :-

(١) محاولة تخلص المعرفة العلمية من الأفكار اللاهوتية
والمسلمات والعقائد الغيبية التى لاتخضع للملاحظة
والتجربة.

(٢) التغلب على المصاعب التى قد يوقعنا فيها الأسلوب
الاستنباطى القياسى ، فقد يبدأ بمقدمة خاطئة تؤدى إلى نتيجة
أو عدة نتائج خاطئة .

(٣) إلتزام الموضوعية فى إستخدام الملاحظة العلمية لجميع
البيانات والوقائع المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، وهذه تتحقق
متى إستطاع الباحث التخلص من عوامل التضليل والابهام التى
تعوق التفكير الموضوعى .

ج- المنهج المقارن Comparative Method :-

المنهج المقارن ذو أهمية فى معظم الدراسات والبحوث
الاجتماعية وفى جميع ميادين علم الاجتماع ، فمقارنة المعلومات

التوافرة عن ظاهرة معينة فى مكان أو مجتمع معين ، والمعلومات المتوافرة عن نفس الظاهرة فى مكان أو مجتمع آخر تؤدى بنا إلى إمكان توسيع نطاق التعميم فى نتائج الدراسة إذا اشارت نتائج المقارنة إلى وجود تشابه بين عدد متزايد من المجتمعات والعكس وكذلك فإن ماتتوصل إليه البحوث من حقائق لا يمكن وصفها بالعلمية إلا إذا فسرناها فى ضوء نتائج دراسات سابقة أو معاصرة لبيان أوجه الاتفاق والإختلاف بينهما ، وتفسير الاحتمالات التى يمكن أن تكون مسئولة عن الإتفاق والإختلاف فى نفس الوقت .

وقد أدى إتساع نطاق البحوث الميدانية والامبيريقية فى علم الاجتماع فى العصر الحديث إلى توفر قدر كبير من البيانات التى تسمح بالمقارنة ، وعلى الباحث أن يشير إلى المستويات التى سيجرى فى إطارها مقارنات ، كأن يشير إلى أن مقارناته ستكون على البيانات التى تتوافر عن نفس المجتمع ، ولكن فى مراحل تاريخية ، أم ستمتد إلى مجتمعات أخرى ويعرض نتائج مقارناته فى شكل إحصائى يسهل الوقوف على ماتتضمنه من بيانات .

ومع أهمية النهج المقارن إلا أننى أرى أنه لا يصلح كمنهج مستقل ولكن يستعان به كمنهج مساعد لناهج أخرى، فنقول مثلاً النهج التاريخى المقارن ، أو الإحصائى المقارن ، أو التجريبي

المقارن، وهذا لا يقلل من أهميته ، بل على العكس يزيد منها لأنه يصبح ضرورياً فى كل دراسة اجتماعية .

(د) المنهج الإحصائى : Statistical Method

أشرنا فى بداية حديثنا إلى أن الهدف الأساسى من إستخدام المناهج ، كان محاولة لإضفاء الموضوعية والعلمية على دراسات علم الاجتماع، وفى هذا الاطار أيضاً أدخل المنهج الإحصائى الذى يتضمن تحولاً من الوصف الكيفى إلى العرض الرسمى الكمى وقد أدى إستخدام هذا المنهج إلى اكساب الدراسات الاجتماعية دقة وموضوعية ، وحتى إذا كانت الدراسة من النوع الوصفى ، فإنها تستخدم الإحصاء لا لمجرد العرض فحسب بل لإقامة الترابطات، وإستخدام الدلالات التى تتضمنها المادة الإحصائية، فضلاً عن ذلك فإذا كان التجريد والتعميم من أهداف الدراسات والبحوث الاجتماعية ، فإن التحليل الإحصائى أو إستخدام المنهج الإحصائى يعتبر دفعة قوية فى هذا الإتجاه، فهو يساعد على الحصول على أكبر قدر من التعميمات العلمية بطريقة إستقرائية ، أى الإتجاه من دراسة الخاص إلى العالم ، وبالتالى إستخلاص المبادئ والقوانين العلمية .

(هـ) القياس الاجتماعى "السوسيومتري" Socimetry

ويهدف البحث الاجتماعى من وراء إستخدام هذا المنهج إلى الكشف عن طبيعة ودرجة التفاعل داخل الجماعة ،وعن العلاقات المتشابكة بين الأفراد وأنماطها ،وجوانب تمرکزها ،كأن تحاول البحث أو الكشف عن الدور أو المركز الذى يحتله فرد معين فى جماعة معينة ، وهذا المنهج يعتبر من أنسب المناهج فى قياس الظاهرة الاجتماعية لأن هذه الظاهرة نتاج لتفاعل اجتماعى، ويحتوى على عناصر تتبادل التأثير فيما بينها فالقياس الاجتماعى يطلق على " طريقة العلاقات الاجتماعية داخل جماعة معينة خلال فترة زمنية معينة للكشف عما يحدث داخل الجماعة من جذب أو تنافر ، وتماسك أو تفكك وكذلك الكشف عن التنظيم غير الرسمى للجماعة والمكانة الاجتماعية للأفراد، ورائد السوسيومتري هو "مورينو" Moreno الذى إبتدع هذا المنهج وعين شروطه التى من أهمها :-

- (١) أن تكون الجماعة محددة المعالم واضحة الحدود .
- (٢) أن يسمح للأشخاص بإختيار أو نبذ أى عدد من الأشخاص دون تحديد.

- (٣) ضرورة تحديد نوع النشاط الذى يطلب من الفرد المشاركة أو عدم المشاركة مع غيره من الأفراد فيه .
- (٤) ومن المفيد أن يدرك الأشخاص أن نتائج القياس سوف تستخدم فى إعادة بناء الجماعة .
- (٥) أن تكون الأسئلة المستخدمة فى متناول أعضاء الجماعة وملائمة لمستواهم الفكرى .

هذا وسوف نضرب مثلاً على استخدام المنهج أو الاختبار السوسيومترى فإذا كنا نريد فهم العلاقات المتبادلة بين تلاميذ فصل أو مدرسة ، ومعرفة أكثر الطلاب تفضيلاً لدى زملائه ، فإنه من الممكن أن نطلب إلى كل طالب أن يكتب فى ورقة مستقلة إسم الزميل الذى يفضلهُ أكثر عن غيره ، والذى يرغب فى الإشتراك معه فى رحلة أو نشاط مدرسى معين ثم يطلب إلى كل طالب أن يكتب فى ورقة أخرى إسم الزميل الذى لايفضله ، ولايود مرافقته فى الرحلة أو النشاط الذى يليه وهكذا ، ثم يتم تفريغ هذه البيانات وعرضها فى صورة رسم بيانى ، وبعد ذلك تقوم بتحليل ما يمكن استخلاصه من بيانات - ومن ذلك يتضح نوع العلاقات بين أفراد هذه الجماعة ، وتمركزها حول فرد أو أكثر إيجاباً أو سلباً

وبمعنى آخر نكشف عن الجماعة الصغيرة داخل الفصل أو المدرسة، ودينامياتها المختلفة، ويمكن استخدام طريقة أخرى وهى أن يضع كل فرد أمام إسم كل طالب فى الجماعة إحدى العبارات التالية:

- أود أن يكون واحداً من أصدقائى .
- أود أن يكون واحداً من جماعتى وليس صديقى .
- أود أن أكون معه فترة طويلة وليس دائماً .
- لا اعتراض على بقاءه ولكن لا أريد أن تكون لى به صلة معينة.
- أُرغب فى عدم بقاءه نهائياً .

وهذا المنهج يستخدم فى مجال دراسات الشخصية، وتكوين الجماعات ، والقيادة، وفى نهاية استعراض أهم مناهج البحث فى علم الاجتماع، تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب أن يقتصر باحث على إستخدام منهج معين بالذات دون غيره، ولكن أصبح الإتجاه السائد هو إستخدام أكثر من منهج، وأكثر من مستوى من مستويات التحليل.

فنجد المنهج الإحصائي مثلاً يتداخل مع غيره من المناهج، ويستخدم فى معظم الدراسات، وكذلك الحال بالنسبة للمنهج المقارن، وأيضاً فإن التحليل التاريخي يمثل ضرورة ملحة فى جميع البحوث الاجتماعية، أى أن تحقيق الموضوعية، والدقة فى الدراسات الاجتماعية كثيراً ما يتطلب إستخدام أكثر من منهج، ولكن يجب أن تتوافر فى الدارس الدراية والوعى بدور كل منهما وتوظيفه لصالح أهداف الدراسة وخدمتها على أكمل وجه .

وهناك طرق أخرى تستخدم فى البحث الاجتماعى، ولكنها لا ترقى إلى مستوى المناهج، ومن المفضل أن نطلق عليها " طرق بحث " ولكنها ذات فائدة كبيرة فى مجال البحث الاجتماعى وهى :

(١) طريقة دراسة الحالة Case Study Method

(٢) المسح الاجتماعى Social Survey

(٣) تحليل المضمون Content Analysis

(٤) الطريقة الإسقاطية projective Method

ثالثاً : مراحل البحث الاجتماعى :

تمر عملية البحث الاجتماعى فى العادة بمراحل ثلاث هى :

- المرحلة التحضيرية .

- المرحلة الميدانية .

- المرحلة النهائية .

وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن مجموعة من الخطوات أو المراحل الفرعية ففى المرحلة الأولى وهى التحضيرية يقوم الباحث باختيار مشكلة البحث وصياغتها وتحديد الفروض الموجهة لدراسته ، وتحديد نوع الدراسة وطبيعتها واختيار المنهج الملائم أو المناهج التى تتفق مع طبيعة الدراسة وكذلك الأدوات التى سيقوم باستخدامها فى جمع البيانات ولابد للباحث فى هذه المرحلة أن يحدد مجالات البحث وهى المجال المكاني أو الجغرافى ، والمجال البشرى والمجال الزمنى .

أما فى المرحلة الثانية وهى الميدانية فإن على الباحث أن ينزل إلى الميدان لجمع البيانات سواء بنفسه أو عن طريق باحثين يستعين بهم وعليه فى هذه المرحلة أن يقوم بإجراء الإتصالات اللازمة بمجتمع البحث وتهيئة هذا المجتمع لتقبل عملية البحث

والإستجابة له وكذلك فإن عليه إعداد الباحثين بعد إنتقائهم وتدريبهم تدريباً كافياً، والإشراف عليهم أثناء جمع البيانات والتعرف على الصعوبات التى يحتمل أن تواجههم والعمل على التغلب عليها ، ومراجعة البيانات الميدانية والتأكد من أسلوب جمعها، وصحتها وإستكمال أوجه النقص فيها.

أما فى المرحلة النهائية فإن على الباحث أن يقوم بتصنيف البيانات وتفرغها وجدولتها وأخيراً تفسيرها ، وبعد ذلك يقوم بكتابة تقرير مفصل عن خطوات بحثه وماتوصل إليه من نتائج وهذه المراحل كما يتضح مترابطة ومتداخلة ، كما لايمكن وضع حدود فاصلة بينها ، وليس من الضرورى أن يكون ترتيب الخطوات واحداً فى كل البحوث، ولكن طبيعة البحث هى التى تقتضى تقديم بعض الخطوات وتأخير البعض الآخر وفقاً لأولويتها، ولكن على الباحث أن يهتم بهذه المراحل وطبيعتها وضرورة إستيفاء الشروط الضرورية لكل مرحلة من هذه المراحل .

رابعا : أدوات جمع البيانات :

يقتضى المنهج العلمى أن يستعين الباحث بأداة أو أكثر لجمع البيانات اللازمة لدراسته ومن الضرورى أن تكون هذه

الأدوات علمية ومضبوطة كما يجب أن تتوافر فيها شروط وقواعد يمكن معها الاعتماد على صدق ما جاءت به من معلومات ، وسوف نستعرض هنا أهم هذه الأدوات .

(أ) الملاحظة Observation

الملاحظة أسلوب ذو تاريخ طويل فمنذ العصور القديمة اهتم الكتاب والشعراء والمؤرخون بملاحظة السلوك الانساني ووصفه هذا فضلا عن إستخلاص فروض وتخمينات عليه على أساس السلوك الملحوظ، كما أن الإنسان فى حياته العادية يستخدم الملاحظة كأداة لتوجيه السلوك وتكوين الآراء والاتجاهات الخاصة به حيال المواقف الحياتية المختلفة وحتى الأطفال فى مراحل حياتهم الأولى يتعلمون ملاحظة ما يدور حولهم من أحداث وسلوك، وحتى من تعبيرات وجوه المحيطين بهم كذلك فالمسئول عن عمل معين عليه أن يلاحظ سلوك مرؤوسيه والعاملين معه ، ورغم كل هذا فهناك فرق بين الملاحظة العلمية ، والملاحظة غير العلمية ، فالأولى توجه لتحقيق هدف علمى محدد ويتم تخطيطها تخطيطاً مقصوداً ، وهنا يتم تسجيل الملاحظات وربطها بإفتراضات عامة وإخضاعها لكثير من الضوابط التى تحقق ثباتها وصدقها .

أما الملاحظة غير العلمية أو العادية فلا توجد ولا تتجه
لهدف محدد وقد تتم بصورة غير مقصودة .

وقد لجأ الباحثون فى علم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا إلى
أسلوب الملاحظة كأداة أساسية من أدوات البحث الاجتماعى ،
وذلك لأن الكثير من أنماط السلوك اليومى كتربية الأطفال ،
وتبادل التحية ، والإحتفالات بالأعياد والمواسم وغير ذلك من
المناسبات لا يكاد الأفراد موضوع الملاحظة أن يدركوا أبعادها لأنها
أصبحت عندهم طبيعة مألوفة ، ولكنها تجذب إهتمام الباحث
المدقق خاصة إذا كان غريباً عن الثقافة القائمة .

وكلما تزايدت إحتتمالات مقاومة الأفراد لما يوجه لهم من
أسئلة واستفسارات تزايدت أهمية الملاحظة ، فالمقاومة التى
تحدث من مجتمع البحث لما يوجه لهم من أسئلة أمر مألوف
خاصة فى المجتمعات المتخلفة خاصة إذا كان السؤال يتعلق بأمور
ذات خصوصية كعلاقة الفرد بزوجه أو الخلافات الأسرية
وأسابيها أو بعض المواقف والاتجاهات السياسية فى هذه الحالات
تجد الشخص موضوع البحث يمتنع عن الإجابة وحتى إذا أجاب
فإنه يحرف إجابته ، وكذلك فإنه فى الحالات التى لا يدرك الفرد
فيها إدراكاً كاملاً حقيقة مشاعره أو لا يتكون لديه إتجاه معين

نحو موضوع التساؤل ، فى هذه الحالات تتزايد أهمية الملاحظة ، وهناك حالات لا يمكن فيها إستخدام أداة أخرى غير الملاحظة مثل التفاعل الاجتماعى بين الأطفال وجماعات اللعب ، ففى هذه الحالات لانستطيع مثلا أن نوقف اللعب لتوجيه أسئلة معينة لأفراد الجماعة عن مشاعرهم ووجهات نظرهم وعلى العكس من ذلك هناك حالات لاتصلح فيها الملاحظة كأداة لجمع البيانات خاصة إذا لم تكن لدينا المقدرة على التنبؤ بحدوث الظاهرة موضوع الدراسة فنحن لاندرى مثلا متى سيحدث خلاف بين الزوج وزوجته حتى نلاحظه كذلك فإننا لايمكن أن نلاحظ هذه الأمور عند حدوثها بالفعل .

ومن كل ذلك فإن على الباحث أن يحدد السلوك الذى يرغب ملاحظته وجمع البيانات عنه وأن يكون على دراية بالحالات التى يفضل فيها إستخدام الملاحظة ، أو إستخدام غيرها من الأدوات وفقا لطبيعة دراسته .

والملاحظة نوعان :

إما ملاحظة بسيطة و إما ملاحظة منظمة والملاحظة البسيطة هى ذلك النوع الذى يتم بطريقة محددة ولايحاط

بظروف وضوابط معينة ولكن يحدث فيه أن تتم الملاحظة تلقائياً وبدون ضبط علمي ، فكل منا في حياته يلاحظ، ويلاحظ حتى دون أن يشعر بأنه يلاحظ ، لأن ملاحظته في هذه الحالة ليست موجهة نحو هدف معين ، وهذا النوع من الملاحظة لا يمكن أن يسمى ملاحظة علمية ، ولأننا قد نلاحظ ونفعل بموضوع الملاحظة ونتحيز لموقف أو آخر ، بينما الملاحظة العلمية لابد أن تبتعد عن الإنفعال والتحيز .

والنوع الثاني :

وهو الملاحظة المنظمة أو العلمية ، أو المضبوطة فهو يعتمد على خطة علمية محددة وأبعاد واضحة ومعينة سواء بالنسبة للباحث أو مجتمع البحث أو الظاهرة موضوع الدراسة ، ولذلك فهي أكثر تنظيماً ودقة وتتطلب حصر الموضوعات ونوع الإستجابات المطلوبة والتي تخدم أهداف البحث.

وتنقسم الملاحظة المنظمة إلى قسمين ، ملاحظة بدون مشاركة ، وفيها لا يشترك الباحث في أى نشاط خاص يزاوله الأفراد موضوع البحث كما لا يشارك في القيم السائدة ، أو النظم المعمول بها ، ولهذا النوع عيوبه ومن أهمها عدم توفر عنصر

الألفة بين مجتمع البحث ، والقائم بالملاحظة ، وبالتالي يتم
التحفظ نحو الشخص ، الأمر الذى يؤثر فى نتيجة البحث .

والقسم الثانى هو الملاحظة بالمشاركة ، وهو يتضمن مجالا
واسعاً من درجات مشاركة الملاحظة فى حياة المجتمع الذى
يدرسه ، وهذه المشاركة تتراوح بين العضوية العادية فى تنظيمات
المجتمع ، وبين القيام بوظيفة رئيسية فيه ، وفى هذا النوع من
الملاحظة يتعين على الباحث أن يكون حريصاً ، لأن أى خطأ سوف
يؤدى إلى الإساءة إلى وضعه فى المجتمع وينعكس فى نتائج سلبية
لدراسته إن لم يهدمها من أساسها فمثلاً إذا كان يدرس قرية
يجب ألا يتعاطف مع عائلة دون أخرى كما أن عليه أن يقدم
تفسيراً مقبولاً لمهمته داخل المجتمع فقد يترك هذه المهمة
للمسؤولين فى المجتمع أو يلوذ بالصمت إلى حين توجيه هذا
السؤال إليه .

وقد قام أحد علماء الاجتماع ويدعى (كوديل) بدراسة
العلاقات الاجتماعية داخل مستشفى للأمراض العقلية . فى
أمريكا ، فقام متخفياً بدور مريض عقلى ، وعاش بين المرضى لمدة
شهرين دون علم المرضى أو الأطباء ، وبعد عام ونصف قام بجمع
بيانات علنية من نفس المستشفى ، ثم بعد ذلك جمع ملاحظاته فى

مستشفى للأمراض العقلية في اليابان، وأسفرت دراسته عن أن من المهم النظر إلى المستشفى على أنه مجتمع صغير يؤثر في سلوك الأفراد الذين يقيمون ويعملون فيه ، ومن هنا دعى إلى الإهتمام بالعلاقات الإنسانية داخله ، بدلا من الأخذ بالنظام الطبقي الجامد والسائد في المستشفى في هذا الوقت .

وهكذا نرى أن الملاحظة وسيلة أو أداة هامة من أدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي ، رغم أن لها عيوباً ، ومميزات .

ب- الإستبيان : Questionnaire

والوسيلة الثانية من وسائل جمع البيانات هي الإستبيان وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو الاستفسارات المكتوبة ، والتي ترسل للمبحوثين عادة عن طريق البريد حيث لا يكون ضرورياً فيها الحصول على الإستجابة عن طريق المقابلة الشخصية ويرى علماء المناهج أن اللجوء إلى الإستبيان غالباً ما يرجع لقلة تكاليفه ، وقد يسلم للمبحوثين باليد ويطلب إليهم إعداد الإجابات ويتم تحديد موعد العودة ثانية لإستلام صحيفة الإستبيان بعد إسنيفاء بياناتها . وفي البلدان المتقدمة يتم الحصول على

الإستجابات نحو بعض المواقف المدروسة عن طريق الهاتف ولكن ذلك يحتاج إلى درجة عالية من الوعى والفهم من جانب مجتمع البحث وفى إعداد صحيفة الإستبيان هناك خطوات رئيسية يجب مراعاتها .

الأولى :

تحديد طبيعة المعلومات اللازمة ، وذلك فى ضوء أهداف البحث أو مشكلته وصياغة فروضها .

الثانية :

إختيار نوع الإستبيان المناسب ، وذلك من حيث الأسئلة والتتابع المنطقى لها ، فمن الإستفتاءات ما يتضمن سؤالاً واحداً شاملاً لكل موضوع البحث ويترك للمبحوث حرية الإجابة عليه على النحو الذى يراه وهذا ما يسمى بالإستفتاء غير المقيد، ومنها ما هو مقيد بعدد من الأسئلة ويلى كل سؤال مجموعة من الإجابات التى يمكن للمبحوث أن يختار بينها ، وقد يكون الإستبيان وسطاً بين هذين المستويين بحيث يتم تحديد الإجابات من ناحية وترك بعض الحرية للمبحوث للتعبير عن رأيه من ناحية أخرى .

ج- المقابلة Interview

والمقابلة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات ،وهى أداة مشتركة بين كثير من العلوم ، حيث تتضح أهميتها فى المجال التطبيقى مثل الطب والمصاحفة والمحاماة ، الرعاية الاجتماعية والنفسية ، وإدارة الأعمال وقد اكتسبت المقابلة أهمية إضافية حينما أدخلت وسائل القياس السيكولوجى والاجتماعى ، والمقابلة الإكلينيكية أى التى تهتم بالتشخيص والعلاج أكثر مما تهتم بتصنيف البيانات ، ومن هنا أدخلت عليها تعديلات إقتربت بها من الموضوعية والدقة، وتعنى المقابلة التبادل اللفظى بالمواجهة المباشرة بين الباحث أو القائم بالمقابلة ، وبين الشخص أو مجموعة أشخاص آخرين وعن طريق هذا التبادل اللفظى يحاول القائم بالمقابلة الحصول من الشخص على معلوماته،أو تعبيره عن آرائه واتجاهاته ومشاعره أو دوافع السلوك العام أو الخاص سواء فى الماضى أو الحاضر، وللمقابلة وظائف عديدة فى البحث، فقد نستخدمها فى اختبار صحة فرض من الفروض فى أى دراسة تجريبية ، كما تسهم فى المراحل الأولى للبحث فى الكشف عن الأبعاد العامة للمشكلة ، واقتراح الفروض الجديدة ، وكشف النقاب عن اتجاهات رأى العام وأسلوب التأثير فى الجماهير ،

والمقابلة نوعان : إما مقابلة مفتوحة وهى التى لاتكون فيها الأسئلة محددة تحديداً دقيقاً ، كما لاتكون الإستجابات هى الأخرى محددة ، ولكن يتم فيها تبادل الحديث حول موضوع البحث ويتدخل الباحث فى هذا الحديث بقدر محدود لتوجيه المناقشة أو إثارة نقاط تتصل بموضوعه.

والنوع الثانى هو المقابلة المقننة ، وهى تلك التى تحدد فيها الأسئلة ودلالاتها كما تحدد المتغيرات ودلالاتها ن بحيث يكون كل سؤال يهدف لتغطية جانب معين من جوانب البحث وكل متغير يؤدي دوراً فى إطار السؤال الخاص به وهنا يفضل النوع الأول على أساس أنه منح قدراً من الحرية للمبحوث فى التعبير بطلاقة .

وهناك من يفضل هذا النوع على أساس أنه يوفر الوقت والجهد ، وأنه أكثر دقة وتحديداً ، ويسهل تسجيل الإستجابات فيه بدلاً من ترك جزء من هذه الإستجابات لذاكرة الباحث يدونها بعد المقابلة كما يحدث فى النوع الأول ونحن نميل إلى تفضيل هذا النوع لما يتضمنه من دقة وتحديد ، بحيث إذا توفرت الشروط الضرورية فى جدول المقابلة فإنها تنعكس فى صدق النتائج والتفسيرات وعلى الباحث أن يحسن بناء جدول المقابلة ويحسن

ترتيب الأسئلة والتدرج بها من موضع لآخر ، ومن البسيط إلى المعقد فى أسلوب تدرجى سهل لا يأخذ بالانتقال الفجائى من موضوع لآخر .

وهكذا تتضح أهمية أدوات جمع البيانات وأسلوب التمكن من موضوعيتها ومنهجيتها .

خامساً : العينات Samples

إذا كان بإمكاننا أن نطبق البحث على جميع أفراد المجتمع فإن هذا يعتبر أفضل الحلول ولكن هذا أمر مستحيل خاصة إذا ما كان حجم المجتمع واسع النطاق وفى هذه الحالة فإنه لا مفر من تطبيق البحث على عينة تمثل المجتمع المدروس وعند اختيار هذه القائمة يجب أن تكون عينة كبيرة نسبياً بحيث تكفى لتمثيل خصائص المجتمع الأصلى ، وللعينات أنواع منها :

(أ) عينة عشوائية Random

وهى أما أن تكون عشوائية بسيطة وإما أن تكون عشوائية منتظمة ، والبسيطة هى التى تعمل على تحاشى أى نوع من التحيز فى إختيار الأفراد موضوع الدراسة ، ولها عدة طرق منها طريقة اليانصيب وهى تتم عن طريق وضع أوراق بأسماء أفراد المجتمع

فى صندوق ثم سحب عدد من هذه الأوراق دون تمييز حتى تغطى حجم العينة المناسبة التى يتقرر بحثها ، أو تعد قائمة بأسماء الأفراد ، ثم تحدد نقطة تبدأ منها يميناً أو يساراً لاختيار الأفراد الذين يشكلون العينة ، وهناك طريقة ثالثة وهى أن ينزل الباحث مباشرة إلى المنطقة التى يدرسها ويختار نقطة فى وسط هذا المجتمع ، وينطلق منها فى كل الاتجاهات لمقابلة عدد معين من أفراد هذا المجتمع .

(ب) العينة العشوائية المنتظمة :

وهى التى تقوم على أساس أن يرتب الباحث أرقاماً معينة لمجتمع البحث ، وهذا مايسمى بإطار العينة ، ويختار رقماً عشوائياً فى البداية وبعد ذلك يتابع إختيار الأرقام التالية له كأن يختار الرقم ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، أو الرقم ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٢ ، ١٥ ، وهكذا بترتيب متناسق ويعتمد نجاح هذه الطريقة على مدى دقة الحصر الذى نجريه لأفراد المجتمع ، لذلك يلجأ كثير من الباحثين إلى سجلات الأحوال المدنية أو مصلحة التعداد ، أو مؤسسة الكهرباء أو غيرها للحصول على إطار ملائم للعينة التى يريد أن يبحثها .

وهناك أنواع أخرى من العينات منها العينة الطبقية التى تقوم على إختيار عدد من الأفراد من كل طبقة من طبقات المجتمع ، مع الحرص على تناسب حجم الفئة المختارة ، مع حجم المجتمع الأصلى ، وهناك العينة المساحية وهى التى تحرص على أن تشتمل العينة على تمثيل صادق لجميع المناطق الجغرافية الواقعة فى إطار المجتمع موضوع الدراسة وهناك العينة الحصية التى تنصب على الجماعات ذات النوعية الخاصة فى المجتمع ، وهى قريبة الشبه من العينة الطبقية مع فروق بسيطة وأخيراً هناك العينة العمدية ، وفيها يختار الباحث مناطق محددة تتميز بخصائص ومزايا معينة ، ومن أمثلتها أن يقتصر باحث على دراسة الذكور دون الإناث ، أو العكس ، أو أرباب الأسر دون رباتها وذلك وفقاً لطبيعة البحث وأهدافه ، وليس هناك ما يمنع من ذلك طالما أن الباحث يوضح الأسباب التى جعلته يقتصر بحثه على فئة أو طائفة أو فئة معينة دون أخرى .

وفى النهاية لئنسى القول بأن إختيار العينة أمر هام فى منهجية البحث الاجتماعى وعليها يتوقف الحكم على موضوعية البحث ، ومدى نتائجها ، وأيضاً فإن الإلتزام بالضروريات والضوابط المنهجية السابق الإشارة إليها يعتبر دعامة أساسية

الإخراج البحوث فى هذا العلم فى صورة يعتد بها، بحيث تسهم
فى صياغة القوانين العامة، وللتنبوء بمجريات الحياة الاجتماعية
فى المستقبل .

تعقيب :

عرضنا فى هذا الفصل لمناهج البحث فى علم الاجتماع ، وهى تكمل ماأشرنا إليه من نضج هذا العلم واكتماله ، واكتسابه صفة العلمية كسائر العلوم الأخرى ، فقد جعل هذا العلم من الظواهر الاجتماعية مجالاً لدراسته وابتكر من الطرق والأدوات والمناهج مايساعده على ضبط مادته العلمية ، وتحرى الموضوعية فى جمع المادة وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها والتعرف على العلاقات السببية بين الظواهر المختلفة .

ولكن التطورات المتلاحقة فى هذا المجال خلقت آراء واتجاهات متضاربة حول موضوع المنهج فى علم الاجتماع ، فعلى سبيل المثال تعاضمت فكرة استخدام الأساليب الإحصائية فى عرض المادة موضوع الدراسة ، وغلبت عليها تحليلات سطحية تكتفى بإشارات سببية بعيدة عن العمق المطلوب ولاتقدم التفسير الكافى لحدوث الظواهر الاجتماعية ، أو تلازمها فى الحدوث .

فقد غلبت إستمارات البحث والمقابلة على غيرها من الأدوات ، وراح يستخدمها باحثون غير مدربين ، فجاءت الإستجابات فى كثير من الأحيان لفظية ، لاتعبر عن اتجاه

حقيقى، ولاتخلق متغيرات جديدة ومن هنا تعالت الاعتراضات على الإستبيان وجدول المقابلة ، كأدوات لجمع البيانات ، خاصة فى بلدان العالم الثالث ، حيث الأمية وعدم الإحساس بالحرية، والخوف من التعبير بدقة عن الإتجاهات ، خاصة إذا إتصلت بأمور سياسية ، أو قضايا تتصل بجماعات الحكم ، أو القوة المسيطرة .

وفى الوقت نفسه لم تفسر الأساليب الإحصائية ، العلاقات السببية أو التلازمية بين الظواهر ، كما لم تعبر بدقة عن عمق التفاعلات والعلاقات الاجتماعية القائمة ، ولقد طرحت أفكار جديدة فى إطار مناهج البحث العلمى ذهبت إلى ما يلى :-

أولاً :

تعظم القول بأن المنهج العلمى واحد فى كل العلوم لافرق فى ذلك بين علوم طبيعية ، وأخرى إنسانية ، فطالما نستخدم إجراءات محددة وعامة ومتفق عليها ، تسعى لتحقيق جيدة الباحث ، وعزل العوامل المسببة للظاهرة ، فإننا نكون بذلك ازاء دراسة علمية ، تستخدم المنهج العلمى ، لايؤثر فى ذلك إن كانت نتائج استخدام هذه الإجراءات مضبوطة ، أو صادقة صدقاً كلياً أو

جزئياً وفقاً لطبيعة الظاهرة التي ندرسها ، ومعنى هذا القول أن المنهج العلمى واحد فى كل العلوم وما دونه هو أدوات بحثية أو طرق بحثية نستخدمها للمساعدة فى تحقيق أهداف الدراسة العلمية .

ثانياً :

ثار جدل كثير ، واستمر لفترة طويلة حول التفرقة بين المناهج والطرق ، كأن يختلف علماء المناهج حول دراسة الحالة أو المسح الاجتماعى هل هى مناهج أم طرق ، خاصة وأن المصطلح الأجنبى للمناهج والطرق واحد وهو Method . كما نشب خلاف آخر حول المنهج والمدخل Approach وحول الفرق بينهما ، ولعل القضية الأولى التى أثارناها هنا وهى كون المنهج العلمى واحد فى كل العلوم ، وما دونه يعتبر أدوات أو أساليب بحثية ، يغطى مساحة كبيرة من هذا الجدل ، ويخفف حدة هذا الخلاف ، فهذه دراسة - على سبيل المثال - علمية تستخدم الأسلوب التاريخى أو الطريقة التجريبية ، أو أسلوب المسح ، أو دراسة الحالة ، وتلك دراسة أخرى تستخدم الطريقة الإحصائية ، أو تستخدم الملاحظة ، أو الوثائق ، أو التسجيلات أو غيرها ، ومن هنا فقد ضاقت الفجوة الخلافية فى التفرقة بين المناهج والطرق والأدوات .

ثالثاً :

فى ظل الأوضاع السابقة ، والاستغراق الكبير فى الأساليب الإحصائية ، والدراسات السطحية غير المتعمقة ، ظهر إتجاه قوى لإحياء بعض الأساليب ، كأسلوب دراسة الحالة ، على إعتبار انه أسلوب يتعمق الظاهرة رأسياً ، وأفقياً ، ويجمع شتات العناصر المكونة لها ، والمتداخلة معها من حيث تطورها التاريخي ، وتفاعلها الراهن .

رابعاً :

كذلك انتعش الإتجاه إلى إحياء دور الملاحظة بالمشاركة حيث يعاصر الباحث مجتمعة ، والظاهرة التى يدرسها ، ويرصد كل كبيرة وصغيرة فيها ، فهو الأقدر على فهم هذه التداخلات والتفاعلات ويستطيع أن يرصد كل ما يحتاجه من معطيات .

خامساً :

وفضلاً عن ذلك عول العلماء على أهمية أسلوب تحليل المضمون ، فى دراسات الراى العام ، والقيادة ، والإعلام وفحوى الخطاب السياسى ، أو الخطاب الدينى وتوجهاته ، فالنص الذى نقوم بتحليل مضمونه ثابت ، ومحدد ، وقد لا يحتمل التأويل

سادساً :

وقد لجأ بعض الباحثين إلى بعض أساليب البحث فى علم النفس خاصة فى الأمور الأقل عمومية ، مثل الإختبارات المختلفة ، وإختبارات المواقف المصورة ، وإختبار إكمال الجمل الناقصة وغير ذلك ولكن كما قلنا فإن هذه الأدوات أو الوسائل لاتفيد كثيراً فى مجال الدراسات واسعة النطاق فى علم الاجتماع ، أو التى تتعلق بقضايا كبرى .

سابعاً :

يترتب على هذه الدعوى الجديدة فى مجال مناهج البحث أهمية الحاجة للباحث العلمى المدرب تدريباً جيداً ، والمدرّك لأبعاد موضوعه ومتطلباته ، وأهداف دراسته بحيث يستطيع إستخدام الأداة التى يختارها من بين الأدوات السابقة استخداماً صحيحاً ، وفى هذه الحالة يمكن تلافى إحتتمالات عدم أمانة الباحثين الذين قد يستعان بهم فى جمع المادة العلمية .

هذه الأفكار وغيرها أصبحت مطروحة الآن على بساط البحث العلمى فى مجال المناهج ، على إعتبار أنها تسهم فى الحفاظ على علمية الدراسة فى علم الاجتماع .

الفصل الرابع

طرق البحث الاجتماعي

- أهم طرق البحث الاجتماعي

أولاً : المسم الاجتماعي .

ثانياً : دراسة الحالة .

ثالثاً : الطريقة الاستقراطية .

رابعاً : الطرق الإحصائية لجمع البيانات .

مقدمة :

إن عملية البحث السوسيولوجي غالباً ما تكون عملية معقدة ، وحتى لو تم إجراء البحث السوسيولوجي بطريقة صحيحة فإنه غالباً ما يثير من الأسئلة أكثر مما يصل إليه من الإجابات . ولتوضيح أسباب حدوث ذلك يجب دراسة طرق البحث الاجتماعي^(١).

هذا ، ويمكن دراسة المجتمعات البشرية من خلال عدة طرق ، ومن خلال منظورات متعددة . وعلى الرغم من أن هناك بعض طرق البحث قد تكون أكثر أهمية من طرق أخرى ، إلا أن كل من هذه الطرق له مميزات وله نقاط ضعفه . أما الطريقة التي يستخدمها عالم الاجتماع فتعتمد على تساؤلات البحث ، والإطار النظري المفضل ، وقيود الموضوع المواد دراسته^(٢).

وفيما يلي عرض لأهم طرق البحث الاجتماعي :

(1) Harold R. Kerbo, Sociology, Social Structure and Social Conflict, Macmillan Publishing Company, New York, 1989, p.40.

(2) Ibid, p.44.

أولاً : المسح الاجتماعي Social Survey

عادة ما يقوم علماء الاجتماع بالبحث لكى يحددوا ما يحدث فى المجتمع ، ولاكتشاف سمات وخصائص الظاهرة الاجتماعية . ووفقاً لهذا فهم يقومون بالمسوح وسؤال الناس لجمع المعلومات التى تصف حياتنا ، وللخروج بنظريات جديدة عن الأسباب الاجتماعية لسلوكنا^(١).

والمسح هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه ، وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث أو المقابلات ، وإن فالوظيفة الأساسية للمسح هى توفير المعلومات حول موقف أو مجتمع أو جماعة .

ولا تتميز المسوح الاجتماعية فقط بإمكانية تطبيقها على جماهير عديدة متنوعة ولكن يميزها أيضاً ذلك النطاق العريض من البيانات التى تتضمنها ، فهى فى الغالب تضم بيانات شخصية كالأسئلة الخاصة بالنوع ، والسن ، والمهنة والتعليم والديانة والمستوى الاقتصادى والبيئة وبيانات سلوكية^(٢).

(1) Alex Thio, Sociology: An Introduction, Harper & Row Publishers, Inc, New York, 1986, p. 23.

(٢) محمد على محمد ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ،

وأحياناً ما توصف أبحاث المسح الاجتماعي بأنها أبحاث الإنسان الفقير . فهي طريقة للعمل الاجتماعي للكشف عن طبيعة وطريقة حياة بعض الطبقات الأشد فقراً لمعرفة أحوالهم السكنية والاقتصادية والمهنية والتعليمية والصحية . وقد يكون هدف المسح هو دراسة موضوع واحد مثل عائلات العمال أو أعضاء حرفة أو أوقات الفراغ عند الطلبة أو يتطلب المسح في البداية تعريف الظاهرة التي يدرسها ووصفها وصفاً عميقاً متعمقاً وكان بوث هو أول من استعمل المسح عندما درس حياة وعمل وسكان مدينة لندن عام ١٨٨٩ ونشر خرائط اجتماعية رائعة عن كل شارع من شوارع لندن في تلك الفترة^(١).

والتعريفات المختلفة للمسح تتفق على أنه :

- ١- الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة من مكان معين .
- ٢- أنه ينصب على الوقت الحاضر حيث أنه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضيه .
- ٣- أنه يتعلق بالجانب العملي إذ يحاول الكشف عن الأوضاع

(١) محمد سعيد فرح ، محاضرات في تصميم البحوث ، مكتبة سماح ، طنطا ، ١٩٨٩ . ص ٣٣ .

القائمة لمحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعي^(١).

ولقد استخدم مصطلح "المسح الشخصى" للتعبير عن البحث الاجتماعى الشامل من جهة ، والدلالة على أحد الأساليب النوعية المستخدمة فى البحث الاجتماعى من جهة أخرى .

وهناك انتقاء شائع يربط المسح الاجتماعى بمعنى الحصر ، حيث يتصور أصحاب هذا الاعتقاد أن الدراسة المسحية معناها الوقوف على كافة الجزيئات فى موضوع معين أو منطقة معينة .

وأسلوب الحصر الشامل ليس من مستلزمات المسح الاجتماعى ولكنه يهتم بتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب التى تدفع إلى ظهورها فهو كما عرفه كارادوج جونز Cardog Jones هو تعريف بمجتمع معين وقياس لمستوى هذا المجتمع^(٢)

أنواع المسوح الاجتماعية :

هناك تصنيفات متعددة . فقد ينظر البعض إلى تقسيم المسوح على أساس :

(١) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢١٣ .

(٢) غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

- أ- مجالها حيث ينظرون إلى أنها مسوح عامة تسيير فى اتجاه أفقى ، ومسوح متخصصة تتخذ اتجاه عميقاً .
- ب- مدى العمق الذى ترمى إليه الدراسة حيث يقسمونها إلى مسوح تعتمد على الوصف فقط ومسوح تهتم بالتفسير .
- ج- الناحية الزمنية حيث تقسم إلى ثلاثة أنواع قبلية ودورية وبعدية .
- د- جمهور البحث الذى تجرى عليه الدراسة حيث تقسم إلى مسوح شاملة ومسوح بالعينة^(١) .

١- المسوح الشاملة :

وهى التى تدرس فيها كل أعضاء أو جماعة معينة ، كأن تقوم بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حى من الأحياء بهدف تصوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية .

٢- مسوح العينة : Samples Surveys

وقد لا نجد ضرورة لأن يشمل المسح جميع هؤلاء السكان وفى هذه الحالة نختار عينة منهم بحيث تمثل كل السكان فى الخصائص المختلفة كالسن والمستوى الاقتصادى ، وتجرى عليها الدراسة . وغالباً ما يحقق هذا المسح بالعينة أغراض الباحث فى الحصول على وصف ثابت ودقيق لسلوك الجمهور الذى يبحثه أو لاتجاهاته ، خصوصاً إذا اختيرت العينة على أساس سليم .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

والفائدة التى يحققها هذا النوع الأخير تتمثل فى اقتصاد الجهد والتكاليف^(١).

أهداف المسوح الاجتماعية :

١- هدف علمى :

لاختبار فرض أو مجموعة فروض أو اختبار نظرى أو الوصول إلى حقائق يمكن أن تعتبر أساساً لنظرية جديدة وهذا الهدف هو إجراء البحث لمجرد البحث من أجل إثراء العلم وحده.

٢- هدف عملى :

يبغى لتسخير العلم لخدمة المجتمع وتحقيق الرفاهية لأفراده واستخدام نفوذ الواقع للوصول إلى حل المشكلات التى تواجه المجتمع .

مثال :

المسح الاجتماعى الشامل الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية بمصر من الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨١ فى مجالات السكان وكان الهدف من هذا البحث هو تقديم صورة للمجتمع قبل بدء عملية التنمية الاجتماعية^(٢).

(١) محمد على محمد ، دراسة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .
(٢) محمد سعيد فرح ، محاضرات فى تصميم البحوث ، مرجع سابق ، ص ٣٥، ٣٤ .

مزايا وعيوب المسح الشامل :

أولاً : المزايا :

- ١- يكون المسح الاجتماعي أفضل طريقة يمكن استخدامها عندما يكون اهتمام البحث منصباً بصفة أساسية على الخصائص الاجتماعية وعلى البيانات التي يمكن أن تخضع للمعالجة الكمية .
- ٢- يمكنه أن يسجل السلوك الماضي والسلوك المتوقع في المستقبل على حد سواء .
- ٣- غير مكلف نسبياً إلا إذا كانت عينة البحث كبيرة^(١) .
- ٤- تعتبر المسوح الاجتماعية ذات فائدة نظرية .
- ٥- يستفاد بالمسح الاجتماعي في عمليات التخطيط القومي التي تستهدف تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الرفاهية والرخاء لأفراد المجتمع في فترة زمنية محدودة .
- ٦- يستفاد بالمسح الاجتماعي دائماً في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدى تأثيرها في المجتمع .
- ٧- يستفاد بالمسح في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات^(٢) .

(١) محمد الجوهري . عبد الله الخريجي ، مناهج البحث العلمي " الجزء الثاني " ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الشرفاوى . جدة ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٥ .

(٢) عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

ثانياً : العيوب :

- ١- اهتمامه بنطاق البحث أكثر من اهتمامه بالعمق فى دراسته .
- ٢- أن الباحثين غير المدربين جيداً قد يكشفون أثناء المقابلة عن تحيزاتهم ويؤثرون على إجابات المبحوثين^(١).
- ٣- الخطأ الذى يقع فيه الباحث أثناء اختيار العينة وخاصة إذا كانت طبيعة المسح تتطلب ذلك .
- ٤- ضخامة الجهود والنفقات والخبرات الفنية التى يتطلبها المسح^(٢).

ثانياً : دراسة الحالة Case Study

هى طريقة تتناول أعماق الفرد وموقفه ، وهى ضرورية ليحصل الباحث على بصيرة بالمشاكل التى يعانى منها الفرد . من مثلاً السكارى ومن يتعاطى المخدرات والمجرم والمهاجر ... الخ ويرى بيرجس أن طريقة دراسة الحالة لم تستخدم على نطاق واسع فى الدراسات الاجتماعية إلا بعد استخدام توماس وزنانكى لها فى دراستهما عن الفلاح البولندى^(٣).

(١) محمد الجوهري ، مناهج البحث العلمى ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .
 (٢) غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .
 (٣) زيدان عبد الباقي ، ركائز علم الاجتماع ، مكتبة جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٥٣ .

وتوصف بأنها نوع من التحليل الكيفي ونشاط لجمع البيانات يستغرق فترة من الزمن ، و يضاف على الوصف طابعاً إنسانياً . ولا يكتفى الباحث بوصف الحالة الظاهرة بل يحاول التعمق إلى ما وراء السطح الظاهر للكشف عن السلوك الإنساني ولذا تقيم دراسة الحالة بأنها أكثر طرق البحث الاجتماعي كفاءة بعد تطور ونضج طرق التفسير الكيفي . وأنها تعبير عن الرغبة في الوصول إلى الكمال في البحث الاجتماعي وبدلاً من أن يدرس البعث الجماعات كلها أو الأنظمة كلها أو الجماعة كلها أو النظام كله يختار الباحث الحالات خاصة . ويمكن أن تكون الحالة التي تخضع للدراسة فرداً أو حادثاً مرضياً في حياة الشخص أو الدولة أو حدث تاريخي^(١).

وينظر إلى دراسة الحالة باعتبارها طريقة لجمع بيانات مركزة وواضحة ومتعددة . ولكن نحصل على هذه البيانات الشاملة المتعمقة يستخدم الباحث كل أدوات جمع البيانات . ويلجأ إلى كل مصادر جمع المعلومات ابتداء من المقابلة المركزة واستمارة الاستبيان والملاحظة وانتهاء بمعرفة تاريخ الحياة وفحص الوثائق الشخصية . ويلجأ الباحث إلى المقابلة Interview باعتبارها أداة

(١) محمد سعيد فرح ، محاضرات في تصميم البحوث ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ناجحة لمعرفة اتجاهات السلوك الاجتماعي عند المبحوث .
كما يلجأ إلى الملاحظة بالمشاركة في المرحلة الأولى لصياغة المشكلة
كما يستعين بالوثائق الشخصية لفهم الموقف والسيطرة عليه
والتنبؤ بأحوال المستقبل . كما تقضى استمارة الاستبيان كافة
الأسئلة التي تسهل معرفة الحالة^(١) .

ودراسة الحالة تشبه طريقة " الفلاش باك " أو العرض
الاسترجاعي فى الأعمال الفنية وخاصة السينمائية . والفرض
الأساسى الذى تستند إليه طريقة دراسته الحالة هو أن كثيراً من
اتجاهات الفرد الاجتماعية وأنماط سلوكه قد تطورت فى
محاولته التعامل مع الأحداث والخبرات الهامة فى حياته والتي
كانت بمثابة نقطة تحول تاريخية . وهذه التغيرات فى سلوكه
قد تؤثر على مستقبله كله^(٢) .

وتتفق أغلب التعريفات على أن دراسة الحالة هى
الطريقة التى تتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة
سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً محلياً أو مجتمعاً
عاماً^(٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٢) محمد الجوهري ، مناهج البحث العلمى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

(٣) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

وتتحدد وحدة دراسته الحالة وفقاً لوحدة الدراسة التى نحاول الكشف عن أبعادها وأعماقها وفقاً لمنهج وجود ومدخل واضح المعالم ، مستخدمين فى ذلك أدوات متعددة - وقد تكون أداة واحدة - لجمع البيانات فى موضوع الدراسة .

وتهدف دراسة الحالة إلى كشف العمليات والعوامل التى تقوم عليها نماذج اجتماعية معينة ، بقصد تحديد خصائص موقف اجتماعى معين أو وحدة اجتماعية أو تنظيمية محددة . ولهذا تفيد فى الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية ، كما تفيد كذلك فى الدراسات التى تختبر الفروض السببية^(١) .

وطريقة دراسة الحالة ليست قاصرة على العلوم الاجتماعية وحدها . ففى ميدان الإدارة على سبيل المثال يمكن استخدام هذه الطريقة المساعدة فى عمل تقييمات العاملين واتخاذ بعض القرارات الأساسية بشأن الاستقدام أو الفصل أو الترقية وما إلى ذلك . كاتخاذ هذا القرار أو ذلك بحق موظف معين أو بحق شخص مرشح لوظيفة معينة يقوم على دراسة حالة هذا الشخص . ويوحى إلينا مصطلح دراسة الحالة أننا بصدد دراسة حالة واحدة أى فرد واحد فقط ولكننا لو تأملنا الطريقة وكيفية أدائها

(١) غريب سيد أحمد ، علم اجتماع الرفى ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

لتبيين أن الجماعات والمؤسسات بل والمجتمعات المحلية يمكن أن تكون هي الأخرى موضوعاً للدراسة بطريقة دراسة الحالة أو يمكن بعبارة أخرى أن تكون " حالة الدراسة " .

فطريقة دراسة الحالة إذن عبارة عن اتجاه جشطالتي أو كلي (شمولي) في فهم الناس وليس أداة تجزئية (تفصيلية) لتحليل السلوك الإنساني عن طريق إضافة السمات وضرورة السلوك المتشابهة كما هو الحال في طريقة البحوث المسحية^(١).

طرق دراسة الحالة

(أ) تاريخ الحالة Case History :

وتاريخ الحالة يشمل قصة تطورها وتعتمد على التحقق مما تدل به الحالة من آراء ومعلومات عن تطورها ونموها والحوادث التي واجهتها والظروف التي تحياها^(٢).

(ب) التاريخ الشخصي للحياة Life History :

وهو صورة من صور تاريخ الحالة يعرض فيها البحوث الحوادث التي مرت به واهتماماته واتجاهاته والخبرات التي اكتسبها وذلك كله من وجهة نظره الخاصة^(٣).

(١) محمد الجوهري ، مناهج البحث العلمي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) غريب سيد أحمد . علم الاجتماع الريفي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

وتعتمد كل من طريقة تاريخ الحالة والتاريخ الشخصى على مصادر أخرى كالوثائق الشخصية والخطابات . كما يعتمد هذا الأسلوب عند جمع البيانات على أدوات متنوعة مثل الملاحظة والمقابلة واستمارات البحث . متى يستطيع الباحث بعد جمع البيانات تحليل العناصر المتشابهة والمختلفة لكى يعقد مقارنات الحالات فى ضوء الفروق بينها ويعدئذ يمكن للباحث صياغة النتائج^(١).

وأول استخدام منظم لدراسة الحالة فى البحث الاجتماعى كان من طريق فردريك لاوبلاى Leplay عندما حاول أن يربط بينها وبين التحليلات الإحصائية ، ومن ثم قام بدراسات مفصلة وافية عن اقتصاديات الأسرة لكى يكشف عن أثر التقلبات الاقتصادية فى الرفاهية الاجتماعية^(٢).

(١) محمد على محمد ، دراسة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٢) غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفى ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٣) محمد على محمد ، دراسة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

ظروف استخدام طريقة دراسة الحالة :

- ١- حينما يريد الباحث أن يدرس المواقف المختلفة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي ومحيطها الثقافي بما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وآراء أفكار واتجاهات سائدة .
 - ٢- حينما يريد الباحث أن يتوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما بدراسة حاجاته الاجتماعية واهتماماته ودوافعه ، على أن ينظر إلى الفرد باعتباره عضواً في الجماعة التي يعيش فيها ويتفاعل معها في إطار ثقافتها الكلية .
 - ٣- حينما يريد الباحث أن يدرس التاريخ التطوري لشيء أو شخص أو موقف معين .
 - ٤- حينما يرغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف اجتماعي^(١) .
- نظراً لأن أسلوب دراسة الحالة يركز على حالات فردية لهذا فلا يجوز التعميم عن طريقه ، إلا أنه يهيئ الظروف لإجراء بحث أكثر شمولاً^(٢) .

(١) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الرفي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

مزايا وعيوب دراسة الحالة :

أولاً المزايا :

- ١- تستخدم في علم الاجتماع أساساً لما تلقينه من ضوء على بعض النقاط والاعتبارات الهامة التي يمكن أن تقود مزيد من البحوث على عينات أكبر حجماً .
- ٢- تاريخ الحالة يساعد في المحافظة على تكامل الوحدة التي ندرسها .
- ٣- تتيح للباحث فرصة جمع بيانات مفصلة عن حالات قليلة حيث إنها تركز على دراسة مجموعات أو عينات كبيرة العدد .
وتصبح الفائدة أكبر عندما يكون الباحث بصدد دراسة موضوع أو ظاهرة لا يعرف عنها الكثير^(١) .
- ٥- تساعد الباحث على اكتشاف معنى وقيمة المعلومات التي يحصل عليها من خلال سرد تاريخ حياة الحالة .
- ٦- تعد طريقة خاصة لجمع البيانات والكشف عن مكنونها .
- ٧- تساعد طريقة دراسة الحالة على العمق والتبصر في حياة صاحب الحالة فتسد ثغرات أدوات البحث الأخرى .
- ٨- تمهد لأبحاث جديدة .
- ٩- تتميز بتعدد مستويات التحليل .

(١) محمد الجوهري ، مناهج البحث العلمي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠

١٠- تتميز بتعدد المؤشرات . فالباحث يستخدم مؤشرات عديدة مثل السن والجنس ومستوى الدخل والحالة الزوجية ... الخ لتحديد وتمييز الحالة التي يدرسها .

١١- تؤكد على بعد الزمن . فالباحث أثناء دراسته يؤكد على عامل التغيير خلال الزمان وعلى العمليات Process التي تؤدي إلى التغيير .

١٢- دراسة عدة حالات تمكن الباحث من تكوين رؤية اجتماعية^(١).

ثانياً : العيوب :

١- يستحيل عمل أى تعميمات أو إصدار أحكام عامة على مجموعة متماثلة أكبر عدداً .

٢- اعتمادها على البيانات الاسترجاعية مما يؤدي إلى وجود احتمال كبير أن ينسى المبحوث بعض التفاصيل والوقائع الهامة ، أو يغير من معالمها ويشوها عن قصد أو عن غير قصد .

٣- من الصعب على الباحث فى بعض الأحيان أن يحدد لنفسه الوقت الذى ينبغي فيه أن يكف عن جمع المادة الخاصة بدراسة حالة معينة^(١).

(١) محمد سعد فرح محاضرات فى تصميم البحوث مرجع سابق ص ١٠

- ٤- الإخفاق فى التفرقة بين طريقة دراسة الحالة كطريقة لرؤية الحقيقة الاجتماعية وأدوات البحث الخاصة التى تستعين بها لجمع المعلومات فى جيل ماضى .
- ٥- عدم اتباع الأساليب الخاصة لتصميم العينة عند اختبار الحالات التى يدرسها الباحث .
- ٦- تطلبها وقتا كبيرا وميزانية ضخمة^(١) .

(١) محمد الجوهري ، مناهج البحث العلمى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٢) محمد سعيد فرح ، محاضرات فى تصميم البحوث ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

ثالثاً : الطرق الإسقاطية :

ترتكز على أساس أن الإسقاط Projection عملية لا شعورية تستخدم كعملية دفاعية ضد القلق والدوافع اللاشعورية. ويحدث الإسقاط نتيجة غزو هذه الدوافع والرغبات والأفكار التي تسبب الألم للذات وإلى الآخرين وإلى العالم الخارجى ، مما يترتب عليه خفض حدة التوتر لدى الفرد . فالفرد حين تعرض عليه مثيرات غير متشكلة ومبهمة إلى حد ما ويطلب إليه أن يستجيب لها ، يسقط على هذه المثيرات المبهمة حاجاته ونزعاته ، وتبدو هذه الحاجات والنزعات فى صورة استجابات لهذه المثيرات^(١).

وقد اشتق علماء النفس الطرق الإسقاطية ليكشفوا من خلالها عن دوافع سلوك الفرد غير الظاهرة أو الغامضة وهم لا يكشفون عن هذه الدوافع من خلال الأخوين ولكن - وهذا هو الشئ الهام - من خلال الأفراد أنفسهم .

وقد أطلق المحللون النفسيون على هذه الطريقة " طريقة

التداعى الحر " Method Of Free Association

وجعلوها الدخول الرئيسى فى نظريتهم عن الشخصية

الإنسانية والسلوك الإنسانى .

(١) - حبيب سيد احمد . علم الاجتماع الربيعى مرجع سابق . ص ٥٧

ولقد طوع علماء الاجتماع الاختبارات الإسقاطية Projectiretests لخدمة متطلبات دراستهم فهم لا يهتمون بخصائص شخصية الفرد قدر اهتمامهم باحتياجات الأفراد وسلوكهم .

وتمكن الطرق الإسقاطية عالم الاجتماع من أن يحصل على هذه البيانات دون أى عائق وأن يكشف بعض الأشياء التى قد يتردد المبحوث فى ذكرها عند استخدام الأساليب المباشرة^(١). ويتفق العلماء على أن الأساليب الإسقاطية هى خمسة أنواع :

- ١- **الطرق التكوينية** : وتعتمد على أن الشخص الذى نفحصه نطلب منه أن يكون موضوعاً معيناً دون أن نحدد له عناصر سابقة كأن يرسم أى شئ أو يكتب أى شئ حيث تعتمد هذه الظروف على الخلق الفنى الحر.
- ٢- **طرق بنائية** : وبمقتضاها تعطى للشخص عناصر محددة من قبل ويطلب منه أن يؤلف فيما بينها فى كل جديد .
- ٣- **طرق تفسيرية** : حيث تفسر الأشياء التى يراها الشخص ويحتمل تأويلها تأويلات مختلفة .

(١) محمد الجوهري ، مناهج البحث العلمى ، مرجع سابق ، ص ٣١٠

٤- طرق تطهيرية أو تنفسية : ويقصد بها الانفعالات التى

تحدث عن طريق المشاركة الوجدانية .

٥- الطرق الانكسارية : والتى تعتمد على التشويشات التى تقع

عند استخدام الكتابة .

ويمكن أن تقسم الأساليب الإسقاطية إلى :

أ- الأساليب الأسقاطية المصورة : ويشيع استخدامها فى

الاتجاهات الاجتماعية .

ب- الأساليب الأسقاطية اللفظية : وتشمل أنواعاً متعددة منها

اختبار التداعى .

المزايا والعيوب :

أولاً : المزايا :

١- استطاعة الباحث أن يستخلص اتجاهات المبحوث دون أن يعى

المبحوث بأغراض الباحث .

٢- يمكن أن تستخدم البيانات التى يحصل عليها الباحث من

خلال الاختبار الإسقاطى Projectivetest مثلها فى ذلك

مثل البيانات التى يحصل عليها من خلال المقابلة المتعمقة فى

تصميم بعض الأسئلة التى تصلح لدراسة أكثر إحكاماً كإجراء

بحث شامل للاتجاهات .

١- يفضل دائماً عدم اللجوء إلى الاختبارات الإسقاطية إذا كان فى مقدور الباحث الحصول على البيانات بطريقة أخرى وذلك لصعوبة تصميم هذه الاختبارات وتفسيرها .

٢- ذاتية هذا النوع من الاختبارات . فنحن لا نتأكد أن كل باحث اجتماعى سوف يفسر نفس البيانات بنفس الطريقة .

وبالرغم من أهمية الاختبارات الإسقاطية فى إلقاء الضوء على المسائل الاجتماعية إلا أنه يجب الحذر عند تطبيقها وعند تفسير نتائجها^(١) .

(١) محمد الجوهري ، مناهج البحث العلمى ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

رابعاً : الطرق الإحصائية لجمع البيانات :

تعتبر مرحلة جمع البيانات والمعلومات والحقائق عن المتغيرات والظواهر موضع الدراسة من أسس العمل الإحصائي التي لها أهمية خاصة لا يمكن إغفالها في أى دراسة علمية منظمة .

وهناك أسلوبان في جمع البيانات وهما :

أولاً : أسلوب الحصر الشامل :

يعرف أحياناً بأسلوب العد الكامل (أو التعداد Census) حيث أن معظم التعدادات تتم من خلاله مثل التعداد السكاني Population Census والتعداد الزراعي أو التجاري أو الصناعي والأساس في علمية جمع البيانات عن طريق الحصر الشامل هو إدخال كل مفردات المجتمع الإحصائي دون استبعاد أى مفردة في البحث والإستقصاء .

عيوب ومشاكل الحصر الشامل :

١- لا يصلح للأبحاث التي يقترن استخلاص النتائج منها بوقت محدد أى أن هذا الأسلوب يتناسب مع الأبحاث التي يكون فيها لعنصرى الوقت والتكاليف المالية أهمية خاصة وأثر كبير على استخلاص النتائج .

٢- يتعرض لكثير من الأخطاء التى من أهمها تحيز الباحث سواء كان تحيز متعمد أو غير متعمد ، والذى ينجم عن أخذ كل مفردات المجتمع فى الدراسة حيث وجود احتمالات الخطأ فى العد أو احتمالات تجاهل بعض المفردات بما يؤثر على دقة النتائج .

وهذا الأسلوب يتطلب فى إجراءاته توفير جهاز فنى إحصائى كبير واعتمادات مالية ضخمة ووقت متسع ^(١) .

ثانياً : أسلوب المعاينة (العينات) Sampling

لما كان من العسير فى كثير من البحوث الاجتماعية القيام بدراسة شاملة لجميع المفردات التى تدخل فى البحث ، فإن الباحث لا يجد وسيلة أخرى يستطيع الاعتماد عليها سوى الاكتفاء بعدد محدود من الحالات أو المفردات فى حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوافرة لديه ، ثم يقوم بدراسة هذه الحالات الجزئية ويحاول تعميم صفاتها على المجتمع الكبير ^(٢) .

ويفضل استخدام أسلوب العينات عند دراسة خصائص ومعالم المجتمعات اللانهائية مثل الوحدات الإنتاجية لإنتاج

(١) فتحى عبد العزيز أبو راضى ، مبادئ الإحصاء الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٤٣٥ .

بعض الآلات ، كما يفضل كذلك في الأبحاث العلمية التي تتطلب تصور عام أو رأى عام حول قضية أو مشكلة يراد دراستها فى مجالات العلوم الطبيعية أو الاجتماعية^(١).

شروط اختيار العينة :

- ١- أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي .
- ٢- أن تكون لوحدات المجتمع فرص متساوية فى الاختيار^(٢).

مصادر الخطأ فى اختيار العينة :

أولاً : خطأ الصدفة :

والذى يرجع إلى أن العينة التى نختارها تكون دائماً محدودة العدد ، وليس مضموناً أن يكون متوسط القيم فى أية عينة نختارها هو نفس المتوسط العام فى المجتمع . فقد يكون فى العينة التى نختارها شخص صغير السن ، فينحرف بالمتوسط إلى أسفل أو شخص كبير السن فينحرف به إلى أعلى ، ويرجع ذلك كله إلى عامل الصدفة .

ثانياً خطأ التحيز :

وينتج هذا الخطأ عادة من أن اختيار مفردات البحث لم يتم بطريقة عشوائية أو أن الإطار الذى اعتمد عليه الباحث فى

(١) فتحى عبد العزيز أبو راضى ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢) غريب سيد أحمد ، الإحصاء والقياس فى البحث الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٤ .

اختيار العينة لم يكن وافياً بالغرض أو لصعوبة الاتصال ببعض
المبحوثين وتركهم دون الحصول على الاستجابات المطلوبة منهم .
وخطأ التحيز ينتج من :

١- عدم مراعاة مبدأ الاختيار العشوائى :

وينتج عن عدم إعطاء جميع الوحدات فى المجتمع فرصاً
متساوية فى الاختيار وبذلك لا تصبح العينة ممثلة تمثيلاً
صحيحاً لجميع خواص المجتمع الأصلى فاختيار عينة مثلاً من
بين أسماء الأشخاص المدونة أسماؤهم فى دليل التليفونات . فيه
خطأ حيث أن الذين يمتلكون التليفون يمثلون فئة واحدة فى
المجتمع وهم ذوى الدخل المرتفع .

٢- عدم دقة الإطار وكفايته :

ويحدث من عدم رجوع الباحث إلى إطار يضم كل الفئات
التي يتضمنها البحث كأن يحصل على قوائم أسماء تضم عمال
الغزل فقط فى حين أن الدراسة تشتمل على الغزل والنسيج معاً .

٣- عدم الحصول على بيانات من بعض مفردات البحث :

حيث يؤدي ذلك إلى التحيز لأنه يعمم نتائج على
المجتمع كله دون التأكد مما إذا كان ذلك الجزء يمثل المجتمع
تمثيلاً صحيحاً أم لا .

خطوات اختيار العينة :

- ١- تحديد وحدة العينة .
- ٢- تحديد الإطار الذى تؤخذ منه العينة .
- ٣- تحديد حجم العينة .
- ٤- تحديد طريقة اختيار العينة^(١) .

أهم أنواع العينات :

١- العينة العشوائية البسيطة : Simple Random Sample

ويلابئ هذا النوع من العينات الدراسات التى تهدف إلى تحديد خصائص المجتمع الذى تمثل مفرداته مجموعة متجانسة أى ذات نوعية واحدة ، مثل مجموعة من الطلاب عند مستوى عمرى متقارب وأوزان متساوية تقريباً^(٢) .

٢- العينة العشوائية المنتظمة : Systematic Random Sample

تمتاز على العينة العشوائية البسيطة بسهولة اختيار مفرداتها .

ففى العينة المنتظمة يختار الباحث الوحدة الأولى فى العينة اختياراً عشوائياً ، ثم يمشى فى اختيار بقية الوحدات طبقاً لما يقتضيه حجم العينة مراعيًا انتظام الفقرات بين وحدات

(١) عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٤٣٧ - ٤٤٢ .

(٢) فتحى عبد العزيز أبو راضى ، مبادئ الإحصاء الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

الاختيار ، أى أن تكون المسافة بين أى وحدة من وحدات العينة
والوحدة السابقة لها ثابتة لجميع الوحدات^(١).

٣- العينة العشوائية الطبقية : Stratified Random Sample

وتستخدم عادة فى المجتمعات غير المتجانسة من حيث
فرع العمل أو توزيع الملكية أو الاختلاف فى المستوى الثقافى
وفى هذه الحالة يتم توزيع وحدات المجتمع فى داخل الطبقات
التي تحدها ثم تسحب عينة عشوائية تمثل كل طبقة ، إن من
الضرورى أن تكون العينة ممثلة لجميع الوحدات بالمجتمع
موضوع البحث^(٢).

أى أنها تتم من خلال :

- (١) تقسيم المجتمع إلى مجموعات متميزة أو فئات فرعية
(مجتمعات صغيرة) متجانسة تعرف بالطبقات Strate .
- (٢) تحديد نسبة مفردات كل مجموعة أو طبقة بالنسبة للعدد
الكلى لمفردات المجتمع الأسمى .
- (٣) تحديد عدد مفردات العينة المطلوبة من كل طبقة ، أو ما
يعرف بالعينة الفرعية Subsample التي تتحدد عن طريق
نسبة حجم كل طبقة فى المجتمع الأسمى والحجم الكلى
للعينة .

(١) عيد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .
(٢) سناء الخولى ، مدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ، ص ٧٦

٤) استخدام الأسلوب العشوائي لاختيار المفردات من كل طبقة^(١).

٤- العينة المساحية : Area – Sample

وهي تقدم الحل الأمثل للحصول على عينات تمثل المناطق الجغرافية المختلفة والمتباعدة فتركز البحث في مناطق معينة بدلاً من بعثرة الجهود في كافة أعضاء المجتمع^(٢).

ويطلق على هذه العينة أحياناً اسم عينة التجمعات Cluster Sample أو العينة المساحية أو العينة المساحية الاحتمالية Probability Sample نظراً لأنها تهدف إلى تمثيل مساحات متسعة بعينة صغيرة تمثلها ، تمهيداً لاختيار مفردات العينة من المساحات المثلة^(٣).

٥- العينة الحصصية : Quots Sample

وهي تنهض على تقسيم المجتمع الأصلي إلى فئات ذات خصائص معينة مع تمثيل كل فئة من تلك الفئات بنسبة وجودها في المجتمع^(٤).

ويكثر استخدام العينة بطريقة الحصص في بحوث الرأي العام حيث تقسم العينة الحصصية بالنسبة لعوامل ثلاث هي :

(١) فتحى عبد العزيز ، مبادئ الإحصاء الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
(٢) مصطفى الغوال ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .
(٣) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .
(٤) مصطفى الغوال ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

السن والنوع والطبقة الاجتماعية إذ وجد أنها تعطى فروقاً في
الرأى لها دلالتها الإحصائية^(١).

٦- العينة العمدية : Purposive Sample

تعتمد على اختيار الباحث لعينة من مفردات معينة يظن
أنها تمثل المجتمع الأصلي أصدق تمثيل .

وهذه الطريقة توفر على الباحث كثيراً من الوقت والجهد
الذى يبذله فى اختيار العينة إلا أنها تستلزم معرفة المعالم
الإحصائية بالنسبة للمجتمع الأصلي ، وبالنسبة للوحدات التى
يرغب الباحث فى اختيارها ، وهذا أمر قد لا يتيسر فى جميع
الأحوال^(٢).

ومما سبق نجد أن البحث بطريقة العينة ضرورة من
الضرورات التى تقتضيها الظروف المحيطة بالباحث . وهناك
تصنيفات كثيرة لطرق اختيار العينات بعضها رئيسى وبعضها
فرعى وليس من الضروري أن يتقيد الباحث بطريقة واحدة فى
الاختيار فقد يجمع أكثر من طريقة وفقاً لطبيعة المجتمع الأصلي
وطبقاً لما تقتضيه الظروف المحيطة بالبحث^(٣).

(١) عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .
(٢) مصطفى الغوال ، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧
(٣) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٤٦١

الفصل الخامس
علم الاجتماع فى العالم العربى

محتويات الفصل

- مقدمة

أولاً : الفارابي .

ثانياً : ابن سينا .

ثالثاً : ابن باجة .

رابعاً : بن خلدون .

مقدمة :

اهتم العرب قبل الإسلام بالكثير من جوانب الفكر الاجتماعي، حيث فكروا في شئون الحياة والمجتمع وكانت لهم نظم وأوضاع اجتماعية ارتضوها فيما بينهم ، كذلك كانت لهم لقاءات عامة يناقشون فيها مشكلاتهم وأمور حياتهم ، ويفكرون في وسائل علاجها .

وقد مهر العرب في بعض الجوانب ، كالكهانة والعرافة ، وقد مارسوا نظام الثأر ، وكانت لهم شعائر وطقوس وعبادات خاصة، وأيضاً عرفوا جميع نظم الزواج ، من تعدد الأزواج والزوجات إلى وحدانية الزوجة وتعدد الأزواج ، إلى وحدانية الزوج والزوجة ، ونظام الطلاق وكذلك مهر العرب في بعض جوانب الفلك الطب ، والحروب ، والترجمة ، الأمر الذي يمكن معه القول بأنهم لم يكونوا في عزلة عن المجتمعات الخارجية والحركات الفكرية الأخرى ، وحينما انتشر الإسلام حقق في فترة وجيزة وحدتهم القومية ، تلك التي لم تتحقق خلال التاريخ الطويل رغم توافر مقوماتها . والإسلام دين اجتماعي بالدرجة الأولى ، والنظام الاجتماعي في الإسلام جزء من الدين فقد اهتم هذا الدين بالعقائد والعبادات وإلى جانب ذلك اهتم بالتشريعات الدقيقة التي تنظم الحياة الاجتماعية مثل الزواج ، الطلاق،

والوراثة ، والزكاة ، والرق والحج ، والصوم . والضوابط الاجتماعية ، وحقوق الإنسان ، وأعلى كثيراً من القيم الفاضلة كالحرية والمساواة والتواد والتراحم ، والتعاون ، وأضفى الإسلام على العمل والكد صبغة مقدسة تصل إلى مراتب العبادة . هذا فضلاً عن كثير من الجوانب الأخرى التى تستعصى على الحصر ، وهى كلها أمور لم تتوافر فى أى دين آخر ، وقد كانت اليهودية مغللة فى المادية ، وجاءت المسيحية مسرفة فى الروحانية ، ولكن جاء الإسلام وسطاً بين الأمرين ، فقد تكاملت فيه الناحيتان فى ظل التأكيد على عدم الإسراف فى أى منهما على حساب الآخر .

والإسلام كدين اجتماعى يحث على التفكير والإجتهد ، وطلب العلم ، وقد اهتم المفكرون الأول فى عصر الخلفاء الراشدين بجمع القرآن الكريم ، وتفسيره ، ورواية الأحاديث النبوية وجمعها وتبويبها ، وفى العصر الأموى زاد الإهتمام بالدراسات والجوانب الفقهية ، وقد شهد العصر العباسى نهضة علمية ، وثقافية واسعة النطاق شملت كل فروع الفكر الاجتماعى ومختلف العلوم الإنسانية والطبيعية ، وقد كان لهذه الحركة الإحيائية آثارها الواسعة على مختلف أنحاء الإمبراطورية الإسلامية .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان الإهتمام بطبيعة الحياة الاجتماعية ، والتغير الذى حدث فى المجتمع والذى كان فريداً فى نوعه ، كان الإهتمام بذلك كله ضئيلاً ، لذلك جاء الكثير من الدراسات مختلطاً بالدين ، والفلسفة ، فيما عدا دراسات المفكر والعالم العربى عبد الرحمن بن خلدون التى جاءت موضوعية فى تصويرها لواقع الحياة فى المجتمعات الإنسانية .

ومن هنا فإنه يمكن النظر للدراسات الاجتماعية عند العرب من زاويتين : الأولى زاوية دينية ، ويمثلها الفارابى وإخوان الصفا، والزاوية الثانية : وصفية تحليلية ويمثلها ابن خلدون والجغرافيون العرب .

أولاً : الفارابى

ولد أبو نصر محمد بن طرفان بن أوزلع عام ٢٦٠هـ جريية - ٨٧٤م ، بولاية فاراب على نهر سيمون من أعمال بلاد الترك ، لذلك اشتهر بنسبته إلى هذه الولاية ، ومما هو معروف عنه أنه عكف بولاية فاراب على دراسة العلوم والفلسفة واللغات وخاصة اللغة التركية ، والفارسية ، والعربية ، وقد رحل من بلاد الترك مع والده إلى بغداد التى تعلم فيها العربية والنحو والطب والمنطق، وبعد أن تعرضت بغداد للفتن والإضطرابات رحل إلى

دمشق ، ثم غادرها إلى حلب ، وقد زار مصر عام ٣٣٧-٣٣٨ هجرية ، ومات في دمشق عام ٣٣٩ هجرية - ٩٥٠ ميلادية .
 وقد احتل الفارابي مكانة بارزة في الفكر الإسلامي ،
 حيث يقول المؤرخون : " الحكماء أربعة اثنان قبل الإسلام هما أفلاطون وأرسطو ، واثنان في الإسلام ، وهما الفارابي وابن سينا " ، وقد لقب الفارابي بالمعلم الثاني (الأول أرسطو) ، كما لقب ابن سينا بالشيخ الرئيس وقد تبني الفارابي كثيراً من آراء أرسطو ، فضلاً عن تأثره بالأفلاطونية الحديثة وهي تلك التي ظهرت على أيدي أفلوطين الإسكندري ، والفارابي يمثل الإتجاه المثالي أو اليوطوبى في الفكر الإسلامي ، ومن أهم مؤلفاته في الشؤون الاجتماعية " آراء أهل المدينة الفاضلة " .

(أ) طبيعة وأشكال المجتمع الإنساني :

يؤيد الفارابي ما ذهب إليه أرسطو من أن الإنسان مدنى بطبعه ، وأن الاجتماع الإنساني يعتبر ضرورة لإشباع حاجات الأفراد ، كما يشير لأهمية تقسيم العمل ، والتخصص الاجتماعى ودورهما في بناء المجتمع ، فالإنسان بمفرده لا يمكن أن يشبع كل متطلباته ، بل هو فى أمس الحاجة إلى أناس يقدمون له بعض ما

يحتاج إليه ، كل فى مجاله ، ولايتوفر له ذلك إلا فى إطار المجتمع الإنسانى .

ومن حيث أشكال المجتمع الإنسانى نرى أن المفكر الإسلامى قد قسمه إلى نوعين ، مجتمعات إنسانية كاملة وأخرى غير كاملة أو ناقصة ، وتتضمن المجتمعات الكاملة مستويات ثلاثة: هى العليا (أو العظمى) والوسطى ، والدنيا ، والمستوى الأول يمثل اجتماعات البشر كلهم على وجه الأرض ، والمستوى الثانى يمثل اجتماع أهل الأمة الواحدة ، أما المستوى الثالث فيشير إلى اجتماع أهل المدينة والمجتمعات الناقصة أو غير الكاملة فتتقسم هى الأخرى إلى ثلاث مستويات : الأولى اجتماع أهل القرية أو الحلة (وهى جزء من المدينة) ، والثانى : اجتماع أهل السكة ، والثالث: اجتماع أهل المنزل .

والمقصود باجتماع أهل السكة هو تجمع الناس فى الشوارع والأسواق ، وأقل أشكال المجتمعات الإنسانية نقصاناً هو اجتماع أهل المنزل ، ويظهر أن أساس هذا التقسيم يقوم على مدى ما يمكن أن يتحقق فى كل منها من مظاهر التعاون فى إشباع الحاجات ، ومدى حاجة كل منها لغيره أو للجماعات الأخرى ، فجماعة المنزل فى حاجة إلى جماعات أهل المدينة ، وإذا ما تمكنت المدينة من تكوين وحدة سياسية ، فإنها تدخل فى نطاق الجماعات الكاملة

فى أولى مراحلها، أما إذا تعاونت عدة مدن وأخذت شكل الأمة فإنها تصبح فى مرتبة أعلى من حيث الكمال .

واجتماع العالم كله فى وحدة سياسية تحت سيطرة سلطة واحدة فيمثل دون شك أعلى مستويات التجمع الإنسانى وأكملها والاجتماع الفاضل هو الذى يتعاون فيه الأفراد من أجل السعادة والأمة الفاضلة هى الأمة التى تتعاون مدنها فى سبيل سعادتها ورفقيها، لذلك فقد ركز بحثه على النواحي المثالية التى ينبغى أن تتحقق حتى تصبح هذه الأشكال فاضلة ، مستخدماً فى ذلك معيار السعادة الذى يوضحه ، والمدينة الفاضلة هى تلك التى يتعاون أفرادها فى سبيل إنجاز ما يحقق سعادة كل فرد فيها، وطريق ذلك لايتأتى إلا بأداء كل فرد فيها للعمل الذى يتقنه.

وفى أثناء دراسة الفارابى للمجتمعات الكاملة أهمل النوعين الأول والثانى منها ، وهما اجتماع العالم كله ، واجتماع الأمة ، ولم يدرس من بينها إلا اجتماع العالم على النحو الذى يبتغيه ، فوجه اهتمامه إلى أبسط أنواع هذه التجمعات وهو المدينة، وقد سبق الرواقيون الفارابى فى القول بنظرية "الجامعة العالية " أو "الجمهورية العالمية " تلك التى تضم شعوب العالم

أجمع وتحكمها هيئة واحدة ، ويكون الفرد فيها مواطناً عالياً ، وطنه العالم أجمع ، وليس مواطناً فى دولة بعينها ، ونحن لايمكن أن نأخذ على الفارابى إهماله فكرة المجتمع العالمى لصعوبة تحقيقها علمياً ، ولكن ما يؤخذ عليه هو إهماله النوع الثانى من المجتمعات الكاملة ، وهو الدولة أو الأمة خاصة وقد عاصر هذا الفكر هذا النوع من المجتمعات بل وعاش فيه ، ولعله بفكر العالم الاجتماعى قد أدرك دوره فى تحقيق الأهداف المثلى من الاجتماع الإنسانى .

(ب) مقومات المدينة الفاضلة :

يشبه الفارابى المجتمع بالكائن الحى ، فالمدينة الفاضلة كالجسم الصحيح تتعاون أعضاؤه فى سبيل حياة الجسد ككل ، والمحافظة عليه ، وكما أن القلب أهم أعضاء الجسم ، ومحور نشاطه ، فإن الرئيس بالنسبة للمدينة هو قلبها النابض ، ومصدر حياتها ، ودعامة نظمها ، وأداة سعادتها .

ولما كانت القوى العضوية تتفاوت ، فإن وظائف المدينة تتفاوت أيضاً ، وهيئاتها فى أدوارها وقدراتها ، فالرئيس فى المقدمة بالنسبة للمدينة يليه أعضاء مسئولون تتفاوت مراكزهم حتى تصل

إلى طبقة من يخدمون ولا يخدمون ، وهؤلاء هم أبناء الطبقة
لدنيا.

ومن الشروط الواجب توافرها في رئيس المدينة الفاضلة ،
الانحدار من أب واحد ، ووحدة الجنس والسلالة ، والإشتراك في
اللغة ، والتناسل ، وتشابه المقومات الخلقية ، والسمات الطبيعية
والإشتراك في البيئة الطبيعية ، والذكاء والفطنة ، وحسن العبادة
وسلامة الحواس ، وحب العلم ، والتعلم ، والبعد عن الشراهة
وحب الملذات الدنيوية ، وحب الكرامة ، والبعد عن الدنيا ،
والتعفف عن أعراض الدنيا ، وحب العدل ، وقوة العزيمة ، وهذه
الصفات يجب أن تتوافر في رئيس المدينة بالفطرة . ولكن هناك
صفات مكتسبة يجب أن يتحلى بها ويحصل عليها ومنها ، حب
الحكمة والفلسفة ، وأن يكون عالماً حافظاً للشرائع ،
وسننها الأولية والمقدرة على الإستنباط فيما لا يحفظه عن أسلافه ،
وأن يعمل على تقوية بنائه البدني ، وتكون لديه
القدرة على تعليم الناس ، ما يجد من شرائع
وما يبتكر من سنن ، وإذا لم تتوافر هذه الشروط
(الطبيعية) في إنسان بقيت المدينة دون رئيس وعليها أن تتبع
سنن الرؤساء السابقين ، إلى أن يتوافر لها من يتمتع بهذه الصفات

الفطرية ، أما إذا لم تتوافر الشروط المكتسبة فى واحد ،
وتوفرت فى جماعة فلا بأس من أن يكونوا هم الرؤساء، وأن
يتولوا الحكم جماعة .

وفضلاً عما سبق فإن الفارابى يضيف شرطاً روحياً تأثر فيه
بأفلاطون ، وبعض النزعات الصوفية ، وما يقرره الدين الإسلامى
وسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام، فهو يريد رئيس المدينة
الفاضلة فيلسوفاً كامل التعقل بما يفيضه الله على عقله المنفعل من
حقائق تنتظم جميع المقولات ، بحيث يصبح مطلعاً على ما
سيكون، عالماً بما هو كائن بفضل ما يفيضه الله عليه من اشراق .

ويتعرض الفارابى لأشكال المدينة غير الفاضلة، ويسردها
وهى المدينة الجاهلية التى لا يعرف أهلها السعادة، ويعتقدون فى
أن الخير فى ملذات البدن ، والمدينة الضرورية التى يقصد أهلها
إلى التكالب على الحاجات المادية، والمدينة البدالة أو التجارية
وهى التى ينزع أهلها إلى جمع الثروة واكتنازها ، ومدينة الخسة
وهى التى يسودها اللهو والعبث، وملذات البدن ، ومدينة الكرامة
التي يقصد أهلها للصيت والشهرة ، ومدينة التغلب التى تسودها
الروح الحربية ، ومدينة الإباحية التى تنعدم فيها الضوابط
الاجتماعية والأخلاقية، والمدينة الفاسقة وهى التى يعرف أهلها

صفات المدينة الفاضلة، ولكنهم لا يتحلون بها ، والمدينة الضالة التى يضل أهلها طريق الدين ، ويسبئون تفسير النصوص والعقائد، والمدينة المبتذلة ، وهى التى كانت فاضلة ، وظهرت فيها تيارات منحرفة ، فتبدلت سماتها .

هذه هى أهم الآراء التى عالجها الفارابى فى كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة " وقد كانت مثاراً لإنتقادات عنيفة قللت من شأنها، وقللت بالتالى من الدور الذى أسهمت به فى تاريخ الفكر الاجتماعى ، فضلاً عن تجاهل مجتمع الدولة أو الأمة ، كما قلنا ، ونراه يعول بشكل زائد على شخص رئيس المدينة الفاضلة ، الأمر الذى يثير كثيراً من التساؤلات حول مدى امكانية توافر هذه الشروط الطبيعية والمكتسبة فى شخص واحد، لقد عاصر الرجل بالفعل نمط الدولة فى ظل الإسلام، وكان نمطاً متطوراً عن غيره ولكنه لم يتناولها بالموضوعية العلمية، التى كان من الممكن أن تجعل دوره فى الفكر الاجتماعى أكثر صدارة ووضوحاً .

ثانياً : ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧م)

يمكن تلمس معظم آراء ابن سينا فى كتابه "الشفاء " ، ونجده فيها متأثراً ببعض آراء أفلاطون وأرسطو والفارابى، ورغم

ذلك فإن آراءه تعكس إلى حد ما طبيعة العصر الذى عاش فيه وظروفه .

(أ) المجتمع والتفاضل الاجتماعى :

يرى ابن سينا أن هناك اختلافاً جوهرياً بين حياة الإنسان وحياة الحيوان ، حيث يحيا الحيوان حياة غريزية طبيعية ، بينما يحيا الإنسان حياة اجتماعية ، ويتميز بالتفكير ويحتاج لإشباع حاجات كثيرة ، ويتطلب ذلك أن يقوم المجتمع على تعاون أفراد ، ويعتمد هذا التعاون على تفاوت كفاءات الأفراد إلى حد بعيد ، وهذا التفاوت يعبر عن حكمة إلهية ، وعليه يقوم التخصص وتقسيم العمل الاجتماعى ، وتتطور مبادئ التعاون المشترك .

والتفاضل الاجتماعى أيضاً نعمة من الله على البشر ، حيث من هذا المنطلق يحافظون على بقائهم ، وتنمو حياتهم وتتطور ، فلو كان البشر متساوين فى أموالهم وقدراتهم لأدى ذلك إلى فنائهم وانقراضهم ، فلو كان الناس فئة واحدة متساوية كأن يكونوا فقراء جميعاً أو أغنياء جميعاً ، أو ملوكاً جميعاً لكان التنافس بينهم محدوداً فى إطار ضيق ، لكن تفاضلهم واختلافهم يجعل لكل منهم دوراً يرضى عنه ويسهم به فى استمرار بقاء وتطور الحياة الاجتماعية ، لأن اهتماماتهم سوف تتفاضل وتنوع أيضاً ، فالحياة

الاجتماعية لاتستقيم بالتشابه، ولكن بالإختلاف والتباين والتفاضل .

(ب) آراؤه فى الدخل والإنفاق :

فى مناقشات ابن سينا للجوانب الاقتصادية للحياة، يحدد مصادر كسب الرزق فى نوعين : الأول ما يثول للإنسان بالوراثة، والثانى ما يكتسبه بجهد وعرقه، ولا بد أن تكون مصادر الكسب معروفة فضلاً عن ضرورة كونها مشروعة، فلا يجوز أن يكون مصدر الرزق غير مشروع أولاً بقوة الدين والمجتمع، كالسرقة والغش وغيرها ولكن ينبغى أن يكون المصدر حلالاً ، ولو كان ما يدره من الكسب قليلاً ، أما أوجه الإنفاق فمنها ما هو واجب ومنها ما هو جائز مستحب ولكنه غير واجب ، ومنها ما هو غير جائز ويتعلق الأول بنفقات الإنسان وأسرته على وسائل المعيشة المختلفة ، والثانى ما ينفقه فى أوجه الخير والبر، والنفقات غير الجائزة تتمثل فيما لا يجوز أولاً بقوة الدين والمجتمع.

(ج) الدولة والمدينة :

المدينة عند ابن سينا هى تجمع من الناس يقوم على التعاون المشترك، حيث لا يستطيع الإنسان الحياة بمفرده. ويدير

شئونه بنفسه، أوبتدبير أمر أسرته وأهله بدون شريك يعاونه على اشباع حاجياته. فالإنسان كما قال أرسطو - كائن اجتماعي .

وطبقات المدينة عنده تنقسم إلى ثلاثة ، الأولى المديرون ، والثانية: الصناع ، والثالثة : الحفظة ، وتنظيم هذه الطبقات تنظيماً متسلسلاً . ويتولى الحاكم تنصيب رئيس لكل فئة من هذه الفئات ، وهذا الرئيس بدوره ينصب من هم أقل منه ، بحيث ينتهي الأمر إلى إقامة مجتمع عامل يكون لكل فرد فيه منفعه ولايوجد فيه عاطلون .

ويعالج مشكلة البطالة ويتصور أن هذا العلاج يتأتى بنفى العاطلين وقبل نفيهم يقوم الحاكم بتوجيههم نحو احتراف مهنة معينة نافعة ومالم يستجيبوا نفذ عليهم النفى أما الموارد التى تشكل ميزانية المدينة أو كما يسميها " مصادر حالها " فتمثل فى الضرائب والغرامات التى تفرض على المجرمين والغنائم.

ويتناول ابن سينا بعض المشكلات الاجتماعية التى يبدو أنها كانت سائدة فى عصره وهى القمار والسرقه والربا ، والقوادح وأشار إلى رذيلتين كفيلتان بهدم بناء المدينة وهما الزنا واللواط فهاتان المشكلتان تغضان البصر عن الزواج ، وفى مقابل ذلك ينصح

بالزواج ويرى دعم أركانه وتقوية أواصره بحيث لا يتم الطلاق لأسباب تافهة .

وهكذا نلتمس أن ابن سينا ربما كان متأثراً باليونان والفارابي في تصور المدينة على أنها تؤلف دولة ، أو وحدة سياسية ولكنه يختلف عن الفارابي في أنه كان أكثر واقعية في تصور المدينة ولم يفرط في المثالية كما فعل الفارابي وكذلك كان يغلب عليه الطابع الدينى والاجتماعى ، بينما كان يغلب على الفارابي الطابع الفلسفى .

ثالثاً : ابن باجة :

جاء كتاب " تدبير المتوحد " لابن باجة متضمناً لمعظم آرائه الاجتماعية وفيه يتحدث عن المدينة الفاضلة مثل الفارابي وكذلك يتحدث عن الإنسان الفاضل أما الانسان " المتوحد " فهو الانسان الفاضل الذى يعيش فى مدينة غير فاضلة .

(أ) الفرد والمجتمع :

يرى ابن باجة أن الإنسان كائن اجتماعى ، ومدنى بطبعه بمعنى أنه يميل للعيش فى مجتمع ، ويتحدث عن العزلة إذا كانت مرغوبة لذاتها فهي تصبح مردولة ، أما إذا كانت بهدف اجتناب الفساد والمعصية . فهي خير ولاشك فيه . والدولة هي

الوحدة الاجتماعية الكبرى ويعبر عنها- مثل الفارابي - بأنها المدينة والمدينة، إما فاضلة أو فاسدة، ويقصد بمفهوم " تدبير المدينة " سياسة المدينة أو الدولة والتدبير، أو السياسة الفاضلة هي تلك التي تشمل العالم كله.

(ب) المدينة الفاضلة والمدينة الناقصة :

فى المدينة الفاضلة نجد أن قوامها الفضيلة وأنها تحكم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ويتصور أن المدينة الفاضلة بغير حاجة إلى أطباء أو قضاة لأن الغذاء فيها يكون وفيراً فتتقوى الأجساد، وتبرأ العلل والأمراض من نفسها دون علاج فالعناية بالجسد وبنائه على أساس سليم خير واق من الأمراض كذلك فإن العلاقات فيها تقوم على التحاب، وبالتالي لاتتفع نزاعات تحتاج لمحاكم أو قضاة فى هذه المدينة يؤدى كل شخص العمل الذى يتقنه رائده فى ذلك خير المدينة بأسرها وهكذا فالانسان الفاضل جزء من المدينة الفاضلة .

والمدن الناقصة هى تلك التى تحتاج لقضاة وأطباء، وكلما ابتعدت عن الكمال زادت هذه الحاجة ويتسم أهل هذه المدن بأنهم يسرفون فى الملذات الجسمية وينتشر بينهم الجهل وعدم التبصر بما يريدون .

(ج) تدبير المتوحد :

يتصادف أن يعيش شخص أو أكثر من الفضلاء فى مدينة غير فاضلة وهؤلاء يطلق عليهم ابن باجة " النوابت " أى يشبههم بالنبات الذى ينمو من تلقاء نفسه ، لأن آراؤهم تختلف مع آراء المجتمع الذى يعيشون فيه ، هؤلاء هم الفلاسفة والأطباء والقضاة وهناك ضرورة لوجودهم فى المدينة غير الفاضلة حتى يقتفى الناس أثرهم ويستفيدون من وجودهم ولكنهم يعيشون فيها غرباء وتحول المدينة من مدينة غير فاضلة إلى مدينة فاضلة رهن تزايد عدد " النوابت " فيها .

وهناك قواعد " للسير " أو السلوك الذى يجب أن يتبعه المتوحد إذا عاش فى مدينة غير فاضلة فعليه أن يحافظ على صحته لكى لاتعتل ويحتاج لطبيب وإذا كثر عدد المتوحدين فى مدينة ما فإنه يجب عليهم أن يقيموا فى أحد أجزائها معا وفى هذه الحالة سوف لا يحتاجون للطبيب وكذلك على المتوحد أن يهتم بتغذية نفسه بما ينفع ويتجنب الإسراف فى الطعام وأن يكون معتدلا فى أمور حياته الجسدية فالأمور الجسدية ليست غاية ، ولكنها وسيلة لإتقان الأعمال العقلية ، ويجب أيضا أن تكون صحبتته من بين أهل العلم ويبتعد عن المهتمين بحياتهم الجسمانية إلا إذا

دعته ضرورة للتعامل معهم وأيضاً يجب أن يهتم بالعلوم النظرية
للاعملية ، وعليه أن ينصرف عن التصوف لأن التصوف وهم ،
والتفكير السليم هو الذى يهدف لبلوغ السعادة الحقيقية .

(د) التنشئة الاجتماعية :

يرى ابن باجة أن التنشئة تختلف باختلاف البيئة
المنزلية فالمنزل الفاضل الذى يتبع أصول العقل وأحكامه هو ذلك
الذى يوجد فى المدينة الفاضلة أما المنزل الناقص فيوجد فى المدينة
الناقصة ولكثرة ما يشوبه من أمراض وعلل ينتظر أن ينتهى إلى
خراب وتفكك.

والإنسان فى مراحل حياته المختلفة يقوم بأدوار مختلفة
أيضاً وكل دور نتيجة للدور الذى سبقه ، وفى نفس الوقت يمهد
للدور التالى، وتتنوع الأعمال وفقاً لإختلاف الأدوار وتنوعها والفرد
الذى يؤدى دوراً حالياً ، يجب أن يكون أداة من قبل أن يكون
مصاباً بالنقص ، وأيضاً فرط الذكاء ينطوى على نقص مثله مثل
انخفاض مستوى الذكاء فالذكاء المفرط يخمد مبكراً كما تخمد
جذوة النار .

والسلوك الإنسانى نوعان: بهيمى، وإنسانى ، الأول : هو
الذى يقوم على الحاجة والإنفعال ، فمثلاً اندفاع الإنسان إلى

الطعام بدافع الجوع فإنه يكون فى هذه الحالة بهيمى السلوك فالحيوان يتجه للطعام والشراب بدافع غريزى أيضاً ، ولاتكون له غاية بعد الشبع ، ولكن غاية الإنسان هى الأعمال الذهنية أو العقلية ، وأيضاً فى حالة الإنفعال نجد الحيوان حينما يضرب يرد ماوقع عليه من اعتداء بطريقة انفعالية كالرفس دون تفكير فى عاقبته ، أما الإنسان فحينما ينفعل فيتصرف بعقله ويدرك أو يقدر جيداً نتائج فعله .

وفى الإنسان جزء بهيمى ، فهو يمتاز عن الحيوان بأنه مؤلف من جزئين ، أحدهما عاقل ، أما الآخر فهو جسد له حاجات ضرورية لابد من إشباعها ، بينما نجد الحيوان مجرداً من الجزء الأول وهو الجانب العقلى ، من هنا فإن فعل الإنسان لا يمكن أن يكون إنسانياً محضاً ، بل يمتزج فيه الجانب البهيمى ولتأخذ مثلاً عملية الطعام فهذه العملية تنظوى على فعلين الأول هو الدافع الطبيعى الموجود عند الحيوان ثم الغاية النهائية التى تقوم عند الإنسان على إرادة عاقلة ، وهى أنه يقصد من الطعام حفظ حياته ، ونشاطه ، لإمكان الإستمرار فى بذل جهود الإنسانية وليحقق السعادة العقلية أو الروحية .

وهكذا يمكن أن نلمح أن آراء ابن باجة فى هذه الناحية تنطوى على بعض الفهم لطبيعة السلوك الإنسانى ، ومع ذلك كانت مشوبة بالمبغة المثالية .

تعقيب :

مما سبق يمكن القول بأن معظم جوانب التفكير الاجتماعى عند علماء المسلمين الذين عرضنا لهم ، والذين يمثلون الاتجاه الأول ، وهو الاتجاه الذى خلط بين الفلسفة ، والدين ، والفكر الاجتماعى ، يمكن القول أن اسهاماتهم فى مجالات علم الاجتماع كانت من قبيل " اليوتوبيا الاجتماعية " والدراسات الفلسفية الاجتماعية التى مهدت لظهور العلم ، بينما لم يحدث على أيديهم تقدم حقيقى فى مجالات الدراسة فى هذا العلم ، إلى أن جاء القرن الرابع عشر الميلادى ، وظهر العلامة العربى عبد الرحمن بن خلدون ، الذى بعث هذا النوع من الدراسات بعثاً جديداً على أسس جديدة ، فاعتبر بحق أول عالم أنشأ علم الاجتماع ، وحدد موضوعه ومنهجه وأرساه على قواعد علمية سليمة .

تمهيد :

ولد عبد الرحمن بن خلدون فى أول رمضان عام (٧٣٣هجرية) ١٧ مايو ١٣٣٢ ميلادية فى تونس ، وقد تلقى تعليمه بمسجد القبة حيث حفظ القرآن الكريم ، بقراءاته المختلفة (التجويد) ثم درس العلوم الشرعية ، واللغة والأدب والبلاغة هذا إلى جانب دراسته للمنطق والفلسفة والعلوم الطبيعية والرياضية .

وقد تقلد ابن خلدون كثيراً من الوظائف الادارية ، وعين عضواً بالمجلس العلمى بفاس ، مع ملك المغرب فى ذلك الوقت السلطان أبو عنان الذى اختص ابن خلدون بمكارم كثيرة ورفع مكانته حيث عينه ضمن كتابه وموقعيه ، ومع ذلك فقد كان ابن خلدون طموحاً ولم ترضى هذه الوظيفة طموحه .

وجدير بالذكر أن هذا الطموح كثيراً ما أوقع ابن خلدون فى أزمات ومشكلات ، فقد كان يسعى لتحقيق ما يريده بكافة الوسائل حتى لو تتنافى بعضها مع القيم والأخلاق ، فعلى سبيل المثال اشترك فى دسائس ومؤامرات ضد السلطان ، أثناء وجوده فى بلاطة وفى إحدى هذه المؤامرات اكتشف أمره وأودع السجن لمدة عامين .

ويقال إن انشغال ابن خلدون المستمر بالرغبة في الحصول على مزيد من المناصب جعله يشترك بل ويخطط لعدد من المؤامرات التي كانت تجرى ضد حكام الدويلات المغربية ، وقد لزمته هذه الصفة فترة طويلة ، ولما لم يظفر ابن خلدون بما كان يرجوه ترك المغرب مستقيلاً من وظائفه وهاجر إلى الأندلس ، وقوبل بترحاب كبير هناك وكلفه سلطان غرناطة ببعض المهام ، وقد نجح فيها ابن خلدون فزادت مكانته وعلا شأنه لكن الوشايات كثرت حوله ، وخشى من مغبتها ، فترك غرناطة بعد عامين ونصف كانت فترة سعيدة في حياة ابن خلدون ، وانتقل بعد ذلك إلى بجاية وتولى فيها أرقى المناصب لكنه تركها إلى بسكره بعد أن تغير نظام الحكم في بجاية ، ثم إلى تلمسان التي لم يدخلها لأنه عرف بوفاة سلطانها قبل وصوله إليها فاتجه إلى فاس وفي هذه المرة لم يتول مناصب في فاس بل تفرغ للقراءة لكنه دخل السجن مرة أخرى عندما تغير نظام الحكم في فاس ، وبعد ذلك بذل جهوداً كبيرة في العودة إلى تلمسان مزعماً على هجر العمل بالسياسة والإعتكاف مع أسرته للقراءة والتأليف وبالفعل عاش مع أسرته في هذا المكان أربعة أعوام بدأ فيها بكتابة مؤلفه الشهير

العبر" وجعل له مقدمه طويلة تحتوى على كثير من أفكاره فى علم العمران أو الاجتماع الإنسانى .

وبعد هذه السنوات الأربع عاد ابن خلدون إلى تونس لإعادة قراءة وتنقيح مؤلفه ، وذلك بالإستعانة بالمراجع الموجودة فى تونس وظل فيها أربعة أعوام أخرى ، ثم غادر تونس ومنطقة المغرب العربى كلها متوجهاً إلى مصر حيث وصلها فى عام ٧٨٤هجرية ، حيث نزل بالاسكندرية ، واتجه للقاهرة بعد شهر وكانت شهرته وأفكاره العلمية قد سبقته للقاهرة ، فقبول فيها بترحاب شديد ، وفى الوقت نفسه بهرته القاهرة ، واتجه طموحه للتدريس بالأزهر ، وبالفعل كان له ما أراد ، وقربه سلطان مصر فى ذلك الوقت وعينه بإحدى المدارس لتدريس الفقه المالكى .

وما لبث أن عينه فى منصب قاضى قضاة المالكية ، وهو منصب رفيع فى هذا الوقت ، وقد تولى هذا المنصب لمدة عام واحد حيث كانت الوشايات قد لاحقته وألصقت به التهم الكاذبة وكان ابن خلدون قد فقد القدرة فى هذا الوقت على الصمود لما أصابه من ألم نتج عن غرق أسرته وزوجته وأولاده جميعاً فى الباطنة التى

كانوا يستقلونها من تونس للحاق به فى القاهرة ، الأمر الذى جعله زاهداً فى كثير من الأمور الدنيوية .
وفى هذه الفترة كان ابن خلدون لا يلبث أن يتولى منصباً
فإذا بالوشايات تطارده لدى السلطان ، فيعفى من المنصب وينقل
لغيره وهكذا عدة مرات حتى توفى بعد هذه الحياة الحافلة فى
القاهرة ، ودفن فيها .

مراحل النشأة :

- المرحلة الأولى :

هى مرحلة النشأة والتلمذة والتحصيل العلمى وتمتد من
ميلاده سنة (٧٣٣) هجرية وحتى (٧٥١) هجرية ، أى حوالى
عشرين عاماً ، وقد قضاها فى مسقط رأسه ، تونس ، وقضى منها
نحو خمسة عشر عاماً فى حفظ القرآن الكريم وتجويده بالقراءات
والتلمذة على يد الشيوخ وتحصيل العلوم .

- المرحلة الثانية :

هى مرحلة الوظائف الديوانية والسياسية ، وتمتد من
آواخر عام (٧٥١) هجرية إلى آخر (٧٧٦) هجرية أى خمسة
وعشرين عاماً هجرية متنقلاً بين بلاد المغرب الأدنى والأوسط

والأقصى ، وبعض بلاد الأندلس ، وقد أستاذت الوظائف
الديوانية والسياسية بمعظم وقته وجهوده أثناء هذه المرحلة .

- المرحلة الثالثة :

فهى مرحلة التفرغ للتأليف ، وتمتد من آواخر سنة
(٧٧٦) هجرية إلى آواخر سنة (٧٨٤) هجرية وتستغرق نحو ثمان
سنوات قضى نصفها الأول فى قلعة ابن سلامة ، ونصفها الأخير
فى تونس، وقد تفرغ فى هذه المرحلة تفرغاً كاملاً للتأليف فأنهى
" كتاب المبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم
والبربر ، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر "
ويطلق الآن على القسم الأول من هذا الكتاب إسم
" مقدمة ابن خلدون " وهو يشغل مجلداً واحداً من سبعة مجلدات
يشغلها هذا الكتاب ولم يستغرق تأليف هذا القسم فى وضعه الأول
إلا خمسة أشهر .

- المرحلة الرابعة :

وهى مرحلة وظائف التدريس وتمتد حواى أربع وعشرين
سنة قضاها فى مصر وقد استأثرت وظائف التدريس
والقضاء بأكبر قسط من وقته وجهده فى أثناء هذه المرحلة .

ويعتبر عبد الرحمن بن خلدون واحداً من أكبر مفكرى عصره، وقد كان رجل سياسة وحكم إلى جانب كونه عالماً ومفكراً اجتماعياً، فقد خدم ملوكاً كثيرين، وتنقل فى رحلات وأسفار أتاحت له الإتصال بشخصيات عديدة، هذا فضلاً عن أنه عاصر حوادث معقدة أثرت فى حياته الخاصة من ناحية وقى دراساته وبحوثه من ناحية أخرى، وكان ابن خلدون متميزاً بالذكاء ودقة الذهن، ودقة الملاحظة، الأمر الذى جعل دراساته وتحليلاته قريبة من حقائق الأمور.

وللأهمية التى يحظى بها فكر ابن خلدون، خصصنا هذا الجزء لاستجلاء جوانب هذا الفكر، وما تضمنه من دراسات جديدة ورائدة فى نفس الوقت، يصفها ويشرحها بدقة وعمق أذهل كثيراً من المفكرين فى الشرق والغرب، لأنه تفوق على مفكرى عصره، كما أن مفكرى الغرب لم يتوصلوا فى الحقيقة إلى هذه الأفكار والدراسات إلا بعد ابن خلدون بوقت طويل.

وقد هاجم ابن خلدون كتب التاريخ السابقة عليه، وانتقد جوانب الضعف فيها، منبهاً إلى الحاجة إلى مؤلف شامل يعرض التاريخ على أساس جديد أو مبادئ أو مناهج جديدة، من أهمها الشرح والتحليل وتفسير أسباب الحوادث والعلاقات العلية بينها

وقد دخل بهذا المنهج إلى فكرته عن ضرورة قيام علم جديد هو علم العمران ، أو الاجتماع كما نسميه اليوم .

لعل هذه اللوحة التمهيدية السريعة تفيد في فهم أبعاد شخصية عبد الرحمن بن خلدون ، وتفاعله مع ظروف العصر الذى عاش فيه ، ذلك العصر الذى شهد بداية انكماش الدولة الإسلامية فى الغرب والشرق ، وتدهور ثقافتهم وكثير من أمجادهم ، وفى الوقت نفسه فإن أفكار أى عالم هى محصلة صادقة لما يسود المجتمع الذى يعيش فيه من ظواهر ، وأحداث يتفاعل معها العالم ، وينفعل بها ، ومن هنا فإن مغامراته السياسية وكثرة رحلاته ، وما واجهه قد تركت بصمات واضحة على إنتاجه الفكرى المتنوع ، فكان عمله الأساسى هو كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من أهل السلطان الأكبر " ويقع فى سبعة مجلدات ضخمة توضح إلى أى مدى كان هذا الرجل موسوعياً متنوعاً ، شاملاً ، لكثير من الفروع القائمة فى علم الاجتماع اليوم .

فقد تناول الظواهر الاجتماعية أو وقائع العمران البشرى التى أكد معظم العلماء والدراسين أن أفكاره فى هذا المجال تمثل

البدايات المبكرة لعلم الاجتماع، سابقاً علماء الغرب بما يزيد على أربعة قرون ونصف.

- أفكاره الرئيسية :

شكلت دراسة الظواهر الاجتماعية جزءاً كبيراً من مقدمة ابن خلدون ، وفى الوقت ذاته شكلت موضوع علم الاجتماع وقد أدرك ابن خلدون مدى اتساع نطاق الظواهر الاجتماعية وتنوعها لذلك جاءت معالجاته لها متممة بالتسلسل والمنطقية والمنهجية وقد دارت أفكاره الأساسية حول السكان وال عمران والطبقات والأحوال الاجتماعية .

ولقد كان تركيز ابن خلدون الأساسى ينصب على ظواهر العمران البشرى خاصة مايتعلق منها بالتطور الاجتماعى وذهب إلى أن هذا التطور لا يتم مصادفة أو عشوائياً ، ولكن له قوانين تحكمه وتفسره لذلك رأى أن هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه القوانين أو التوصل إليها ، وهذا يفرض من وجهة نظره دراسة المجتمع البشرى فى ذاته ، وهذه الدراسة تشكل موضوع علم مستقل هو علم الاجتماع ، ومعنى ذلك ان وظيفة علم الاجتماع هى الكشف عن القوانين التى تحكم الظواهر الاجتماعية فى حدوثها وتطورها وأدائها لوظائفها .

وحيثما شرع ابن خلدون في وصف وتحديد المنهج الملائم لدراسة الظواهر الاجتماعية بدأ بتوجيه النقد إلى الطرق المنهجية التي استخدمها السابقون عليه وأشار إلى أنه ينفرد بقواعد تختلف عنها ، ولم يسبقه إليها أحد ، فهاجم الطريقة التاريخية الخالصة التي تركز على الوصف السطحي المحدود للظواهر الاجتماعية دون محاولة استخلاص شيء عن القوانين التي تحكمها وكثيراً ماهاجم المؤرخين لابتعادهم في بعض الحالات عن استخدام الطرق العقلية والمنطقية في العرض التاريخي ، وعدم نزاهتهم في هذا العرض في كثير من الأحيان .

كذلك هاجم ابن خلدون الطريقة التي يتبعها علماء الأخلاق والسياسة في تركيزهم على إبراز محاسن معتقدات الأمة وتقاليدها ، وأخلاقياتها ، وحث الناس على التمسك بها ، هذا فضلاً عن هجومه على المناطق أو الطرق المثالية التي كان أفلاطون وأرسطو والفارابي من أبرز أنصارها .

وقد تمثلت الخطوط الرئيسية لفلسفة ابن خلدون الاجتماعية فيما

يلى :

أولاً : توصله إلى علم الاجتماع وفهم ظواهره :

استخلص ابن خلدون من قراءته للتاريخ عموماً والتاريخ الإسلامي بشكل خاص أن الحوادث ، والظواهر الاجتماعية لا تسير حسب المصادفات أو وفق إرادة الأفراد وإنما لها قوانين ثابتة لا تقل في ثباتها عن قوانين الظواهر الأخرى ، ومن هذه النقطة كان رفضه لكثير من الروايات التاريخية التي رأى أنها لا تتفق مع هذه القوانين ، كما دعى إلى إتباع طريقة دقيقة لتحقيق الأحداث التاريخية ، وهذه الطريقة تتمثل في البحث نظرياً عما إذا كانت واقعة من الوقائع ممكنة في ذاتها ، وعن مدى تناقضها مع طبائع الأشياء وعن مدى اتفاقها مع الزمان والمكان الذين حدثت فيهما وقرر ابن خلدون أن دراسة الاجتماع البشرى بهذه الطريقة ينبغي أن تكون موضوعاً لعلم جديد هو علم العمران وأن هذا العلم مستقل بنفسه فإنه له موضوع وهو العمران البشرى ، والاجتماع الإنسانى ونحو مسائل وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى .

وبهذه النتيجة كان ابن خلدون أول من قرر بوضوح نشأة

علم الاجتماع مع ذلك فإنه لا ينكر على سابقين عليه قد تعرضوا

لموضوعات الدراسة فى هذا العلم ، كما لم ينكر أن موضوعاته أيضاً تدرسها علوم أخرى ، ولكنها لم تدرس بنفس الطريقة التى يعيشها أو نفس الغرض الذى يشير إليه وهذه الإشارة تتضمن تمييزاً لعلم الاجتماع عن غيره من العلوم الأخرى فعلم أصول الفقه مثلاً تعرض للمسائل التشريعية ، وكانت غايته شرح أصولها الفقهية ، ولكن لم يذهب أحد من قبله إلى أن المسائل التشريعية مسائل اجتماعية ، بالدرجة الأولى ، كذلك أمور أخرى مثل الخلافة ونظم الحكم التى أوضح أنها ظواهر اجتماعية لها أسباب عميقة فى طبيعة الاجتماع الإنسانى .

كما يذهب إلى أن الإنسان مدنى بطبعه كما أشار إلى ذلك من قبله أرسطو والفارابى وغيرهم فحاجة الإنسان لغيره تؤدى إلى التعاون ومن ثم التضامن الذى هو دعامة المجتمع ، هذا إضافة إلى استئناس الإنسان بغيره من أجل إستكمال خواصه النوعية والجنسية ، وحاجاته الضرورية ، وأشار ابن خلدون إلى العوامل التى ترجع إليها نشأة الحياة الاجتماعية وهى فى نظره :

(١)الضرورة وهى إما ضرورة اقتصادية لأن الفرد لا يمكن أن يكتفى ذاتياً وإما ضرورة دفاعية فى مواجهة العدو المشترك المتمثل فى الحيوانات المتوحشة .والشعور الفطرى ، فالإنسان مزود بشعور

فطرى يدفعه للإستئناس بأخيه الإنسان ، وهذا عامل أساسى
فى قيام الحياة الإنسانية .

٢) الميل لتحقيق فكرة الجمعية ، فلا بد هنا من توفر جانب
الإرادة والا سادت الاضطرابات والعدوان المستمر فالإرادة
الإنسانية الفردية هى التى تعصم الفرد من عدوان الآخرين
وتؤدى للإستقرار والسلام والأمن.

ونشأة المجتمع تؤدى إلى سيادة نوعين من الظواهر :
الأول الظواهر الطبيعية ، والثانى الظواهر الاجتماعية ، والظواهر
الاجتماعية تتأثر بالظواهر الطبيعية ، كما تتأثر بالظواهر
الاجتماعية الأخرى وقد قارن بين المجتمعات الحيوانية ،
والبشرية ، فالأولى تكون مدفوعة بالفطرة فقط أما الثانية فالدافع
إليها الفطرة والعقل معاً .

ثانياً : القواعد المنهجية عند ابن خلدون :

إن من يستعرض مقدمة ابن خلدون لا يجد فصلاً أو جزءاً
محددًا بعنوان المنهج أو القواعد المنهجية ، ومع ذلك فليس من
الصعب على القارئ أن يستخلص هذه القواعد بوضوح وإذا
ما جمعت فى إطار واحد لشكلت كما فعل بعض الدراسين إطاراً

منهجياً فريداً ومتكاملاً ، ولعل من الممكن الإشارة إلى هذه القواعد بشيء من الإيجاز .

(أ) الإستزادة من العلم :

يرى ابن خلدون أن هذه القاعدة العامة أساسية لكل من يريد أن يشتغل بالبحث العلمي ، والباحث كما يرى ابن خلدون يحتاج إلى عدد متنوع من المعارف العلمية التي تنير له طريق الفهم والتحليل فلا بد في هذه المسألة من الإطلاع في مجالات السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الشعوب ، والسير والأخلاق والعادات ، وقياس ذلك كله على شعوب متفرقة لمعرفة ما بينها من اتفاق أو اختلاف ، ويشير ابن خلدون إلى أنه طبق هذه القاعدة على نفسه ولولاها ما بلغ الفهم والوعى وعمق التحليل الذي ظهر في آرائه ومؤلفاته.

(ب) التعرف على طبائع العمران البشري :

وهي قاعدة عامة أخرى ألزم ابن خلدون نفسه بها ، فهي تعتمد على محاولة الإحاطة الواسعة يشتمل العلوم ، والتعمق فيها فقد ميز في هذا المجال بين التجمعات الإنسانية أو البشرية التي تتعاون فقط من أجل الحصول على ضروريات الحياة ، والتجمعات التي تشكل مجتمعاً متفاعلاً متغيراً تحكمه نظم السلوك الجمعي ، وينخرط أفرادها في جماعات هادفة تخلق لنفسها تراثاً وثقافة ،

ويرى أن الصورة الأولى مجرد اجتماع عادى يمهد للعمران البشرى المنظم الذى يظهر فيه آثار النظم الاجتماعية ، والعلاقات والتفاعلات بين أفراده ويؤسسون أنماط سلوكهم وعاداتهم ، أو طبائعهم الخاصة ، ويدخل فى هذا الإطار ما يصيب المجتمع من تغيرات أشار إليها ابن خلدون على أنها تبدلات وعدم استقرار فى طبائع الأمم والشعوب ، فتنتقل من حال إلى حال ، وهذا التغير يصيب الأفراد والنظم والدول .

ويدرك ابن خلدون بجلاء أن لكل جماعة أو قرية أو قبيلة أو مدينة طبائعها الخاصة التى تنفرد بها وتتميز عن غيرها من حيث البنية والوظيفة ، وما يطرأ عليها من تغير ، ويذهب البعض إلى إدراك ابن خلدون لكل ذلك كان تمهيداً للنظريات البنائية الوظيفية فى الأنثروبولوجيا ونظريات الفعل الاجتماعى فى علم الاجتماع .

(ج) التشكك كمقدمة لليقين :

يشير ابن خلدون إلى أن الكثير من الروايات يشوبه الكذب وعدم الدقة ، كأن يتملق الراوى أصحاب المكانة ، والمرتبة العالية وميل النفس لقبول ما يلائمها حتى لو كان كذباً ، أو أن يسلم المرء بصدق ناقل الراوية نتيجة الثقة فيه ، فيقبل ما يقوله دون تمحيص كذلك فقد يكون ناقل الخبر قد فهم ما سمع على نحو غير

سليم ، وإضافة إلى ذلك فقد يؤدي الجهل بالقوانين الطبيعية إلى التصديق الأعمى ، وهذا كثيراً ما يؤدي إلى وقوع المؤرخين فى الخطأ .

ومن هنا يؤكد ابن خلدون على أن التشكك يفتح الباب لمراجعة الأخبار ، والروايات والتدقيق فيها ، ومطابقتها على طبائع الأشياء وعلى القوانين الطبيعية ، وقوانين العمران ، حتى يتبين ماقد يشوبها من خطأ أو كذب ، أو عدم دقة ، أو عدم فهم ولعل الحرص على تنقية التاريخ من الشوائب ، قد أدى بابن خلدون للتوصل إلى علمه الجديد ، ذى القوانين الجديدة ، والفهم الجديد ، ألا وهو علم العمران.

(د) التحليل العقلى :

وتلك إحدى القواعد التى أكد عليها ابن خلدون فى كتاباته فهو يرى أن العقل يتحكم فى رفض الروايات والأخبار التاريخية أو قبولها ، وقد رفض ابن خلدون كثيراً من الروايات لأنها لم تستقم مع منطق التحليل العقلى ، فهناك روايات إذا أمعنا فيها النظر والتأمل العقلى نجد أنه من العسير القبول بها أو بما احتوت عليه من أخبار وتفاصيل ، ومن السهل على العقل الذى تسلك بالمبادئ السابقة أن يتوصل إلى قبول ما هو ملائم ، ورفض ما ليس كذلك من الأخبار والسير.

(هـ) التأكد الحسى :

إلى جانب التحليل والتأكد العقلى ، يشير ابن خلدون إلى التحقق بالمشاهدة أو الملاحظة الحسية ، وقد اعتمد ابن خلدون على منهج الملاحظة اعتماداً كبيراً فى الكثير من أعماله ويوصى بقياس الغائب عن الملاحظة بالمشاهد منها .

(و) منطق المقارنة :

لعل المقارنة من بين المناهج الأساسية فى دراسات علم الاجتماع فهى تساعد فى الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف ثم الوصول إلى القوانين والمبادئ التى تحكم الظواهر الاجتماعية ، وقد ظهر أثر هذا المنهج فى دراسات ابن خلدون للفروق بين المجتمع أو العمران الحضري، والبدوى .

(ز) منطق التجريب :

وقد كان التأكيد على التجريب من الإسهامات التى نقلت علم الاجتماع من ميدان الفلسفة الاجتماعية إلى ميدان العلم ، وقد سبق بذلك الإكتشافات والتطورات العلمية بوقت كبير ، فكثيراً ماأكد على أهمية المران والتدريب لاكتساب المهارات العلمية والصنائع والمعاملات فضلاً ، عن أنه لمس جوانب نفسية كثيرة فى هذا المجال

ولو أننا أضفنا هذه القاعدة المنهجية لقاعدة الملاحظة الحسية لتبين لنا كيف تلمس ابن خلدون الطريق لدعائم أكيدة واضحة للمنهج العلمى فى علم العمران أو الاجتماع ، الأمر الذى مكنه من إستقراء كثير من الشواهد العامة فى المجتمعات الإنسانية هذه وغيرها من القواعد المنهجية نجدها فى ثنايا معالجات ابن خلدون لمسائل علم العمران ، فاهتمامه بالتاريخ حفزه للعمل على ترسيخ قواعد التحليل التاريخى السليم واهتمامه بالظواهر الاجتماعية حفزه للتأكيد على المشاهدة والمقارنة والتجريب ، وفهم الوقائع فى إطارها الزمنى الخاص ، بدلاً من فهمها فى ضوء أحداث سبقت وانقضت زمانها .

ثالثاً : موضوع علم العمران عند ابن خلدون :

ذهب ابن خلدون إلى أن موضوع هذا العلم يتمثل فى دراسة الاجتماع الإنسانى وما ينشأ عن هذا الاجتماع من ظواهر ، أو وقائع وقد انقسم الموضوع عنده إلى قسمين رئيسين :

الأول : ويهتم بدراسة بنية المجتمع ، وهو ما يعرف حديثاً باسم المورفولوجيا الاجتماعية ، ويعرف لدى علماء الاجتماع الأمريكيين باسم " الأيكولوجيا الإنسانية " ويدرس هذا القسم ظواهر البدو والحضر ، وأصول المدنيات القديمة وتوزيع الأفراد على المساحة التى يشغلونها ، وظواهر

الهجرة والكثافة والتخلخل ، ودرس في هذا المجال أثر البيئة الجغرافية على شئون الاجتماع الإنساني ، ولكنه لم يكن متطرفاً إلى حد القول بالحيثية البيئية أو الجغرافية بل أنه درس آثارها على ما يوجد في المجتمع من نظم ، وظواهر ، وعادات ، سابقاً بذلك علماء المورفولوجيا والأيكولوجيا على حد سواء فنجدته يشير إلى العلاقة القائمة بين درجة الحرارة وبين كثافة السكان وانتشار العمران ، ويقول أن المناطق المعتدلة سكانها أعدل أجساماً ، وألواناً وأخلاقاً ، وأدياناً ويميلون إلى الاعتدال في سلوكهم ومساكنهم وملابسهم وهو بطبيعة الحال قد توصل إلى هذه الملاحظات باستخدام الاستقراء والملاحظة والمقارنة التي أشرنا إليها من قبل .

أما الثاني : فيهتم بدراسة النظم العمرانية التي تختلف

باختلاف النشاط العمراني ، وهو هنا يقسم هذه النظم إلى سياسية واقتصادية وتربوية وعائلية ودينية ، هذا ولاتزال هذه النظم وغيرها مما أشار إليه ابن خلدون تشكل محاور هامة للبحث والدراسة في علم الاجتماع .

كذلك فإن التركيز على هذه الموضوعات لابد أن تكون له أغراض محددة ، وهنا يشير ابن خلدون إلى أن أغراض هذا العلم هي الأخرى ذات شقين .

الأول : يتضمن الأغراض المباشرة ، وهي تلك تتمثل في الوقوف على طبيعة الظواهر الاجتماعية والقوانين التي تحكمها وذلك شأن سائر العلوم الأخرى .

الثاني : ويتضمن الأغراض غير المباشرة ، والتي تتمثل في عصمة المؤرخين من الوقوع في الأخطاء وقبول الحقائق التي تتعارض مع القوانين الأساسية للعمران ، وهذه أيضاً أغراض نبيلة في حد ذاتها ، ولعل المتتبع للتطورات التي حدثت في علم التاريخ يجد أنها سارت في هذا الإتجاه .

رابعاً : نتائج الدراسة في علم العمران :

توصل ابن خلدون في دراسته لعلم العمران إلى عدد من النتائج من أهمها :

[أ] إن الحياة الاجتماعية وما يعرض فيها من حضارات مادية عقلية تشكل الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع ، أو العمران وقد دفعة هذا الفهم إلى الإهتمام بدراسة أعمال الناس وأسلوبهم في

تحصيل أقواتهم وأسباب تنازعهم ، وما يتوصلون إليه من قوانين يخضعون لها أو يحتكمون لها فى هذا التنازع .

[ب]إن المجتمع أمر ضرورى وطبيعى ، ذلك أن الإنسان مدنى بطبعه ولا يقدر على الحياة بمعزل عن المجتمع ، فالأفراد فى حاجة دائمة للتعاون من أجل اشباع حاجاتهم الدفاعية والاقتصادية .

[ج] كذلك فإن للسلطة دور بارز فى المحافظة على بقاء المجتمع واستمراره ويرى أن رد العدوان ، وتحقيق التوازن من أهم أهداف السلطة فى المجتمع .

[د] التطور من أبرز خصائص المجتمعات الإنسانية، وقد أتاحت دراسة التاريخ الإسلامى، وتاريخ الشعوب الشرقية أن يتمكن ابن خلدون من رصد نشأتها وتطورها واضمحلالها ، الأمر الذى استخلص منه قانون الأطوار الثلاثة ، طور النشأة والتكوين ، طور النضج والاكتمال ، وأخيراً طور الهرم والشيخوخة التى تعقبها الوفاة، ومن ثم . يقوم مجتمع آخر على أنقاض المجتمع الذى اضمحل .

[هـ] هناك فروق بين المجتمع البدوى والحضرى ، فالبدوى يقوم على العصبية التى تعتبر هى والفضيلة، والدعوة الدينية عوامل فعالة فى تطور هذا المجتمع، هذا على حين أن الإنفراد

بالمجد، والركون للدعة والإنتفاع بثمار الحضارة هى من
خصائص المجتمع الحضري، وهذه كلها خصائص تساعد على
دخول الفساد الاقتصادى والروحى وغيرها .

نقد علم العمران عند ابن خلدون :

على الرغم من تطور أفكار عبد الرحمن بن خلدون بمقياس
عصره إلا أن الأمر لا يسلم من توجيه بعض الإنتقادات لإسهاماته
فى مجال علم العمران، وهذا أمر طبيعى فى مجال الدراسات
الإنسانية ومن بين الإنتقادات التى وجهت إليه ما يلى :

أولاً :

ادعى البعض أن فكرة المجتمع لم تكن واضحة لدى ابن خلدون الأمر الذى جعله يرجع الكثير من الظواهر المؤثرة فى المجتمع إلى عوامل بيولوجية ، ومع ذلك فإنه يمكن الرد على هذه الدعاوى بأن الرجل اجتهد لتقريب أفكاره بأمثلة حية استقرأها من رحلاته العديدة ومشاهداته المتنوعة ، ومع هذا فإن الرواد المحدثين لعلم الاجتماع قد عادوا لكثير من هذه الأفكار وردوها بعده بما يصل إلى خمسة قرون .

ثانياً :

فى مجال السلطة السياسية، يرى البعض أنه قد شغل بها إلى حد كبير، وجعل منها عاملاً أساسياً فى تطور المجتمع الإنسانى، وانتقاله من حالة لأخرى، ولعل ذلك كان مدخلاً لاتهامه بالميل للمحافظة على الأوضاع السائدة ، وتسخير العلم الجديد لهذه المهمة، بدلاً من جعله علماً يسهم فى التغيير الاجتماعى .

ثالثاً :

من الإنتقادات التى وجهت لابن خلدون أنه وضع قانوناً ثابتاً للتطور، وهذا القانون شبيه بقوانين الكائنات الحية

فى العالم الطبيعى، ومن هنا قيل أنه كان حسى النزعة، ومع ذلك فإن هناك آخرون يردون على ذلك بأن الرجل باعتباره عالماً مسلماً رأى أن كافة الكائنات الحية تولد وتنشأ وتنضج، ثم تضمحل وتفنى، وكان يدرك أن قانون الفناء أزلى، وأبدى، فنقله إلى مجال العمران البشرى متأثراً فى ذلك بما أصاب بعض الإمبراطوريات السابقة من ظهور فازدهار فاضمحلال، فضلاً على أنه عاصر بداية انكماش الإمبراطورية الإسلامية، وهذه كلها كان لابد أن تتك تأثيرها على أفكاره.

رابعاً :

على أن النقد الذى ينطوى على كثير من الصدق يتمثل فى أن ابن خلدون لم يحسن استغلال وتطبيق قواعده المنهجية، فقد اقتصر استقراؤه على الأمم التى لاحظها، وهى شعوب العرب والبربر، خاصة فى شمال أفريقيا، وما كان يسود هذه الدويلات فى هذا الوقت لا يصلح للتعميم أو استخلاص قانون عام ثابت ينطبق على المجتمعات الإنسانية بأسرها، ولعل هذه الإنتقادات جميعاً سواء ما تم تفنيده منها، أو ما وافقنا عليه، لاتقلل من شأن هذا الرائد العظيم، كما لاتقلل من دوره الرائد فى تأسيس علم جديد، ووضعه على الطريق الصحيح، كما أن الإنتقادات التى وجهت إلى مسلكه الشخصى فيما يتصل بعلاقاته

بالسلطة، وطموحه السياسى لاتقلل أيضاً من شأنه كمفكر موسوعى
تناول جميع جوانب الحياة الإنسانية وظواهرها الاجتماعية .
ففى هذه الناحية كان بشراً ينطبق عليه ما ينطبق على
غيره من سمات الضوء، وسمات الظل معاً ولو أنه كان لابن خلدون
تلاميذ وأتباع طوروا دراساته وحملوا لواء نظرياته من بعده كما
هو الحال فى الرواد المحدثين لكان لهذا العلم شأن آخر
اليوم، لكن ما حدث أن الدراسات فى مجاله عادت بعد وفاته
للصبغة الفلسفية المثالية التى كانت سائدة من قبله، ولم يتغير هذا
الوضع إلا بعد أربعة قرون ونصف تقريباً، حينما ظهر العالم
الفرنسى أوجست كونت .

الفصل السادس

علم الاجتماع فى العالم الغربى

محتويات الفصل

أ- فرنسا.

ب- بريطانيا.

ج- ألمانيا.

د- فى أمريكا.

أ - فى فرنسا

كما ذكرنا من قبل كان " ابن خلدون " صاحب فضل كبير فى نشأة علم الاجتماع ولكن دراساته قد أهملت لوقت ، وقد ظهرت بعض المدارس الاجتماعية التى تلت " بن خلدون " وسبقت التمهيد لقيام علم الاجتماع فى العصر الحديث ، نذكر منها على سبيل المثال دراسات " ميكافيللى " ، ثم ظهرت أيضاً ألوان من التفكير المثالى فى القرن السادس عشر والسابع عشر عرف أصحابه بأتباع مدرسة " اليوتوبيا الاجتماعية " الذين اهتموا بما يجب أن يكون عليه المجتمع ، وما يجب أن تكون عليه النظم الاجتماعية ، وكانت أهدافهم عممية لذلك لم يهتموا بشرح وتحليل ما هو كائن فى المجتمع ، ومن بينهم " توماس مور " (Thoms More) وهو عالم إنجليزى ، والعالم الإيطالى " كمبانيللا " (Campanella) " وفرنسيس بيكون " (F. Bacon) وهو فيلسوف إنجليزى ، والفكر الفرنسى " فينيلون " (Fenelon) . وهؤلاء العلماء ذهبوا إلى أفكار لا سبيل إلى تحقيقها ولكنهم رغم ذلك تعرضوا بالنقد الشديد لألوان الظلم الاجتماعى والسياسى السائدة فى المجتمع فى أوقاتهم. وتدلنا أبحاثهم على أن علم الاجتماع لم يتقدم على

أيديهم ، بل إرتد إلى ما يشبه التفكير الاجتماعي عند اليونان .

ورغم أنهم نادوا ببعض الأفكار الاشتراكية إلا أن هذه الأفكار عادت للظهور بعد ذلك بقرنين من الزمان بصورة علمية صحيحة . ولا يهمنا إستعراض أفكار هؤلاء العلماء وإنما اكتفينا بالإشارة إليهم .

أما المدارس الاجتماعية التي مهدت لظهور علم الاجتماع فى العصر الحديث فهي مدرسة التعاقد الاجتماعى Social Contract ومدرستى فلسفة القانون ، وفلسفة التاريخ وفلسفة الاقتصاد والاحصاء ، ومدرسة الإتجاهات الاشتراكية العلمية . ومع ذلك نتناول فى هذا الفصل أعمال كل من " أوجست كومت " A. Commte " واميل دوركيم E.Durkheim "

أولا : أوجست كومت (١٨٥٧-٢٧٩٨) :

ينسب كثير من المؤرخين إلى " أوجست كومت " أنه أول من أقام علم الاجتماع الحديث وقد أعلن هذا العالم فى القرن التاسع عشر ضرورة قيام هذا العلم من جديد بعد أن ظلت بحوث " ابن خلدون " مهملة

لفترة طويلة ، وكان كومت أول من أعاد إحياء الدعوة لقيام هذا العلم .
وقد عالج مسائل على درجة كبيرة من الأهمية .

أولاً : أهمية علم الاجتماع :

كان كومت يرغب فى اصلاح المجتمع ، وإنقاذه من مظاهر
الفوضى التى تفشت فيه وقد ذهب إلى أن الفلسفة هى وسيلة تساعدنا
للوصول إلى غايات عملية فى ميادين لا بد أن يسبقه تنظيم عقلى للآراء
ومنهج للبحث وطرق التفكير . لذلك رأى أن عملية الإصلاح تحتاج
لجهود شاقة تنظمها فلسفة جديدة .

وحينما لاحظ المجتمع وما يسوده فى عصره رأى كثيراً من
الفوضى العقلية والسياسية والتيارات المتناقضة، لذلك فإن هناك حاجة
لوحدة عقلية أو اتفاق عقلى. فهناك الأسلوب العلمى الوضعى الذى
صاحب التقدم العلمى والدراسات الكونية والطبيعية والبيولوجية وهناك
الأسلوب الميتافيزيقى فى التفكير. وهو ما يتعلق بظواهر الإنسان
والمجتمع.

لذلك رأى أن الأسلوب الأمثل للتغلب على هذا التناقض يتمثل فى
ثلاثة بدائل هى :-

(١)التوفيق بين التفكير الوضعى : والميتافيزيقى دون تناقض.
(٢)تعميم وحدة المعرفة الوضعية عن طريق تطبيق المنهج الوضعى فى
دراسة كل ظواهر الكون.

(٣)إخضاع جميع العلوم للمنهج الدينى والفلسفى ، وجعل منه منهجا
أساسياً فى كل العقول.

وقد رأى أنه لا سبيل للتوفيق بين التفكير الوضعى والتفكير
الميتافيزيقى لأنها متناقضان لأن الأول يقوم على المعرفة الحسية
الملموسة ، والآخر على المعرفة العقلية الفلسفية . أما البديل الثالث وهو
القضاء على الطريقة الوضعية وتكريس فهم الظواهر فى ضوء الطريقة
الدينية والميتافيزيكية ، فهو بديل يحقق لنا وحدة المعرفة ولكن لا يمكن
تحقيقه عمليا ، لأننا لا يمكن أن نلغى المكتشفات العلمية التى قامت
على اساس المعرفة الوضعية ، والإعتماد على هذا الأسلوب يفرض علينا
إلغاء الطريقة الوضعية وتجميد المعرفة الإنسانية عند حد معين .

ولما كان هذان البديلان يستحيل تنفيذهما فإنه يبقى ان نجعل
التفكير الوضعى منهجا عاما.ونقضى على مظاهر التفكير الميتافيزيقى

فيما عدا ظواهر المجتمع، وهذه يجب أن نفهمها على وضعها على أساسين:

الأول: أن تكون هذه الظواهر خاضعة لقوانين ولا تسير حسب المصادفات، ففهم الظاهرة الاجتماعية على أساس وضعي يعنى البحث عن القوانين التي تحكمها.

الثاني: أن يستطيع الأفراد الوقوف على هذه القوانين لكي يفهموا الظواهر وفق قوانينها وأوضاعها.

والشرط الأول متحقق بالفعل في الظواهر الاجتماعية، فالمجتمع جزء من الطبيعة الكلية، وهذه الطبيعة تخضع لقوانين ثابتة. أما الأساس الثاني وهو معرفة الناس لهذه القوانين فهو رهن بتحقيق دراسات علمية في هذا المجال، ولن يتحقق ذلك إلا بقيام علم الاجتماع الذي يدرس ظواهر الاجتماع دراسة وضعية تحليلية أو بمعنى آخر القضاء على الفوضى العقلية والخلقية السائدة، وعلى هذا الأساس فإن لهذا العلم أهمية تفوق سائر العلوم الأخرى، لأن العلوم الأخرى مجرد تمهيد له، وأن له غايات نبيلة، وقد سماه في البداية علم الطبيعة الاجتماعية أو الفيزيكا الاجتماعية، ثم عاد وسماه علم

الاجتماع كما سبق أن أوضحنا .

وقد عرف الظواهر الطبيعية ، والظواهر التى تدرسها العلوم الأخرى ولكنه لم يحدد الظاهرة الاجتماعية أو موضوع دراسة علم الاجتماع لأنه فى نظره كما قلنا يدرس كل الظواهر التى لا تدرسها العلوم الأخرى .

ثانيا : موضوع علم الاجتماع :

قسم " كومت " موضوعات علم الاجتماع إلى قسمين رئيسيين هما : -
الاستاتيكا الاجتماعية : وهى دراسة المجتمعات الإنسانية فى حالة استقرارها وباعتبارها ثابتة فى فترة معينة من تاريخها ، ويدرس كذلك المجتمع الإنسانى فى تفاصيله وجزئياته ، لأن المجتمع عنده يتضمن عدة نظم سياسية ، وقضائية وخلقية ، ودينية ، والاستاتيكا تدرس هذه النظم من حيث مكوناتها ووظائفها وذلك للكشف عن القوانين التى تحكم الترابط أو التضامن بينها .

والثانى هو الديناميكا الاجتماعية : وموضوعه دراسة قوانين الحركة الاجتماعية والسير الآلى للمجتمعات ، والكشف عن درجة تقدم الإنسانية وتطورها ، أى أنه يدرس الاجتماع الإنسانى فى جملته

أيضا ، ولكن من ناحية تطورة ، وانتقاله من حال إلى حال . وعند دراسته للديناميكا الاجتماعية إهتدى " كومت " إلى نظريتين أساسيتين هما :

نظريته عن قانون الأطوار الثلاثة ، والثاني نظريته في تقدم الإنسانية.

قانون الأطوار الثلاثة :

يتلخص هذا القانون في أن التفكير الإنسانى إنتقل فى إدراكه لفروع الإنسانية من الطور أو الدور الثيولوجى (الدينى اللاهوتى) إلى الدور الميتافيزيقى ، إلى الدور العلمى أو الوضعى . وفى الحالة الأولى كان العقل الإنسانى يفسر الظواهر تفسيراً دينياً عن طريق نسبة الحوادث إلى قوى خارجة عن هذه الظواهر نفسها كآلهه والأرواح والشياطين وغيرها . وفى الحالة الثانية كان يفسر الظواهر بنسبتها إلى معانى مجردة ، أو علل أولى لا يقوى على إثباتها ، فالنمو فى النبات مثلا كان يرجعه إلى روح النبات . أما الفهم العلمى أو الطور الثالث فهو تفسير الظواهر بنسبتها إلى قوانين تحكمها وأسباب مباشرة تؤثر فيها ، مثل العوامل الطبيعية ، والطقس والقوانين الكيميائية وغيرها .

ويدلل على صدق قانونه بالرجوع إلى تاريخ العلوم من ناحية وتاريخ الإنسانية من ناحية أخرى . وهذا يكشف عن مرور عملية تفسير الظواهر بالمراحل والأدوار التي ذكرها ونذهب إلى أن هذا القانون هو قانون عام للتطور الاجتماعي ، وليس خاصا بتطور التفكير فحسب ، فأساس كل معرفة هو التفكير ، وبالتالي فإن قانونه ينسحب إلى كافة مجالات المعرفة الإنسانية .

(أ) نظرية التقدم :

تعنى كلمة تقدم عند " كومت " السير الاجتماعي نحو هدف معين لا يمكن الوصول إليه إلا بعد المرور بأدوار ثلاثة ضرورية ومحددة ، أي أن الحركة الاجتماعية لابد أن تكون محددة بقوانين ، وكان هذا الفهم جديداً بالنسبة لمن سبقوه ممن فهموا الحركة الاجتماعية باعتبارهاذبذبات أو اضطرابات ولذلك كان يسخر في هذه الناحية ، والتقدم عنده يبدو في مظهرين : مادي ، واجتماعي ، وغالباً ما يكون الأول أسرع ، وأوضح .

الأول يكون تحسناً في حالتنا الاجتماعية ، أما الثاني فيكون تحسناً في طبيعتنا الاجتماعية والتطور كما يراه غالباً ما يكون مصحوباً

بتحسن وتقدم مطرد ، ولكنه فى إتجاهه نحو الكمال يكون بطيئاً وتتخلله صعاب وعقبات كثيرة . وتدخل النشاط قد يعجل بالحركة نحو التقدم ، لأنه يعجل بظهور مراحل لم تكن لتظهر لولا تدخل النشاط الإنسانى أو نشاط الحكومة بإعتبارها تمثل المجتمع .

وفى مجال دراسته عن الاستاتيكا الاجتماعية توصل إلى مجموعة حقائق منها أن الإنسان يميل إلى الاجتماع ميلا غريزيا وحالة الاجتماع هى الحالة الطبيعية للإنسان ، وهذه الرغبة الغريزية مستقلة تماماً عن الرغبات الفردية ، والأغراض الخاصة ، ومن هنا هاجم نظرية العقد الاجتماعى بإعتبارها تصور الإنسان يميل للاجتماع عن قصد وروية ولكنه يرى أن التعاقد ليس سبباً فى الاجتماع ولكنه نتيجة من نتائج ، وثمره من ثماره .

وقد توصل " كومت " إلى أن العناصر الأساسية للمجتمع هى الفرد ، الأسرة ، والدولة ، ومع ذلك فالفرد فى ذاته ليس قوة اجتماعية مستقلة ، لأن قوته تستمد من تضامنه وتعاونه مع أقرانه ، ولكنها تزول إذا بقى وحيداً منعزلاً عن غيره . كذلك فإن قوة الفرد لا تظهر إلا بتفاعلها مع غيرها ، وهى وليدة الضمير الجمعى ، وإمتزاج العقول فى

الفكر والعمل ، والأسرة هي الخلية الأولى فى تركيب المجتمع ، وهى نتاج من نتائج الحياة الاجتماعية ، وقد أيد " كومت" مبدأ خضوع المرأة للرجل ، وكذلك قرر سموها عن الرجل فى النواحي العاطفية والوجدانية الضرورية للإستقرار فى حياة الأسرة . وقد أكد على دور الزواج فى الحياة الاجتماعية . وأن ما يهدم الزواج ، يهدد النظام الطبيعى للأسرة ومن هنا فإنه يعارض فكرة الطلاق لأنها تؤدى إلى الاخلال بنظام الحياة ، الأسرة وحياة المجتمع والأسرة عنده اتحاد له طبيعة أخلاقية تتمثل فى التحاب والتعاطف ، والتوعية بالحقوق والواجبات ، وتربية الأطفال وغرس الروح الدينية.

ومن دراسة الأسرة تطرق " كومت" إلى دراسة المجتمع ككل ، فهو كيان معقد يسوده التضامن والتعاون وهو تجمع ذو طبيعة عقلية ، وله وظيفة أخلاقية تابعة لوظيفته العقلية ولاحقة لها . والتضامن الاجتماعى لا يتحقق فى رأيه إلا إذا إهتم المجتمع بثلاثة نظم اجتماعية أساسية هم نظام التربية والتعليم ، ونظام الأسرة ، والنظام السياسى فى الدولة .

فيرى أن التعليم يجب أن يبتعد عن الدراسات النظرية

المجردة، بل يتجه للدراسات العلمية الوضعية عن طريق التعرف على حقائق العلوم الوضعية ، بعيداً عن الجمود النظرى ويؤهل الأفراد لما يتطلبه المجتمع من وظائف جديدة . وإصلاح نظام الأسرة يقوم على أساس نظم الأسرة المسيحية خاصة النظم الكاثوليكية ، ويؤكد على وظيفة الأسرة الأخلاقية والتربوية . وإصلاح الدولة أمر صعب من وجهه نظره، لأن الحكومة هي أولى الوظائف الاجتماعية ، وتعكس مدى تقدم المجتمع ، وهذا التقدم يعتمد على نظام هذه الهيئة ، وانقياد الأفراد لها ، ومدى سلطتها عليهم ، ووظيفة الحكومة يجب أن تقوم على تحقيق مبدأ التضامن والتعاون فى المجتمع .

ودرس "كومت" الظواهر الاقتصادية ، وانتقد جميع النظريات الاقتصادية السائدة فى عصره فقد عارض آراء مدرسة الفيزيوقراط الذين يذهبون إلى ضرورة إشاعة الحرية الاقتصادية ونادى بضرورة التدخل من جانب الحكومة لإقامة توازن بين أهداف الفرد بما يجب أن تكون عليه المعاملات الاجتماعية . كما هاجم الاشتراكيين والشيوعيين واعترف بأنهم توصلوا لبعض الحقائق بوجود تدخل الدولة فى العلاقات الاقتصادية وتنظيم والإشراف على وسائل الإنتاج ، ولكنه

إختاف معهم فى دعوتهم لإلغاء الملكية الفردية ، والقضاء على جهود الأفراد الخاصة، فالملكية عنده ظاهرة اجتماعية ، والقضاء عليها خروج على نظم المجتمع ، والغاء لشخصية الفرد وتضييق لدائرة نشاطه .

وقد أدى إهتمام "كومت" بالناحية الأخلاقية إلى أن دعى إلى قيام علم وضعى هو علم الأخلاق بهدف الكشف عن القوانين الأخلاقية، لأن لهذا أهمية اجتماعية كبيرة من حيث أنه يتيح لنا اختيار أحسن الوسائل التى تساعدنا على تغيير الظواهر وتكييفها للظروف الاجتماعية . وعلم الأخلاق الوضعى لايمكن أن يقوم إلا بقيام علم الاجتماع أولا ، لأن علم الاجتماع يمد هذا العلم الجديد بالمبادئ العامة، ومناهج البحث والموضوعات الأساسية التى يجب أن يعالجها.

هذا وقد درس "كومت" الجوانب الدينية فى المجتمع ، فالمجتمع فى حاجة إلى مجموعة من العقائد المنظمة التى يتفق عليها الأفراد جميعاً ويتأتى هذا الدين عن طريق الغاء الديانات الأخرى ، وصهرها فى دين واحد جديد ، وهذا ما جعله يذهب إلى تقرير دين جديد هو " الدين الوضعى " الذى يدور حول عبادة الإنسانية كفكرة ، تحل عنده محل فكرة " الله " فى الديانات الأخرى . ورسم لهذه الديانة

طقوساً دعى كل الأفراد للإتجاه إليها بالعبادة والتقديس . ووظيفة هذه الديانة عنده تتمثل فى تحقيق وحدة دينية عالمية لأن الأفراد سوف يتجهون بقلوبهم وعقولهم نحو فكرة واحدة ، ومركز واحد فتبطل الشرور والآثام وتنتهى المنازعات والحروب ويعم السلام والتحاب .

ثالثاً : إسهامات "أوجست كومت" :

كانت لكومت مكانة بارزة بين علماء عصره لما تركه من ثروة فلسفية وإنتاج خصب ، وبفضل ما تركه من تجديد من مناهج البحث ، وكذلك فلقد فتح آفاقاً جديدة للدراسة فى هذا العلم ، وقد لخص لنا أهم إسهاماته فى كتابه " دروس فى الفلسفة الوضعية " منها :-

(١) أنه كان أول من كشف عن مبدأ الوحدة العقلية الذى لم يكتشفه أحد من قبله . فقد لجأ الناس من قبل إلى تفسير الظواهر بفعل الشياطين والآلهة وغيرها . كذلك توصل " كومت " فى الناحية الأخلاقية إلى وجوب إتفاق العقول على المشاكل النظرية التى تتعلق بعلاقات الأفراد ببعضهم وعلاقاتهم بالإنسانية . واتفاق العقول هنا يشكل أساساً لوضع تربية مشتركة يساهم فيها كل أفراد المجتمع .

(٢)دعى إلى هدم النظام السياسى السائد خاصة فى المجتمع الفرنسى ، وإحلال نظام ثابت محله يحقق فكرتى التقدم والنظام ، فهاتان الفكرتان مرتبطتان أشد الارتباط .

(٣)فى الناحية الجمالية دعى إلى قيام فن جديد على غرار فن إحياء القديم ، أو فن العصور الوسطى ، ولكن يختلف فى إرتباطه بالعقائد والأفكار القائمة مع حياة المجتمع الوضعى ونظمه ومبادئه .

(٤)ذهب إلى أن كل النظم الاجتماعية السياسى منها والأخلاقى ، والاقتصادى تعتمد على الوحدة العقلية القائمة على أساس الفلسفة الوضعية بالذات ، لأن الفلسفة الوضعية هى التى تبرر هذه الوحدة العقلية.

(٥)من النقاط الجديدة بالتقدير عند " كومت" هى نقطة تطبيق منهج البحث الوصفى على الظواهر الاجتماعية ، وتحقيق وحدة المعرفة الوضعية.

(٦)كان له تأثير كبير فى إحلال الفلسفة الوضعية محل الفلسفة الميتافيزيقية وكان لهذا لإحلال أثر واضح فى تكييف النظريات الفلسفية وتغيير مصطلحاتها من الأسلوب الميتافيزيقى إلى الأسلوب

الوضعى .

رابعاً: أهم الانتقادات الموجهة إلى "كومنت":

(١) أشار "كومنت" بوضوح إلى قواعد منهجية ذات قيمة علمية ولكنه لم يلتزم بهذه القواعد فى دراسة موضوعات العلم . ولكنه إتجه إتجاهات أخرى حيث وصل إلى قوانين فلسفية شخصية بدلا من أن يستخلص قوانين مستخلصة من طبيعة الأشياء .

(٢) أقام "كومنت" منهجه على أساس صدق قانون الأطوار الثلاثة ، مع أن هناك انتقادات هامة يمكن أن توجه إلى هذا القانون ، فقد أقامه على أساس أن الإنسانية كل لا يتجزأ ، مع أن ما نلاحظه هو أن هناك مجتمعات جزئية مختلفة . وقد تحدث عن الإنسانية ككل ، ولكن من الملاحظ أن هناك مجتمعات إنسانية ، ويختلف كل مجتمع عن المراحل التى يمر بها غيره ، مما يصعب معه القول بأن الإنسانية تسير على وتيرة واحدة .

(٣) أرجع "كومنت" تطور الظواهر الاجتماعية إلى التفكير ، مع أن المجتمعات فى تطورهما تشهد كثيراً من العوامل التى تتفاعل آثارها

وتحدد نتائجها . كما أن التطور في التفكير ليس إلا مظهراً من مظاهر تطور المجتمع ، ولا يعتبر هو نفسه سبباً لهذا التطور .
(٤) كان "كومنت" بعيداً عن الاجتماع الديني في تقريره الدين الوضعي الجديد فالإتجاه بالعبادة والتقديس إلى طائفة من بني الإنسان تعتبر فكرة غريبة ، لا يقبلها أحد مع " كومنت " فقد أشار "كومنت" إلى أن الدين الوضعي عنده ينتهي في آخر تحليلاته إلى إحياء ذكرى الرجال العظماء ، والفلاسفة الذين أدوا أعمالاً جلييلة ، وخدمات عظيمة للجنس الإنساني .

(٥) سلم "كومنت" بأن مظاهر الحياة الاجتماعية تتضامن مع بعضها البعض (وذلك في حديثة عن الاستاتيكا الاجتماعية) ولكن هذا لا يستقيم مع ما نشاهده في كل مجتمع من قيام تيارات نقدية ، واتجاهات ترمي إلى تقويض النظم الموجودة ، وكذلك ما نشاهده من نظريات متناقضة .

وفي نهاية هذه الانتقادات يمكن الوصول أو القول بأن فضل "ابن خلدون" في إنشاء علم الاجتماع يفوق فضل "أوجست كومنت" بدرجة واضحة ، فعدم إلترام "بن خلدون" بالمنهج مثله مثل "كومنت" إلا أن عدم إلترام "بن خلدون" كان شكلياً . بينما عدم إلترام "كومنت" كان

جوهري، كما أن تقسيم "بن خلدون" لفروع علم الاجتماع كان قريباً جداً من التقسيم الحديث، بينما تقسيم "كومت" موضوع علم الاجتماع إلى استاتيكا وديناميكا كان تقسيماً مخالفاً لطبيعة الظواهر، لأن مكونات هذه الظواهر ووظائفها يؤثران في تطورها إلى حد بعيد. هذا فضلاً عن أن "بن خلدون" كان واقعياً في الأسباب التي ذكرها عن إقامته لعلم الاجتماع، وهي تخليص التاريخ والمنهج التاريخي من شوائبه، بينما كانت الأسباب التي ذكرها "كومت" خيالية، وفلسفية، وفهم شخصي لتطور الفكر الإنساني، وكل هذا يرجح كفة "بن خلدون" وفضله في قيام علم الاجتماع.

ثانياً : إميل دوركايم، (١٨٥٨ - ١٩١٧) :

إحتل العالم الفرنسي "إميل دوركايم" مكانة بارزة في تاريخ علم الاجتماع، ذلك أن بحوثه العلمية تمثل نشأة علم الاجتماع في العصر الحديث وهو رائد المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع، وقد ترك ثروة علمية هائلة، فضلاً عن تلاميذ وأتباع أسهموا في دعم وإرساء الدراسات الاجتماعية على أسس قوية.

ولقد اهتم بالدراسات الاجتماعية منذ بداية حياته، فعمل مدرسا ثم أستاذا جامعياً في فرنسا. وله بحوث ومؤلفات كثيرة منها

تقسيم العمل الاجتماعى وقواعد المنهج الاجتماعى " والانتحار " و " الأشكال الأولية للحياة الدينية " وهذا فضلا عن المقالات التى نشرها فى المجلة التى أنشأها وهى " التقويم الاجتماعى " ، وكذلك المؤلفات التى نشرها أتباعه بعد وفاته . وعلى هذا فإن الأعمال العلمية لـ دوركيم ، كثيرة ولا يمكن الحديث عنها فى مجال ضيق كهذا ، ومن هنا فإننا سوف نختار بعض الجوانب التى أسهم بها فى مجال علم الاجتماع ودراساته .

أولا : الظاهرة الاجتماعية :

كما أشرنا من قبل فإن التعمق فى طبيعة الظاهرة الاجتماعية يعتبر على قدر كبير من الأهمية ، وقد إهتم بها "دوركيم" فى محاولة منه لإرساء دعائم إستقلال علم الاجتماع ويرد على ما أثير حول هذا الإستقلال من معارضات .

وهذا الموضوع لم يحظ بالإهتمام الواجب من قبل ، فلم يعرف "بن خلدون" الظاهرة الاجتماعية تعريفا دقيقا ، وأوجست كومت لم يجعلها موضوعا لعلم الاجتماع بل جعل موضوعه الظواهر التى لم تدرسها العلوم

الأخرى ، كذلك فإن "سبنسر" إتجه فى تفسير الظاهرة الاجتماعية إلى مماثلات بيولوجية أوقعته فى كثير من الأخطاء .

وأيضاً فقد فسر " تارد " الظاهرة الاجتماعية تفسيراً سيكولوجياً وبذلك كاد يقضى على شخصية علم الاجتماع . وترتيباً على ذلك فقد حاول "دوركيم" القضاء على هذه الإتجاهات ، وخصص لهذا الموضوع جزءاً كبيراً من كتابه " قواعد المنهج " .

يقول "دوركيم" إن الأفراد يسيرون فى مختلف شئون حياتهم على أساليب وقواعد يلتزمون بها ، وفى الحياة الدينية يتفقون على قواعد تنظيم طقوسهم وشعائهم ومقدساتهم وفى حياتهم الأسرية يلتزمون بقواعد خاصة بالزواج والطلاق ، والقرباة والمصاهرة ، والحقوق والواجبات فى داخل الأسرة ، وفى الجوانب الاقتصادية يسيرون على نظام معين فى طرق التبادل ، والإنتاج وما يرتبط بهما ، ولا يخرج أحد عن هذه الإلتزامات وفى حالة الخروج عنها فإنه يواجه بعقاب صارم . كذلك الحال فى النواحي السياسية ، والأخلاقية ، والقضائية ، واللغوية ، والتربوية ، والفنية وكل هذه الأساليب والقواعد التى يسير عليها الأفراد ويلتزمون بها فى كل شئونهم ، تسمى " الظواهر الاجتماعية "

وحتى فى الجوانب التى لا توجد فيها ظواهر اجتماعية ، فإن التيارات والإتجاهات التى تنشأ من تفاعل الأفراد واحتكاكهم تعتبر ظواهر اجتماعية فلا يمكن للأفراد أن يخرجوا عما تفرضه من حدود والتزامات . وحتى فى الجوانب المورفولوجية نجد أن حركة السكان وقيام المدن ، ونشأتها ، واختيار مواقعها وتوزيع الأفراد ، والكثافة والتخلخل والهجرة ، كلها تسير وفقاً لنظم وقواعد خاصة ، وهى تسمى الظواهر والأوضاع الاجتماعية المورفولوجية .

ولهذه الظواهر صفات خاصة تميزها عما عداها ، وعليها يتحدد موضوع علم الاجتماع .

(١) فالظواهر الاجتماعية إنسانية ، حيث يتميز بها المجتمع الإنسانى عن الحيوانى ، فهذه الظواهر تختلف من مجتمع لآخر وفى نفس المجتمع الواحد من حقبة لأخرى ، وفى تغيرها تخضع لظروف البيئة الجغرافية ، والاجتماعية ، وتتناقلها الأجيال المختلفة ، فهى إذن سمات مكتسبة أى يكتسبها الفرد من الحياة الاجتماعية وليست فطرية أو وراثية ، أما الإستجابات التى تبديها الحيوانات فى مجتمع حيوانى فهى إستجابات وراثية ولا تكتسب من الوسط

الذى تعيش فيه ، لذلك فإن هذه الظواهر لا تختلف من مكان لآخر أو من زمن لآخر . ولذلك فالظواهر الاجتماعية لها قوانين شأنها فى ذلك شأن ظواهر العلوم الأخرى ، ودراستها تشكل موضوع علم مستقل هو علم الاجتماع . وهكذا فالظاهرة الاجتماعية إنسانية .

(٢) كذلك فالظواهر الاجتماعية عامة General بمعنى أنها تلاحظ فى معظم أجزاء المجتمع ، وهى تحدث وتكرر وفقاً لقوانين عامة ، ويمكن إحصائها وقياسها ومقارنتها .

(٣) والظاهرة الاجتماعية إلزامية وجبرية بمعنى أن الفرد يشعر بأنه مجبر على الإلتزام بها ، وإن كان الفرد لا يلمس هذا الشعور فى معظم الحالات ، فما ذلك إلا لكونه تعود عليها ، وأصبحت عادية بالنسبة إليه وكثيراً ما يشعر الفرد بأنها محببة إليه لكثرة تعوده عليها . والجبر والإلزام هنا هو جبر وإلزام أخلاقى أو معنوى ويطلق عليه بعض العلماء الضغط الاجتماعى Social Pressure .

(٤) وأيضاً فالظاهرة الاجتماعية ظاهرة تاريخية توجد فى فترة تاريخية من حياة المجتمع ، فهى تعتبر سلسلة ذات بداية ونهاية وتتوالى فى أطوار متتابعة من تاريخ المجتمع وهى تتضمن تاريخاً

طويلا وعادات وتقاليد . ونوع الملابس وشكلها يخفى وراءه تطوراً تاريخياً مليئاً بالعادات والتقاليد التي أدت إلى سيادة هذا الشكل أو ذاك . ومعنى هذا أن الظواهر الاجتماعية تتصف بالتطور والتغير المستمر بشكل يتفاوت في سرعته .

(٥) الظاهرة الاجتماعية شيئية Choses لها صفة الخارجية ، أى أن الظاهرة الاجتماعية موجودة فى المجتمع خارج شعور الفرد كحقيقة موضوعية دائمة وهى تنتقل من جيل لجيل وثابتة لا تتغير إلا فى حدود ضيقة ، وهى سابقة على الوجود الفردى ، لأن الأفراد يولدون ويخضعون منذ البداية لنظم وظواهر اجتماعية سابقة على وجودهم فى الحياة .

(٦) الظاهرة الاجتماعية ليست من وضع الفرد أو مجموعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع ومن خلقه ، وتظهر فيه فى صورة تلقائية بفعل العقل الجمعى . ومن هذه النقطة يتطرق "دوركيم" إلى القول بثلاث طبائع مختلفة للإنسان يجب ألا تختلط ببعضها البعض لأن كلا منها يعبر عن ناحية تلقائية فى الإنسان ، ولكل طبيعة علم خاص بها ،

فالطبيعة النفسية يدرسها علم النفس ، والطبيعة الحيوية يدرسها علم الحياة ، والطبيعة الاجتماعية يدرسها علم الاجتماع .

(٧) ويؤكد "دوركيم" كثيراً على صفة القهر والإلزام فى الظاهرة الاجتماعية ، لأن هذه الصفة هى التى تؤكد موضوعيتها وهى بذلك تشبه الظواهر الأخرى التى تدرسها علوم غير علم الاجتماع . فهذه الصفة تجعل الظاهرة الاجتماعية عملية عامة .

(٨) وبعد أن ينتهى "دوركيم" من الإشارة إلى خواص الظاهرة الاجتماعية يعرفها بأنها عبارة عن نوع من السلوك العام والإتجاهات والأساليب والأوضاع التى يصب فيها الإنسان تفكيره وأعماله ، وهى ليست من صنع الفرد أو مجموعة أفراد ، ولكنها من صنع المجتمع وهى عامة ولها كيان خاص مستقل عن الصور التى تتشكل بها فى الحالات الفردية ، وتتميز بقوة ملزمة جبرية .

(٩) ومن منطلق تحديد الظاهرة الاجتماعية وتعريفها ، وذكر خواصها تمكن "دوركيم" أن يقيم دعائم علم الاجتماع ، ويدل على استقلاله وموضوعيته .

ثانيا : فروع علم الاجتماع وأقسامه :

أخذ ميدان علم الاجتماع فى الإتساع والتشعب بعد أن غلب الإتجاه العلمى على دراسة ظواهر الاجتماع ، ولهذا فإن كل مجموعة من الظواهر تتصل بناحية من نواحي المجتمع أخذت فى الإستقلال النسبى ، واتخاذ صفة العلم الجزئى ، حتى أصبح أمامنا الآن علم الاجتماع العام من ناحية ، والعلوم أو الفروع الاجتماعية الخاصة التى ينطوى عليها من ناحية أخرى . وكانت وجهة نظر "دوركيم" تتمثل فى أن تقسيم وتبويب هذه الفروع لا يزال أمرا سابقا لأوانه لأنه لا يزال هناك نمو مطردا فى نواحي النشاط الاجتماعى ، ولكنه مع ذلك يشرح الدعائم التى يجب أن يقوم عليها هذا التقسيم .

(أ)المورفولوجيا الاجتماعية :

فالإنسان يعيش فى بيئة جغرافية . تتضمن أراضى ومصادر للثروات ، وتختلف المجتمعات من حيث عدد السكان وكثافتهم والبيئة والمناخ والتضاريس كلها أمور تؤثر على وجود السكان وتوزيعهم ، وكثافتهم . وهذه الناحية الخارجية يجب أن تكون موضوعا لعلم اجتماعى يدرسها ويحللها ، ويطلق "دوركيم" على هذا العلم المورفولوجيا

الاجتماعية أو علم البنية والتركيب الاجتماعى . وهذا العلم يجب ألا يقتصر على الوصف ، بل إن عليه أن يدرس ويحلل ، ويستنبط الأسباب العميقة التى تكمن فى طبيعة الحياة الاجتماعية ، فيدرس مثلا أسباب تكاثف السكان فى جهات أو مناطق دون أخرى . وأسباب الهجرة من الريف إلى المدن والعكس ، وعوامل تطور المدن وتدهورها فكأن موضوع هذا العلم هو الدراسة الجغرافية للبيئة وسكانها وعلاقة ذلك بالتنظيم الاجتماعى من ناحية ، ودراسة السكان من حيث التخلخل والتوزيع على المساحة وما يتصل بذلك .

(ب) أما القسم الثانى ، فهو علم الوظائف الاجتماعية :

Social physiology وهو علم يشتمل على عدة علوم خاصة وذلك لتعدد الظواهر الاجتماعية التى يتضمنها وهذه العلوم الخاصة هى :-

علم الاجتماع الدينى : Religious Sociology

فالدين هو أهم الظواهر الاجتماعية ، وأقوى دعائمها ، ويؤثر على مختلف أوجه النشاط الاجتماعى ، فالعقائد والطقوس والعبادات تفرض نفسها على المجتمع ، وتجعل من أفراد وحدة حية متماسكة .

علم الاجتماع الأخلاقى : Moral Sociology

والظواهر الأخلاقية هى الأخرى ذات أهمية فى المجتمع ، فهى مجموعة من الأحكام والعادات والتقاليد التى يخضع لها الأفراد فى تعاملهم، والأخلاق التى يقصدها "دوركيم" هنا ، هى الظواهر التى يمكن دراستها دراسة علمية قائمة على الملاحظة والتحليل التاريخى المقارن، وليست الأخلاق النظرية القائمة على فروض فلسفية متعلقة بالخير والشر واللذة والألم، الفضيلة والرذيلة والحسن والقبح، كما فعل فلاسفة اليونان.

علم الاجتماع القضائى : Juridical Sociology

وهو يدرس ناحية هامة من نواحي الحياة الاجتماعية وهى الناحية التشريعية والقضائية ، والاجتماع القضائى يرتبط بالاجتماع الأخلاقى ، لأن الأفكار الأخلاقية هى روح القانون ودعمته وقوة القانون تأتى من المثل الأخلاقية التى يجسدها ، والتى توجد فى المجتمع .

علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology

وهو يدرس الظواهر المتعلقة بإنتاج الثروات وتبادلها ،
وتوزيعها، واستهلاكها ، والآثار الاجتماعية التى تحدثها .

علم الاجتماع اللغوى : Linguistique Sociology

ويدرس الظواهر اللغوية دراسة وصفية تحليلية ، لأن اللغة
حقيقة اجتماعية ، فهي ظاهرة اجتماعية ومظهر حياة الجماعة ومن
أهم ما يميز المجتمعات الإنسانية عن غيرها .

علم الاجتماع الجمالى : Aesthetic Sociology

وهو يمثل الناحية الجمالية فى المجتمع ، ويحدد معايير أنواق
الأفراد وفنونهم من شعر ، ونثر وخطابه ، ونحت ، فهذه الأمور تعتبر
مظهرا من مظاهر إنتاج الجماعة . وتعبر عن مثل عليا تنشدها هذه
الجماعة .

(ج)والقسم الثالث : عند "دوركيم"

هو علم الاجتماع العام General Sociology وهو يعبر عن
فلسفة العلم العامة ، فكما إتضح من القسم الثانى نجد أن مجال العلم قد
اتسع ، وتفرع إلى فروع عديدة ، ولا يعنى هذا التنوع أنه لا توجد صلة

بين هذه الفروع ، ولكنها كلها تحصل على مادتها من مجال واحد ، هو المجتمع ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى علم تركيبى يدمج النتائج والقوانين التى تتوصل إليها هذه العلوم الفرعية ، وهذه الأمور العامة المشتركة تشكل موضوع علم الاجتماع العام ، وهذا العلم هو الذى يربط بين القسمين السابقين "المورفولوجيا - والوظائف الاجتماعية" ، والشروط العلمية للوصول إلى القانون الاجتماعى ، وتبرز الحاجة إلى ظهور فروع جديدة تدرس ميادين جديدة فى الحياة الاجتماعية.

ثالثا : منهج البحث العلمى فى علم الاجتماع :

علم الاجتماع اذن هو العلم الذى يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة موضوعية علمية وصفية تحليلية . ولكى يحقق العلم هذه الغاية فلا بد أن يستعين بمنهج علمى يساعده على الوصول إلى قوانين الظواهر الاجتماعية . وهنا كانت لـ "دوركيم" إسهامات عديدة تتمثل فى تحديد الشروط الضرورية التى يجب أن يلتزم بها البحث للوصول إلى نتائج صادقة وقد عالج هذه المسائل فى كتابه "قواعد المنهج الأخلاقى" وفى بحث بعنوان "علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية" وفى كتاب

“الانتحار”. ومن أهم القواعد المنهجية التى توصل إليها “دوركيم” ما يلى:

(١) يجب دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء بمعنى أنها تعالج كما تعالج الظواهر الوضعية الأخرى ، وفى هذه الحالة ينظر إليها الباحث باعتبارها أشياء خارجة عن شعوره الداخلى ، وعلى هذا تتحقق موضوعية الظاهرة وشخصيتها العلمية .

(٢) على الباحث أن يتجرد من كل فكرة سابقة يعرفها عن الظاهرة موضوع الدراسة حتى لا يقع أسيراً لأفكاره الشخصية المسبقة ، كذلك فإن على الباحث أن يتجرد من بعض الأفكار الموروثة عن ظواهر الطبيعة لأن هذه الأفكار تكونت دون منهج معين .

(٣) على الباحث أن يبدأ بتعريف للظاهرة أو الظواهر التى يتخذها موضوعاً لدراسته وهكذا فالتعريف هام بالنسبة للظواهر التى يسعى لتفسيرها ، فهو عن هذا الطريق يستطيع تصنيف الظواهر على أساس خواصها العامة ، وعناصرها الأساسية .

(٤) يجب على الباحث بذل الجهد فى ملاحظة الظواهر فى حالة استقلالها عن صورها الفردية ، لأن تجريد الظاهرة من الحالات

لفردية هو الذى يكفل موضوعية البحث . فلو كان الباحث يناصر مذهباً معيناً فإن عليه أن يتجرد من هذه الحالة الفردية ، ويدرس ما يقابل هذا المذهب دراسة موضوعية . أما الخطوات التى يتعين على الباحث إتباعها فهى :

- ١- دراسة نشأة الظاهرة وعناصرها المكونة .
 - ٢- دراسة الظاهرة والوقوف على مختلف أشكالها، وربط الماضى بالحاضر.
 - ٣- دراسة العلاقة بين الظاهرة وغيرها من الظواهر المشابهة لها، والمختلفة عنها .
 - ٤- إستخدام منهج المقارنات فى دراسة الظواهر .
 - ٥- الكشف عن وظيفة الظاهرة الاجتماعية ، والعوامل التى خضعت لها فى تطورها .
- وهكذا نجد "دوركيم" يؤكد على إستخدام علم التاريخ ولكن يشير إلى عدم حصر هذا الإستخدام فى إطار حقبة معينة أو عصر معين ولكن يوسع إطار البحث التاريخى عن طريق المقارنة .

وفضلاً عن كل ذلك فإن هناك أهمية لأسلوب آخر هو الأسلوب الإحصائي، فالحقائق الصادقة تتمثل في معالجة الظواهر، مثل حالات الزواج، والطلاق، والقتل، والانتحار، وغيرها معالجة إحصائية رقمية.

رابعاً : أهم نظرياتة :

توصل "دوركيم" إلى عدد كبير من النظريات سوف نختار أهمها لعرضه بشكل موجز :

(ب) طبيعة وأشكال المجتمعات :

تنشأ الحياة الاجتماعية بصورة طبيعية، وبشكل مغاير لطبائع الأفراد، ويعترض "دوركيم" على أصحاب نظرية التعاقد الذين جعلوا من نشأة المجتمع نشأة صناعية عن إرادة وقصد، كما يعترض على البيولوجيين، والنفسيين فيما ذهبوا إليه من تفسيرات للطبيعة الاجتماعية، ووضع "دوركيم" دعائم المجتمعات فذهب إلى أن التقسيم يجب أن يقوم على درجة التركيب، بمعنى أن يكون أبسط الأشكال الاجتماعية هو أول درجة في التصنيف، ثم نلاحظ درجة الاندماج

التي تتحقق بين الهيئات والعناصر الأولية الداخلة فى تركيب المجتمع. وهو بذلك يقيم التقسيم على مبدأين : التركيب المورفولوجى، وتوزيع الوظائف ، وعلى هذا يرى أن هناك نوعين من المجتمعات :

الأول : مجتمعات محدودة النطاق بسيطة غير معقدة التركيب ، فليست فيها هيئات متخصصة ولكن المجتمع ككل يقوم بالوظائف ككل.
والثانى : هو المجتمعات واسعة النطاق التى يكون التركيب فيها معقدا ، والوظائف متميزة ، وتخضع لمبدأ توزيع العمل ، ويطلق "دوركيم" على هذه المجتمعات " المجتمعات التاريخية " ويضرب مثلا عليها وهو المدينة ، كالمدن اليونانية والرومانية ، كذلك الامبراطوريات القديمة كالرومانية . وفى هذه المجتمعات يزداد التخصص ، وتغلب عليها سلطة القانون وقوة التعاقدات والمعاملات القانونية .

(ب) نظريته فى الدين :

تقوم نظريته فى الدين على أساس تقسيم الظواهر الدينية إلى قسمين :

الأول : مقدس ، أو قدسى Sacred وهو ما يتصل بالعقائد .

الثانى : علمانى Cosmopolitan وهو ما يتعلق بالطقوس والعبادات وما يتصل بها .

والقسم الأول : تدخل فيه الآلهة ، والكائنات الروحية ، والنصوص الدينية ، والأحجار المقدسة والرقى والتمائم ، فهذه الأمور تختلف عند الإنسان عن الأمور العلمانية ، لأنها فى نظر أعضاء المجتمع من طبيعة تختلف عن طبيعة الأشياء الدنيوية .

والقسم الثانى : عبارة عن الأعمال والطقوس التى تنظم سلوك الإنسان نحو القسم الأول أو القدسى ، ويدخل فى القسم الثانى الصلاة والصوم ، والحج ، والدعاء ، والزكاة .

وينتهى "توركيم" من هذا التقسيم إلى القول بأن " الدين " عبارة عن مجموعة متماسكة من العقائد والأعمال المتصلة بالعالم ، أو التى يظن أنها تأتى من جانب هذا العالم وهى عقائد وأعمال تشترك فى الإعتقاد بها مجموعة من الأفراد يتكون منهم مجتمع معين .

(ج) نظريته فى شئون الأسرة :

درس الأسرة باعتبارها أول خلايا المجتمع فدرس طبيعتها ، كما درس أشكالها ووظائفها وتوصل إلى أن الاجتماع العائلى أو الأسرى لايقوم على الغريزة أو الدوافع الطبيعية ، أو القرابة الدموية فحسب ، ولكن هذا الاجتماع فى طبيعته يقوم على قواعد وأساليب يضمنها العقل الجمعى ، وتتطلبها الحياة الاجتماعية ذاتها . ويرى أن نطاق الأسرة ينتقل من الاتساع إلى الضيق ، وبالتالي فإن وظائفها أيضاً قد تطورت من الواسع إلى الضيق ، فخرجت منها وظائف كثيرة تحولت إلى الحكومة والهيئات القضائية والمجالس النيابية بعد أن كان رئيس الأسرة هو الذى يتولى كل هذه الوظائف . كما أن الوظيفة التربوية أصبحت من إختصاص المدارس، وهكذا الحال فى باقى الوظائف ، ولم يبق للأسرة غير الوظيفة الأخلاقية التى يراها وظيفة أساسية . حيث يدخل فى نطاقها عمليات التنشئة الاجتماعية مثل تلقين النشى آداب الأسرة، وعرفها وتقاليدها ودينها ، والحرص على ممتلكاتها والدفاع عن مصالحها وغير ذلك .

(د) نظريته فى الانتحار :

فى نطاق علم الاجتماع الأخلاقى درس "دوركيم" أهميته من قبل وذهب إلى أن الانتحار يرتبط أشد الارتباط بالحالة الاقتصادية والدينية والعرف والتقاليد وغيرها من شئون الاجتماع الإنسانى. وقد خصص لهذه الدراسة كتابا خاصا سماه "الانتحار" Suicide نشره عام ١٨٩٧.

وقد اعتمد فى هذه الدراسة على الإحصائيات التى أجريت فى البلاد الأوروبية ما بين عام ١٨٤٠-١٨٩٠ ، خاصة فى فرنسا ، وإنجلترا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، ويخرج بهذه الظاهرة من المحيط الفردى ، كالحب والغيرة ، والإدمان ، والمرض المستعصى وغيرها ، وأدخل هذه الظاهرة فى نطاقها الاجتماعى ، فبحث عن العوامل الاجتماعية الكامنة فى طبيعتها ، وهذه العوامل ترجع لأسباب خارجة عن نوات الأفراد وتنشأ من طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع ، وهى أسباب عامة بصرف النظر عن تجسدها الفردية أو الطرق الشخصية التى تتحقق فيها الظاهرة وتتشكل بها ، وقد تكون هذه الأسباب الاجتماعية مرتبطة بالأسباب الاقتصادية والدينية ، والسياسية ،

وانهيار روابط الأسرة والحروب ، والثورات وما إلى ذلك من الأمور العامة فى المجتمع . وهنا توصل "دوركيم" إلى قانون اجتماعى مؤداه أن الميل للإنحجار يتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التكامل فى البيئة الدينية . وكذلك مع درجة التماسك فى الأسرة ، ومع درجة الوحدة فى الهيئة السياسية فكلما قويت هذه الهيئات الثلاث ، الدين والأسرة ، والدولة ، واشتدت سلطتها على الأفراد الذين ينتمون إليها كلما قل عدد المنتحرين ، والعكس صحيح ، وعلى هذا فعدد المنتحرين يتزايد كلما ضعفت الروابط التى تربط الأفراد بمجتمعهم ، ويقل هذا العدد إذا قويت الروابط واتجهت نحو التكامل وقد أيد "دوركيم" هذا القانون ودعمه بالإحصاءات التى أضفت عليه صيغة علمية .

خامساً : أهم الانتقادات الموجهة لآراء "دوركيم" :

١) ذهب بعض الباحثين إلى أن صفة الجبر والإلزام التى تتميز بها الظواهر الاجتماعية تجعل من الفرد عبداً للمجتمع ، مسلوب الإرادة ، معدوم الحرية ، وبالتالي تنهار قيمه الأخلاقية والعقلية . أى أن هذا المبدأ يرفع من (الأنس الاجتماعية ، ويحقّر من شأن الأنس الفردى) ، ولكن "دوركيم" يرد على ذلك بأن الأفراد حينما يتصرفون لا يحسون بهذا الجبر والإلزام ، ولكنهم يتصرفون بمحض إراداتهم

لأن التربية الاجتماعية قللت من حدة هذا الجبر والإلزام ، وتعرفوا على الفوائد التي تعود عليهم من هذا الجبر والإلزام ، فاطمأنوا في ظله ، ولم يعودوا يشعرون بالقوى التي تنطوى عليها إلا في حالة الخروج عما يرسمه المجتمع .

(٢) جاء تقسيمه للعلوم الاجتماعية قاصرا ، فلم ينشئ علما لدراسة المجتمعات البدائية وتطورها رغم أنه استقى من هذه المجتمعات الكثير من مادته العلمية ، كذلك أغفل علوما هامة مثل علم الاجتماع السياسى ، والريفى ، والحضرى ، والتربوى رغم أهميتها ، ورغم أنه تعرض لموضوعاتها .

(٣) كذلك كان تقسيمه للمجتمعات ناقصا بحيث توقف عند الامبراطوريات القديمة ، ولم يتضمن تصنيفه ، المجتمعات الإقطاعية ، والامبراطوريات ، والقوميات الحديثة ، والدول الاستعمارية فى العصر الحديث .

(٤) كما أن نظريته فى الدين كانت ناقصة ، فقد أرجع الدين إلى أصل أرضى ، أى إلى طبيعة المجتمع الإنسانى ، ولم يعترف بإرتباط الدين بالإرادة السماوية ، ورغم أنه وفق فى تفسير الطقوس والعبادات إلا أنه أخفق فى تفسير القسم الأول ، وهو القدسى .

ورغم هذه الإنتقادات وغيرها فإن عظمة "دوركيم" تبقى واضحة
فى مجال الفكر الاجتماعى عموما ، وعلم الاجتماع بوجه خاص ، فقد
تميز كما قلنا بدقة التحليل والعمق بشكل لم يسبقه إليه أحد .

(ب) فى بويطانيا

أ- هيربوت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣)

تلقى هيربوت سبنسر تعليمه داخل منزل الأسرة ، حيث لم يلتحق بأى مدرسة لاعتلال صحته . كذلك لم يدرس بالجامعة ، الأمر الذى جعل الدوائر الأكاديمية فى إنجلترا لا تهتم بكتابات أو نظرياته . وقد أدت طبيعة نشأته إلى ميله إلى العزلة خاصة حينما بلغ سن الرشد وإلى جانب ذلك كان يعارض بعض المبادئ الأكاديمية . ولعل هذه العوامل يجب أن تؤخذ فى الحسبان إذا أردنا فهم أفكاره وميوله الفلسفية .

وقد إتجه سبنسر فى سن مبكرة إلى دراسة الميكانيكا ، حتى أنه أصبح عام (١٨٣٧) رئيساً لمهندسى سكك حديد لندن وبرمنجهام ، ثم استقال من هذا العمل ليصبح محرراً فى مجلة الايكونوميست عام (١٨٤٨) . وفى عام (١٨٥٠) نشر كتاب " الاستاتيكا الاجتماعية " .

ويرى سبنسر أن الخط الأساسى للمعرفة العلمية يتمثل فى نظرية التطور ، وهو خط صحيح بالضرورة . ولو أن كثيراً من نظرية

التطور عند سبنسر تعجز في مواجهة الدراسات الاجتماعية الحديثة ، خاصة الدراسات الاستقرائية والكمية كما سنرى فيما بعد . ومع كل هذا فإن النظرية تمثل واحدة من أهم النظريات التى أثرت على الفكر الإنسانى ، منذ مرحلة الأولى ، حيث لامثيل لهذه النظرية فى دراسات المحدثين فلقد اعتنق الرجل مذهب التطور فى النشوء والإرتقاء ، وكتب فى عدة فروع منها علم النفس والحياة والاجتماع ، والتربية والسياسة . وقد عكست هذه الكتابات آراءه وافكاره التطورية .

أولا : دعائم فكره الاجتماعى :

لاحظ "سبنسر" من دراسته فى البيولوجيا أن الأنواع الدنيا من الحيوان تتكون أجسامها من أجزاء متماثلة لا يتوقف بعضها على بعض أما الأنواع العليا فتتألف أجسامها من أعضاء متباينة تعتمد فى أدائها لأعمالها ووظائفها بعضها على البعض .

وقد ذهب "سبنسر" إلى أن هذا الأمر ، وهذا التكوين ينطبق على المجتمع ، فالمجتمع شأنه شأن أى كائن حى يبدأ متجانسا . ثم يميل إلى التعقيد واللاتجانس ، ويبدأ الإنتقال من التشابه والتماثل عند "سبنسر" ينطبق على كل الظواهر السياسية وظواهر الأخلاق ، والعادات

والقانون ، ويذكر الكثير من الأمثلة التى توضح هذا المبدأ ويقرر فى النهاية أن " التخصص هو غاية كل تطور وإرتقاء فى الموجودات " وهذا القانون يستند عنده على أساسين :-

الأول : كلما تزايدت درجة التعقد فى المركب الحيوى تزايدت درجة التخصص والتنوع .

الثانى : كلما تزايدت درجة التخصص والتنوع فى الأعضاء تزايدت درجة استقلالها .

وحيثما ينتقل للحديث عن المجتمع ليطبق عليه هذه القاعدة يقول إن الجماعات البشرية كانت فى البداية تعيش على الفطرة، وتتكون من أفراد متشابهين من حيث طرق المعيشة والانتماء للمجتمع، والغايات والحاجات، ولا يعتمد كل فرد على غيره فى سائر أموره، فكان الفرد يعد طعامه، ويبنى مسكنه ويدافع عن نفسه مثله فى ذلك مثل الأنواع الدنيا من الحيوان. ثم ظهرت الحياة الاجتماعية وانتقلت إلى مرحلة أكثر إرتقاء، فظهرت الفروق بين الأفراد، وأمكن ملاحظتها بوضوح وأصبح للفرد زوجة وأولاد يزرعون ويحصدون معا، ويتقاسمون أعمال الزراعة والصيد والرعى وشئون الحياة الاجتماعية الأخرى،

فتزايد التخصص والاستقلال في مرحلة تطورية أخرى، فأصبح هناك من يقوم بالزراعة، ومن يقوم بغيرها من الأعمال سواء المرتبطة بها أو غير المرتبطة.

كما ظهر من يقومون بأعمال الإدارة ، والحكم والأمن وغيرها ، وبعد أن كان رب العائلة يقوم بكل الوظائف الاجتماعية في عائلته أصبح هناك من يقوم بجزء كبير من أعماله ، وهكذا يستمر التطور في كل شئون الحياة الاجتماعية حتى تظهر الطبقات المختلفة ، وفي المجتمعات الحديثة إستمر هذا التخصص إلى أن وصل إلى مراحل دقيقة فظهرت عشرات التخصصات في المهنة الواحدة .

ومع ذلك فإن التخصص ووصوله إلى المراحل التي وصل إليها لا يعنى استقلال كل فرد عن الآخر أو كل طبقة عن غيرها من الطبقات، ولكن هذا التخصص يتضمن إلى جانب ذلك التضامن والتعاون، ويتمثل هذا التعاون في الأهداف والغايات التي يسعى إليها كل تنظيم إجتماعى ، أى أن نظرية "سبنسر" فى الإنتقال من التشابه إلى التباين تقوم على فكرتين :

الأولى : التباين Defferentiation

وهى تعنى الإنتقال من المتجانس إلى اللامتجانس ، ومن التماثل

المطلق إلى التباين المحدد .

الثانية : التكامل Integration

وهى ظاهرة تسير جنباً إلى جنب مع ظاهرة التباين بمعنى أن التخصص لا يؤدي إلى الإستقلال، والإنعزال ، والإكتفاء الذاتى ، ولكنه يؤدي إلى التضامن والتماسك واعتماد الأجزاء على بعضها البعض طبقاً لمبدأ التكامل الاجتماعى لشئون الحياة الاجتماعية .

ثانياً : نظرية "سبنسر" فى طبيعة المجتمع :

يعتبر المجتمع جزءاً من النظام الطبيعى للكون ، وهو فى ذلك يتفق مع "داروين وهيجل" ونظريته على هذا الأساس تعتبر نوعاً من التفسير الطبيعى الذى يطبقه على سائر الكون ويرى أن علم الاجتماع هو محاولة لمعرفة نشأة المجتمع وتركيبه وعناصره ، وهيئاته ، ومراحل نموه ، وتطوره ، وغير ذلك من المظاهر التى تخلقها العوامل الطبيعية والنفسية والحيوية . وهى عوامل تؤدي دورها متضافرة فى عملية تطورية موحدة ، فالتطور الاجتماعى من وجهة نظره هو عملية تطورية عضوية يسميها " التطور فوق العضوى " Super Organic والمجتمع الإنسانى يمثل أرقى صور هذا التطور . فالمجتمع يشبه الجسم الحى ، ويعقد "سبنسر" مماثلة من حيث التركيب الداخلى ، فالمجتمع مزود

بجهاز للتغذية مثل الكائن الحى ، وهذا الجهاز يتمثل فى البيئات والطبقات المنتجة ، كما أنه مزود بدورة دموية تتمثل فى نظم التوزيع، وطرق المواصلات، ومزود بجهاز هضمى يتمثل فى نظم الإستهلاك وجهاز عصبى يتمثل فى الجهاز التنظيمى والإدارة الحكومية.

ولكن الفروق بين المجتمع والكائن الحى من حيث التركيب تتمثل فى أن عناصر الكائن الحى تكون كلا متماسكا ومتحدا بصفة مباشرة إتحادا ماديا ملموسا، بينما نجد أن العوامل التى تؤدى إلى الوحدة فى المجتمع عوامل خارجة عن التركيب العضوى فى الفرد ، وهذه العوامل هى اللغة والعواطف والإنفعالات ، والأفكار ، والمعتقدات والتقاليد وغيرها .

كذلك فإن الجهاز العصبى فى الجسيم الحى يشغل مساحة صغيرة وهو العقل بينما هو فى الكائن الحى موزع بين الأفراد ، فلكل إنسان الحق بالمساهمة فى توجيه المجتمع . والمجتمع مثل الكائن الحى أو الفرد ينشأ فى صورة بسيطة ، ضيقة النطاق ثم يأخذ حجمه فى النمو . وعدد أفرادها فى التكاثر وهذا النمو تميز فى الأعضاء والهيئات وتعدد فى التركيب وهو بذلك ينتقل من التجانس اللامحدود وعندما يقوم

المجتمع وتستقر الحياة الاجتماعية فيه تبدأ الظواهر والنظم الاجتماعية في الإرتقاء والتطور . وهذه الظواهر في تطورها تتأثر بنوعين من العوامل :-

داخلية : وهي تتمثل في الناحية الفردية ، والتكوين الطبيعي ، والعاطفي والعقلي للأفراد الذين يكونون المجتمع . أى أن الأفراد يشكلون الظواهر وفقا لهذه الخواص الداخلية .

خارجية : وتتمثل في نظره في البيئة الجغرافية ، والطبيعية ، والمناخية لأنها تؤثر بصفة مباشرة على الأفراد ، وبالتالي على الظواهر التي هي نتاج لأوجه نشاط هؤلاء الأفراد . وإذا كان المجتمع مثل الكائن الحي يمر بالضرورة بمراحل النشوء والإرتقاء فإنه يمر أيضا بمرحلة التدهور والإنحلال ، وهناك دول ومجتمعات تضعف بعد قوة ، وتتدهور بعد مجد وسلطان وتحل مجتمعات جديدة محل تلك التي يصيبها الإنحلال، وهكذا فإن هناك خلقا متجددا في الحياة الاجتماعية.

ثالثا : أهم النظريات الاجتماعية :

عرض "سبنسر" بعض النظريات في مجال السياسة والأخلاق ، والإقتصاد والدين ، ويهمننا هنا أن نشير إلى بعض هذه النظريات :

١- تصنيف المجتمعات :

يقسم "سينسر" المجتمعات إلى نوعين : الأول : على أساس التكوين المورفولوجي ، والثاني : من الناحية الوظيفية . فمن الناحية الأولى يرى أن المجتمعات إما بسيطة أو مركبة ، ومن الناحية الثانية يرى أن المجتمعات إما صناعية وإما حربية .

فالمجتمعات تبدأ في حالة بسيطة مثلما هو حال الكائنات الدنيا وتكون في هذه الحالة متجانسة ، وتعيش في حالة فوضى بدائية. ثم تأخذ هذه المجتمعات في النمو كما ينمو الكائن الحي ، فتنتقل لدرجة أعلى من التعقيد والتركيب ، والتنوع في النظم والظواهر والوظائف وبتوالي مثل هذه العمليات عبر الزمن تنتقل المجتمعات البسيطة الساذجة إلى مرحلة التعقيد والتركيب .

أما النوع الثاني فيقول عنه "سينسر" أن من بين المجتمعات من يعيش أهله عن رغبة في القتال ، كما كانت الحياة في نظر الاقطاع ، ومن بينها من يعيش أهله ، لأجل مكافحة متاعب الحياة ومواجهة مشكلاتها ، فغايتهم الأساسية هي العمل ، فالأولى هي المجتمعات الحربية ، والثانية هي المجتمعات الصناعية ، ففي المجتمعات

الحربية يكون الجيش هو الأمة بأكملها ويكون فى حالة حركة دائمة ، أما فى المجتمع الصناعى فىكون الجيش وراء الأمة ، ويكون فى حالة سكون بينما تكون الأمة فى حالة حركة دائمة والسلطة فى المجتمع الحربى تتركز فى يد الحكومة بينما فى المجتمع الصناعى تكون فى أيدي الهيئات والنقابات .

هذا وكما أن الكائن الحى عرضة للتغير وفقا لظروف الطبيعة والبيئة ، فكذلك يتغير شكل المجتمع ، فقد يتحول المجتمع الحربى إلى صناعى ، والصناعى إلى حربى ريثما تتوفر الظروف التى تؤدى إلى مثل هذا التحول ، ويستشهد فى ذلك بالمجتمع البريطانى الذى كان فى البداية مجتمعا صناعيا رائدا ، ما بين عامى ١٨١٥ ، ١٨٥٠ ولكنه تحول بفعل تغيرات معينة فى القارة الأوروبية إلى مجتمع حربى إستعمارى . مع ذلك يكره "سبنسر" الحروب ويرى أن تطور الإنسانية ورقبها مرهون بالقضاء على الحروب .

٢- نظرية "سبنسر" فى الحكومة :

ينظر "سبنسر" إلى الحكومة على أنها ظاهرة عرضية استدعتها ضرورة التنظيم الذى بدونه لا يتم تكامل المجتمع ، فالتنظيم هو

الضرورة ، أما قيام الحكومة فلا ينطوى فى حد ذاته على شىء من الضرورة والتنظيم ضرورى لأنه يسهل التعاون بين أفراد المجتمع ويحفظ كيانه ، ويحرص على استقراره ، ويعمل على دوامه .

ويفرق "سبنسر" بين نوعين من التنظيم ، الأول : تنظيم تلقائى ينشأ بنشأة الحياة الاجتماعية ويرمى إلى تحقيق الصالح العام وتنظيم رغبات الأفراد فى حالة الاجتماع البسيط . والثانى : تنظيم مقصود وهو ما تلجأ الحكومات إلى وضعه عن قصد ، وتفرضه على الأفراد بالإلزام وقوة القانون ، وغرضه أيضا يكون الصالح العام ويصطلح الأفراد عليه رغبة فى قيام التعاون الاجتماعى وتنظيم الحريات وقيام الحكومة وما ينطوى عليه من نظم لايحقق فى نظره التكامل السياسى إلا إذا توفرت شروط كثيرة ، منها صلاحية البيئة لنمو المجتمع من الناحية السياسية والاجتماعية ، وضرورة تشابه الهيئات والطبقات . وينتقل بعد ذلك إلى تحديد وظائف الحكومة ، وهى تتلخص فى حماية الدولة من خطر الغزو الخارجى ، وتحقيق الأمن فى الداخل ، وضمان تنفيذ العقود والالتزامات القائمة بين الأفراد . ويعارض تدخل الحكومة فى كثير من نواحي الحياة الاجتماعية .

٣- نظريته فى الاقتصاد :

وهذه النظرية مترتبة على نظريته السياسية ، فنراه فى نظريته الاقتصادية يدافع ويدعم المذهب الفردى والنظريات الاقتصادية الحرة ، وقد إتجه إلى هذه الوجهة لما شهدته من إخفاق من جانب الحكومات وهيئاتها الإدارية وعدم كفاءتها الاقتصادية . لذلك دعا للحد من تدخلها فى الشؤون الاقتصادية ، وقد وافق " مالتس " Malthus فى القول بتحديد النسل وضرورته ، وقد إستند هنا إلى بعض مشاهداته عن تناسب الإنجاب مع النمو وكبر الحجم تناسبا عكسيا . فكلما كان الكائن الحى قويا كانت ذريته قليلة العدد لأنه لا يحتاج كثيرا إلى من يدعمه والعكس صحيح ولما كانت الإنسانية قد بلغت درجة كبيرة من التقدم فإنها ليست بحاجة إلى المزيد من التناسل ، وبالتالي فإن تقدم البشرية تكنولوجيا يؤدى إلى تناقص الإنجاب أو تناقص القدرة التناسلية مع تزايد القدرات العقلية .

(٤) نظريته فى الأخلاق :

كانت نزعتة السياسية والاقتصادية ذات أثر على نظريته الأخلاقية . لقد كان فى الجانب الأخلاقى ماديا أنانيا ، فيبدأ بتعريف

الأخلاق على أنها سلوك الإنسانية والفعل الخلقى فى نظره هو الذى يتفق مع ظروف الحياة ، ويكون أكثر مطابقة لطبيعة الإنسان ، ولما كان الإنسان يتجه دائما لتحصيل اللذة وتجنب الألم ، فإن الفعل الأخلاقى هو الذى يحقق اللذة ويبعد الألم ، ومقياس اللذة هو المنفعة ، وهى التى تساعدنا على الحكم على كل فعل بأنه أخلاقى أو غير أخلاقى.

رابعاً : نقد آراء ونظريات "سبنسر" :

- ووجهت آراء "سبنسر" بنقد كبير ومن أهم ما وجه إليها ما يلى :-
- (١) هناك شك كبير فى القضية أو القانون الذى وضعه "سبنسر" حول سير التطور من البسيط إلى المركب ، أو من السذاجة إلى التعقيد فى كل أنحاء الطبيعة فحتى لو انطبق هذا القانون على بعض الحالات الخاصة إلا أنه لا يمكن أن ينطبق بصورة عامة .
- (٢) عقد "سبنسر" مماثلة بين الكائن الحى والمجتمع ، صحيح أن المجتمع يتكون من أفراد ، والأفراد خاضعون لقوانين علم الحياة ولكن مع ذلك لا نستطيع القول بان المجتمع كائن حى كبير يخضع لنفس القوانين .

(٣) جانب الصواب فى التقسيم الذى قدمه للمجتمعات الإنسانية ، فتقسيم المجتمعات إلى بسيطة ومركبة أمر مقبول ، ولكن تقسيمها إلى مجتمعات ذات وظائف حربية وأخرى صناعية ، تقسيم غير واقعى لأنه لا يتمتع بالعمومية المطلوبة لأى قانون فهو لا ينطبق على كل المجتمعات .

(٤) أعلى "سبنسر" من شأن الدولة الصناعية وقيمتها وإستقرارها ، ولكنه لم يدرك أن نفس المجتمعات الصناعية هى التى اخترعت وسائل الحرب والدمار ، وهى التى بدأت سياسة الإستعمار .

(٥) وقع "سبنسر" فى كثير من الأخطاء نتيجة اعتناقه المذهب الفردى ، وضرورة الحد من سلطات الدولة . واعتقد خطأ أن التطور سوف يؤدى بالحكومة إلى الإنحلال . وبينما اعتقد فى تطور المجتمع من البسيط إلى المركب ، أعتقد على العكس من ذلك بأن الحكومة تنتقل من المركب إلى البسيط كلما إستمر التطور والإرتقاء .

(٦) كل هذا فضلا عن الأخطاء المنهجية التى وقع فيها ، فبدأ الإعتماد على الملاحظة والتجربة ، ولكنه أسرف فى فرض الفروض والإحتمالات التى أدت به فى النهاية إلى الفلسفة بدلا من العلم .

كذلك إستخدم المنهج التاريخى فقط فى الحالات التى تدعم صحة آرائه ، وهذا خطأ جسيم ، وأيضاً كانت مقارناته غير علمية ، الأمر الذى إنعكس فى قوانين غير دقيقة كانت ولاتزال عرضة للنقد والهجوم .

ب- بعض علماء علم الاجتماع فى بريطانيا

لعل هربرت سبنسر كان من أهم رواد علم الاجتماع فى بريطانيا ، وعلى ذلك فلقد ظهر علماء آخرون ، وان كانوا أقل شهرة من سبنسر ، إلا أنه كان لكل منهم طابعاً مميزاً واتجاهاً أسهم فى تعميق دراسات علم الاجتماع ، وسوف نشير هنا اشارات سريعة إلى بعض هؤلاء العلماء الإنجليز ، مع التعقيب على ذلك بأهم الإتجاهات التى تسيطر على علم الاجتماع هناك .

أولاً : جون ستيورت مل J.S. Mill

تأثر "مل" بالفلسفة الوضعية التى وضع دعائمها أوجست كومت ، فقد إهتم مع غيره بمسائل السياسة الوضعية ، وعبادة الإنسانية على حين أهمل النواحي العملية والمنهجية فى فلسفته الاجتماعية . ومن أجل هذا فقد كان إسهامه وغيره من العلماء الذين إهتموا بهذه

السياسة ضئيلا فى مواجهة المشكلات التى تفاقت فى المجتمع البريطاني ، ومن أهمها الصراع الذى نشب بين الطوائف الدينية ، والتصادم بين العمال وأصحاب العمل وبين الاشتراكيين والرأسماليين . ويعتبر جون ستيورت مل من وجهة نظر بعض الدارسين رجلا اقتصاد ومصلحا اجتماعيا أكثر من كونه عالم اجتماع ، ذلك أن الجانب الأكبر من كتاباته كان فى الفلسفة الاجتماعية ، والإصلاح الاجتماعى والتاريخ رغم أنها كانت تميل إلى الناحية السوسيولوجية . ويرى "مل" أن الوظيفة الأساسية لعلم الاجتماع هى الكشف عن القوانين التى تؤثر فى الانتقال من حالة اجتماعية إلى أخرى . ويرى أن أفضل المناهج فى ذلك هو المنهج التاريخى . وقد اعترف باستقلال علم الاجتماع وتزعمه للعلوم الإنسانية كلها . وفى كتاباته الأولى كان "مل" من المؤيدين "للمدرسة النفسية "، فيرى أن الممكن إرجاع قوانين الحياة الاجتماعية إلى قوانين علم النفس الفردى ، وأن من الممكن تفسير قواعد الاجتماع وظواهره فى ضوء

مبادئ علم النفس ، والقدرات الكامنة فى الطبيعة الإنسانية التى يخضعون لها بإعتبارهم أفرادا . وأن اجتماع الناس لا يضى عليهم صفات ذاتية كنتيجة لهذا الاجتماع .

ويذهب إلى أن ما ينشأ بين الناس من ظواهر أو يستحدث من نظم يخضع لقوانين لا بأس من تسميتها قوانين اجتماعية ، ولكن هذه الظواهر لا يمكن إلا أن تكون أفعالا وانفعالات ومؤثرات متبادلة بين الأفراد . فالأفراد هم أفراد مهما كانت حالة الاجتماع التى تضمهم ، أو العلاقات التى تنشأ بينهم . فما يصدر عنهم إنما هو بإعتبارهم ذوى طبائع نفسية فردية .

ومن الواضح هنا أن تصور "مل" لطبيعة الظواهر والقوانين التى تخضع لها هذه الظواهر تنطوى على انكار صريح لعلم الاجتماع . ومع كل هذه الدعاوى فإن "مل" قد عاد وخفف من هذه الآراء المتطرفة تحت تأثير أوجست كومت .

ثانيًا : هوبهاوس *Hobhouse* (١٨٦٤-١٩٢٩)

ومن بين علماء الاجتماع في بريطانيا نجد هوبهاوس الذي يعتبر خليفة لهربرت سبنسر ، فقد بنى نظريته السوسيولوجية على أساس فلسفته العامة في التطور . فإذا كان سبنسر قد اقتنع بأن التطور عبارة عن عملية تباين متقدم ، وتوافق أفضل ، فإن هوبهاوس أيضاً اعتبر أن غاية عملية التطور هي تحقيق الإنسجام التام ، والتناسق الكلى في الحياة الاجتماعية . كما أن كلاهما نظر إلى المجتمع باعتبار وحدة عضوية .

على أن هناك إختلافات بين سبنسر وهوبهاوس . فيعتقد سبنسر أن التطور يسير أوتوماتيكيا بالرغم من تدخل الإنسان على حين يدعى هوبهاوس أن مهما كانت عملية التطور معتمدة أوتوماتيكيا على الصراع من أجل البقاء إلا أنها تعتمد أكثر وأكثر على التحكم الشعورى للعقل الإنسانى . وأن التقدم سيعتمد أولاً على التوجيه الشعورى للعقل الإنسانى ودوره فى العملية الاجتماعية . وكذلك يرى سبنسر أن الطبيعة العضوية للمجتمع تعتمد على الإستخدام الواسع للمماثلة البيولوجية ، بينما يمتنع هوبهاوس عن إستخدام المصطلحات

البيولوجية، ولكنه يتحدث دائما عن الوحدة الضرورية للحياة الاجتماعية والإعتماد المتبادل بين أجزائها . هذا فضلا عن أن هوبهاوس يتناول مشكلات المجتمع من وجهة نظر الفلسفة التطورية ، ولكنه مع ذلك يتميز بكونه عالم اجتماع واسع العلم ، يميل للديموقراطية فى مجال فكره السياسى.

ونجد هوبهاوس يناقش علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة ، فيقول إن علم السياسة فرع متخصص من علم الاجتماع ، حيث أن علم السياسة يدرس التنظيم السياسى داخل المجتمع . ويرى أن فهم موضوع علم الاجتماع هو من أجل التقدم الاجتماعى ، فهو علم التقدم الإنسانى، فتفاعل الدوافع الإنسانية وتفاعل الأفراد هو العنصر الأساسى فى العملية الاجتماعية ، وهو الموضوع الرئيسى للتطور الاجتماعى وهذا التفاعل هو الحقيقة الأساسية فى الحياة الاجتماعية . وكأن التأثير الذى يمارسه على الأفراد هو الحقيقة الأساسية فى التطور الاجتماعى .

ومن وجهة نظر هوبهاوس إن التقدم الاجتماعى هو الهدف الأساسى للدراسات الاجتماعية ويفرق بين التقدم والتطور ، فيرى أن التطور أعم وأشمل ، فقد يتضمن تقدما ، وقد يتضمن تطورا . أما المقصود

بالتقدم الاجتماعى فهو نمو الحياة الاجتماعية من حيث الصفات التى لها قيمة عند الإنسان . ولا يعتمد التقدم الاجتماعى على العوامل البيولوجية . بل إنه شىء ثقافى ينتج عن عوامل نفسية واجتماعية .

والتقدم الاجتماعى عند هوبهاوس هو نهاية المطاف فى عملية التطور الاجتماعى . وهو ينطوى على إزدياد تكيف الأفراد مع المجتمع وتناسق أشكال التنظيم الاجتماعى المختلفة ، وتناسق المجتمع ككل مع بيئته ويشير إلى أنه من الممكن أن نعتبر التقدم الاجتماعى تطوراً لمبادئ الوحدة والنظام والتعاون والانسجام بين الكائنات الانسانية . فالمجتمع المثالى هو الذى يسير نحو هذا التقدم هو ذلك المجتمع الذى يتحقق فيه هذا الانسجام والتناسق ، كما أن المجتمع المثالى هو الذى يعيش ويزدهر بالنمو المتناسق بين أجزائه ، كل منها يتطور فى إتجاهه الخاص وتبعاً لطبيعته الخاصة وهو يساعد على تطور الأجزاء الأخرى .

وهذا التوافق والتناسق لا يتم بطريقة آلية أوتوماتيكية ، ولكنه يتحقق عن طريق أو بفعل الإرادة والذكاء ، والجهد الحى .

ولذلك فإن الضبط الاجتماعى الرشيد لظروف الحياة يمكن أن يكون دليلاً على التقدم الاجتماعى . ومن هنا يمكن أن نأخذ نمو العقل الاجتماعى وسيطرته وتحكمه فى ظروف الحياة على أنه مقياس للتقدم

وهكذا فإن الخصائص المميزة للعصر الحديث تكمن فى أن الحضارة أصبحت لها اليد العليا ، وأصبحت ظروف الحياة المادية تحت سيطرة الإنسان ، وأن ذلك ساعد على وضع أسس النظام الاجتماعى الذى يكفل التطور والتقدم.

ثالثاً : *أرنولد توينبى* *Arnold Toynbee*

حقق أرنولد توينبى شهره واسعة لإهتمامه بالتاريخ السوسيولوجى . أو علم الاجتماع التاريخى ، أو المقارن وكان كتاب "دراسة التاريخ أهم كتبه وأشهرها ."

أثرت الحرب العالمية الأولى فى توينبى وجعلته يتجه للشئون العامة ، ومنذ ذلك الوقت ربط بين الكتابات التاريخية ، خاصة تاريخ الشرق الأدنى المعاصر ، وبين نشاطه فى الحياة العامة . وكتب كتاباً عن القومية والحرب ، حيث تناول علاقة القومية بالحرب العالمية الأولى، كذلك كتب كتاباً عن اليونان المعاصرة ، وتركيا المعاصرة ، وقام بزيارة عدد كبير من بلدان العالم القديم والحديث .

وقد درس توينبى حضارات العالم التى ظهرت من قبل ، وكرس جهوده فى هذه الدراسات لمشكلة نمو الحضارات وانهارها ، والمبادئ

التاريخية التي نلاحظها عند دراسة الحضارات والعمليات الداخلية فى تكوين هذه الحضارات وكتب بعد ذلك عن نضوج الحضارات وانحدارها وسوء تكاملها .

كذلك إهتم توينبى بكتابه تاريخ الحرب العالمية الثانية ، اعتقادا منه أن على المؤرخ أن يهتم بالمسائل العامة ويضع تعاليمه وطاقته فى خدمة بلده والعالم بأسره وقد كان توينبى مسيحيا مخلصا ، يرى أن الخلاص الكلى للإنسانية يكمن فى تمسك الحضارة الغربية بالتعاليم والقواعد المتضمنة فى المسيحية .

وتتمثل إسهامات توينبى فى علم الاجتماع فيما يطلق عليه حاليا دراسة الثقافة دراسة قائمة على أسلوب دراسة الحالة Case study . وقد قدم لنا أمثلة هامة لإمكانية دراسة الثقافة من وجهة نظر علم الاجتماع التاريخى .

هذا وتعتبر دراسات توينبى من وجهة نظر علم الاجتماع إسهاما بارزا فى مجال علم الاجتماع المقارن ، وتختلف عن الدراسات الأولى لعلماء الانتروبولوجيا والاجتماع التاريخى . من حيث أنه اهتم بالحضارات التاريخية بدلا من أن يكرس كل جهده لدراسة المجتمعات

البدائية .

رابعاً: بعض الإتجاهات العامة فى دراسات علم الاجتماع البريطانى:

بعد أن استعرضنا بعض اسهامات علماء الاجتماع البريطانيين ومن أهمهم هريوت سينسر وهو بهاوس تجدر الإشارة إلى بعض الإتجاهات التى غلبت على دراسات هذا العلم فى بريطانيا ومن أهمها: -

١- المسح الاجتماعى :

وقد إشتهر هذا الأسلوب فى بريطانيا على يدى تشارلز بوث Charies Booth ، ورونترى Rowntree ، حيث إهتم هؤلاء باجراء دراسات مسحية لاستجلاء ظواهر الفقر فى لندن ، وكذلك أحوال الطبقة العاملة . وقد غلبت على هذه المسرح الأهداف العلمية، سواء للكشف عن ظواهر معينة ، أو الحصول على مادة علمية تمهيدا لإجراء خطة عن ظواهر معينة .

٢- الممارسة الاجتماعية :

ظهرت دراسات كثيرة فى علم الاجتماع البريطانى كان هدفها

خدمة الممارسة العملية ، والإسهام فى صنع سياسة عملية . وقد ظهر فى كثير من أعمال مانهايم ، الذى كان كتابه فى علم اجتماع المعرفة يتضمن محاولة قديمة لعلم الاجتماع تتمثل فى الوصول إلى مذهب فى السياسة العملية وكذلك كتابه " الحرية ، والقوة والتخطيط الديمقراطى " ، فضلا عن إنشغاله وغيره من الكتاب بمسألة تحقيق التكامل .

٣- علم الاجتماع الصناعى :

وفى ضوء إزدهار الصناعة ، وانتشار الثورة الصناعية إزدهر علم الاجتماع الصناعى الذى يركز أساساً على العلاقات الإنسانية فى الصناعة ، ونتائج عملية العمل الرشيد ، ومشكلات الصناعة واسلوب اتخاذ القرار داخل المصنع . وهكذا إنتعش هذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع فى بريطانيا.

٤- الطبقات الاجتماعية :

كذلك ظهر إهتمام كبير فى مجال علم الاجتماع البريطانى بمناقشة طابع البناء الطبقي للمجتمع الصناعى الحديث . وقد تجلى ذلك فى أعمال بوتومور " الطبقات فى المجتمع الحديث " دراسة

مقارنة لفهوم الطبقة والبناء الطبقي ، إلى جانب أعمال " مارشال " عن المواطنه والطبقة الاجتماعية حيث يصف التغييرات التى تحدث فى بناء المجتمع البريطانى الحديث .

ولقد أدت هذه الإهتمامات والأعمال المرائده التى أظهرتها إلى نشأة فروع متميزة فى مجال علم الاجتماع البريطانى ونشرت دراسات عديدة يصعب حصرها هنا تعبر عن هذه الإتجاهات أو التيارات التى تميز بها علم الاجتماع فى بريطانيا .

ج - فى ألمانيا

تمهيد :

لم يكن معظم علماء الألمان فى بداية دراساتهم متخصصين فى علم الاجتماع ، ولكنهم تلقوا تعليما فى الفلسفة ، أو الاقتصاد ، أو القانون أو الأنثروبولوجيا ، وشغلوا كراسى الأستاذية فى هذه التخصصات وليس فى علم الاجتماع . ومع ذلك كانت لهم إسهامات هامة ومتعددة فى علم الاجتماع . الأمر الذى خلق أمامهم أشكالا كثيرة من المعارضة والعقبات .

وقد ثار جدل كبير فى الكتابات السوسيولوجية الألمانية حول إمكانية تطبيق طرق البحث فى العلوم الطبيعية ، على العلوم الاجتماعية ، واختلف العلماء حول مؤيد ، ومعارض . فالمعارضون رأوا أن مجال المادة وهو موضوع العلوم الطبيعية ، يختلف عن مجال النفس وهو موضوع العلوم الاجتماعية . أما المؤيدون فرأوا أن العلوم الاجتماعية قد تستخدم طرق العلم الطبيعى فى البحث بطريقة نافعة ، وذلك باستثناء التاريخ الذى يدرس الجوانب الفردية والفريدة فى مجال الظواهر الاجتماعية ، وهذه الدراسة لا يمكن الإستدلال على أساسها .

ومع ذلك فقد هاجم المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبى هذا الزعم قائلاً بأنه يمكن استخلاص بعض القوانين العامة التى يسير عليها التطور التاريخى .

ويمكن القول إن العلماء الألمان هم أول من وضعوا أسس علم الجغرافيا البشرية ، وهو العلم الذى يدرس العلاقة بين الإنسان والمجتمع والبيئة المادية . ولاتزال كتابات "راتزل" فى هذا المجال تمثل منزلة راقية بين الكتابات فى هذا العلم فى العالم العربى بأسرة . وقد إنشغل بالتوفيق بين مبادئ التطور البيولوجى ، وعملية التأثير الجغرافى على النوع الإنسانى .

كذلك إهتم العلماء الألمان بالإتجاه البيولوجى فى علم الاجتماع وحاولوا إجراء تطبيقات مختلفة على فروض داروين Darwin عن العمليات الاجتماعية . وقد عبروا كثيراً عن فكرة المماثلة بين الكائن البيولوجى ، والوحدات الاجتماعية . وأحيا بعضهم فكرة الكائن العضوى الاجتماعى ، واتخذوا منها أساساً لأفكارهم فى الإصلاح الاجتماعى . وفى هذا المجال دافع " جمبلو فتش " بحماس كبير عن التماثل بين " الداروينية الاجتماعية " ، أى الحرب وصراع الأجناس من ناحية ، وبين التطور العضوى من ناحية أخرى .

كذلك نسب أصل الدولة ونمو بنائها الاجتماعي إلى أثر الحرب

وصراع الجماعات الاجتماعية . وقد شاع بين العلماء الألمان هذا الإتجاه وهو تطبيق مبادئ دارون في التحليل الاجتماعي ، وبذلوا جهدا كبيرا لوضع نظرية عن التطور الاجتماعي في حدود مبادئ الوراثة ، والانتخاب الطبيعي ، والتغاير والصراع من أجل البقاء ، والبقاء للأصلح. وقد مثلت هذه الجهود تطورا كبيرا في مجال علم الاجتماع في ألمانيا وغيرها ، حيث حاولوا تطبيق المبدأ التطوري على كل من المجتمع والثقافة .

وإلى جانب الجهود السابقة كان لرواد المدرسة الألمانية الاجتماعية إسهامات متميزة في مجال علم النفس ، سواء علم النفس الشعبي أو علم النفس الاجتماعي ، أو الرأي العام ، أو علم الاجتماع النفسي الذي يدرس العوامل النفسية المؤثرة في حياة الجماعة .

وقد دافع عدد كبير من العلماء الألمان عن علاقة علم الاجتماع بالتاريخ ، فقالوا أن علم الاجتماع من حيث تكوينه هو تاريخ متسع وغنى . ويمكن القول أن علم الاجتماع والدراسات الاجتماعية في ألمانيا قد تأثرت إلى حد كبير بالبيئة والأفكار والمؤثرات السائدة في

مجتمعهم. ومن هنا فإن الأساس البيئي للنظريات الاجتماعية قد أسهم فيما يعرف بإسم علم اجتماع المعرفة الذى حدد معاملة ماكس شيلر Max Scheler ، وأسهم فيه كارل مانهايم Karl Manheim بجهد كبير منذ أن صدر كتابه " الايديولوجيا واليوتوبيا " .

وسوف نتناول فى هذا الفصل إسهامات كل من فرديناند تونيز F.Tonnies ، وجورج زيمل George . وماكس فيبر Max weber .

١- فرديناند تونيز F. Tonneis :

ولد تونيز فى مقاطعة فى شمال ألمانيا عام ١٨٥٥ ، لأسرة تعمل بالزراعة منذ فترة طويلة . وقد درس تونيز فقه اللغة وقد أثر هذا النوع من التعليم فى اتجاهه لدراسة الفلسفة الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية وقد تأثر بعدد من العلماء والكتاب ، وخاصة أحد علماء الإقتصاد ويدعى فاجنر Wagner وكان هذا الأخير يؤمن بضرورة قيام الدولة بتنظيم متزايد للحياة الاجتماعية ، لذلك تأثر تونيز بفكرة أو مذهب إشتراكية الدولة ، وبعد ذلك إهتم تونيز بكتابات توماس هوبز Thomas Hobbes وكان هوبز من أعظم المدافعين عن سلطة الدولة التى لا نهاية لها . وقد أدى ذلك إلى أن يكرس تونيز جهدا كبيرا

لقراءة الفلسفة السياسية، والقانون الطبيعي، فضلا عن العلوم الاجتماعية.

وقد ألم بقدر كبير من الكتابات الألمانية ، والإنجليزية والفرنسية ومن مجمل قراءاته تصور أن كل صور التفكير غير العقلاني أو غير الرشيد لها معناها الخاص ، وهي فى النهاية مشتقة من الإرادة الإنسانية ، وأصبحت النظريات الاجتماعية من وجهة نظره تعبيرات عن الإرادة الاجتماعية ، وإنعكاس للظروف الاجتماعية الواقعية .

كذلك إتضح له أن بعض الأفكار كالشيوعية ، والإشتراكية لاينبغى إعتبارها مجرد صور ذهنية أو خيالية ، بل فى حقيقة الأمر صور من الحياة الاجتماعية الواقعية ، فالدراسات الاثنوجرافية الحديثة أثبتت وجود الشيوعية البدائية . وأدرك تونيز أن تاريخ الإنسانية قد مر بعدة مراحل بدأت بالشيوعية البسيطة ، وانتقلت إلى مراحل مختلفة من النزعة الفردية ، ثم إلى الإشتراكية العالمية . وقد عرض تونيز كل هذه الأفكار فى مؤلفه الشهير " المجتمع المحلى والمجتمع العام "

ولقد كان تونيز محافظا ، ومع ذلك فقد إشتراك فى كل الحركات التقدمية الهامة التى ظهرت فى عصره ، فقد إشتراك فى فرعين من فروع الحركة العمالية المنظمة ، وهما الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ، والنقابات العمالية المنظمة ، معتقدا أنهما قد يمهدان الطريق لقيام مجتمع أفضل .

كذلك إشتراك تونيز فى تأسيس الجمعية السوسيولوجية الألمانية. وظل رئيسا لها عدة سنوات ، وكان عضوا شرفيا فى الجمعية السوسيولوجية الأمريكية ، وكان على صلة وثيقة بكل مشاهير عصره من الكتاب والفنانين ورجال السياسة .

أهم نظرياته وكتابه :

تضم كتابات تونيز كثيرا من الموضوعات ، والمجالات الواسعة فى علم الاجتماع ، والفلسفة الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية . وتشكل نظرية تونيز عن المجتمع المحلى والمجتمع العام ، والتى تعرف بإسم Gemeinschaft and Gesellschaft ، تمثل مرتكزا لأفكار تونيز عن كثير من المفاهيم الاجتماعية . كذلك فإن شهرته العالمية فى مجال علم الاجتماع مستمدة من هذه النظرية .

ولقد تميز كتابه عن المجتمع المحلى والمجتمع العام بقوة التفكير . وجمال الأسلوب ، ويضم بين دفتيه الأسس النفسية الاجتماعية والمقولات السوسيولوجية الأساسية .

وقد طبق تونيز مفهوماته الأساسية عن المجتمع المحلى والمجتمع العام على دراسة ظواهر خاصة من الحياة الاجتماعية ، كالأخلاق ، والطرق الشعبية *Morals and Folkways* ، فضلا عن تطبيقاتها فى مجال الرأى العام ، ولم تتوقف إسهامات تونيز عند هذا الكتاب وحده ، ولكن نظريته السوسيولوجية تطورت ونضجت بعد ذلك ووصلت إلى آفاق أرحب . وهناك أجزاء من نظريته فى علم الاجتماع لم يعرفها معرفة جيدة سوى تلاميذه ، حيث لم تظهر فى صورة كاملة، بل ظهرت فى عدة مقالات . ولذلك نقول إن كتابه المجتمع المحلى والمجتمع العام أكثر نفعا ، ولاغنى عنه لفهم نظرية تونيز فى علم الاجتماع .

وحيثما درس تونيز نظرية توماس هوبز فى القانون ونظرية الدولة تعاظم إهتمامه بمشكلات المجتمع ، وفلسفة القانون . كذلك تجدر الإشارة إلى أعمال تونيز فى مجال الدراسات الامبريقية (أو

الواقعية) ، تلك الأعمال التى كرس لها جزءاً هاماً من حياته . فقد أجرى عدة مسح اجتماعية عن العاملين فى الملاحة، والموانى البحرية، والتى طلب إليه القيام بها بعد إضراب قام به العمال فى هامبورج . كذلك أجرى دراسة عن العلاقة بين بعض الظواهر الأخلاقية والظروف الاقتصادية والاجتماعية فى إحدى المدن . وكتب عدة مقالات عن الجريمة فى تلك المدينة ، وتعتمد هذه المقالات على معلومات جمعها من السجون الرئيسية . هذا إلى جانب دراسة عن الإنتحار فى المدينة، والتغيرات الدورية فى معدلات الزواج ونسبة المواليد الذكور إلى الإناث فى بعض الفئات الاجتماعية والاقتصادية . وهكذا كانت دراسات تونيز متعددة ومتشعبة غطت كثيراً من المجالات الاجتماعية. ومع ذلك فسوف نمنح بعض التركيز لنظريته عن المجتمع المحلى والمجتمع العام لما نالته من شهرة جعلتها علامة متميزة على طريق نمو علم الاجتماع الألمانى .

المجتمع المحلى والمجتمع العام :

يمثل مبدأ العلاقات الإنسانية ، أو الحقائق الاجتماعية المجردة الأساس لنظرية تونيز . ويقوم هذا المبدأ على التمييز بين مفهومين

أساسيين هما المجتمع المحلى والمجتمع العام . وهذان المفهومان يشكلان موضوعا أساسيا للمناقشة بين الفلاسفة الاجتماعيين منذ عهد أرسطو .

ويعتبر كل منهما صورة من جانب واحد لواقع الحياة الاجتماعية . ولقد قصد تونيز بهذين المفهومين الإشارة إلى التباين الشكلي أو التصورى الواضح بين نمطين أساسيين من أنماط الحياة الاجتماعية وهما نمطان متعارضان لصور اجتماعية واقعية ملموسة ، وقد لاحظ أن من يكتب عنهما يتناول أحدهما فقط دون الآخر .

وإذا كنا قد أشرنا إلى تأثير هوبز على تونيز ، فيمكن القول أن

هوبز ميز بين الدولة الطبيعية ، والدولة السياسية ، وكان هذا تمهيدا لظهور مفهومى المجتمع المحلى والمجتمع العام . كذلك أسهمت المعلومات التى أتاحت نتيجة الدراسات الانتروبولوجية الثقافية ، وفقه اللغة ، والقانون المقارن فى بلورة مفهوم المجتمع المحلى والمجتمع عند تونيز . فعلى سبيل المثال تأثر تونيز بكتاب " مورجان Morgan " عن المجتمع القديم إلى جانب تأثره بفلاسفة الحقوق الطبيعية الألمان، والإنجليز ، والأمريكان .

ونجد تونيز يعترف بفضل السير هنرى مين Sir H.Maine خاصة فى فكرته عن إنتقال المجتمعات الإنسانية من المنزل أو المكانة الاجتماعية إلى التعاقد .

ومن الواضح أن التمييز بين المجتمع المحلى والمجتمع العام كمفاهيم أساسية للجماعات الاجتماعية يتطلب التمييز بين الكيانات الاجتماعية العضوية ، والكيانات الآلية أو الميكانيكية . أو بين العلاقات التى تنشأ طبيعياً من عواطف المشاركة الوجدانية ، والعلاقات التى تتكون بطريقة شعورية مقصودة ومن أجل غرض محدد.

ويثير تونيز هنا عددا من القضايا على النحو التالى :

(أ)ينبغى أن ننظر إلى كل العلاقات الاجتماعية باعتبارها من خلق الإرادة الإنسانية ، وتظهر كوقائع اجتماعية من خلال طريق واحد هو إرادة الأفراد فى الارتباط معا .

(ب)هذه الإرادة وما ينشأ عنها من علاقات داخلية بين الأفراد المترابطين مع بعضهم البعض ، هى من طبائع متنوعة . فقد تكون الجماعة أو العلاقات أمورا مرغوبا فيها من أجل تحقيق غاية محددة تتمثل فى اللامبالاة التامة ، أو النفور من الشركاء (كما هو الحال فى

الشركة التجارية مثلا) ، أو قد تكون العلاقة ذات قيمة فى حد ذاتها (كالصداقة) بسبب المشاركة الوجدانية القائمة بين الشركاء . وهنا ميز تونيز بين نوعين من الإرادة هما الإرادة العاطفية، والإرادة الرشيدة (أو الإرادة الرئيسية ، والإرادة التحكيمية) والإرادة الرشيدة هى التى تميز بين الغاية والوسيلة . والإرادة العاطفية ليست بالضرورة إرادة غير رشيدة ، بل على العكس قد يستطیع المرء التمييز بين درجات من الرشد فى الإرادة العاطفية ، والمجتمعات المحلية المشتقة منها . ويكون المعيار أو المقياس هنا بادئا من المشاركة الوجدانية الغريزية بين الأفراد المترابطين ترابطا بيولوجيا فهذه هى التى تحدد الإرادة الفردية ، هذا بالإضافة إلى إعتبارات أخرى كأن تعتمد الإرادة الفردية على علاقة تنشأ عن التشبث العام بقيم معينة كعلاقة الدم والجوار والأسرة والمجتمع المحلى والطائفة المهنية .

وقد هوجمت تصورات تونيز على أساس أنها تصورات نظرية أو تصنيفية ، ولكن تونيز لم يكن يقصد ذلك ، بل أكد على أن هذه المفاهيم تعبر عن أنماط مثالية لا توجد بهذه الصورة فى العالم الواقعى ، ولذلك فهى لا تستخدم كنماذج تصنيفية ، بل ينبغى إعتبارها كسمات موجودة

بنسب متباينة فى الكيانات الواقعية . فإذا قلنا أن الأسرة مجتمع محلى ، فإن مهمة عالم الاجتماع هنا أن يحدد مدى توافق الأسرة مع موقف واقعى مثل أسرة العامل فى مدينة كبيرة مثلاً ، وهل توافق الأسرة مع مجتمع محلى أكثر من توافقها مع موقف أو مجتمع آخر مثل الأسرة فى المزرعة . ويقول أننا إذا أخذنا هذه المفاهيم على هذا النحو فإنه يصبح من الممكن إستخدامها فى دراسة الظواهر التاريخية دون تشويه فى منطق النظرية .

والواقع أن مفهومى المجتمع المحلى والمجتمع العام غير متناقضين تماماً . فالسلوك الإنسانى لا يحركه العقل وحده ولكن تحركه أيضاً الميول والمواقف ، أى تحركه أساساً الإرادة الطبيعية العاطفية ، كما تحركه الإرادة الرشيدة إلى حد ما . أى أن الروابط والتنظيمات لها بالضرورة أساس فى المجتمع المحلى . أى أن المفهومين متداخلان وغير متناقضين .

النظرية والبحث عند تونيز :

حظى كتاب المجتمع المحلى والمجتمع العام بشهرة واسعة فى المانيا ولكنه لم يحظ بمثل هذه الشهرة والتقدير فى أمريكا ، ذلك أن

علماء الاجتماع الأمريكيين لايهتمون كثيرا بما يسمى علم الاجتماع النظرى . ومع ذلك فقد إعتقد تونيز فى إمكان التوصل إلى مناهج للبحث فى العلوم الاجتماعية . ولم ينظر إلى النظرية بإعتبارها غاية فى حد ذاتها، أو مشتقة أو منفصلة عن البحث الاجتماعى . فهو يميز بين ثلاثة فروع لعلم الاجتماع لكل منها جوانبه المعرفية وطرقه البحثية :-

(١) علم الاجتماع النظرى .

(٢) علم الاجتماع التطبيقى .

(٣) علم الاجتماع الامبيريقى أو السوسيوجغرافيا .

وفكرة علم الاجتماع النظرى تتفق تقريبا مع فكرة علم الاجتماع العام الذى نعرفه فى الوقت الحاضر. وموضوع هذا العلم هو دراسة الكليات الاجتماعية المجردة الثابتة ، وهى تتكون من العلاقات الاجتماعية، والجماعات أو التنظيمات الاجتماعية. ويتكون هذا العلم من نسق من المفاهيم وهى وسائل ضرورية لوصف وفهم الظواهر الاجتماعية الواقعية.

أما علم الاجتماع التطبيقى فهو يهتم بتطبيق مفاهيم علم

الاجتماع النظرى فى تحليل وتفسير المجتمعات التاريخية الواقعية ،
والعمليات الاجتماعية للتطور . ويتضح من هذا أن المعنى الأصلى لعلم
الاجتماع هو أنه فلسفة علمية للتاريخ ، كما كان يدركه أوجست كومت.
والإختلاف بين علم الاجتماع النظرى وعلم الاجتماع التطبيقى هو أمر
مساو للإختلاف بين النظرية الاستاتيكية ، والنظرية الديناميكية عن
المجتمع ، وأبعد من هذا فإن هذا الإختلاف يرجع إلى الإختلاف بين
المنهج التجريدى والمنهج الاستلالى . ففى علم الاجتماع التطبيقى
ينبغى جمع المعلومات الإمبريقية وتنظيمها وتفسيرها تبعا لمبدأ
التطور العام من المجتمع المحلى إلى المجتمع العام .

وأخيرا فإن الدراسة السوسيوجرافية للظروف والعمليات
الاجتماعية الحالية ، أو ما يسمى علم الاجتماع الإمبريقى ، فيستخدم
الطرق الاستقرائية أو الإمبريقية ، لأن كل البيانات المطلوبة فى هذا
المجال إما أنها موجودة ، وإما أنه يمكن الحصول عليها .

فالدراسات الإمبريقية تستخدم مفاهيم علم الاجتماع النظرى من
أجل إختبار الحقائق وتنظيمها . ويتفق هذا المفهوم للسوسيوجرافيا مع
النموذج الحديث للمسوح الاجتماعية ، والدراسات الايكولوجية
المنتشرة فى أمريكا والتى تقوم على الدراسة العلمية للحقائق

السوسيولوجية كما تبدو فى المجتمعات المحلية ، أو الجماعات الواقعية الملموسة .

وهكذا يتضح أن فكر فرديناند تونيز كان فكرا خصبا أثرى نظرية علم الاجتماع ، وأرسى دعائم المدرسة الألمانية باعتباره أحد روادها المؤسسين .

٢- جورج زيميل : George Simmel .

يعتبر جورج زيميل من وجهة نظر علماء الاجتماع الزعيم الفعلى للمدرسة الألمانية فى علم الاجتماع . فقد كان من بين العلماء الذين إنتقلوا بهذا العلم من التقليد الكلاسيكى إلى عصر النهضة فى أواخر القرن التاسع عشر ، وذلك فى مجال النظرية والبحث السوسيولوجى على حد سواء . فضلا عن ذلك فإنه ينظر إليه على أنه زعيم الإتجاه الصورى أو المدرسة الشكلية فى علم الاجتماع . وقد كان فيلسوفا بالدرجة الأولى ، فقد إهتم بمشكلات المجتمع إلى جانب التاريخ ، والفنون الجميلة ، والأدب . وقد ترجمت كتاباته إلى كثير من اللغات الغربية . الأمر الذى أكسبه شهرة كبيرة .

موضوع علم الاجتماع عند زيميل :

لا يتفق زيميل مع القول بأن علم الاجتماع هو العلم الذى يدرس كل الحقائق الاجتماعية ، أو كل ما هو إنسانى . فذلك يوسع نطاقه ولا يمكن الباحثين من الإحاطة بكل جوانبه . ولكنه يرى أن علم الاجتماع يجب أن ينفصل عن العلوم الخاصة التى يدرس كل منها موضوعاً اجتماعياً محدداً . ويرى أن العلوم الاجتماعية التى تقوم حديثاً يجب أن تعتمد على التجريد ، بمعنى أن تجرد حقائقها وموضوعاتها مما تنطوى عليه من مادة ، وذلك من أجل الوصول إلى مبادئها الجوهرية والشكلية . ويطبق هذه النظرة على علم الاجتماع ، فهو عنده علم نظرى مجرد موضوع دراسة العلاقات الاجتماعية فى صورها الخالصة ، أى دراسة أشكال التفاعلات الاجتماعية المتبادلة التى تحدث فى كل ميادين الحياة الاجتماعية ، ولا يدرس هذا العلم الحقائق المادية التى تنطوى عليها الظواهر ، فهذه متروكة أو يجب أن تترك للعلوم الاجتماعية الخالصة التى تعالج مختلف ميادين النشاط الاجتماعى ، أما مهمة علم الاجتماع فهى مهمة تجريدية مقصورة على الوصول إلى أشكال العلاقات الاجتماعية .

وترتكز نظرية زيمل على التمييز بين طبيعة العلاقات الاجتماعية من ناحية الشكل أو الصورة ، وما تنطوى عليه مضمون اجتماعى ، لأن العلاقات التى تنشأ بين الأفراد فى المجتمع كالصراع والتنافس ، والخضوع ، وتقسيم العمل ، والتقسيم الطبقي وغيرها موجودة فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية . ووظيفة علم الاجتماع هى تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية حتى تصل إلى مقوماتها الأساسية ، وخصائصها الذاتية ، ثم تحاول تفسيرها فى صورها المجردة بعيدا عن تجسدها أى مادتها فى المجتمع .

طبيعة المجتمع :

ينشأ المجتمع من وجهة نظر زيمل عن التفاعل النفسى بين الكائنات الإنسانية كأفراد ، وكأعضاء فى جماعات . والمجتمع فى الحقيقة ليس شيئا عاديا ولكنه عبارة عن عملية معقدة ، فهو مجموعة من العلاقات المعقدة ، أو الأحداث أو الوقائع ، أو الأشياء الوظيفية التى يخلقها الأفراد ، ويعيشون فيها وتعبير عن تفاعل خبراتهم . وكثيرا ما كان زيمل يتجنب إستخدام كلمة المجتمع ، ويستخدم بدلا منها مصطلح الهيئة أو الرابطة ليشير إلى الطبيعة الحقيقية للواقع الاجتماعى . ومع

ذلك فإن التفاعل النفسى لا يكون عملية الترابط Association . فليس الترابط مجرد تبادل النظرات بين الأفراد ، أو بين فردين يمران فى الشارع ولكن الترابط يتكون من الظواهر الكبرى التى إذا ما تكررت تشتد وتقوى ، ويكون لها طبيعة العمليات الاجتماعية . فالوجود معا والترابط الكامل يفترض أن يعمل على استمرار التأثير المتبادل الكثيف . وحتى الجماعات الكبيرة أو التنظيمات ، التى تتكون من العلاقات بين الأفراد ، والآتى تتطابق مع فكرة المجتمع عند زيميل ، هذه الجماعات ليست سوى تعبير عن التفاعلات المباشرة بين الأفراد . وهذه العلاقات ليست نفسية فحسب ولكنها أيضاً علاقات أخلاقية .

وهذا القول عند زيميل يتضمن مبدأين أساسيين :-

الأول : أنه فى أى نوع من أنواع التفاعل ، عندما يفقد أحد طرفى العلاقة التفاعلية أهميته عند الطرف الآخر فإن أى علاقة يراها أحد الطرفين هامة فى حين يراها الطرف الآخر مجرد وسيلة لتحقيق غاية لا ترتبط بالطرف الأول . أو إذا وجدت اللامبالاه الكاملة من جانب أحد الأطراف نحو الآخر، فإن العلاقة الناشئة لا تعتبر علاقة اجتماعية على الإطلاق ، بسبب عدم وجود رابطة فى مثل هذه الحالات .

الثانى : يمكن النظر إلى المجتمع على أنه نسق من العلاقات الأخلاقية والقانونية التقليدية بين الأفراد ، وأن هذه الرابطة تتضمن تبادل الحقوق والواجبات . وهذا المبدأ يستخدم فى تحليل علاقات القوة والسيادة والسيطرة . ولا مجال للإجبار فى العلاقات الاجتماعية لأن التفاعل يتضمن بالضرورة قدراً من الفعل ، والإختيار ، وإتخاذ القرار. وهذا لا يحدث من جانب الأفراد المجبرين .

ومعنى ذلك أن مفهوم التفاعل الاجتماعى عند زيميل يستبعد العلاقات التى قد تنشأ بين الإنسان والأشياء من مجال علم الاجتماع . أى أنها لكى تكون داخله فى مجال علم الاجتماع لابد أن تكون بين أشخاص.

وفضلاً عن ذلك يرى زيميل أن العمليات التى قد تؤدى إلى الإنحلال هى عمليات هامة فى حياة الجماعة مثل الترابط تماماً . حيث أنه ليس هناك جماعات متجانسة تجانساً تاماً . وإذا أمكن وجود مثل هذه الجماعة فلن توجد فيها أية حياة ، ولذلك نجد أنه فى علاقات الزواج هناك قدر معين من الصراع ، فهو عنصر ضرورى . كما أن

المعارضة هى الوسيلة الوحيدة التى تساعد الأفراد الذين يقوم بينهم عدا على أن يتحملوا وجودهم معا فى رابطة واحدة .

ومع ذلك فإن الصراع وحدة لاينتج صوراً اجتماعية، غير أن وجودها إلى جانب قوى الترابط يكونان معا الوحدة الواقعية الحية للجماعة.

ويتحدث جورج زيمل عن أن هناك قدرا مسموحا به من العداء بين أعضاء الجماعة . فالجماعات الكبيرة التى تتصف بدرجة عالية من التنظيم سوف تقاوم درجة أعلى من الإنقسام ، وذلك بشكل أكبر مما تتحمله التجمعات الميكانيكية . فالدولة العصرية مثلا تستطيع أن تتحمل صراع الأحزاب السياسية ، كما تستطيع إستخدام العداءات بين هذه الأحزاب لحفظ توازن الدولة واستمرار تقدمها ، على حين أن دولة المدينة اليونانية تحطمت بسبب الصراع الحزبى الداخلى . وهكذا تتفاوت حدة الصراع ، كما يتفاوت معدل تحمل الجماعة لهذا الصراع وفقا لظروفها وبنائها .

بناء المجتمع ومشكلات النمو الاجتماعى :

تتطابق فكرة الصورة عند جورج زيمل مع فكرة البناء . فهو قد ناقش مثلما فعل الوظيفيون مشاكل السيادة والتبعية كظواهر أساسية ، ويميز بين ثلاثة أنماط رئيسية من السيادة والسلطة .

(٢) السيادة عن طريق شخص واحد .

(٢) السيادة عن طريق جماعة من عدة أشخاص .

(٣) التبعية لمبدأ موضوعى لاشخصى .

وترجع أهمية أفكاره هنا إلى تحليله الدقيق للمواقف النوعية التى تنبع من كل نمط من هذه الأنماط الرئيسية .

ويتبع زيمل الأشكال التطورية فى الأسرة والدولة ، وفى الشكل الاقتصادى أيضاً . فيحدث نفس التطور فى العلاقة بين صاحب العمل والعمال إلى الحد الذى يصبح فيه الطرفان تابعين لمبدأ التعاقد الموضوعى . ويحدث هذا الأمر بصفة خاصة إذا كا التعاقد يعتمد على اتفاق جماعى بين هيئة أصحاب الأعمال والتقابة العمالية .

وقد كان زيميل واعيا بالمزايا التي تنشأ عن تبعية الأفراد للعناصر الشخصية فى السلطة ، ولكنه كان يفكر بشكل عام فى جعل علاقات السلطة علاقات لاشخصية لأن ذلك يجعل التبعية أكثر احتمالاً وإهانة وقهراً . وقد أفاض كثيراً فى مسائل السلطة والتبعية والديمقراطية . والمعايير الواجب توافرها فيمن يتولى السلطة ، فيرى أن الوظائف العليا فى الدولة العصرية تتطلب مؤهلات شخصية غير عادية عند إختيار الشخص . ولأنك أن ندرة الأشخاص المؤهلين تأهيلاً عالياً تخلق صعوبات جديدة ، ولكن يخفف هذا الأمر وهذه الصعوبة أن الأفراد الذين يختارون لهذه المناصب ، قد يتوافقون مع المهام الجديدة والضخمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه قد يتم التعجيل الموضوعى للوظيفة ذاتها. هذا الأمر الذى لايقوم على مؤهلات شخصية.

وقد أثار زيميل بعض التساؤلات فى هذا الإطار مثل ما الذى يؤدى إلى تكامل الجماعات، أو تفككها، وما الذى يجعلها تستمر خلال فترة طويلة من الزمن.

ولقد مثلت هذه الأفكار جوهر الفكرة الرئيسية عن المجتمع . فمناقشته عن إحتفاظ الجماعات بذاتها قد تعتبر معياراً لإسهاماته فى

نظرية علم الاجتماع . فهو يتحدث عن إستمرار الهوية الخاصة بالجماعة رغم التغير الذى يحدث فى تكوينها أو تكوين أعضائها . فلاشك أن إستمرارها بالجماعة يتأثر أساساً بإستمرار الموقع المحلى ، أو الاقليم الذى توجد به ، ومدى ترابط المواطنين والمضامين الفكرية من الجماعات وتأثيرها بأرض الآباء أو الأجداد . وهنا يقول على الرغم من تشابه العلاقات إلا أن صفاتها السوسولوجية تختلف تبعاً لإختلاف الفترة الزمنية التى تستمر فيها هذه العلاقات .

كذلك يرى أن الشرط الثانى لإستمرار الجماعة هو الإتصال الفسيولوجى بين الأجيال فله أهمية عظمى من أجل إستمرار الجماعات الكبرى فى الوجود فإحلال جيل محل جيل أمر لا يحدث فى الحال ولكنه يحدث خطوة خطوة أو بالتدريج . كما أن عضوية الجماعة تساعد على المحافظة على الثقافة واستمرارها ، وانتقالها . وهنا يعارض زيمل إعتقاد الجماعة فى وجودها على حياة فرد واحد ، أو حاكم ، أو قائد ، وهو يحذر من هذه الحالة من أن وضع الحاكم يجب أن يكون موضوعياً ، بمعنى أنه ليس سوى تشخيص لروح غير شخصية أو فوق شخصية Super personal ، أو لمبدأ مرتبط بالوضعية .

والتنظيم من وجهة نظر زيميل هو أهم شرط لإستمرار أى جماعة.
فكل الهيئات تنشأ أساساً من التفاعل المباشر بين الأعضاء ، ومن أدوارهم
كأعضاء فى جماعة عن طريق التنظيم والوظائف التى تؤثر فى وحدة
الجماعة . والجماعة المنظمة أقوى من الجماعة غير المنظمة ، من حيث
مقاومة الأخطار الداخلية والخارجية .

وهكذا نرى كيف أن جورج زيميل قد أحدث تأثيراً ملحوظاً فى
علم الاجتماع ظل حتى الوقت الحاضر ، فقد تأثر به كثير من علماء
الاجتماع الأمريكيين مثل روس Ross ، وسمول Small ، وزنانيكى
Znaniecki وبيكر Becker وغيرهم .

ومع ذلك فإن هناك اعتراضات كثيرة وانتقادات أثيرت حول
تأكيده على أن علم الاجتماع يدرس الصور الاجتماعية ، ويرون أن
دراسة العلاقات الاجتماعية دراسة مجردة وردها لعناصرها الأولية
يخرجها عن طبيعتها ويجردها من معانيها الاجتماعية ، فتبقى غير
ذات دلالة مادية أو شيئية .

كذلك يرى النقاد أن تجريد العلاقات الاجتماعية وإرجاعها إلى
عناصر أولية مجردة يقطع صلتها ويمزق وحدتها ، لأن هذه العلاقات

متداخلة ومتشابهة وسريعة التغير ، ودائمة التفاعل . ومن الملاحظ أن كل تغير يصيب ناحية من نواحيها لابد أن يتردد صداها فى باقى العلاقات ، فلا يمكن دراسة العلاقات منعزلة أو مجردة ، لأن مثل هذه الدراسة تصبح غير ذات جدوى . ومن ثم يجب دراسة المجتمع ككل ، ويجب دراسة العلاقات دراسة موضوعية كما هى موجودة فى مختلف أوجه النشاط الاجتماعى .

وأخيراً أثار النقاد أن دراسة العلاقات الاجتماعية دراسة مجردة يتنافى مع فكرة القانون الاجتماعى ، إذ كيف نستطيع الوصول إلى قانون اجتماعى حول ظاهرة معينة مالم يكن ذلك مرتبطاً بالأحداث الاجتماعية ومقيداً لشروطها الزمنية والموضوعية . إن من الصعب أن ندرس العلاقات الاجتماعية ونفهمها بطريقة فلسفية ميتافيزيقية لأن ذلك يفقدها خاصيتها الاجتماعية .

وعلى الرغم من أهمية هذه الإنتقادات ، إلا أن الإتجاه الصورى أو التجريدى الذى تزعمه زيمل ، كان فى حد ذاته إسهاماً كبيراً فى مجال نظرية علم الاجتماع .

ثالثا : ماكس فيبر Max Weber :

ينتمى ماكس فيبر لأسرة ميسورة ، فلقد عاش فى الفترة ما بين (١٨٦٤-١٩٢٠) . وكان والده سياسيا نشطا ، وكان فيبر يدرس الإقتصاد والقانون فى مطلع حياته وتفوق فيهما ، وقد عين فى عام (١٨٩٣) أستاذا للاقتصاد بالجامعة . وقد أصيب بإنهيار عصبي أبعده عن الجامعة ، ولم يعد إليها إلا قبيل وفاته بعامين ، حيث كان قد حقق أقصى درجات النضج .

ولقد أثر ماكس فيبر فى نمو النظرية السوسيولوجية تأثيراً واضحاً ، فعلم الاجتماع يتخذ عنده طابعا ذاتيا ، ويعتبر أحد ثلاث سيطر عليهم الإتجاه السيكلوجى ، والآخران هما توماس Thomas وبارتو Pareto ، خاصة فى حديثة الأخير عن الغرائز .

ولقد تعددت إهتمامات فيبر ، ما بين الاقتصاد والمجتمع ، والتاريخ الإقتصادى والإجتماعى ، وعلم اجتماع المعرفة ، والسياسة ، والقانون ، وكانت إهتماماته عملية ، فلم يهتم بالموضوعات الأساسية فى علم الاجتماع ، ومع ذلك كانت لديه قدرة تحليلية فائقة ، فدرس موضوعات قد لاتبدو لصيقة بعلم الاجتماع ، ولكنها أثرت النظرية

السوسيولوجية بقدر كبير .

علم الاجتماع عند فيبر :

كأى عالم لا يمكن فهم أفكار فيبر دون فهم المناخ الاجتماعى والعلمى والسياسى السائد فى عصره . وهنا فقد وجد فيبر أفكار ماركس وكانط شائعة ، وإطلع كذلك على إسهامات تونيز وزيمل .

ولقد حاول فيبر أن يضيق الفجوة بين العلم الطبيعى ، والعلم الروحى ، وهنا فرق بين طبيعة العلوم الاجتماعية ، والعلوم الطبيعية إذا ما كانت مهمة العلوم الطبيعية هى الوصول إلى الضبط الكامل ، فإن مهمة العلوم الاجتماعية هى التقييم Evaluation . ولذلك يتعين على العلوم الاجتماعية أن تدرس القيم Values ، وألا تفصل بينها وبين المعايير والمثاليات التى تشتق منها موجهات ضبط السلوك الواقعى . ويتطلب الأمر أن يكون العلم الاجتماعى علما أمبيريقيا (واقعيا) يدرس الوقائع الملموسة .

ولقد كان لأفكار فيبر هذه تأثير كبير على فكره وبحوثه . فلم يهتم بتقديم تعميمات تنسحب على كل المجتمعات ولكنه قصر إهتماماته وتعميماته على المجتمع الذى يعيش فى نطاقه ، على الرغم

من أنه فى حالات أخرى قدم تحليلات أوجد لها تطبيقات فى ثقافات أخرى .

وأجرى فيبر دراسات مقارنة مكنته فى حياته من الإعتقاد فى إمكان ظهور علم الاجتماع العام ، وظهر ذلك جليا فى كتابه "الإقتصاد والمجتمع" . ولذلك يمكن القول بأن أفكاره الأولى لم تكن متعارضة مع جوهر أفكاره فى السنوات الأخيرة ، بل يمكن النظر إليها على أنها تمهيد لأفكاره الناضجة المتأخرة .

وفى محاولته التوفيق بين العلوم الطبيعية ، والعلوم الروحية ، ذهب إلى إمكانية تحقيق أعلى مستوى لفهم الظواهر الاجتماعية ، بشرط أن يكون هذا الفهم سببيا ، وملائما على مستوى المعنى . وهنا يثير تساؤلات ثلاثة :

– ماهو الفهم السببى الملائم ؟

– ماهو الفهم الملائم ذو المعنى ؟

– وكيف نربط بين الإثنين ؟

١- الفهم السببي : *Causal understanding*

يقول فيبر فى مجال إجابته على التساؤل الأول إن تفسير الأحداث يكون سببياً بدرجة ملائمة إذا توصلنا من خلال الملاحظة إلى تعميم يؤكد تتابع الأحداث بنفس الطريقة . وهذا يجب أن يستند إلى سبب إحصائى بقدر الإمكان . وإذا تعذر الإحصاء فيجب اللجوء إلى المقارنة .

ولقد إستخدم فيبر المقارنات التاريخية وتحليلاتها بشكل واسع فحاول إختبار صدق القضية التى تقوم عليها الماركسية وهى كون الاقتصاد هو أساس تفسير كل الظواهر بما فيها الثقافية والدينية . حيث يذهب ماركس إلى أن الإصلاح البروتستانتى كان ناتجا عن ظهور الرأسمالية . ولكن حينما قرر فيبر إختبار هذا الفرض حصل على نتائج مختلفة . فيقول إن الرأسمالية عبارة عن مشروعات هادفة إلى الربح ، وترتبط فيما بينها بعلاقات سوقية . والرأسمالية بهذا المعنى نمت وازدهرت فى أماكن كثيرة عبر التاريخ . ولكن الرأسمالية الحديثة شئ مختلف ، فهى تتميز بالطابع العقلى الرشيد للعمل الحر ، ومن هنا ينتقل إلى أن الرأسمالية الحديثة كانت نتاجا لظهور البروتستانتية،

وخادمة الكالفينية (نسبة إلى حنا كلغن) ، ويفترض أن المناطق الألمانية التي تسودها البروتستانتية أكثر ثراء من المناطق الكاثوليكية ، ثم حاول التأكد من هذا الفرض فتوصل إلى وجود إرتباط سببي بين نمو الرأسمالية الحديثة والبروتستانتية .

وفي بحثه حول إثبات العلاقة السببية بين روح الرأسمالية الحديثة ، وروح البروتستانتية ، أشار إلى الروح على أنها نسق السلوك الإنساني . ويذكر أن البروتستانتية ، وخاصة المذهب الكالفي لايشجع التملك بشكل مباشر ، ولكن يؤكد على ضرورة الخلاص ، وهذا الخلاص يعتمد على المصير الذي تحدده إرادة الله أى أن الإنسان لا يستطيع أن يفعل شيئاً لتحقيق هذا الخلاص . ولما كان الخلاص هو بؤرة الحياة الدينية للإنسان ، فإنه سيسعى بالضرورة لمعرفة ما إذا كان من المختارين أولاً : لأن النجاح فى الأمور الدنيوية والتي ترتبط بالعمل ، يعتبر دليلاً قاطعاً على أن الشخص من بين المختارين ، ومهما كان العمل الذى يناسب الشخص فإنه يتحتم أن يكون له نظاماً مجدداً ، وأن يؤديه بصفة منظمة ، وهكذا فإن فيبر يعتبر أن هناك إتفاقاً بين غايات السلوك الدينى ، والسلوك العلمانى . بحيث يمكن القول أن نشأة التوجيه

الأخلاقى البروتستانتى كان شرطاً ضرورياً ، لظهور الرأسمالية الحديثة
أى أن غايات الفعل فى الكالفنيه توجهه المؤمنين إلى إتباع سلوك يتفق
مع الروح الرأسمالية الحديثة .

واستنتاج فيبر هنا يشبه طريقة التلازم فى الحدوث ، وطريقة
الإتفاق فى المناهج الحديثة لعلم الاجتماع ، وفى محاولة تأكيد
استنتاجه إستخدم طريقة الإختلاف ، فيتساءل عما كان يمكن أن يكون
عليه حال الرأسمالية الحديثة لو وجدت كل الظروف أو العوامل التى
وجدت بإستثناء " الدين " . وهنا أجرى عدداً كبيراً من الدراسات
المقارنه عن الصين والهند . ولم يؤكد الأهمية السببية الممكنة لعوامل
أخرى ، وهذا الإعتقاد أضعف من قوة إستنتاجه السابق .

ومن مجمل دراساته عن الصين والهند توصل إلى أن هناك ظروفًا
اقتصادية ملائمة لنمو الرأسمالية الحديثة ، وظروف أخرى لاتشجع
على ذلك. ولذلك لابد من وجود قوة دافعية معينة تتمثل فى القبول
السيكولوجى للقيم والأفكار التى تلائم التغير . ومهما تكن مصداقية
النتيجة التى توصل إليها فيبر عن تأثير البروتستانتية على نمو
الرأسمالية الحديثة إلا أنه قدم لنا خطوات عملية للوصول إلى فهم سببى

ملائم للتتبع التاريخى الذى لايعتمد على معالجات إحصائية . أى أنه مهد لظهور التجربة السوسيولوجية ، أو شيئاً قريباً منها .

٢- الفهم على مستوى المعنى والفعل :

يقول ماكس فيبر فى هذا إن الكائنات البشرية غالباً ماتكون على وعى مباشر وإدراك ببناء الأفعال الانسانية . ففى دراسة الجماعات الإنسانية يمكن أن نفهم الأفعال والمقاصد الذاتية للفاعلين الذين هم أعضاء الجماعات . أما فى العلوم الطبيعية فإن ذلك غير ممكن ، فحركة الذرات لانستطيع أن نفهمها ، كل ما يمكن أن نفعله هو ملاحظة الإنتظام القائم بينها . ويعرف الفعل ذاتياً . وكل فعل يخلو من المعنى لايدخل فى إطار الدراسات السوسيولوجية المتعمقة . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع هو العلم الذى يدرس الفعل الموجه إلى سلوك الآخرين . وأكد هنا أن الفعل الاجتماعى هو نوع من السلوك يتضمن معنى للفاعل نفسه . أى أنه أكد الدور الذى يلعبه المعنى فى الفعل الاجتماعى . أمامنا أن $(3 \times 3 = 9)$ فنحن نفهم ذلك ، ونفهم ما يعنيه القائل ، والفهم على مستوى المعنى يتحقق اما بالملاحظة المباشرة للمعنى الذاتى والذى ينطوى عليه فعل يؤتيه شخص آخر ، وإما أن هذا الفهم يتحقق عن طريق فهم

الدافع الذى يقدمه الشخص لفعله أو سلوكه . وقد أسهم فيبر كثيرا فى حالات الفهم على مستوى المعنى ، وإن كان قد وقع فى بعض التناقضات ، إلا أنه كان يدافع عنها ويفسرها .

٣- العلاقة بين السبب والمعنى :

كما قلنا فإن التساؤل الثالث يكمن فى محاولة فيبر الربط بين السبب والمعنى . وهنا نجد أن فيبر استشهد فى هذه العملية بحالات نادرة فقط من السلوك الواقعى أو الملموس . ولكن يلجأ بدلا من ذلك إلى الأفعال النموذجية أو النمطية المجردة . ومع ذلك فالتفسير السوسيولوجى عنده يجب أن يكون له معنى ذاتى ، فى الوقت الذى يكون فيه أيضا ممكنا من الناحية الواقعية . ومع ذلك فإنه كان يدرك صعوبة توافر تفسيرات ذات معنى ، فيقول إن هناك مواقف لا يستطيع فيها الفاعل أن يكون على وعى كامل بكل ضروب السلوك ، كما أن هناك ضروريا أخرى من السلوك يصبح الفرد فيها عاجزا تماما عن إدراك المعنى الذاتى ، خاصة حينما يكون السلوك تقليديا ، أو خاضعا للعادات والعرف . أو حينما يكون وجدانيا مشحونا بالإنفعالات ، وفى هذه الحالات يقول أنه يمكن تجاهل بعض عمليات السلوك الإنسانى خاصة

تلك التى يصعب فهمها لعدم توافر المعنى الذاتى . ومع ذلك لم يستبعدا من مجال علم الاجتماع وقال إن بالإمكان دراستها بمناهج أخرى مختلفة .

ومعنى ذلك أنه جعل إهتمام علم الاجتماع بنصب بالدرجة الأولى على الفعل (أو الأفعال) الذى يتضمن معنى ذاتيا ، أو على الأقل معنى شائعا أو مفترضا .

٤- النموذج المثالى عند فيبر :

إرتبط إصطلاح النموذج المثالى بإسم ماكس فيبر حيث رأى فيه أداة منهجية تعين الباحث فى دراسة الفعل الاجتماعى . ويقول أن هذا المصطلح ليس من إبتداعه ولكنه استخدم من قبله فى الدراسة العلمية ، ويقول إن النموذج المثالى هو " بناء وتشبيد عقلى يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمه أو أكثر ، أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها فى الواقع ، والنموذج الذى يتشكل على هذا النمو يطلق عليه " مثالى " لأنه يتحقق كفكرة كذلك يقول إن من المستحيل أن نجد فى الحياة الواقعية ظواهر تنطبق تماما على النموذج المثالى الذى تم تشييده بطريقة عقلية خالصة والنموذج المثالى يختلف عن المتوسط الإحصائى أو الحسابى كما أنه ليس

فرضا ، ولكنه أداة لتحليل الأحداث والمواقف التاريخية الملموسة . ويتطلب هذا التحليل أن تكون المفاهيم محددة بدقة ، وواضحة إلى أبعد الحدود حتى تستطيع مواجهة النماذج المثالية . فهو نموذج محدد نقارن به المواقف الواقعية فى الحياة ، والأفعال التى ندرسها ، وهذه الدراسة للواقع الملموس تمكننا من الحصول على العلاقات السببية بين عناصر النموذج المثالى . ويمكن القول أن فيبر لم يشيد نماذج المثالية بطريقة استقرائية جامده ، لكنه كان يجمع الخصائص المميزة لهذا النموذج باستخدام استقراء مرن يركز على دراسة مستفيضة للبيانات . ثم يلجأ بعد ذلك إلى إختبار السمات التى تتضمنها النماذج المثالية .

ويمكن أن نشير لبعض التعريفات التى أوردها ماكس فى إطار استخدامه لفكرة النماذج المثالية . فالعلاقة الاجتماعية تمثل عنده مفهوماً يرتبط بالفعل إرتباطاً منطقياً ، ويعرفها بأنها " السلوك الذى يصدر عن مجموعة من الفاعلين ، إلى المدى الذى يكون فيه كل فعل من الأفعال آخذاً فى إعتباره المعانى التى تنطوى عليها أفعال الآخرين " .
هدلك فالجماعة المنظمة " هى التى تمثل علاقة اجتماعية

من خلالها يقوم أفراد معينون - بشكل منتظم - بمهمة تدعيم النظام فى الجماعة " ، أما الجماعة السياسية فهى " الجماعة التى يقوم جهازها الإدارى بتدعيم النظام داخل منطقة إقليمية معينة ، وذلك عن طريق التهديد بإستخدام العقاب البدنى " ، وتصبح الجماعة السياسية دولة إذا ما تمكّن جهازها الإدارى . من إحتكار الإستخدام الشرعى للعقاب البدنى فى تدعيم النظام . وعلى هذا النحو نجد ماكس فيبر يضيق نطاق كل مفهوم عن المفهوم السابق عليه ، مثلما ينتقل من الجماعة المنظمة إلى الجماعة الإقليمية المنظمة ، إلى الجماعة التى تستند إلى ضبط ملزم ، إلى الجماعة السياسية . وهكذا فالمفاهيم عنده تتدرج من الإتساع إلى الضيق ووصلت إلى الجماعة السياسية ووجدنا أن الدولة هى النموذج المثالى لهذا النوع من الجماعات .

وعلى النحو السابق نجد فيبر فى تعريفه للنماذج المثالية ، يقدم تعريفات ثلاثة للسلطة تعتمد كل منها على شكل مجرد من الشرعية ، ولكل منها نموده المثالى . فهناك السلطة العقلانية الرشيدة ، التى تستند إلى قواعد موضوعية ، وغير شخصية ، وهو النموذج الذى يوجد عموما فى المجتمع الغربى الحديث . وهناك السلطة التقليدية التى

ترتكز على الإعتماد على قدسية التقاليد ، وشرعية المكانة التي يحتلها أولئك الذى يتمتعون بمكانه اجتماعية ممثلة للسلطة القائمة على التقاليد ، كما هو الحال فى الملكيات ، أو الجماعات الملكية القائمة حتى الآن . وهناك أخيرا السلطة الروحية أو الملهمة التى تعتمد على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مثل البطولة ، أو نموذج من نماذج الشخصيات يحتذى لما لديه من مثل وقيم ، أو بسبب نظام إبتدعه وطوره زعيم معين ، مثل غاندى وهتلر وغيرهم من الزعماء . ويقول إن من الممكن ظهور نماذج أخرى للسلطة ، ولكنه أراد صياغة بعض النماذج السوسيولوجية الهامة بشكل دقيق وتصورى .

وعلى هذا يمكن القول أن نماذج السلطة التى صاغها تمثل بناءات عقلية مجردة . وهناك ملاحظة يجب ذكرها وهى أن فيبر قد ركز فى صياغته للنماذج المثالية على الحالات الجمعية أو المجموعات الاجتماعية ، لأن نقطة الانطلاق عنده تمثلت فى أن علم الاجتماع يهتم فى المحل الأول بدراسة الأفعال الاجتماعية ، ولذلك نجده يعرف العلاقة الاجتماعية بأنها مجرى الفعل الاجتماعى ، والفعل لا يوجد فى

شكل السلوك الذى يصدر عن فرد أو أكثر . والمجموعات الاجتماعية نتاج للتنظيم الذى تشكله أفعال الأفراد .

وأخيراً فإنه لا يذكر مفهوم البيروقراطية دون أن يشار إلى إسهامات فيبر فى دراستها . فهو ينظر للبيروقراطية بما تتميز به من صورية ، وتسلسل رئاسى وتقنين ، باعتبارها شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعى يرتبط بإقتصاد التطور والرشد الذين يسودان العالم الحديث . هذا ولم يقصر دراسته للبيروقراطية على الظروف السياسية والاقتصادية التى تسود المجتمعات الرأسمالية ، ولكنه إهتم بدراسة ماسماه " بالإختراع الإنسانى العظيم " الذى ابتدعه الإنسان والذى يتمثل فى البيروقراطية . ولاتزال تحليلاته فى هذا المجال تلفت أنظار كثير من العلماء الاجتماعيين . ولذلك يمكن القول إن هذه الأعمال الرائده فى هذا المجال لاتزال توجه كثيراً من البحوث فى مجال علم الاجتماع حتى اليوم .

ولقد ترك فيبر تأثيراً واضحاً على كثيراً من علماء الاجتماع ، خاصة فى أمريكا ، ونذكر منهم تالكوت بارسوز الذى ترجم بعض أعمال فيبر إلى الإنجليزية ، وعلى وجه الخصوص كتابه " الأخلاق

البروتستانتية وروح الرأسمالية " ، و " نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى " . وقد كان لترجمة أعماله إلى الإنجليزية ، والدور الذى لعبه تلاميذه أكبر الأثر فى المكانة التى إحتلها فى علم الاجتماع حتى يومنا هذا .

د - فى أمريكا

تمهيد

بإتساع مجالات علم الاجتماع ، ازداد التخصص فى مجاله فازدهرت تخصصات وفروع عدة ، ومال علماء الاجتماع إلى التجاوب مع هذا التخصص فبدأت الدراسات فيه تتسم بنوعية أو مجال خاص .

ف نجد أن علم الاجتماع التاريخى قد إزدهر فى الولايات المتحدة الأمريكية . وذلك بفضل جهود ودراسات علماء الانثروبولوجيا الثقافية ، الذين ركزوا إهتمامهم على الثقافات والنظم الاجتماعية البدائية . فضلا عن جهود المؤرخين الاجتماعيين الذين درسوا تطور النظم الاجتماعية فى كل من أوروبا وأمريكا . ولقد كان كتاب بيتريم سوروكين P.Sorokin " الديناميات الاجتماعية والثقافية " من أعظم الإسهامات من جانب علماء الاجتماع الأمريكيين فى هذا المجال . كذلك كان هوارد بيكر H.Becker من أكثر العلماء نشاطا فى دراسة ووضع الخطوط العريضة لمناهج البحث التى يجب إتباعها فى علم الاجتماع التاريخى .

كذلك خطت الايكولوجيا البشرية خطوات واسعة على يدى

روبرت بارك R.Park، وماكينزى Mejenzie، وجيمس كوين J.Quinn وأندرسون N.Anderson، وبيرجس R.Burgess، وقد أحدث هؤلاء العلماء ثورة فى علم الاجتماع الحضرى، وقدموا دراسات أقامت دعائم هذا العلم.

ومن الجهود التى يجب ذكرها فى مجال علم الاجتماع الأمريكى، تلك التى بذلها علماء الاجتماع النفسى، والذين ابتعدوا عن الدراسات الفلسفية، والوصفية واتجهوا بالتقريب بين علم النفس، وعلم الاجتماع. والإهتمام بتطبيق النظريات العلمية فى مجال علم النفس على المجتمع.

وفضلا عما سبق ظهرت إهتمامات فى مجال علم الاجتماع الأمريكى بدراسة العمليات الثقافية ونمو النظم، خاصة علماء الانثروبولوجيا الثقافية، إلى جانب إحياء المذهب التطورى الاجتماعى عند مورجان.

وأسهمت المدرسة الأمريكية مجالا أو فرعا هاما من فروع علم الاجتماع هو علم اجتماع الجريمة Criminology، وعلم العقاب Pinology، وأجريت فى إطارها دراسات هامة فى مجال الجريمة وجناح الأحداث. وأساليب علاجها والوقاية منها.

هذه المجالات وغيرها شهدت تقدماً وإزدهاراً فى المدرسة الأمريكية فى علم الاجتماع ، إضافة إلى تطور الإتجاهات الكمية فى الدراسات الاجتماعية تلك التى نظر إليها العلماء الأمريكان على أنها تطبيق للمنهج العلمى المحكم .

وزيادة على ما سبق فإنه تجدر الإشارة إلى أن علماء الاجتماع الأمريكين كانوا يدرسون المجتمع دراسة بنائية ضيقة النطاق ، لكن هذا الإتجاه قد إنتهى ، وظهر الإتجاه نحو الإهتمام بموضوعات ضيقة النطاق ، وبالمشكلات الصغرى ، الأمر الذى أتاح الفرصة لبناء مناهج وأدوات جديدة فى البحث والاستقصاء ، وفى الوقت نفسه جعل المشكلات المطروحة على بساط البحث مشكلات غير مترابطة . وقد ساعد على ذلك ما شهدته هذا المجتمع من نمو سريع فى الحياة الحضرية ، والانتقال من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة واسعة النطاق ، كبيرة الحجم ، الأمر الذى أوجد عدداً كبيراً من المشكلات الجديدة تبعاً لظهور نوع جديد من الحياة الاجتماعية ، فانهارت أنساق القيم القديمة تحت وطأه العناصر الحضرية الجديدة . خاصة وأن العلماء الأمريكين تنقصهم خبرة الفهم التاريخى والفلسفى ، والوضوح النظرى والتصورى . هذه كلها مثلت مشكلات أمام علم

الاجتماع الأمريكى رغم إزدهار وتطور الدراسة فى عدد كبير من مجالاته .

وسوف نتناول هنا بعض رواد علم الاجتماع البارزين فى أمريكا وذلك على سبيل المثال لا الحصر، لبيان إسهاماتهم فى تطور هذا العلم.

أولا : بيترىم سوروكين Pitrium Sorokin

ينتسب بيترىم سوروكين إلى أصل روسى ، وهو سليل أسرة من الفلاحين ، وولد عام ١٨٨٩ ، ودرس فى جامعة بطرسبرج . وبعد حصوله على الدكتوراه عام ١٩٢٢ عمل بالتدريس والكتابة والنشاط السياسى . وكانت له خبرات أثناء الثورة الروسية ، أثرت على إتجاهاته ونظرياته الاجتماعية . وفى هذه الفترة من حياته تركزت كراهيته للشيوعيين . وقد حكم عليه بالإعدام عام ١٩٢٢ ، وتدخل تلاميذه ، فخففت العقوبة إلى النفى من البلاد فهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وشغل كرسى أستاذ علم الاجتماع فى الجامعات الأمريكية .

أهم مؤلفاته :

كتب بيتريم سوروكين عددا من المؤلفات فى علم الاجتماع ، كان لها تأثير ضخم على علم الاجتماع الأمريكى ، وعلم الاجتماع على المستوى العلمى ، ومن أهم هذه المؤلفات "سوسيولوجية الثورة" ، "والديناميات الاجتماعية والثقافية" ، "والحرك الاجتماعى" ، "والنظريات السوسيولوجية المعاصرة" ، "وعلم الاجتماع الريفى" ، "ومبادئ علم الاجتماع الريفى والحضرى" ، "والسلوك الإنسانى" ، "وروسيا والولايات المتحدة" .

ويمثل كتاب " الديناميات الاجتماعية ، والثقافية " ، وكتاب " المجتمع والثقافة والشخصية " أهم هذه الكتب على الإطلاق .

الديناميات الاجتماعية والثقافية :

تناول بيتريم سوروكين فى هذا الكتاب تاريخ الحضارة الإنسانية لفترة دامت (٢٥٠٠) عام ، وذلك فى محاولة لتوضيح أشكال وأنواع التغير الاجتماعى ، والثقافى . وقد استهدف من ذلك إعادة النظر فى نظرية التقدم التى سيطرت على الآراء الفلسفية عند كثير من العلماء الاجتماعيين فى القرن التاسع عشر . وتوضح هذه النظرية مدى كفاءة

الإنسان فى السيطرة على الطبيعة من أجل توفير أكبر قدر من الراحة والأمن ، وتحرير الإنسان من التحيز ، والجهل ، والعواطف الهدامة . وقد حاول كثير من العلماء الذين يؤمنون بنظرية التقدم إثبات أن تاريخ الثقافات يشبه دورات الميلاد ، والنمو ، والإنتحار ، والموت ، وهى فى ذلك تشبه الدورات المتكررة أكثر من مشابهتها للخط التصاعدى التقدمى . وهذان هما المبدأن الأساسيان للتغير التاريخى . وهناك عدة انتقادات جذرية موجهة لنظرية التقدم ، ولكن نظرية التقدم الحديثة إبتعدت عن الإهتمام الفلسفى بالتاريخ .

وقد توصل سوروكين إلى نتيجة مؤداها أنه لا يوجد تقدم مطلق كما لا توجد حركات دورية ، وإن ما يوجد هو التقلبات فى أنماط الثقافة الرئيسية ، وفى أنماط العلاقات الاجتماعية ، وفى تركيز القوة فى الظروف الاقتصادية ، وفى الصراع ، أى أنه توجد تقلبات فى كل مكان ، وقد توصل سوروكين إلى هذا التعميم من بيانات حصل عليها عن الحضارات المختلفة ، فتناول فى المجلد الأول من هذا الكتاب صور الفنون ، وفى الثانى يتناول إتساق الحقيقة ، والقانون ، والأخلاقيات ، أما فى الثالث فيهتم بالعلاقات الاجتماعية والجماعات والنظم من

الأسرة إلى الدولة ، ومن الكنيسة إلى القرارات الاقتصادية . كما درس ألف حالة من حالات الحرب ، وستمائة حالة من حالات الثورة ، ودرس العلاقة بين الثقافة والشخصية والسلوك . وهو فى كل ذلك لم يدرس الظواهر التاريخية من أجل فهم طبيعتها التاريخية النوعية ، ولكن من أجل ترتيبها . وفى دراسته للوثائق القانونية كان يتساءل : إذا كانت الظواهر الثقافية تنقسم إلى عدد من الفئات ، ففى أى فئة تقع الظاهرة موضوع الدراسة ؟ هل هى طيبة ، أم مقبولة ، أم سيئة ؟ على أن عملية التصنيف لهذه الفئات لم تكن سهلة ، فهى تختلف من مجال ثقافى لآخر ، فعند تصنيف موضوعات الرسم ، والنحت ، والهندسة ، والموسيقى ، والأدب نجد أن هناك عددا من الفئات المتعارضة مثل الدينية وهى تدخل فى فئة (الظواهر الطيبة) ، والدنيوية وهى تدخل فى فئة (الظواهر السيئة) .. وهكذا.

هذه بإختصار هى الطريقة التى إتبعها سوروكين فى محاولة الوصول إلى تعميمات عن التغير الاجتماعى والثقافى . فهو ينظر إلى كل شىء من تاريخ الإنسانية على أنه مؤشر لعدد محدود جدا من القيم . المجتمع والثقافة والشخصية :

وهذا الكتاب يعتبر كتابا فريدا فى علم الاجتماع الأمريكى . وقد كان سوروكين يقبل شأنه فى ذلك شأن من سبقوه بأن التفاعل الاجتماعى هو الوحدة التى ينبغى أن تكون أساس تحليل كل الظواهر الاجتماعية . أما التفاعل من وجهة نظره فهو ظاهرة اجتماعية ثقافية تحدث بين البشر أفرادا أو جماعات ، ولها ثلاثة عناصر مترابطة :

- (١) الشخصية بإعتبارها فاعلا أو موضوعا للتفاعل .
- (٢) المجتمع بإعتباره المجموع الكلى للشخصيات المتفاعلة .
- (٣) الثقافة وهى المجموع الكلى للمعانى والقيم والمعايير الناشئة عن تفاعل الشخصيات الإنسانية ، وهى الإطار الكلى الذى يجعل معه المعانى موضوعية واجتماعية . ولقد إستطاع سوروكين من تعريفه للتفاعل أن يصوغ هذه القضية : " إن أية جماعة من الأفراد المتفاعلين هى أولا وحدة سببية وظيفية ، تجعل من الجماعة نسقا اجتماعيا . ولايستطيع النسق الاجتماعى أن يوجد بدون نسق ثقافى . والنسق الثقافى هو إطار أو نسق من المعانى والأفكار ، ويكون الاثنان معا نسقا ثقافيا اجتماعيا ، ويصبح هذا النسق مفتاحا لنظرية سوروكين . فكأن النسق الاجتماعى يشبه الهيكل العظمى لبناء المجتمع ، أما

النسق الثقافي فيعطيه الشكل ، والهيئة والحياة ، ويكون الإثنين وحدة وظيفية متكاملة .

ولقد كان إهتمام سوروكين بالثقافة راجعا إلى رغبته في الكشف عن تسلسل الانساق الاجتماعية الثقافية ، ودرجة تكاملها ، وأدرك النسق الاجتماعي الثقافي الكلى على أنه نسق فوقى Super system ، وهو يكون متكاملا تقريبا . وإعتقد سوروكين أن كل نسق فوقى " يتميز بموضوع أو فكرة سائدة ، وهى معيار للحقيقة أو الصدق فى ثقافة نوعية.

وإذا كان الأفراد ينسبون هذا الصدق لدليل حواسهم ، فإن سوروكين يطلق على هذا النسق أنه " نسق حى " . أما إذا اعتقد الناس بأنه يوجد واقع آخر وراء إنطباعات الحواس ، وأن هذا الواقع أكثر عمقا وصدقا مثل صدق العقيدة فإن هذا النسق يسمى فكريا Ideational ، وعندما يجتمع الإثنين " النسق المدرك بالحواس والنسق المثالى " ، فإنه ينشأ نسق ثالث للحقيقة هو نسق الفعل أو الرشاد ويطلق عليه (المثالى Idealistic) ، وخاصة إذا كان النسقان منسجمان ومختلطان . أما إذا

كانت العلاقة بين النسق الحسى والفكر مجرد علاقة تجاور فإنه ينشا نمط رابع يسميه (المختلط) .

ويتضح من ذلك أن أسلوب الثقافة يتحدد تبعا لنسق الحقيقة أو الصق السائد فى المجتمع . ومع أن معالجة سوروكين للشخصية لم تكن ناضجة تماما ، إلا أنه كان يهدف إلى توضيح أن كل نسق اجتماعى ثقافى ينتج أنماط شخصية فرعية .

ويرى سوروكين أن الجماعة الاجتماعية باعتبارها جملة من الأفراد المتفاعلين تكون جماعة منظمة عندما تكون هناك درجة من الاتساق الداخلى بين المجموعة الأساسية من المعانى والقيم وشكل المعايير القانونية التى تحدد بدقة جميع أفعال ، وردود أفعال الأفراد المتفاعلين فى علاقاتهم إزاء بعضهم البعض ، وإزاء من هم خارج الجماعة ، والعالم ككل ، وعندها تكون هذه المعايير فعالة ، وملزمة لسلوك الأشخاص المتفاعلين .

وتفسيرا لهذا القول يمكن أن نحدده على النحو التالى :-

(١) تتصف كل جماعة منظمة بمجموعة أساسية من المعانى والقيم ، وهنا يستخدم (معنى) كمرادف (للفكرة) تقريبا.

٢) يجب أن تكون المجموعة الأساسية من الأفكار والقيم متسقة مع نفسها.

٣) تتخذ الأفكار والقيم شكل المعايير التي يجب على أعضاء الجماعة الانصياع لها.

٤) يجب أن تكون هذه المعايير ، والتي يطلق عليها سوروكين كلمه المعايير القانونية، يجب أن تكون فعالة ، ومن ثم يمكن فرضها فى بعض الأحيان.

ومن الملاحظ هنا أن سوروكين قد وحد بين معايير سلوك الجماعة وبين القانون ، وهذا يفرض أن نأخذ مفهوم القانون بمعنى أوسع من المعنى الذى يستخدم به . ويرد سوروكين على هذه القضية بأن المعيار القانونى هو ذلك الذى يحدد حقوق الأطراف وما يقابلها من واجبات إزاء الأطراف الأخرى، وليس فقط مجرد قواعد قانونية شرعية.

وهكذا توضح الأفكار التى عرضنا لها هنا ، والتى صاغها سوروكين، أنه كان عالما وباحثا فى علم الاجتماع الأمريكى ، فى وقت كان فيه البحث، والمعرفة الفلسفية العريضة، لاتحتل مكانه عالية ، بل لم تكن تحظى بتقدير وإهتمام. ولقد كان سوروكين يرفض التيارات

السائدة والتي اتسمت بالسطحية وعدم العمق، وردد كثيراً الأهداف الحقيقية والمناسبة لعلم الاجتماع كعلم عقلى. وكثيراً ما بحث عن مواطن الخطأ والزلل وراح يعود بها مرة ثانية إلى طريق الصواب. وفى سنوات عمره الأخيرة التفت علماء الاجتماع الأمريكيين إلى إنجازاته الفريدة، ومنحوه كل الإعجاب والتقدير .

ثانياً : تالكوت بارسونز Talcott parsons

إهتم بارسونز بموضوع النظرية فى علم الاجتماع ، وأثر كثيراً فى علم الاجتماع الأمريكى . ولعله من أهم رواده بعد سوروكين . وقد بدأ سوروكين حياته كعالم فى البيولوجيا ، ثم تحول إلى علم الاقتصاد . وقد إعتقد أن القوانين الاجتماعية يمكن الكشف عنها ، والتعبير عنها بنفس الطريقة المستخدمة فى العلوم الطبيعية .

وعندما سافر بارسونز إلى بريطانيا ، وإتصل بعالم الانتروبولوجيا البريطانى مالينوفسكى ، بدأ فى التحول إلى الإتجاه الوظيفى ، ومنذ ذلك الحين راح يعارض أى صورة من صور المذهب التطورى .

وقد درس بعمق أفكار فيبر في جامعة هايدلبرج في ألمانيا، وترجم كتابه الهام " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " إلى الإنجليزية. وبعد ذلك ترجم كتاب التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وتأثر بنظرية فيبر في الفعل الاجتماعي، كما درس نظرية المنفعة الحدية لمارشال، وأكد الرأي الذي تكون لديه من دراسة فيبر والذي مؤداة أن هناك أهمية لانساق القيم الاجتماعية عند دراسة الفعل الاجتماعي، ودعم هذا الرأي من قراءته لدوركيم، وفضلا عن ذلك تأثر بكل من (باريتو)، (فرويد).

مؤلفات بارسونز ومفهوماته :

كان مؤلفه الرئيسى الأول هو بناء الفعل الاجتماعي The structure of social action (١٩٣٧) ، وتضمن نقداً عنيفاً لنظريات مارشال ، وباريتو ، ودوركيم ، وفيبر . ومن أهم سمات هذا الكتاب أنه يرى فى كل هؤلاء العلماء على الرغم مما بينهم من اختلافات ، نقطه بدء واحدة ، ومنها كونوا آراءهم ، وهذه النقطة أطلق عليها " الفعل الاجتماعي - التطوعى أو الإختيارى " .

وقد جاء هذا الكتاب بأسلوب غامض ، ورمزى فى بعض الأحيان. وبعد ذلك أصدر كتاب " مقالات فى النظرية الاجتماعية الخالصة والتطبيقية " (١٩٤٩) ، ثم كتاب " نحو نظرية عامة فى الفعل " (١٩٥١) بالإشتراك مع بيلز .

أ- الفعل الاجتماعى :

تعتمد نظرية بارسونز على أن الفعل الاجتماعى ينبغى رؤيته كنسق من السلوك . وهو نسق معقد يمكن تجزئته إلى أجزاء مختلفة لإمكان دراستها فى علاقتها المتبادلة ، واعتمادها المتبادل . ويقول إننا نرى فى كل نسق من السلوك ثلاثة عناصر هى "الفاعل" و "الرموز" ، "والقيم" التى توجهه . ولاشك أن دراسة هذا النسق من السلوك سيساعدنا على فهم كيف أن الفرد أو النسق الاجتماعى ككل ، أو الثقافة ككل ، تفعل وتؤدى وظيفة وتعمل .

كذلك يرى أن هناك عوامل ثلاثة يتضمنها الفعل الاجتماعى ، هى الفاعل والموقف، وموجه الفعل نحو الموقف، ويرى أن الموجهات مختلفة، منها الدافعية، ومنها القيمية، وفى ضوء ذلك كله كون بارسونز

ثلاثة أنساق تحليلية، هي النسق الاجتماعي، ونسق الشخصية، والنسق الثقافي.

ب- النسق الاجتماعي : *Social system*

وقد نسب بارسونز للنسق عدة معان ، فهو يعرفه على أنه عدد من الأفراد الفاعلين ، والذين يتفاعل أحدهم مع الآخر ، وقد يكون النسق الاجتماعي شبكة من العلاقات بين الأفراد . وقد يشير إلى الدوافع التي توجه عددا من الأفراد . وعلى أى حال فإن فهم النسق الاجتماعي يتطلب فهم الموجه الدافعي للأفراد ، لأنهم يدفعون بواسطة الميل للإشباع الأمثل للحاجات. أما القيم والمعايير فهي مسائل مركزية في نظرية بارسونز ، ولذلك فهو يقول إنه ليس بالإمكان وجود موجه نحو الموقف دون موجه قيمى .

ج- الثقافة : *Culture*

كانت آراء بارسونز فى الثقافة واضحة ، فالثقافة هي نتاج أو ثمرة من ناحية ، كما أنها محددة لأنساق التفاعل الاجتماعي من ناحية أخرى. ويتكون النسق الثقافى من :

١- أنساق الأفكار .

٢- أنساق الرموز التعبيرية .

٣- أنساق الموجهات القيمية .

د- نسق الشخصية : *Personallity system*

يشير نسق الشخصية عند بارسونز إلى المراكز الاجتماعية للفاعلين، وأنوارهم الاجتماعية في الموقف الاجتماعي . حيث يشير المركز الاجتماعي إلى مكانه الفاعل في نسق العلاقات الاجتماعية . أما الدور فيشير إلى سلوك الفاعل في علاقاته مع الآخرين . ويعتبر هذه الأدوار الاجتماعية هي التي يؤديها الشخص في ضوء أنماط التوقعات المحددة ثقافيا .

ومن مجموع الأدوار المترابطة يتكون النظام الاجتماعي . وفي ضوء هذه النظرة فإن النظم الاجتماعية تصبح بصورة إهتمام علم الاجتماع، لأن الوظيفة الفعالة للنظم شرط للإستقرار الاجتماعي . ولذلك يجب أن تهتم النظرية الاجتماعية بعملية تكوين النظم الاجتماعية ، لأنها عملية تشكل رابطة بين المجتمع والثقافة من ناحية ، والشخصية والدوافع من ناحية أخرى . وهي تسهم في جعل موجهات القيمة

نمطية ، وتدخل أنساق القيمة فى شخصية الإنسان . وقد إستعان بارسونز بنظرية التحليل النفسى ومفاهيمها فى وصف هذه العمليات .

هـ - بدائل النمط : *Pattern Alternatives*

لعل نظرية ، أو فكرة بدائل النمط عند بارسونز تعتبر من أهم الإسهامات الأصلية التى قدمها ، ولقد أثارت كثيرا من الجدل . فهى تشير إلى البدائل التى تبدو فى إختيارات الأفراد . وقد أشار إليها بشكل مستمر دارسو التغير الاجتماعى ، والتنمية . وهى تتضمن خمسة أزواج من البدائل هى :-

- ١-العاطفية مقابل الحياد العاطفى .
 - ٢-المصلحة الذاتية فى مقابل المصلحة الجماعية أو الجمعية .
 - ٣-العمومية مقابل الخصوصية .
 - ٤-الإنجاز مقابل العزو أو الانتماء .
 - ٥-التخصيص مقابل الإنتشار .
- فالنمط الأول يعتبر عاطفيا أو وجدانيا إذا كان يتيح الإشباع المباشر لحاجة الفاعل . بينما يعتبر محايدا وجدانيا إذا كان يفرض النظام ، فمن أجل مصلحة الآخرين يتم التخلّى عن العاطفية أو الوجدانية .

وفى النمط الثانى : يقول أن المعايير قد تجبر الشخص الفاعل على الاهتمام والسعى وراء مصالحه الخاصة ، أو تجبره على العمل من أجل صالح الجماعة .

وفى النمط الثالث : قد تشير مستويات القيمة إلى درجة كبيرة من العمومية ، بينما يشير المتغير الثانى إلى المستويات القيمية التى لها دلالة لفاعل معين فى علاقات معينة مع أشخاص معينين .

وفى النمط الرابع : إما أن يكون التأكيد على تحقيق أهداف معينة (الأداء أو الإنجاز) أو على خصائص الشخص الآخر كأن ينتمى الفاعل إلى عائلة أو طبقة معينة تمنحه مكانة متميزة .

وأخيراً من الممكن أن تعرف مصلحة معينة على وجه التخصيص، بحيث لا يكون هناك ثمة إلزام أبعد من الحدود . وقد تعرف بشكل عام بحيث تتجاوز الالتزامات تلك الحدود .

ومن حملة هذه المفاهيم نجد أن نظرية بارسونز تؤكد الجانب المعيارى من الحياة الاجتماعية . فيرى أنه ينبغى أن ننظر إلى الفعل الاجتماعى كسلوك يتضمن موجهاً للقيمة ، ويتخذ شكل النمط بفعل المعايير الثقافية . والنمط الاجتماعى عنده يعتمد أو يرتد إلى نسق ثابت

من أنماط السلوك المترابطة . ويتوقع من دراسة النسق الاجتماعي أن يكشف عن حالة من الاطراد الثابت تقريبا . ولهذا فإنه يتكلم عن بناء الفعل الاجتماعي ، وأن وظيفته هي دعم وجود أنماط السلوك والقيم .

وظائف النسق الاجتماعي :

يشير بارسونز إلى أن الأنساق الاجتماعية كي تستمر في الوجود يجب أن تؤدي أربع وظائف ضرورية :

- ١- الوصول إلى الهدف .
- ٢- التكيف .
- ٣- التكامل .
- ٤- دعم النمط وحسم التوتر من خلال التوقعات المعيارية ووحدات المركز والدور . والعلاقات الاجتماعية لكل الجماعات الدائمة .

(١) تحقيق الهدف :

يرجع السبب في وجود كل نسق اجتماعي إلى أن الفاعلين بداخله متفقون على الهدف الذي ترمى إليه الجماعة . ومنه نلاحظ أنه بداخل بناء الأنساق الاجتماعية يوجد إطار من الوسائل والغايات .

ولذلك يوجد عنصر الرشاد فى كل نسق من العلاقات المنظمة لفاعلين يشغلون أوضاع المركز الاجتماعى ، ويرتبط بعضهم مع بعض من خلال الصور المعيارية لتحقيق الغرض الجماعى . وهناك أهداف جمعية يجب السعى من أجل تحقيقها ، وهناك وسائل خاصة لتحقيق هذه الأهداف . ومن خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية عبر الصورة التخطيطية للوسائل والغايات يتجه النسق الاجتماعى نحو الأهداف التى وضعها لنفسه ، أو التى وضعتها له وحدة بنائية كبرى مثل المجتمع .

(٢) التكيف :

ينبغى أن يتكيف كل نسق اجتماعى مع البيئة الاجتماعية ، والمادية التى يوجد فيها ، ومعنى هذا أن كل بناء فرعى داخل البناء الكلى ، يجعل من مهمة التكيف وظيفته الأولية . أى يخضع الظروف الخارجية لمشيئته ويسيطر عليها حتى يكون من السهل عليه تحقيق هدفه . فكل مجتمع قومى يريد أن يشعر بالأمن فى المجتمع الدولى . ويتحقق هذا الهدف الأساسى عن طريق الحكومة ، وهى بناء فرعى من المجتمع القومى ، وإن الاقتصاد ، وهو الآخر بناء فرعى من المجتمع القومى ، جزء من وظيفة تكيف المجتمع القومى مع البيئة ، فقد

ظهرت التكنولوجيا أثناء ممارسة الإنسان للنشاط الاقتصادي ، اى أنها ظهرت من خلال النظم الاقتصادية المختلفة . وتهدف التكنولوجيا فى الواقع إلى ضبط البيئة أو السيطرة عليها ، غير أن بعض الوسائل التكنولوجية ، مثل الطاقة الذرية ، نشأت بفضل الجهود التى بذلتها الحكومة ، اى أن بعض الأدوات التكنولوجية وجد بفضل الاقتصاد . وبعضها الآخر وجد بفضل الحكومة ، وهكذا يوضح المثال أن الوظائف الضرورية فى 'المجتمعات المعقدة يؤدىها عدد من الأبنية الفرعية . ومن الواضح أن وظيفتى التكيف وتحقيق الهدف متصلتان بطريقة ما بالبيئة الخارجية ، لأن ميكانيزمات التكيف ترتبط بقوى خارجة عن النسق الاجتماعى .

وكذلك قد يكون لتحقيق الهدف معنى عند وحدات البناء الاجتماعى الأخرى خارج الوحدة المرجعية المحددة . مثال ذلك أن إحدى الشركات قد تعمل على بناء مطار عسكرى ، وهذا الهدف الذى ترمى إليه الشركة قد يكون تكيف مع أهداف المجتمع القومى ، هذا المجتمع الذى قد يرى فى بناء هذا المطار وسيلة يستخدمها لربط بيئته وتحقيق أغراضه الوظيفية. ومعنى هذا وجوب الربط بين الوظائف التى

يؤديها أى نسق فرعى .لكى يحقق أهدافه بوظائف وأهداف الوحدات الاجتماعية الأخرى .

(٢) التكامل :

إذا كانت وظيفة تحقيق الهدف والتكيف تشيران إلى الروابط والعلاقات بين الجماعة وبيئتها ، فوظيفة التكامل لاتتناول سوى العلاقات التى تتم داخل النسق الاجتماعى بالذات فدراسة وظيفة التكامل تلقى الضوء الكافى على المنظور السوسيولوجى .

ولعل المقارنه بين الجماعات الانسانية ، والأنساق الاجتماعية عند الحشرات من العوامل المساعدة على إلقاء الضوء على هذا المنظور السوسيولوجى . مجتمع الحشرات يشترك مع المجتمع الإنسانى فى أداء وظيفة تحقيق الهدف ، ووظيفة التكيف . فكلاهما يقيم اقتصادا حيث يتم إنتاج وتوزيع واستهلاك عدد من السلع والخدمات . كما يعمل على استمرار النوع . وإلى جانب ذلك فمجتمع الحشرات كنسق اجتماعى يجب أن يتكيف مع البيئة الخارجية ، بما فيها من طقس ، وبيئة جغرافية ، وكائنات أخرى . ولكن استمرار مجتمع الحشرات

فى الوجود قائم على أساس بيولوجى ، لأن الحشرات ترتبط ببعضها
إرتباطا اجتماعيا بسبب الإستجابات ، وضرورات التفاعل التى تفرضها
أجسامها وغرائزها ، وجهازها العصبى . وبالتالى فإن سلوكها وصورها
الاجتماعية تعبر عن قوى بيولوجية ، وعضوية داخلية ، أى أن تكامل
مجتمع الحشرات ودعم النمط فيه يتحقق من خلال العملية التكوينية.
ويختلف الإنسان عن الكائنات الحية الأخرى ، من حيث أنه
يتصف بالمرونة والتكيف ، والذكاء كذلك فإنه يخلق الثقافة ويوجد لها
أسباب الإستمرار فى الوجود ، ويترتب على ذلك أن الأبنية الجماعية
لا تتماسك فى حياة الإنسان بطريقة أوتوماتيكية ، ولكن عن طريق
التكامل المعيارى ، والمعانى الرمزية المشتركة ، الأمر الذى يلقى عبئاً
ثقيلاً على الأنساق الاجتماعية عند الإنسان . ومادامت الأنساق
الاجتماعية الإنسانية لاتعتمد على التساند البيولوجى ، فإنه يجب أن
يقوم الفاعلون بإعادة تكاملها ، وإعادة مساندتها ، وتجديدها . ومعنى
ذلك أن ميكانيزمات التكامل تتطلب إنتباها وجهدا مستمرين . لأن
النسق الاجتماعى إذا فشل فى أداء وظائفه فلن يستمر أى فرد فى
الوجود .

ويشير التكامل إلى حالة قائمة بين الوحدات (أى الجماعات الفرعية) المكونة للنسق ، وبذلك يصبح النسق متكاملًا إذا وجد التأثير المتبادل الوظيفي بين ثلاثة عناصر :

(أ)الوسائل الثابتة (أى المركز والدور)

(ب)الأهداف الشخصية للفاعل (مثل السعادة والأمن والمركز الاجتماعي) .

(ج)أهداف النسق كإنتاج السلع والتنشئة الاجتماعية .

ومعنى ذلك أن التكامل هو تركيز العلاقات داخل النسق لتحقيق التضامن والتماسك ، والإستقرار ، والنظام ، والإستمرار النسبى لنسق العلاقات. ومعنى ذلك أن عملية التكامل مستمرة لاتتوقف عند نقطة معينة، ومن الضروري إستمرار تجديد ميكانيزمات التكامل ، فليس هناك فاعل يتلقى تنشئته اجتماعية كاملة ، كذلك لا يوجد نسق اجتماعى متوازن تماما ، ومناسب للبناء الداخلى للعلاقات . وقد تكون الأهداف الشخصية مدمرة ومخربة لأهداف الجماعة ومقاصدها . الاجتماعية والإنسانية لأنها غير ثابتة بل متقلبة ، كل هذه تفرض علينا العمل على استمرار تجديد ميكانيزمات التكامل داخل النسق .

(٤) دعم النمط وإدارة التوتر :

يتصل دعم النمط ، وإدارة التوتر بالحالة الداخلية للنسق الاجتماعي فإذا كان التكامل يشير إلى العلاقات بين وحدات النسق (الفاعلون والجماعات الفرعية) ، فإن دعم النمط وإدارة الصراع تشيران إلى حالة الفاعلين أنفسهم . إن الشخص أو الفاعل الاجتماعي ، يشغل وحدة المركز أو الدور ، وتتحدد صورته الأولية بالشكل المميز للتوقعات المعيارية . فقد يكون الشخص اجتماعيا بصورة أساسية أو هامشية ، وقد يكون غير مؤمن ، وقد يشكو من الأنومي ، وفقدان المعايير . ويتضح من ذلك أن النسق إذا كان يضم عددا كبيرا من الفاعلين الذين يعانون من صراع الأدوار ، ولا ينسجمون مع المعايير ، فلن يوجد التكامل والإنسجام بين الصور الاجتماعية والضرورات ، والأغراض .

وحتى يكون الفاعل متكاملا مع البناء الاجتماعي لابد أن يكرس قدرا كبيرا من الإنتباه حتى تكون التنشئة الاجتماعية مناسبة وتبدأ التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة ، وداخل الأسرة بالذات ، حيث يتم تشجيع الطفل على تعلم وتقبل الصيغ الفكرية والمعيارية المميزه لنسق الثقافة ، ثم يشارك بعد ذلك في كل أنواع التدريب

والتعليم فى السياقات النظامية المتخصصة . والهدف النهائى من ذلك تحقيق التكامل المعرفى للفاعل مع القيم والأبنية والمعايير الاجتماعية للنسق .

كذلك فإن للشخصية بعدا آخر انفعاليا . وبالتالى توجد داخل النسق توترات انفعالية يجب ضبطها وإدارتها حتى لا يحدث اضطراب فى أداء النسق لوظائفه العادية . وتتم إدارة التوترات والصراع فى بعض الأنساق فى مجال العلاقات التى يوجهها المتغير النمطى الأول وهو العاطفة أو الوجدان مقابل الحياد .

ومن ناحية أخرى توجد حدود يقف عندها إحباط أو كبت أو ضبط التعبير الإنفعالى . فالأسرة كنسق اجتماعى تسمح بمجال واسع للتعبير عن التوتر . وبذلك تتيح فرصة للتعبير عن الإستجابة ، أو التعبير الإنفعالى ، وبذلك تخفف من التوتر ، ويترتب على ذلك أنها تساعد أعضائها على أداء وظائفهم بقدر أكبر من الفاعلية فى المواقف الاجتماعية التى تتطلب الحسم الدقيق للتوترات .

نظريية التنظيم عند بارسونز :

يواجه التنظيم الكثير من المشاكل الوظيفية التى تواجهها كل الأنساق الاجتماعية ، ويؤكد بارسونز أن المشكلتين الأولى والثانية تنشآن عندما تتناول الوحدة (فردا أو جماعة ، أو نسقا) مشاكلها الخارجية أو المشكلتين الثالثة والرابعة . وان الإهتمام باحدى المشكلات من شأنه أن يزيد الضغط على الأخرى . فمشكلة التكامل تزداد مع الإحتياج إلى التكيف . كذلك تتزايد مشكلات دعم النمط بالإحتياج إلى تحقيق الهدف ، والعكس صحيح ، بمعنى أن الإهتمام بالمشكلات الوظيفية الداخلية يزيد الضغط على المشكلات الخارجية .

ولكن التنظيم يختلف عن الأنساق الاجتماعية الأخرى ، من حيث إتجاهه فى المرتبة الأولى نحو تحقيق هدف نوعى محدد ، وهى خاصية تؤثر فى البناء الداخلى للنسق ، كما تؤثر فى علاقاته الخارجية . وهو يؤدي وظيفته الخاصة به داخل موقف أو بيئة مكونه من الأنساق الفرعية الأخرى . أى أن الموقف يتكون من العلاقات بين التنظيم وبين الأنساق المتخصصة الأخرى ، المتفرعة عن النسق الاجتماعى العام الذى يوجد فيه التنظيم .

كذلك فإن إنتاج أى تنظيم أو تحقيقه لأهدافه ينشأ عنه شىء قد يستخدمه نسق آخر . فالإنتاج التنظيم هو فى نفس الوقت طاقه وموارد يستخدمها نسق آخر . فالإنتاج فى التنظيم الاقتصادى يتمثل فى عدد من السلع والخدمات التى تستهلكها تنظيمات أخرى فى عملية الإنتاج كما أن الإنتاج فى الوحدات والهيئات الحكومية يتمثل فى مجموعة من القرارات ، وفى التنظيم التربوى يتمثل فى كفاءة وتقديم التلاميذ . أى أنه من الضرورى فى كل من هذه الحالات وجود نتائج ناشئة عن العمليات التى تجرى داخل التنظيم ، وهذه النتائج قد تغير من وظيفة الأنساق الأخرى داخل المجتمع .

وتنشأ التنظيمات عن ظاهرة تقسيم العمل فى المجتمع ، لأنه لو كان الإنتاج والإستهلاك يتمان فى وحدة بنائية واحدة فلا توجد ضرورة لكى تتباين التنظيمات المتخصصة عن بعضها . أما فى المجتمعات البدائية حيث الإكتفاء الذاتى بالمعنى الاقتصادى للكلمة ، فإنه لا يوجد بها تنظيمات متباينة بالمعنى الذى ذكرناه .

وإن ما يعتبر هدفا متخصصا بالنسبة للتنظيم ، يعتبر فى الوقت نفسه وظيفة متخصصة بالنسبة للنسق العام أى أن المجتمع الذى يوجد

فيه التنظيم . كما يعتبر التنظيم جزءاً من هذا النسق العام . أو نسقاً فرعياً منه ، وهذه العلاقة هي الرابطة الأولية بين التنظيم والنسق العام. بل هي الأساسى الذى يقوم عليه تصنيف التنظيمات .

فالتنظيم كما يعرفه ألفريد مارشال هو فى جوهره عملية ربط عوامل الإنتاج بطريقة محددة لتسهيل تحقيق هدف التنظيم بصورة فعالة ، كما يشير إلى عملية إعادة تكييف أنماط التنظيم نفسه ، وهى عملية كامنة فى عمليات التغير البنائى للتنظيم . وعلى هذا فالتنظيم بالمعنى الإقتصادى عامل هام فى كل الوظائف التنظيمية ، ويلعب دوراً هاماً فى مراحل إقامة التنظيم . وفى المراحل التالية أيضاً .

ويتضح من كل ذلك أن التنظيمات هي الميكانيزم الأساسى فى التحقيق الفعال لأهداف مجتمع متفاعل ، تلك الأهداف التى لا يستطيع الفرد وحدة تحقيقها . والظاهرة الأساسية أن التنظيم يعبىء القوة لتحقيق أهدافه ، ولو أن نسق القيم يجعل هذه الأهداف شرعية (لأن القوة أو القدرة العامة للتنظيم تجعل تحقيقها أمراً فعالاً) .

ويطور بارسونز هذه الأفكار ليوأزى بين القوة أو القدرة على تحريك الموارد فى المجال الاقتصادى والقدرة السياسية ومايتولد عنها من طاقات محركة للتنظيم والنسق العام . فتوليد القوة وممارستها هدف

هام للغاية بالنسبة للأهداف العامة للمجتمع كالإنتصار فى الحرب . وكذلك فإنها (القوة) تستخدم فى الحياة اليومية لتحقيق أكبر قدر من الأهداف الفرعية . والقوة مثل الثروة مورد اجتماعى هام و عام توزع على عدد كبير من الأنساق الاجتماعية الفرعية من أجل الإستهلاك أو إستثمار رأس المال . فكل تنظيم مهما كانت وظيفته جزء من السياسة ، ومولد للقوة أو القدرة ، كما أنه يستقبل القوة التى يتم توليدها فى المستويات العليا من النظام السياسى ، ويتحدث بارسونز عن شروط توليد القوة وهى :

- ١) إقامة وتأسيس نسق قيمى يجعل هدف التنظيم مشروعاً .
- ٢) تنظيم عمليات الإستغلال واتخاذ القرارات فى التنظيم باعتبارها قواعد عامة .
- ٣) طلب المساندة اليومية من الأشخاص الذين تعاونهم .
- ٤) طلب التسهيلات الضرورية وهى تسهيلات مالية بالدرجة الأولى . ويشير بارسونز إلى أن الأحزاب السياسية فى أمريكا أصبحت تعكس صورة أو شكل الشرط الأول ، من حيث أن هذه الأحزاب تقيم رابطة ايجابية مباشرة مع الحكومة ، ومع النسق القانونى .

إن تالكوت بارسونز يشير إلى أن النهج الذى قدمه يتميز بتناسق صورى . فقد تناول نسق القيمة بإعتباره يحدد أهداف التنظيم ويجعلها شرعية . كما أن القيم الفرعية تنظم ميكانيزمات التكيف ، وتحقيق الهدف ، والتكامل فى التنظيم . وكل نمط تعاقدى كالتوظيف والاستثمار ينظم كل نمط من الموارد الأولية ، وكل ناحية أو جانب من جوانب السلطة تنظم الأجزاء الشرعية الفعالة . وأخيرا كل ناحية من نواحي إقامة العلاقات الثابتة المستقرة تحدد ولاء المشتركين نحو التنظيم عند مقارنته بالإلتزامات الأخرى .

هذه الأفكار وغيرها ، توضح مدى إسهام بارسونز فى نظرية علم الاجتماع . ورغم أى انتقادات توجه إليه فهي لاتقلل من أهمية أعماله . وقد ظل بارسونز ينادى حتى وقت قريب بأنه وضع نظرية عامة فى التغير الاجتماعى . ولقد أفاد كثيرون من علماء الاجتماع من الخطوط الأساسية للتفكير النظرى عند بارسونز ، كذلك يتجلى تأثيره على غيره من العلماء الألمان ، وقد إتضح ذلك فى كثير من المؤلفات الألمانية الحديثة ، كذلك ظهر هذا التأثير فى ترجمة بعض مؤلفاته إلى الفرنسية . وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا انه تجدر الإشارة إلى أن فكره لم يكن

تجديدا متميزا فى علم الاجتماع المعاصر ، فهناك أوجه شبه بينه وبين مؤلفات غيره من المعاصرين ومن بينهم سوروكين .

ثالثا :رايت ميلز : Wright Mills

شغل رايت ميلز كرسى أستاذ علم الاجتماع فى جامعة كولومبيا ولعل تأثيره فى علم الاجتماع فى الوقت الراهن أعظم بكثير من تأثيره أثناء حياته . بل أن هذا التأثير لا يزال فى تزايد مستمر . ويرجع ذلك إلى تحليله للأوضاع الاجتماعية بصفة عامة ، والأوضاع الاجتماعية فى أمريكا بصفة خاصة ، تحليلا يقترب من الصحة ، كما أن الموضوعات التى كرس لها إنتباهه منذ الخمسينات تبدو الآن فى صورة أكثر حدة والواقع أن عناوين مؤلفاته تعكس المسائل الأساسية فى المجتمع المعاصر على حد قوله ، ومن أهمها طبقة ذوى الياقات البيضاء ، وصفوة القوة ، وأسباب الحرب العالمية الثالثة والخيال السوسيولوجى ، والماركسية .

وتشهد تحليلاته لهذه الموضوعات عن مدى وعيه وإدراكه لأهميتها فى المجتمع . كما أن إسهامات ميلز فى الفكر السوسيولوجى ، والنظرية السوسيولوجية تتناثر فى كثير من كتاباته ، ولكن يمكن

الإطلاع عليها باستفاضه فى كتاب " القوة والسياسة والمجتمع " ،
الذى حرره هورفيتش Horwitz .

وقد عرض نظرية فى كتاب اشترك فى تأليفه مع هانز جيرث
Hans Gierth ، وهو الشخصية والبناء الاجتماعى . واستخدم مفهوم
الدور الاجتماعى كمفهوم مركزى للمجتمع ، ويراها كبناء يتكون من عدد
كبير من الأدوار التنظيمية . كما يمكن تحليل البناء الاجتماعى الكلى
إلى عدد من الأوضاع التنظيمية ، والسياسية ، والدينية ، والاقتصادية
وغيرها . وقد استخدم هذا المفهوم ليوحد بين النظريتين السيكلوجية ،
والسوسيلوجية بطريقة قريبة من طريقة بارسونز . ويشير مصطلح
الشخصية فى هذا المؤلف إلى الفرد ككيان كلى يمكن التمييز فيه بين
الكائن العضوى ، والبناء النفسى ، والشخصى ، أما الانسان الذى يلعب
دورا معينا فى المجتمع . ويتم تفسير الدور من خلال الرأى القائل أن
المجتمع كبناء مكون من عدة أدوار مرتبطة بنظم مختلفة . ويرى المؤلفان
فى هذا الكتاب أنه يمكن تحليل البناء الاجتماعى الكلى إلى أنواع
تنظيمية كالاقتصادية ، والسياسية والدينية كما قلنا من قبل . ويعترف
بهذه الأنواع كإرتباطات بين النظم تكون لها نتائج أو غايات متشابهة .
وتعتبر درجة استقلال الأنواع التنظيمية موضوعا للبحث فى أى مجتمع

من المجتمعات . ولكننا نجد دائما أن هناك بعض جوانب السلوك الاجتماعي تميز جميع الأنواع التنظيمية ، ونعنى بها التكنولوجيا والرموز والمكانه ، والتعليم . وفي مقابل ذلك نجد جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية غير قابلة للتعريف فى ضوء مفهومى البناء ، أو النوع التنظيمى ، حيث أن هناك أنواعاً من التفاعل لا يمكن القياس عليها .

(١) *Correspondence* الإتفاق

وهو مفهوم يعنى توحيد المجتمع عن طريق أساس مشترك يؤدي عمله بأسلوب متواز فى كل الأنواع التنظيمية .

(٢) *Coincidence* الانطباق

وهو عبارة عن حالة يتم التوصل إليها إذا أظهرت الأنواع المتباينة بعض العناصر البنائية المختلفة ، التى تؤدي إلى وحدة غير مكتملة أو جزئية ، وهذه تتمثل لنا فى ظهور الرأسمالية الحديثة بعد سقوط النظم الإقطاعية ونمو أطر تشريعية وإدارية جديدة

(٣) *Coordination* التنسيق

ويشير إلى تكامل المجتمع عن طريق شكل تنظيمي معين يطغى على غيره من الأشكال مثل الديكتاتورية .

(٤) التقارب Covergenee

وتتم هذه الحالة عندما يتلاقى نوع تنظيمي أو أكثر إلى الحد الذي تصبح فيه منصهرة مع بعضها . وكما يتضح فهي عملية عكس التباين . كذلك يتضح أن لعرضها لمشكلة التكامل يقربهما من الوظيفيين وعلماء الاجتماع النظري في وقت واحد . وقد إتسم هذا الكتاب بأنه ينطوى على تحليلات متداخله مع المادة التاريخية ، ولكن هدفهما كان سوسيولوجياً ، وهو تناول قضايا قابلة للتطبيق العملي ولم يكن إهتمامهما بالمادة التاريخية الفريدة بنفس طريقة علماء التاريخ .

رابعا : روبرت ميرتون Robert Merton

حاول روبرت ميرتون أن يجمع بين المدخل النظري ، والمدخل الأمبيريقى (الواقعى) فى دراسة المشكلات الاجتماعية . ولقد كانت كتاباته تتم بأسلوب متميز وجاذبية متفردة ، ولقد حقق كتابه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى" شهرة واسعة خارج أمريكا لما إنطوى عليه من مميزات لا تتوفر لمؤلفين آخرين . ولقد أدرك ميرتون عدم

ملاءمة الإتجاه الامبيريقى المجرد ، والتنظيم الميتافيزيقى ، لذلك عرض نموذجا خاصا من النظرية أسماه " نظرية المدى المتوسط " Medium Range Theory وهى نظرية تتلافى سطحية النظرية غير القابلة للإختبار الواقعى وتكون فى نفس الوقت امبيريقية وهو يقصد الإشارة إلى أن علم الاجتماع لا يستحق أن يسمى علما ما لم يبدأ بفكرة أو نظرية . ولكن عند إجراء الدراسة الامبريقية ، فإن هذه الفكرة أو النظرية قد تحتاج لتعديل . وبالتالى إذا بدانا بفكرة أو نظرية فإنه لا ينبغى النظر إليها إلا على أساس أنها تجربة عرضة للتعديل فى ضوء الدراسات التالية :

ويصنف ميرتون بين الوظيفيين على الرغم من أنه وجه انتقادات شديدة لبعض جوانب الفكر الوظيفى . وقد عرف الوظيفة بأنها " النتائج المشاهدة المسؤولة عن تكييف أو توافق نسق معين " وليس هذا تعريفا كافيا ، لأن المشاهد لأى نظام أو عرف فى المجتمع لا يوضح لنا دائما أسباب وجوده . كما أنها لا توضح لنا أصلة ، ولا تدلنا عن تكييف أو توافق نسق معين مرتبط سببيا أو منطقيا بهذه النتائج .

وعلى كل حال فقد أسهم ميرتون إسهامات هامة فى مجال النظرية الوظيفية ، مع تمييزه بين الوظائف الظاهرة ، والوظائف الكامنة أو المستترة ، تشير الوظائف الظاهرة إلى النتائج الموضوعية لأى نظام اجتماعى أو ممارسة يقصدها المشاركون ، فى حين أن الوظيفة الكامنة تشير إلى النتائج غير المقصودة . ولاشك أن هذا التمييز أمر أساسى ، وله قيمة بالغة ، لأنه يلفت الإنتباه إلى الوظائف التى كانت موضوع تجاهل مستمر . وأورد ميرتون كثيرا من الأمثلة التوضيحية ، فالوظيفة الواضحة كالإستهلاك الاقتصادى هو الإستخدام ، ولكن من بين وظائفه الكامنة دعم الهيبة أو الكبرياء . ولقد كرس ميرتون فصلا بأكمله لوصف السياسة الحضرية فى أمريكا . هذه السياسة التى تشجع حاجات معقدة لجماعات مهمة قد تجاهلتها النظم الرسمية . ويصر ميرتون على أن من الخطأ الافتراضى بأن تلك الحاجات تشبع بطريقة مختلفة فى ظل نظام أساسى مختلف ، لذلك فإن من الضرورى دائما أن ندرك إمكانية وأهمية البدائل الوظيفية .

وكذلك استخدم ميرتون مفهوم "الخلل الوظيفى" أو سوء الوظيفة **Dysfunction** لتعريف النتائج المشاهدة ، والتي نلاحظ أنها تقلل من تكيف وتوافق النسق وتزيد التوتر والصراع فى المجتمع . ويعتقد ميرتون أن هذا المفهوم يوفر طريقة لتحليل الديناميات والتفسير . وقد يكون من النافع إضافة مفهومه الثالث وهو "اللاوظيفية" . وهو مصطلح يشير إلى تلك الحالات المتعددة لإستمرار تلك الأعراف والتشريعات التى ليس لها ضرورة أو وظيفة واضحة ، ومع ذلك لا تدخل ضمن ما أطلق عليه الخلل الوظيفى .

وهكذا فقد تناولنا على سبيل المثال أربعة من علماء الاجتماع الأمريكيين ، وقد كشف العرض كيف أن الدراسات فى هذا العلم قد تطورت فى أمريكا متأثرة بالدراسات التى أجريت فى غيرها من البلدان ، ولقد حققت إسهامات هؤلاء العلماء إزدهاراً لتيارات جديدة وهامة فى علم الاجتماع ، فضلا عن الميادين الجديدة .

الفصل السابع
مجالات حديثة في علم الاجتماع

محتويات الفصل

مقدمة :

أولاً : السياسة والمجتمع .

ثانياً : الاقتصاد والمجتمع .

ثالثاً : الاتصالات والأعلام .

رابعاً : التنمية .

مقدمة :

الواقع الاجتماعى يمثل المسرح الذى تتفاعل فيه العلوم الاجتماعية والإنسانية . كما أن هذا الواقع يحدد منظورات الدراسة ومداخلها كما يحدد ومناهجها وأدواتها . ولعل علم الاجتماع يأتى فى مقدمة العلوم التى تهتم بالمجتمع بكل أبعاده ومجالاته ، على الرغم من أن هذه المجالات قد تبدو ضمن اهتمامات فروع اجتماعية أخرى .

وإن التطورات التى تضع أوزارها فى الحياة الاجتماعية على المستوى العالمى والإقليمى والمحلى ، فرضت على علم الاجتماع أن يطور مجالات الدراسة ، ويرتاد آفاقاً لم تكن ممهدة منذ نشأة هذا العلم ، ولم يعد تركيزه على القضايا التقليدية التى لازمته فى مرحلة النشأة ، فهذا هو مجال السياسة ، والاقتصاد والثقافة ، والتنشئة ، والتفاعل ، والقانون ، والرأى العام ، والاتصال ، والجريمة وغيرها من المجالات ، أصبحت اليوم تحظى باهتمام علم الاجتماع الحديث . وقد طور هذا العلم من المناهج والأدوات والمداخل النظرية ما يعين على سبر أغوار الحياة الاجتماعية فى هذه المجالات .

ولعل دور الخبير الاجتماعى فى الدول المتقدمة ، أكثر اتساعاً منه فى الدول المتخلفة ، فدوره محورى فى كثير من المشكلات التى تطرأ على مسرح الحياة العامة والخاصة . وإن استمرار البحث وتتابع الجهود النظرية والميدانية هو الذى مهد الطريق أمام هذا العلم لتناول قضايا لم يكن يهتم بها كثيرون .

فعلم الاجتماع يسعى لتحقيق التكامل بين المراحل النظرية المختلفة فى دراسة المجتمع . ويحاول الخروج بمواقف شاملة تأخذ بتعدد الأبعاد ، وعدم الفصل بين جوانب الحياة الاجتماعية إلا لأغراض التحليل .

ومن هنا فإنه يتعين على دارسى الاجتماع أن يقفوا على أسلوب هذا العلم فى ارتياد المجالات الجديدة التى تعاضم الاهتمام بها فى العصر الحديث . لذلك أردنا أن نقدم فى هذا الفصل لمحات مختصرة عن هذه المجالات وأسلوب علم الاجتماع فى التعامل معها .

ويتناول هذا الفصل بعض المجالات الحديثة التى تطرق إليها علم الاجتماع على سبيل المثال وليس الحصر :

أولاً : السياسة والمجتمع :

من بين أكثر الظواهر انتشاراً فى الحياة الاجتماعية المعاصرة ، تعاظم الدور الذى تلعبه السياسة فى الحياة المادية والثقافية للإنسان ، فالسياسة تؤثر فى الاقتصاد ، وفى شكل وتوزيع السلع المادية ، وفى الأيديولوجيا ، والثقافة والأخلاق ، والأسرة ، وأسلوب الحياة ، وباختصار تؤثر فى كافة جوانب الحياة الاجتماعية ، هذا فضلاً عن أن الأحداث السياسية المعاصرة التى شملت الثورات الاجتماعية وتكوين الأنظمة الاشتراكية وغير الاشتراكية وتفكك الإمبراطوريات الاستعمارية ونشأة الدول القومية والصراع الطبقي والدول والتغير فى أساليب الاتصال والتكنولوجيا العسكرية ، قد جعلت هذه الأحداث من الظاهرة السياسية قوة اجتماعية ومحوراً لاهتمامات الباحثين^(١).

ويعتبر علم الاجتماع من أهم العلوم الاجتماعية التى ترتبط بعلم السياسة ، إذا أن ميدانهما يكاد يكون واحداً ، وإن اتسع نطاق ومدى دراسات علم الاجتماع كثيراً عن مثيله فى علم السياسة ، فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الدولة التى تمثل صلب

(١) محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى : السياسة والمجتمع فى العالم الثالث ، ج١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٤٦-٤٧

الدراسة فى علم السياسة ، على أنها أحد النظم الاجتماعية التى يتناولها علم الاجتماع بالدراسة ، ونتيجة لهذه العلاقة ظهر فرع جديد من فروع علم الاجتماع يجمع بين علم الاجتماع وعلم السياسة هو علم الاجتماع السياسى Political Sociology^(١).

ويلتقى مصطلح علم الاجتماع السياسى بمصطلح علم السياسة إلى حد كبير فيما عدا أن المصطلح الأول يتعدى المصطلح الثانى بالالتفات إلى وجهة النظر العلمية الموضوعية الشاملة التى تبدأ من تداخل الظواهر السياسية وتساندها مع غيرها من ظواهر المجتمع ، ويوجد مفهومان يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون علم الاجتماع السياسى الأول هو علم الدولة Science Of State ، والثانى يدعى أنه علم القوة Science Of Power^(٢).

ولقد عكس الاهتمام بقضايا القوة السياسية والتنظيم والسلطة ، محاولات المفكرين الاجتماعيين على مختلف العصور لإيجاد صيغة مناسبة لما ينبغى أن يكون عليه النظام الاجتماعى والسياسى العام . ولقد أسهمت هذه المحاولات فى وضع البذور

(١) إسماعيل على سعد ، المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ١٧-١٨ .

(٢) محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢٣-٣٢٤ .

الأولى لعلم الاجتماع السياسى ، وبخاصة فى ناحيتين رئيسيتين هما أخلاقية فلسفية ، وتاريخية مقارنة ، إذ انتقلت الاهتمامات الأخلاقية الفلسفية من الفلسفة اليونانية إلى كافة فلسفات العصور الوسطى - مسيحية ويهودية وإسلامية ثم التحما معاً ، وأضيفت إليهما عناصر جديدة مثل القوانين الرومانية وأسهما فى صياغة التيار الأول للفكر السياسى الحديث عند ميكافيلى وهوبز ولوك وروسو^(١).

أما التحليل المقارن ، فعلى الرغم من أنه لم يكن منتشرأ فى أواخر العصر الوسيط وبداية العصر الحديث ، إلا أنه شهد حركة إحياء فى القرن التاسع عشر فى أعمال المؤرخين من أمثال " جيبون " Gibbon وفلاسفة التاريخ مثل فيكو Vico ، وفوق ذلك كله عند أصحاب الاتجاه المقارن القدامى مثل ، "مونتسكيو" والأخلاقيين الاسكتلنديين من أمثال "آدم سميث" "وفيرجسون" وغيرهم ، ويلاحظ على هذا الاتجاه أنه قد أخذ يهتم بمختلف النظم الاجتماعية فى محاولة لدراسة التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والأسرية فيها ، وذلك بالطبع على الرغم من أن محور الاهتمام قد ظل هو التحليل السياسى للدولة ، إلا أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام فى هذا العدد هى بداية وجود نوع

(١) محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى ، ج١ ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

من الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وبينها وبين الظروف البيئية المحيطة^(١).

ومع ذلك ، فعندما تحولت هذه الصور والأشكال من الفكر الفلسفي الاجتماعي إلى فكر اجتماعي حديث ، أخذت التيارات المقارنة والتيارات الفلسفية الأخلاقية ، بل والاهتمامات السياسية تتوحد معاً داخل إطار فكري واحد تقريباً هو علم الاجتماع السياسي ولعل أهم ما يميز هذا التحول هو الانتقال من تأكيد الجوانب الفلسفية والاهتمامات الفكرية الأخلاقية إلى تأكيد النواحي السوسيولوجية ، ثم تطور علم الاجتماع السياسي ذاته في إطار علم الاجتماع العام . وهكذا بدأ ينظر إلى ما هو سياسي على أنه يمثل نظاماً اجتماعياً واحداً مهما بلغت درجة أهميته^(٢).

فمع ظهور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر ، وبداية التفكير العلمي في شؤون المجتمع تحولت هذه التيارات الفلسفية والتاريخية المقارنة إلى تيار علمي ينظر إلى السياسة على أنها نظام اجتماعي ضمن نظم عديدة في المجتمع ، واشتمل هذا التحول على تحولات عديدة فيما يختص بطرح مشكلات

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧-٤٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

السياسة والمجتمع ، ومن هذه التحولات ما يلي: ^(١)

١- بدأ الفكر الاجتماعي السياسي يركز على التباين بين النظم السياسية والنظم المدنية ، فالمجتمع المدني أصبح فى نظر المفكرين السياسيين كياناً مستقلاً متميزاً يشتمل فى داخله على النظام السياسى كأحد العناصر المكونة . ولقد ساهم فى تطوير هذه التفرقة على أساس علمى علماء الاجتماع فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال " سينسر " و " باريتو " و " دوركايم " و " ماكس فيبر " و " كارل مانهايم " .

٢- بدأ الاهتمام باختلاف أنماط السلوك الفردى واختلاف التوجهات التى تحكمه باختلاف النظام الأخلاقى والدينى واختلاف النظام السياسى الاجتماعى واختلاف نظام حياة الأفراد أنفسهم ، وترتب على ذلك إمكانية النظر إلى الأفراد لا على أنهم من طراز واحد ، وإنما على أنهم مختلفون من حيث التوجهات والالتزامات التى تحكم سلوكهم ، وأن هذا الاختلاف لا يمكن أن يفسر فى ضوء الفروق الفردية فقط ، وإنما فى ضوء خضوع هؤلاء الأفراد لنظم اجتماعية وسياسية

(١) محمد الجوهري ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة : ط ١ ، ١٩٨٤ ، ص ٣٤٧-٣٤٨ .

ذات طبيعة ميدانية ، وترتب على ذلك ظهور الاعتقاد بأنه لا يوجد نظام سياسى اجتماعى كامل تماماً ، وبالإمكان المقارنة بين النظم المختلفة وفقاً لدرجة توافقها مع أنماط مثالية ، ولقد ساهم مفكرو العقد الاجتماعى من أمثال " روسو " و "لوك " فى تدعيم هذه الفكرة كما ظهرت فى أعمال " فيرجسون " و " آدم سميث " .

٣- ترتب على ذلك أن أدرك الفكر السوسيولوجى مدى التنوع فى أنماط النظم الاجتماعية والسياسية ، وقابلية هذه النظم للتغير تحت ظروف تاريخية معينة ، ولقد استفاد تراث علم الاجتماع فى هذه النقطة من أعمال أرسطو ، ولكنه تجاوز أرسطو عندما نظر إلى هذا التنوع دون الخلط بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى مع الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الأطر الثقافية ونمط النظام السياسى ، وتفسير التغيرات التى تعترى النظام السياسى كأحد الميكانيزمات الفاعلة فى تنوع النظم السياسية .

٤- اهتمت النظرية السوسيولوجية فى السياسة بأهمية العوامل البيئية فى التأثير على النظم السياسية على تنوعها ، وقد أدت هذه التحولات إلى أن يهتم علم الاجتماع لا بالبحث عن

الظروف الطبيعية للنظام الاجتماعى فقط - أى بالبحث عن الخصائص العامة للمجتمع كحقيقة أخلاقية طبيعية - وإنما بالبحث أيضاً عن الظروف والميكانيزمات الداخلية للنظام الاجتماعى ، ومدى تغيره أو استمراره فى الوجود ، وبدأ علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر يتجهون ببحوثهم ودراساتهم نحو رصد التحولات التى طرأت على المجتمع الرأسمالى ، وتغير نظمه الاجتماعية والسياسية على إثر تحوله من النظام الإقطاعى القديم إلى النظام الحديث .

وهكذا فإن علم الاجتماع السياسى يستمد مبررات وجوده من حقائق هذا العصر سواء فى العالم المتقدم ، أم فى العالم المتخلف ، تلك الحقائق التى تشير بكل وضوح إلى أن أفضل فهم يمكن أن نحققه للحياة السياسية هو أن ندركها باستمرار داخل النسيج المتكامل للبنية الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم تكون التفرقة التى يقيمها علماء السياسة بين السياسة polity والمجتمع Society هى تفرقة مضللة وغير مفيدة ، لأنها تنهض على فصل تعسفى بين مكونات جسد اجتماعى واحد ، إذ أن النظام السياسى لا يمكن أن يكتب له البقاء والاستمرار فى الوجود بعيداً عن المجتمع ، وإذن فالظاهرة

السياسية تكتسب معناها ومبناها من الوجود الاجتماعي الكلى الذى تنشأ فيه ، وهناك علاقة خلق متجدد لهذه الظواهر حينما تتفاعل مع الوجود الاجتماعى ، وداخل سياق تاريخى خاص . وربما تفيدنا هذه الحقيقة فى فهم أبعاد العلاقة السياسية بين دول العالم المتخلف وبين الدول المتقدمة ، فمن العسير زرع النظم السياسية فى دول العالم الثالث ، كما توجد بالفعل فى الدول الغربية المتقدمة ، إذ غالباً ما تحظى هذه النظم بالرفض وعدم القبول ، وتحاول الدول النامية أن تطور أنظمة وأجهزة سياسية تعكس طبيعة القوى الاجتماعية السائدة فيها ، ويستطيع المتتبع لحركات التحرر الوطنى فى الدول النامية أن يلمس المقاومة التى كانت تبديها هذه الشعوب للنظم السياسية التى كان يحاول الاستعمار زرعها فى هذه الدول^(١).

فيولى المدخل السوسيولوجى لدراسة النظم السياسية اهتماماً خاصاً بفكرة النظم الاجتماعية عموماً ، أو بالنظام الاجتماعى الشامل ، ومعالجة النظام السياسى بوصفه نظاماً فرعياً داخل المجتمع . ويجمع أغلب الدارسين فى العلوم الاجتماعية على أن هناك فى الواقع مجموعة من العلاقات تربط

(١) محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥ .

النظم الاجتماعية ، وينطبق ذلك على كافة المستويات سواء على مستوى العلاقات الموجودة بين النظام السياسى وسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، أو على المستوى الداخلى للنظام السياسى ذاته^(١).

ويهتم علم الاجتماع السياسى فى دراسته للسياسة بعدد من القضايا من أهمها من يلى :^(٢)

١- **الطابع الاجتماعى للنظام السياسى** : اهتم علم الاجتماع السياسى بتحديد خصائص النظام السياسى والعلاقات المتبادلة بينه وبين نظم المجتمع الأخرى ، والظروف التى تؤدى بالنظم السياسية عامة - أو بطراز معين منها إلى الثبات أو التغير . فالنظام السياسى فى أى مجتمع ليس نظاماً يعمل فى فراغ ، أو أنه يعمل فى ضوء عملياته الداخلية فقط ، فهو يوجد فى قلب مجتمع ، وتتحدد وظائفه وأهدافه وخصائصه فى ضوء طبيعة المجتمع وثقافته ، ومن ثم فإن تحليل النظام السياسى وما يرتبط به من سلوك سياسى وما يعمل داخله من جماعات سياسية يصبح تحليلاً أوسع وأشمل إذا ما تم فى ضوء السياق العام للمجتمع .

(١) سامية محمد جابر ، علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢٣ .

(٢) محمد الجوهري ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ - ٣٦٢ .

٢- **دراسة بناء القوة** : أصبح مفهوم القوة أحد المفاهيم المحورية في دراسات علم الاجتماع السياسى . ويتأسس فهم علم الاجتماع السياسى لمفهوم القوة على فكرة أن التفاعل الاجتماعى بين الناس فى المجتمع يشتمل على ممارسة القوة . فكما ذكر أحد علماء الاجتماع " فإن كل سلوك اجتماعى ما هو إلا ممارسة للقوة ، وتحتوى كل علاقة اجتماعية على معادلة قوة ، وكل نسق اجتماعى ما هو إلا تنظيم للقوة وكذلك كل جماعة اجتماعية " .

٣- **التحليل المقارن للنظم السياسية** : أدت الدراسات التى أجريت حول خصائص النظم السياسية وبناء القوة إلى الاهتمام بطبيعة الاختلافات بين النظم السياسية التاريخية والمعاصرة ، وقد أدى هذا الاهتمام بدوره إلى تطور اتجاه نظرى وامبيريقى داخل علم الاجتماع السياسى يهتم بالمقارنة بين أشكال النظم السياسية المختلفة ، ولا يمكن تحقيق هذه المقارنة إلا من خلال مجموعة من المحكات يمكن فى ضوئها إجراء المقارنة . ولقد ميز "أيزنشتات " على سبيل المثال بين ثلاث مجموعات من المحكات تفيد فى عملية المقارنة بين النظم السياسية ، تتصل المجموعة الأولى بطبيعة النظام السياسى وخصائصه ، وتتصل المجموعة الثانية بأسلوب عمل النظام السياسى ، وتتصل المجموعة الثالثة بأهداف النظام السياسى .

وهكذا تبدو علاقة العلوم السياسية وثيقة بعلم الاجتماع، فاهتمامات عالم السياسة تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية ، وأثار التغيير الاجتماعى على النظم السياسية ، وما يتبع ذلك من سياسات فضلاً عن اهتمام علم الاجتماع السياسى بمشكلات الثقافة السياسية كالثورة والحرب الأهلية والتدخل العسكرى فى السياسة . ويرجو عالم السياسة من دراسات علم الاجتماع تفسير الظواهر السياسية المعنية بينما يحاول عالم الاجتماع أن يوسع دائرة تفسيراته . بحيث تتناول ظواهر المجتمع فى نطاقها الأوسع والتي تبدو فيها " القوة السياسية " كمجرد عنصر واحد قد يتساوى من الناحية التحليلية مع القوة الاقتصادية والقوة الدينية على سبيل المثال^(١) . وبذلك فإنه من الصعب تصور إمكانية إعداد المظاهر الخاصة بالسياسة على حده ، نظراً لأن المظاهر كلها هنا وحدة لا تتجزأ ، كما أن معالجة هذه الموضوعات تفترض من ناحية أخرى ثقافة من نوع خاص يفتقر إليها الباحثون عادة فى علم السياسة^(٢) .

(١) إسماعيل على سعد ، مرجع سابق ، ص ٤٢-٤٣ .

(٢) محمد نصر مهنا . عبد الرحمن الصالحى ، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة ، مطبعة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦ .

ويتضح من ذلك العلاقات المتشابكة بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة ، وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، وذلك لأنها تتناول جميعها حياة الإنسان من كافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية وغيرها ، وبالتالي لا يمكن تصور انفصال هذه العلوم بعضها البعض إلا لأغراض التحليل العلمى .

ثانياً : الاقتصاد والمجتمع :

إن أهمية الاقتصاد لا تحتاج إلى توضيح ، فنحن نعيش في عصر تحتل فيه المشكلات الاقتصادية ، سواء بالنسبة للدول المتخلفة أو الدول المتقدمة مكان الصدارة في اهتمامات الساسة والمخططين واهتمامات الرأي العام .

وبالرغم من ذلك ، نجد أنه من الصعوبة التوصل إلى تعريف متفق عليه لعلم الاقتصاد ، وذلك لأن التعريفات تتدرج من الاتساع الشديد إلى التعريفات المحدودة جداً مثل أن الاقتصاد هو دراسة الإنسان في دورة العمل العادية ، وتجه العناية إلى استقصاء السلوك الفردي والاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستغلال الموارد المادية اللازمة لإقامة حياة مستقرة^(١).

ويرى آخرون أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كمعبر عن العلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدام المختلف . ويرى فريق ثالث أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الظواهر من وجهة نظر الأثمان . على أنه يمكن صياغة تعريف توفيقى يرى أن علم الاقتصاد هو دراسة السلوك الإنساني الذي يحاول أن يربط الوسائل النادرة ذات الاستخدامات

(١) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية .
الإسكندرية : ١٩٩٦ . ص ٧٨

المتباينة بالغايات أو الأهداف المرغوبة ، مثل بلوغ الحد الأعلى من الدخل ، ويتضمن الاختيار بين الأهداف ، والاختيار بين السياسات الاجتماعية والقيم والتنبؤ بالنمو المتوقع أبعد من التقدير العقلي لأحوال السوق^(١).

ويتضح من خلال تحليل النشاطات الاقتصادية التفرقة بين الاقتصاد الخاص والاقتصاد العام . فالاقتصاد الخاص هو ذلك العلم الذى يتخذ من النشاط الاقتصادى للفرد والمشروع الخاص فى سعيهم لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات نطاقا لدراسته . أما الاقتصاد العام فهو ذلك العلم الذى يتخذ من النشاط الاقتصادى للدولة فى سعيها لتحقيق أهداف المجتمع مجالا للدراسة ، ويقوم تقسيم علم الاقتصاد بقسميه السابقين بناء على^(٢):

- ١- اختلاف القائم بالنشاط الاقتصادى ، فالاقتصاد الخاص يعنى بالنشاط الاقتصادى للفرد والمشروع الخاص ، فى حين أن الاقتصاد العام يهتم بالنشاط الاقتصادى للدولة .
- ٢- اختلاف الهدف من النشاط ، فالاقتصاد الخاص يهدف إلى

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ ، ٤٥ .

تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الخاصة أو أقصى ربح ممكن للمشروع الخاص ، فى حين يهدف الاقتصاد العام إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع .

٣- اختلاف المبادئ التى تحكم الفرد والمشروع الخاص عن تلك التى تحكم الدولة فى مزاوله النشاط الاقتصادى .

ومن الجدير بالذكر أن المجتمعات البدائية فى عصور ما قبل التاريخ قد تميزت بممارسة الأنشطة الاقتصادية ، حيث استخدمت الموارد المتاحة لديها فى إشباع احتياجاتها الأساسية . وكان التخصص Specialization والتبادل Exchange أهم ما يميز الأنشطة الاقتصادية فى هذه المجتمعات ، فقد أدركت هذه المجتمعات منافع أو مزايا التخصص فبدلاً من قيام كل فرد بكل الأعمال أو المهام التى يتطلبها استمرار المجتمع ، ثم توزيع هذه المهام ، فالبعض قد عمل بالصيد والبعض الآخر بجمع الغذاء أو إعداد الأسلحة والأدوات التى تستخدم فى الصيد وهكذا . وقد أدى التخصص إلى جعل هذه المجتمعات أكثر إنتاجية ، ولم يكن التخصص ممكناً إلا فى ظل نظام للتبادل ، حيث يتبادل كل فرد نتاج عمله بنتاج عمل الآخرين ، وقد استطاعت أن تبقى المجتمعات البدائية ثم تتقدم فى النهاية بعد ذلك بفضل التخصص والتبادل . وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادى كان

سمة رئيسية لكل المجتمعات ، إلا أنه من الغريب أنه لم تتم دراسة هذه الأنشطة بالتفصيل حتى وقت قريب نسبياً ، حيث اعتبرت الظاهرة الاقتصادية إحدى الجوانب الأساسية للطبيعة الإنسانية ، و لا تستحق في حد ذاتها مزيداً من الدراسة أو الاهتمام الخاص ، وبالرغم من دراسة الأنشطة الاقتصادية من منظور تحديد النفع الشخصي ، فإن الاستقصاء والتحليل المتعمق لهذه الأنشطة لم يبدأ في الواقع إلا في القرن الثامن عشر^(١).

والاقتصاد اليوم ذو صلة وثيقة بحياة الإنسان ، احتياجاته ورغباته وأنشطته وعلاقته بالآخرين والبيئة الطبيعية ، فهو يركز بصورة محددة على مدى تحقق الرفاهية المادية للإنسان ، باعتبار أن الإنسان هو نقطة البداية ، ومركز جمع المعاملات الاقتصادية .

ولكن الإنسان مخلوق اجتماعي أيضاً ، فمنذ اللحظة الأولى من مولده يصبح جزءاً من المجتمع ، وعائلته ، وعشيرته ، ومجتمعه ووطنه ، ولكن ليس كل الأفراد متساويين في قدراتهم وحاجاتهم واهتماماتهم ورغباتهم الشخصية ، فقد تتصادم هذه الرغبات مع خطط واهتمامات المجتمع ، وهنا قد يحدث الصراع

(١) نعمة الله نجيب وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٦١-٦٢

بين حاجات الأفراد المتعددة والمتنوعة وغير المتساوية ، وبين المجتمع بقدراته واستعداداته ، ومن ثم تحدث علاقة تفاعل واضحة بين كل من الإنسان والمجتمع^(١).

فالإنسان فى تفاعل دائم مع البيئة والمجتمع ، فهو يؤثر فيها ويتأثر بها ، وهو يحدث فيها من التعديلات ما يتوافق مع ظروف حياته التى يحياها ، وهو كذلك يعدل من نفسه ومن نظمه ويخلق نظاماً جديدة تتلاءم معها ، وهكذا فإن قصة الحضارة هى قصة العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية ، علاقات التعاون والتنافس والصراع ، وعلاقات السيطرة والخضوع ، وعلاقات التوزيع العادل ، والتوزيع غير المتكافئ ، وهذه كلها مظاهر لعلاقة الإنسان بالمجتمع الذى يعيش فيه^(٢).

والقوانين الاقتصادية هى نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد وهى روابط تستمد صفتها الاقتصادية من حيث أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين الأفراد داخل المجتمع ، بمناسبة اشتراكهم فى النشاط الاجتماعى والتوزيعى ، وعلم الاقتصاد لا يعتبر الأشياء (المنتجات) أو الوظائف المتخصصة لعناصر

(1) Ludwig, H., Men And Idias In Economics, Rowman & Little Field, New jersey, 1977, p.1.

(٢) عبد الهادى والى ، قضايا الفقر والبيئة والتنمية ، ندوة عاطف غيث العلمية الرابعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٦١ .

الإنتاج أو العمليات الاقتصادية من الموضوعات التى تنتمى إلى نطاقه إلا بالقدر الذى ترتبط فيه بالعلاقات الإنسانية ، سواء من حيث قدرة الإنسان على استغلال العالم المادى المحيط به ، أو من حيث علاقاته بأخيه الإنسان ، وهنا يظهر مدى التفاعل الواضح بين كل من الاقتصاد والمجتمع ، فكلاهما لازم وضرورى للآخر^(١).

ولما كان علم الاقتصاد يهدف إلى توجيه الإنتاج المتوفر لدى أى مجتمع إلى أفضل الاستعمالات الممكنة ، وذلك بغرض إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع ، فإن سلوك الإنسان الاقتصادى هو سلوك مميز يحاول من خلاله أن يقيم علاقات خاصة مع أفراد وجماعات كثيرة ، وذلك بغرض لتوصل إلى إشباع أكبر قدر ممكن من رغباته ، وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من أهداف^(٢).

والإنسان لا يعيش بمعزل عن المجتمع الذى ينتمى إليه سواء كان هذا المجتمع متمثلاً فى قرية صغيرة ، أو مدينة كبيرة ، أو دولة ، أو المجتمع العالمى كله ، فأى فرد فى عصرنا الحالى لا يكرس كل جهوده لإنتاج ما يحتاج إليه من سلع

(١) عادل أحمد حشيش ، مصطفى رشدى شبحه ، مبادئ الاقتصاد للاجتماعيين ، دار النهضة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠ .

(٢) محمد ربيع ، الاقتصاد والمجتمع ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣ ، ص ٧ .

وخدمات ، لكنه ينتج من السلع تلك التى يستطيع أن يبيعها للغير مقابل دخل نقدى يحصل عليه ، ويتصرف فيه كيفما يشاء لشراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات ينتجها الآخرون ، وعلى ذلك فإن النشاط الاقتصادى لأى فرد لا يتم بمعزل عن النشاط الاقتصادى لبقية الأفراد ، فالعلاقات الاقتصادية علاقات متشابكة ، فالفرد حينما يتخذ قراراً معيناً ، فإنه يتخذ هذا القرار بناء على عوامل شخصية خاصة به ، وعوامل أخرى موضوعية خاصة بظروف السوق التى يكون هو جزءاً منها^(١).

وهكذا نجد أن العلاقة وثيقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية بحيث يمكن القول بأن الفصل بينهما أمر غير ممكن إلا لأغراض التحليل العلمى فحسب ، ذلك أننا نجد تشابكاً واضحاً بين المهام الاجتماعية المتمثلة فى التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعى ، وبين نظيرتها الاقتصادية المتمثلة فى الموارد والثورة وكيفية توزيعها والاستفادة منها . وبمعنى آخر يمكن القول بأن كل الظواهر الاجتماعية ومنها التعليم والصحة والإسكان واستصلاح الأراضى والضمان الاجتماعى

(١) محمد خليل برعى ، مقدمة فى التحليل الاقتصادى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ب.ت ، ص ص ١٩-٢٠ .

يمكنها أن تكتب لنا فى النهاية برامج التنمية الاقتصادية^(١).

ويمكن ملاحظة تلك العلاقة بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من خلال معرفتنا بأن ارتفاع دخل أحد الأفراد سينعكس أثره على سلوكه الاستهلاكى بحيث يزيد من الكمية التى يطلبها من السلع المختلفة^(٢).

ولما كان المجتمع يتكون من مجموعات كبيرة من الأفراد ، فإن بقاء المجتمع واستمراره يتطلب أن يكون لكل فرد فيه دوراً أساسياً يقوم به يساهم من خلاله فى الحفاظ على كيان المجتمع الذى يعيش فيه ، ولما كانت أدوار الأفراد فى المجتمع كثيرة ومتنوعة ، وذلك لأنها تحاول أن تتجاوب مع رغباتهم الكثيرة وميولهم المتضاربة ، فإن إيجاد نوع من التنسيق بين تلك الأدوار يصبح ضرورة ملحة إذا ما أراد المجتمع أن يبقى ويستمر ، ولما كانت عملية التنسيق بين أدوار مختلف الأفراد والجماعات لا تتم إلا عبر نظم ومؤسسات متعددة وبناء على قواعد وأنظمة كثيرة ، فإن بقاء أى مجتمع واستمراره يعكس بالضرورة ترابط نظمه العاملة وتكاملها سواء كانت هذه النظم اقتصادية أو

(1) Norton, W., The Economic Development: Problems, Principles, And Policies, Revised Edition, New York, 1968, p.405.

(٢) محمد خليل برعى ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

اجتماعية أو سياسية ، أو غير ذلك من النظم^(١).

ويدعم المجتمع العمليات الاقتصادية ، فالعائلة كمؤسسة اجتماعية ، والمصنع كمؤسسة اقتصادية ، وأماكن العبادة كمؤسسة دينية ، تسهم جميعها فى دعم الاقتصاد وتطويره ، ومع أن دور العائلة الأساسى هو دور اجتماعى يرمى إلى المحافظة على المجتمع وتجديده ، فإن العائلة لكى تبقى وتستمر لابد لها من الاشتراك فى العملية الإنتاجية ، وأداء دور مباشر فيها ، ومع أن دور المصنع الأساسى هو دور اقتصادى يرمى إلى إنتاج السلع التى يحتاجها المجتمع ، فإن المصنع كى ينتج ويحافظ على كيانه لابد من ربط العاملين فيه بنوع من الروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة . ولتوضيح تلك العلاقة نعطى مثلاً ، فالعرض يتضمن إنتاج سلع وخدمات ولهذا فهو عملية اقتصادية تقوم بخدمة أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية ، فالإنتاج يخدم أهدافاً اقتصادية ، وهى إمكانية استخدام تلك السلع فى إنتاج سلع أخرى ، كما يخدم أهدافاً اجتماعية تتعلق بإشباع رغبات إنسانية ، وعلى هذا فالعرض كعملية اجتماعية اقتصادية يوضح لنا الترابط الوثيق القائم بين مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبذلك تتقارب النظم الاجتماعية

(١) محمد ربيع ، مرجع سابق ، ص ٨ .

والنظم الاقتصادية بشكل واضح ، فعندما تحاول النظم الاقتصادية أن تحدد علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقته بالمجتمع ، فإنها تحاول تحديد العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع ، والتي تؤدي إلى المساهمة في تحديد العلاقات الاجتماعية التي تسود المجتمع وتربط أجزائه بعضها البعض ، وهذا الترابط أمر طبيعي^(١).

وعلى هذا فإن هناك علاقة جدلية بين الاقتصاد من جانب والمجتمع من جانب آخر ، فيتغير الاقتصاد وينعكس التغير على المجتمع ككل ، والعكس صحيح . ويمثل الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع . وإذا كان رجل الاجتماع يتخصص فى دراسة هذا الجانب ، فهو لا يسعى إلى تقديم بحث فى الاقتصاد ، ولكنه يهدف فى الأساس إلى تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة ، والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية ، وهذا الموضوع هو ما يطلق عليه إسم " علم الاجتماع الاقتصادى " Economic Sociology الذى يمكن تعريفه " بأنه محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير الاجتماعى والتغيرات الاجتماعية، وكذلك الإطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من

(١) محمد ربيع ، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٤ .

الأنشطة المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع والخدمات^(١). ويدور علم الاجتماع الاقتصادى حول محورين أساسيين هما^(٢):

١- إنه دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات ، ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار. كما يهتم أيضاً بالقيم التى تضافى عليها الشرعية والمعايير والجزاءات التى تنظمها ، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات الاجتماعية .

٢- ويتمثل المحور الثانى فى التساند المتبادل بين المتغيرات الاجتماعية حين تتجسد فى السياق الاقتصادى والمتغيرات الاجتماعية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادى مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يعنى بدراسة التداخل بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وعلاقتهم بالبناء السياسى لهذا المجتمع ، أى أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية ، والمواقف العديدة التى يتجه

(١) محمد الجوهري ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٦٥ - ٣٦٧ .

فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة وبذلك يتضح لنا العلاقة الوثيقة بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الاقتصادية الأمر الذى يحتم على كل دارس للعلوم الاجتماعية فهم هذه العلاقة ، وعدم قدرته على تحليل جوانب الحياة الاجتماعية دون وضع الجوانب الاقتصادية فى اعتباره .

ثالثاً : الاتصال والإعلام :

الاتصال عملية لصيقة بالحياة الإنسانية ، فطالما هناك بشر ، فإن من لوازم وجوده أن يتصل بغيره من الأفراد ، وهناك من يقول إن الاتصال حياة ، بينما اللا اتصال عدم ، فالإنسان يمارس حياته ككائن اجتماعي يؤدي وظيفة في المجتمع ، لذلك فلا بد أن يقوم بينه وبين غيره سواء كان غيره هذا فرداً أو جماعة أو نظاماً أو تنظيمًا اجتماعياً .

لذلك عرفت المجتمعات الإنسانية الاتصال منذ نشأتها ، وظل خاصية من خصائصها حتى عصرنا هذا ، ولا يخفى علينا ما يؤديه الاتصال من دور في تراكم المعرفة الإنسانية ، بكل فروعها ، كذلك دوره في خلق وتطوير نظم المجتمعات الإنسانية ، وأساليب التبادل الثقافي والاقتصادي وغيرها وليس أدل على ذلك من قول الفيلسوف الأمريكي جون ديوي John Dewey إن الاتصال هو أوجب شئون الحياة ، ذلك أن المجتمع لا يوجد عن طريق الاتصال فحسب ، ولكن يتأسس وينمو عن طريق هذه العملية ، فدورها أساس في التوافق الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية وخلق تفاعل وتكيف للظروف السائدة في المجتمع .

وقد أصبح الاتصال في العصر الحديث سياج الحياة ،

فهو يحمل للإنسان كل يوم وكل ساعة ما هو جديد على عمله وخبرته ، وأصبح مقياساً لتفوق هذا المجتمع أو ذاك ومعياراً لنموه وتطوره .

ورغم أن الاتصال والإعلام بشكله الراهن يعتبر ظاهرة من ظواهر القرن العشرين ، إلا أنه يمكن القول إن هذه الظاهرة قديمة منذ العصور البدائية تطورت عبر عصور فجر التاريخ مروراً بالعصور الوسطى ، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه فى العصر الحديث ، وقد عرفت المراحل التاريخية البدائية أشكالاً من وسائل الاتصال والإعلام من أهمها :

- ١- اتصال أو إعلام يقوم به المراقب الذى يكلف باستطلاع حالة الطقس ، والوقوف على مدى ملاءمته للعمل ، ورحلات الصيد ، وغير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى .
- ٢- اتصال يقوم به المعلم الذى يتولى تعليم الأطفال وتنشئتهم ليجعل منهم أعضاء صالحين ، يحافظون على عادات وقيم العشيرة أو القبيلة أو العائلة التى ينتمون إليها .
- ٣- الاتصال الذى يقوم به كبار السن والحكماء الذين يتم الرجوع إليهم فى الأمور الهامة التى تتعلق بطبيعة الحياة ، وهو يقدم لأفراد عشيرته حلولاً للمشكلات التى تواجههم .

وتختلف هذه الأعمال الاتصالية بطبيعة الحال عما يسود المجتمعات الحديثة وفي مراحل أخرى عرف الإنسان الأسواق وأماكن التبادل ، وشكلت في الوقت نفسه مكاناً للاتصال والإعلام يتنوع بتنوع شئون الحياة ذاتها . وتشير كثير من المراجع إلى أهمية سوق عكاظ على سبيل المثال في خلق أنماط من الاتصالات وتبادل الأفكار . كذلك كان الفراعنة في مصر القديمة يضعون عند مداخل المعابد ألواحاً يدونون عليها ما يريدون إبلاغه لأفراد المجتمع . وبالتحول الذي حدث في الحياة الإنسانية ، بدأ الإنسان يصمم مؤسسات وآلات تستكشف الجو وترصد ما كان يرصده شخص يتميز بحدة البصر .

كما أن الإنسان قد عرف أثناء الحروب أشكالاً مختلفة من الاتصال والإعلام ، وتمت الاستعانة بوسائل جديدة لإبلاغ التعليمات والتوجيهات إلى الجنود بشكل يكفل النصر . وعرف الإنسان أسلوب الاجتماعات والندوات حيث يتم تبادل المعلومات والأفكار والأخبار .

وباختراع الطباعة اتخذ الاتصال والإعلام شكلاً جديداً ، وقد جفل القرن الثامن عشر بأمثلة عن تأثيرات الإعلام من كل المجالات سواء في الحرب أو الدبلوماسية ، ومع الاستمرار في تطور وسائل الاتصال والإعلام في مطلع القرن العشرين ، ومن

خلال هذه التطورات ظهر اتجاهان :

الأول : يعمل على دعم وتنشيط الرأي العام الجماهيري في مواجهة الحكومة .

والثاني : يعمل على دعم وتنشيط مواقف الحكومة في مواجهة الرأي العام الشعبي .

كذلك بدأ عصر جديد باختراع التلغراف عام ١٨٧٣ ، حيث تم اكتشاف الموجات الكهرومغناطيسية ، وأصبح اللاسلكى حقيقة واقعة وله استخدامات تجارية . بعد ذلك تم اختراع آلات التصوير السينمائي ، وأنتج أول فيلم سينمائي عام ١٨٩٥ ، وكان الفيلم بدون صوت ، ولم تعرض الأفلام السينمائية الصوت إلا في عام (١٩١٨) بعد تطورات كثيرة أدخلت في هذا المجال . إلى جانب ذلك كان الإرسال المسموع عن طريق الموجات الإذاعية عام ١٩٠٦ ، ومثلت إلى جانب ما سبق تطورات هامة ، وقد عرف العالم الأقمار الصناعية بدءاً من عام ١٩٥٧ ، وتم تطويرها بعد ذلك من أجل الاتصالات ، فدخلت الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات إلى الخدمة بعد إطلاق أول قمر صناعي بحوالى عشرين عاماً .

ومع كل مرحلة تطويرية من هذه المراحل كان يستتب في الأذهان أن الإعلام يكتسب دوراً متعظماً ، وأن مسئولية

الحكومات تتمثل فى عرض الأنباء والتحليلات الصحيحة على شعورها ، حتى تحصل على تأييدها ومشاركتها فى رسم السياسات واتخاذ القرارات ، إلى جانب ذلك تعاظم الاهتمام بدور وسائل الاتصال والإعلام فى تحقيق التنمية والتطور الاجتماعى المرغوب فى ضوء ما تبثه هذه الوسائل من برامج ووسائل إعلامية موجهة نحو تفعيل المشاركة الشعبية ، وتنشيط المبادرات الخلاقة ، وخلق الوعى الذى يدعم الخطوات الإيجابية للحكومة ، ويجعلها تدرك اتجاهات الرأى العام من ناحية وتتعامل معه بشكل ملائم من ناحية أخرى .

ولقد تنوعت النظرة إلى مفهوم الاتصال وفقاً لتنوع اهتمامات الدارسين والباحثين والعاملين فى مجاله ، ووفقاً لتنوع الأهداف التى يعمل كل من هؤلاء من أجل إشباعها ، كما تختلف النظرة إلى هذا المفهوم وفقاً لجوانب السلوك الاتصالى ، فعلى حين يشير إليه " جون ديوى " على أنه مشاركة فى الخبرة بين شخصين أو أكثر ، يقول آخرون إنه عملية يتم بمقتضاها توصيل فكرة أو خبرة من شخص لآخر حتى تصبح مشتركة بينهما أو تصبح مشاعاً ، أى أنها مشاركة فى الخبرة ، ومع ذلك فإن من أهم هذه التعريفات أن الاتصال هو العملية التى تشير إلى عملية الاشتراك أو المشاركة فى المعنى من خلال التفاعل

الرمزى Symbolic Inter - Action وتتميز بالانتشار فى الزمان والمكان ، فضلاً عن استمراريتها وقابليتها للتنبؤ .
وتتكون عملية الاتصال من عناصر تغطى الإجابة على التساؤل الرئيسى فى هذا المجال وهو : من يقول ؟ ماذا ؟ وبأى وسيلة ؟ ، ولن يقول ؟ وبأى تأثير ؟ وتتلخص هذه العناصر فيما يلى :

- ١- المصدر : Source
- ٢- الرسالة : Message
- ٣- الوسيلة : Media
- ٤- المستقبل : Receiver
- ٥- التأثير : Effect
- ٦- نو الفعل : Feed Back

وتتكامل هذه العناصر وتتداخل فى عملية الاتصال ، بحيث لا يمكن الجزم بأنها أكثر أهمية وأقوى تأثيراً ، فلا بد من توافرها جميعاً ويستلزم تكامل هذه العناصر أن يكون العمل الاتصالى موجهاً ومخططاً وليس عشوائياً ، وهذا التخطيط والتنسيق هو مسئولية المحرك الأول الذى هو المصدر ، فالمصدر هو الذى يحدد الجمهور الذى يوجه إليه الرسالة ، ويحدد شكل الوسيلة التى تناسبه ويتم ذلك فى ضوء دراسة احتياجات

الجمهور وطبيعته وتكوينه وسماته الخاصة .

أما الرسالة ، فتتطلب مواصفات معينة من أهمها البساطة ، والبعد عن التعقيد لكى تتناسب مع كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومن الضروري أن تهتم بكل الفئات الاجتماعية دون التركيز على فئة دون أخرى .

ولا يمكن أن تتم هذه العملية ، وهى بث الرسالة إلا باستخدام وسيلة إعلامية ، وهى تقوم بنقل الرموز إلى المستقبل أو الجمهور ، ويجب أن تكون هذه الوسيلة سهلة التداول ، حتى يتم استخدامها على أوسع نطاق ممكن ، ومن هذه الوسائل الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والكتب ووكالات الأنباء والنشرات والمعارض والسياحة والشرائط المسجلة وغير ذلك أما المستقبل ، فيمثل جوهر العملية الاتصالية أو الإعلامية ، فهو الجمهور الذى يستقبل الرسالة الموجهة ، ولا نتوقع أن تصل الرسالة الإعلامية بنفس الدرجة إلى كل الفئات ، ذلك أن هناك ما يعرف بالانتقاء Selection بين هذه الوسائل ، وبين الرسائل التى توجهها ، ويتضمن الانتقاء أنواعاً من أهمها :
أ- **التعرض الانتقائي** : بمعنى أن ينتقى المستقبل الرسالة التى يفضل التعرض لها وفقاً لعاداته وقيمه واتجاهاته ، فهذا ينتقى الإذاعة ، والآخر ينتقى التلفزيون ، وثالث يفضل

الصحيفة ، أكثر من ذلك أن من يتجه للصحف ينتقى واحدة أو أكثر من بين المتاح له وحتى داخل الصحيفة الواحدة ينتقى الموضوعات التي يرغبها والأخبار التي يميل إليها دون غيرها .

ب- الإدراك الانتقائي : ونعنى أن المستقبل يدرك الرسالة بأسلوب ومعنى خاص به . وقد يكون هذا الإدراك خاطئاً أو مختلفاً عن المعنى الذى يقصده المرسل ، ويختلف الإدراك من شخص لآخر حسب عمق تحليله ونظراته وميوله واتجاهاته وقيمه .

ج- التذكر الانتقائي : وتتمثل هذه العملية فى قدرة المتلقى على تذكر أمور دون غيرها ، وذلك فى ضوء ارتباطه بهذه الأمور أو تعلقه بها أكثر من غيرها ، فنحن نتذكر أفلاماً أو أخباراً أو مواقف درامية وننس غيرها حسب طبيعة ميولنا وعاداتنا .

وكلمة أو مفهوم الاتصال Communication تنطوى فى أصلها اللغوى اللاتينى أو الإنجليزى على نفس المدلول الذى ينطوى عليه المفهوم فى اللغة العربية ، وكما أشرنا ، فإن مفاهيم الاتصال تتعدد وتتنوع وفقاً لطبيعة أو مدخل الكاتب أو المؤلف ، ويقول البعض إن من الصعب الوصول إلى تعريف شامل أو جامع مانع لمفهوم الاتصال ، وذلك لتنوع الظاهرة الاتصالية

وامتدادها إلى مجالات عديدة للتفاعل الإنساني .

يقول هوفلاند Hovland إن الاتصال عملية عن طريقها ينقل الفرد القائم بالاتصال منبهات (مثل الرموز اللغوية) لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين الذين هم مستقبلو الرسالة^(١). ويشير عالم آخر إلى أن الاتصال عبارة عن موقف تتوافر فيه مشاركة عدد من الأشخاص في أمر معين ، أى أنه يعتبر الاتصال هو كل موقف يحقق التآلف حول قضية معينة سواء كان ذلك عن طريق الرموز أو بوسائل أخرى عامة وشائعة ، فالمشاركة في المشاعر سواء كانت ظاهرة وواضحة أو لوحظت بمؤشرات أو مظاهر معينة ، هذا الموقف يشير إلى إحساس عام يسود بين الأفراد بهذه المشاعر .

ويقول جورج لندبرج G. Lundberg إن كلمة الاتصال تشير إلى التفاعل عن طريق الرموز ، وإن هذه الرموز قد تكون حركات أو صور أو لغة أو غيرها من الأمور التي تعتبر منبهات للشعور أو السلوك . ويذهب ماكويل M acual إلى أن هذا المفهوم يشير إلى العمليات التي يؤثر بها الناس في بعضهم البعض ، ويضاف إلى ذلك من وجهة نظره التفاعل الاجتماعي ، أى أن أى

(١) يوسف مرزوق ، مدخل إلى علم الاتصال ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢ وما بعدها .

عملية يقوم بها الناس هي عبارة عن عملية اتصال ، وهنا تدخل الإشارة والإيماء واللغة والرمز ، وكافة الممارسات الاجتماعية وعادات المجتمع وتقاليد ، أو بشكل عام ثقافة المجتمع . أكثر من ذلك أن الناس يكتسبون المعرفة في مجتمعهم عن طريق هذه العملية المتشعبة ، وعبر تطورها ساعدت وسائل الاتصال على خلق وتطوير شبكة العلاقات بين الناس أفراداً وجماعات ، وتخطت الحدود الجغرافية ووصلت إلى المستوى العالمى ، ومن خلالها تنتقل الأفكار والنوايا الانتماءات والصراع .

ومعنى ذلك أن الاتصال عملية يتم بمقتضاها تفاعل بين مرسل ومستقبل من خلال رسالة معينة ، ويتم هذا التفاعل فى مضامين وأطر اجتماعية معينة ، وعبر هذه العملية يتم نقل أفكار ومعلومات ومنبهات بين الأفراد عن قضية معينة ، وأفكار مجردة ، أو واقع معين .

أما وليبور شرام W. Schramm فيضيف إلى ما سبق عنصر المشاركة ، فعملية الاتصال عنده هي مجموعة الرسائل التى تربط البشر بعضهم ببعض ، وخلالها يقوم تفاعل ، وعلاقات إنسانية ، وبالتالى تجاوب شخصى بين المرسل والمستقبل . ومن هنا يقوم الاتصال على المشاركة فى المعلومات

والصور الذهنية^(١).

ومن خلال ما سبق يمكن الكشف عن عدة عناصر تشكل مقومات أساسية لمفهوم وعملية الاتصال :

أ- **التفاعل** : ويشير إلى أن عملية الاتصال ليست ثابتة أو جامدة ، ولكنها عملية ديناميكية ، طالما أنها تخلق وتطور التفاعل بين أطرافها .

ب- **التداخل** : حيث لا يمكن فهم أحد جوانب العملية الاتصالية بمعزل عن غيره من الجوانب ، ذلك أن مكونات هذه العملية متداخلة ومتبادلة التأثير والتأثر والتغير في إحداها يؤدي إلى تغير توافقي في الأخرى .

ج- **المضمون** : وهنا ندرك أن المضمون أو المناخ العام الذي تتم فيه عملية الاتصال ، عنصر أو مكون أساسي لفهم الدور الذي تؤديه هذه العملية ، ذلك أن الاتصال لا يتم في فراغ ، ولكن في إطار اجتماعي ، ويتوقف نجاحه على طبيعة هذا المضمون السائد ، كذلك فإن استيعاب الرسالة الاتصالية لا يتم إلا من خلال مضمون بمواصفات معينة .

د- **المشاركة** : وهي عنصر أساسي من عناصر عملية الاتصال ومفهومه ، فحينما تتم رسالة اتصالية وإعلامية معينة ،

(١) أنظر : الرجوع السابق ، ص ص ٢٢-٢٤ .

فإنها تتطلب مشاركة الأشخاص فى المعنى الذى تهدف هذه الرسالة ترسيخه لدى جمهور المستقبلين ، ومن هنا فإن التغذية المرتدة **Feed Back** لهذه الرسائل يمكن قياسه ، والوقوف على آثاره سلبا أو إيجابا .

وإذا أدركنا جيدا هذه الأبعاد فإننا نفهم عملية الاتصال ومغزاها وشمولها وتنوع أبعادها ، وطبيعة المناخ الاجتماعى الذى تعمل من خلاله . كما يضاف إليها العناصر الخمسة السابق الإشارة إليها وهى المرسل ، والرسالة ، والوسيلة ، والمستقبل ، والتأثير ، وذلك على المستوى الواقعى ومن خلال هذا الفهم نستطيع تخطيط الاتصال والإعلام على المستوى البعيد والقريب ونتمكن من تطويره لخدمة الأهداف الاجتماعية الكبرى فى المجتمع .

ومن المهم إجراء المزيد من الدراسات والبحوث من أجل قياس أثر العملية الاتصالية والإعلامية على سلوك الأفراد وقيمهم ، فدراسة جمهور المستقبلين والجمهور من حيث الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والثقافى الذى يعيشون فيه ، وتشكل هذه الدراسة الأساس القويم للتخطيط الاتصالى والإعلامى ، وتساعدنا فى قياس الأثر الإيجابى أو السلبى للخطة الإعلامية بأسرها ، وفى ضوء ذلك يمكن أن ندخل التعديلات

المرغوبة على هذه الخطة .

من ناحية أخرى يعرف الإعلام بأنه العملية التى يتم بمقتضاها نشر الحقائق والآراء والأفكار بين جماهير المجتمع سواء كانت هذه الجماهير داخل إطار الدولة أو خارجها .

ومعنى ذلك أن الإعلام يجب أن يقوم على مبدأ الوضوح والصدق والموضوعية والأمانة ودقة الأخبار ، والإعلام بهذه الأخبار بصرف النظر عن مضمونها ، أى أنه يجب أن يحرص على نقل الخبر سواء كان ساراً أو مؤلماً .

ويشير أحد العلماء إلى أن الإعلام هو التعبير الموضوعى عن عقلية الجماهير وروحها العامة واتجاهاتها وميولها . ومعنى ذلك أن الإعلام ليس تعبيراً ذاتياً يعبر عن شخص رجل الإعلام ، ومن هنا يختلف رجل الإعلام عن الأديب أو الفنان الذى يعبر عن ذاته أو رؤيته فى إطار معين .

ولذلك يقال إن الإعلام هو عملية تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة عن مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وإذا التزم الإعلام بهذا المسلك ، فإنه يسهم فى خلق وتعميق الوعى الاجتماعى بأبعاده المتعددة ، كما يسهم فى تنوير أفراد المجتمع بكل القضايا

العامّة والخاصّة^(١)

ويتضح مما سبق أن الإعلام هو جزء من العملية الكلية التي أشرنا إليها وهو الاتصال ، فالاتصال يتميز بالشمول وتعدد الاتجاهات والاهتمامات وتنوع عملياته ورموزه ، وهو يتضمن الخاص والعام ، الذاتى والموضوعى ، فمن خلال مؤلف معين أو دورية يمكن للكاتب أن يعبر عن رؤيته الذاتية والشخصية نحو قضية أو مشكلة عامة أو خاصة . ولكن الإعلامى - كما يفترض فيه - يعبر عن الواقع بصدق وموضوعية بوسائل معينة .

من أجل ذلك فقد سيطر مفهوم الاتصال باعتباره الأعم والأشمل ، دون إهدار لمفهوم الإعلام ، الذى يرتبط أساساً السياسات الحكومية والتعبير عن آرائها ، ونقل رسائلها وأفكارها إلى الجماهير .

الاتصال وعلوم المجتمع :

الاتصال عملية تتداخل - كما قلنا - فى كل جوانب الحياة الإنسانية .

ومن هان ، فإن له وجود بشكل أو آخر فى علوم المجتمع فيتداخل معها ، وتستفيد من تراثه النظرى ، ومع تطور العلوم

(١) أنظر هنا : سمير حسين ، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام ، عالم الكتب ، القاهرة : ١٩٧٦ .

والثورة التكنولوجية أصبحت هناك نماذج جديدة ومعقدة للاتصال وتزايد تأثيرها على الإنسان ، الأمر الذى جعل من الاتصال موضوعاً لدراسات علمية ومنهجية ، تهدف إلى صياغة النظريات الخاصة به ، وكان الهدف من وراء ذلك أن يتحول الاتصال إلى علم له استقلاليته النظرية والمنهجية .

ولكن الصياغات النظرية للاتصال لم تصبح متاحة إلا فى القرن العشرين تحت تأثير الثورة التكنولوجية المذهلة فى وسائل الاتصال ، وما أحدثته من نتائج وتأثيرات عميقة فى الثقافة والاتجاهات والأنساق الاجتماعية لشعوب العالم . هذه التطورات وآثارها أصبحت بحاجة إلى مزيد من الدراسات العملية وتوظيف المناهج وطرق البحث والنظريات وقد أتاح ذلك كله الفرصة لتحديد المفاهيم الخاصة بنظريات الاتصال .

ولعل الغموض الذى يكتنف دراسة الاتصال من الناحية المنهجية والنظرية يرجع إلى أنه من الصعب فصل هذا النوع من الدراسات عن غيره مما يتم فى العلوم الأخرى ، وذلك فى ضوء حالة التداخل والاعتماد المتبادل بين موضوعات وبين دراسات الاتصال . وقد تطلب ذلك إجراء نوع من التركيب أو التوليف بين مناهج العلوم الإنسانية الأخرى . لكى يتوصل إلى نسق علمى مستقل ، ولم تعد دراسات الاتصال جزءاً من الدراسات

الاجتماعية الأخرى ، خاصة دراسات علم الاجتماع وعلم النفس ، والسياسة وغيرها . وقد كان استقلال علم الاتصال مثاراً لكثير من الجدل ، فأنكر عليه البعض هذا الحق قائلين إنه مجموعة من الدراسات التي تدخل في نطاق علوم أخرى ، بينما دافع عن ذلك علماء ومتخصصون في المجال الإعلامي ، قائلين إن تعدد دراسات الاتصال يمنحه الحق في إقامة نسق علمي خاص به .

وتجدر الإشارة إلى أن الواقع الاجتماعي متعدد الأبعاد ، ويختص كل علم من العلوم الاجتماعية بجانب أو بعد من أبعاد هذا الواقع ، ولكن ليس معنى ذلك أن أياً منها يستقل عن غيره ، لکه يتداخل معها ويتبادل التأثير والتأثر . إن هذا الفصل ليس إلا لأغراض التحليل وخدمة التعمق والتركيز . ومن هنا فإن اختصاص الاتصال بإطار نظري ومنهجي لا يتناقض مع تعدد جوانب الدراسة فيه ، وتداخلها مع مجالات أخرى تدرسها علوم اجتماعية أخرى .

فعلماء الاجتماع : مثلاً ينظرون إلى عملية الاتصال باعتبارها عملية اجتماعية ، وأن مؤسسات الاتصال هي مؤسسات اجتماعية بالدرجة الأولى ، ولا تفهم إلا بالنظر إليها من منظور اجتماعي ، وفي إطار مناخ وظروف اجتماعية معينة . وبمعنى آخر فإن الاتصال يتم في مجتمع له نظامه ومنظماته

بهدف إنعاش وتدعيم هذا النظام وتلك المؤسسات أى أن الاتصال عملية اجتماعية تنطلق من أسس اجتماعية وذات أهداف اجتماعية ، وهى إن كانت تحقق أهدافها من خلال التفاعل الاجتماعى ، فإن هذا التفاعل ذو صيغة اجتماعية خالصة .

أما علماء النفس : فإنهم يؤكدون على أن الظواهر السلوكية هى الفيصل فى عمليات الاتصال ، فعمليات مثل الاستيعاب والإدراك والتفكير والتركيز وتغير المواقف والاتجاهات والسلوك ، هذه كلها عمليات سلوكية ، وتعبر عن النشاط النفسى للإنسان كما يرون أن الاتصال رغم أنه جماهيرى بالدرجة الأولى ، إلا أنه لا يحدث نفس الأثر لدى الأشخاص بشكل متساو ، أى أن الأثر يتحول إلى شكل فردى أو سيكولوجى ، مما يدعم القول بأن علم النفس هو المختص بدراسة عمليات الاتصال من حيث توجهاتها وآثارها المحتملة ، وأن أى تعديل فى الخطة الاتصالية أو الإعلامية لا يمكن أن يقوم إلا على أساس سليم من دون دراسة متعمقة لنفسية الجماهير أو الجماعات المختلفة التى يتكون منها المجتمع .

ونأتى إلى علماء الاقتصاد : فهؤلاء يؤكدون على ضرورة دراسة النظم المالية والاقتصادية التى تدير المؤسسات الاتصالية بمقتضاها ، وهم فى بحوثهم يربطون بين المنفعة أو العائد من

عملية الاتصال ، وبين تكلفة هذه العملية كلها . ويقول إن علم الاقتصاد وحده هو الذى يستطيع تقديم البدائل من أجل التشغيل الاقتصادى لعمليات الاتصال وقد ظهر فى دراساتهم فرع جديد عرف " باقتصاديات الاتصال"^(١) .

كذلك فإن علماء السياسة : ينظرون للاتصال من زاوية مسئوليته عن تكوين الرأى العام محلياً ودولياً وإمكانات التأثير فى هذا الرأى سلباً أو إيجاباً ، ويرون أى الرأى العام هو المحور الرئيسى لعملية الاتصال ، وهو محور سياسى بالدرجة الأولى ، كذلك فإن الاتصال فى هذا المجال يؤثر على التنظيمات السياسية المحلية والعالمية ، وعلاقة الدولة برعاياها وعلاقته بغيرها من الدول والمنظمات السياسية ، وهذا كله يرتبط من وجهة نظرهم بالمفاهيم السياسية مثل الديمقراطية وحرية الرأى والتعبير ونشر المعتقدات السياسية المختلفة .

ولهذه الاعتبارات يرى علماء السياسة أن دراسات الاتصال وعمليات الاتصال تدخل فى صلب علم السياسة ، ذلك أن الحياة الاجتماعية الحديثة تنحصر فى وجود دولة وشعب أو حكام ومحكومين والتفاعل بينهما يتم من خلال آلية الاتصال .

(١) انظر : يوسف مرزوق ، مرجع سابق ، ص ١٢-١٥ .

كما أن علماء التربية : ينظرون إلى الاتصال من زاوية الأثر الذى تحدثه عمليات الاتصال فى عملية التعليم ، سواء بالنسبة للتعليم المدرسى ، أو التعليم خارج المدرسة ، والارتقاء بالمستوى الثقافى ، وتنقية العادات والتقاليد ونقلها للأجيال التالية .

وهناك علوم أخرى تشير إلى أن الاتصال يشكل جزءاً محورياً من دراساتها ، مثل العلوم العسكرية التى تؤكد على دور رأى العام والروح المعنوية وروح الانتماء والتآلف والتعاون بين القطاعات العسكرية المختلفة ، وأنها تستخدم الاتصال لتحقيق هذه الأهداف ، كذلك علم القانون الذى يؤكد أن التشريع يقوم أساساً على الاتصال ، فهو يستمد جذوره من احتياجات الناس ومتطلباتهم ، كما أنه يستخدم الاتصال فى نشر القاعدة القانونية والتعريف بها ، والتحذير من الاعتداء عليها ، هذا فضلاً عن كون القانون ينظم العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع بشكل يجنبه المشكلات والمخاطر الاجتماعية .

وواقع الأمر عن الحياة الاجتماعية متعددة الأبعاد ومتداخلة الجوانب ، وأن علوم المجتمع هى الأخرى متعددة الأبعاد متداخلة فى إطار الواقع الاجتماعى الشامل ، ولا يدحض ذلك كله اتجاه علماء الاتصال إلى الدعوة لقيام علم مستقل لدراسة هذه الظاهرة بمنظورات ومناهج وأدوات معينة تميزه

عن غيره من العلوم الاجتماعية فكل العلوم الاجتماعية تستفيد من دراسات بعضها وتفيدها . كما تستفيد من مناهجها وأدواتها البحثية ، هذا فضلاً عن عدم إمكانية إنكار أن المنهج العلمى واحد فى كل العلوم سواء الطبيعية أو الاجتماعية ، وأن الذى يختلف هو الأنوات والأساليب فى التحليل والتفسير . وربما يثور تساؤل مؤداه ما هو هدف هذا العلم إذا سلمنا بوجوده فعلاً ؟ وتتمثل الإجابة على هذا التساؤل فى أن هدفه هو الوصول إلى نتائج تسهم فى إنجاح العملية الاتصالية وبلورة النظريات التى تحكمها أو تفسرها ، كما يسعى إلى الوصول إلى مفهومات جديدة ، تتفق أو تتعارض أو تعدل من المفهومات والنتائج التى سبق التوصل إليها . وإذا سلمنا - ونحن نسلم - بقيام هذا العلم ، فإننا نشير إلى أنه من أحدث العلوم الإنسانية ، وهو يبحث ظاهرة التأثير فى الناس بوسائل اتصال معينة مثل الكلمة المنطوقة والمدونة والمطبوعة والمصورة ، والرسائل والصحافة ، والإذاعة المسموعة أو الندوات والمؤتمرات . كذلك يبحث فى التفاعل الاجتماعى عن طريق الاتصال الطبيعى سواء كان شخصياً أو جمعياً ، أو كان عن طريق الاتصال الصناعى غير المباشر من خلال الوسائل الاتصالية المعروفة .

رابعاً : التنمية :^(١)

إن الاهتمام بقضية التنمية قديم جديد ، فهو قديم من وجهة نظر علماء الاقتصاد الذين سبقوا غيرهم فى دراسة هذه القضية ، واجتهدوا فى تقديم تفسيرات لعواملها ومعالجتها ، وكذلك مشكلاتها وتحدياتها . لكن هذا الاهتمام قد اصطبغ - خاصة فى مراحله الأولى - بالتركيز على الجوانب الاقتصادية وحدها ، اعتماداً على ما لدى هؤلاء العلماء من بيانات وإحصاءات من ناحية واستفاداتهم من كتابات الاقتصاديين الأول من ناحية أخرى ، وقد أجريت دراسات عديدة على تجارب بعض البلدان الأوروبية خلال القرنين الماضيين ، كان الهدف منها الوقوف على أسلوب هذه البلدان فى عبور التقليدية والتخلف فى نظام الإنتاج والاقتصاد عامة ، وكذلك فى مجال العادات والتقاليد والقيم وأنماط السلوك والتفكير والتحول من كل هذا إلى مجتمعات تأخذ بأساليب إنتاجية متقدمة ومتحررة من قيود هذا التخلف ومعوقاته ، وقد كان هدف هذه الدراسات هو الوصول إلى نظرية عامة تفسر النمو وعوامله وعوائقه ، وتفيد فى مواجهة مشكلات التخلف ، وإحلال

(١) أنظر هنا : عبد الهادى والى ، التنمية : مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، الفصل الأول والثانى .

التنمية . وقد توصل بعض هذه الدراسات إلى إعلاء شأن المتغيرات التكنولوجية ، بينما انتهى البعض الآخر إلى القول بنوع من الحتمية الاقتصادية ، واستخدم فى الوقت نفسه مفهومات تنتمى إلى مجال الاقتصاد .

فلقد كانت ثروة الأمم تقاس بما لديها من ذهب وفضة ومعادن نفيسة . وقد أدرك علماء الاقتصاد أن مجرد اقتناء هذه المعادن دون توظيفها لخدمة التراكم لا يعنى شيئاً فى مجال النمو الاقتصادى ، ومن هنا أيدى الدعوة للقضاء على الإقطاع فى ضوء ما شاهده من جوانب الإنفاق البذخى الذى تتسم به هذه الطبقة ، ومن منظور أنه - فضلاً عن الاكتناز - يهدد التراكم المنشود . فقد ظلت قضية التنمية بمعنى تطوير الاقتصاد القومى ، موضوعاً ينتمى إلى دراسات الاقتصاديين وأبحاثهم ، حتى إذا جاء آدم سميث A. Smith ، وقدم كتابه الشهير " بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم " وتضمن عناصر محدودة للتنمية منها :

أ- ضرورة إحداث كتغيرات هيكلية تتمثل فى القضاء على الإقطاع .

ب- وضع سياسات للتراكم تتمثل فى الدعوة للإدخار والهجوم على الإسراف .

- ج- إحداث تقدم تكتيكي يتمثل فى تقسيم العمل .
د- ضرورة وجود سياسة اقتصادية تقوم على إطلاق حرية رجال الأعمال ، ومنحهم صلاحية دفع عجلة الإنتاج والاقتصاد القومى^(١) .

وقد ظهرت هذه الأفكار فى ظل التغيرات الكبرى التى كانت تحدث فى أوروبا الغربية ، ومن أهمها ظهور دول تقوم على أساس الوحدة القومية فى ظل الملكيات المطلقة دون تصفية كاملة للإقطاع ، وفى الوقت ذاته اندلعت الثورة الفرنسية ، وشهدت بداية القرن التاسع عشر انتشار الصناعة ، وانتصار الطبقة الرأسمالية ، وتصفية الإقطاع ، ومن هنا انتهت مشكلة التطوير فى نظر الاقتصاديين الذين تأثروا بفكر ، الطبقة الصاعدة ، واستقرت الفلسفة الاقتصادية فى هذا الوقت على تقديس الفردية والنفعية ، أو ما أطلق عليه النظام الطبيعى الذى يسمح للطاقات الإنسانية بغزو آفاق جديدة وقهرها ، فالفرد أكثر الناس إدراكاً لمصالحه ، وسوف يجتهد فى قطاعات تحقق له ربحاً واضحاً ، الأمر الذى يؤدى إلى تطوير هذه القطاعات والتحول إلى قطاعات أخرى ، وتبدأ دورة جديدة فى العمل

(١) شارل بتلهيم . التخطيط والتنمية ، ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف . القاهرة . ١٩٩٦ . ص ٣٧-٣٨ .

والإنتاج وهكذا . وإذا ما حدثت هذه الظاهرة على مستوى الدول كأن تخصص دولة فى إنتاج معين ، وأخرى فى إنتاج آخر ، فإنه سيحدث تطوير على مستوى العالم ككل يتمثل فى تنمية كافة فروع الإنتاج ، واستغلال كل الموارد الطبيعية ، واستخدام كافة الأيدى العاملة ، وسوف تدفع المنافسة المنتجين إلى السعى لخفض تكلفة الإنتاج من أجل زيادة الربح . وبالتالى يتزايد الإنتاج ، وتقل التكلفة ويحصل المجتمع بشكل مستمر على كميات متزايدة من السلع الاستهلاكية التى تنخفض قيمتها بالتدريج وهذا يعنى ارتفاع مستوى المعيشة على نحو اطرادى دائم^(١).

وقد أدت هذه الاهتمامات الجديدة إلى انتهاء عصر المدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد لتحل محلها المدرسة الكلاسيكية المحدثه ، وهذه المدرسة تدور أبحاثها جميعاً حول الفرد كمنتج يسعى إلى أعلى ربح ممكن أو كمستهلك يسعى لأقصى إشباع ممكن لحاجاته ، كذلك تدور حول فروض من أهمها سيادة المنافسة الكاملة بين المنتجين والحرية الكاملة فى الإنتاج والعمل والاستهلاك ، وعندئذ انصبحت عناية الاقتصاديين على فكرة

(١) السيد بدوى ، علم الاجتماع الاقتصادى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦-٢٧ .

”التوازن الاقتصادى “ وهذه الفكرة ترفض التنمية والتطوير ، لأنه التوازن يعنى رفض الحركة ، والحركة جوهر التنمية والتطوير ، واستمر الأمر على هذا الحال ، ولم يلتفت أحد إلى ظهور المدارس الاشتراكية التى ظهرت ، وازدهرت فى منتصف القرن التاسع عشر . كذلك لم يهتم علماء الاقتصاد بالتجربة السوفيتية اعتقاداً منهم أنها سوف تنتهى إلى إفلاس مؤكد ، إلا أن فترة الكساد الأعظم (١٩٢٩ - ١٩٣٤) ، وما صاحبها من تدهور وبطالة وهزات اجتماعية وسياسية ، هذه الفترة أظهرت خطورة الوضع السائد وخطأ السياسة الاقتصادية المسلم بها ، وتوصل بعض الباحثين إلى إدانة المنافسة الكاملة لقيامها على بعض الأسس الاحتكارية ، فهى منافسة بين احتكارات ، وهنا ظهر اللورد كينز Keynes قائلاً بأن الحرية الاقتصادية لا تحقق لنا العمال الكاملة تلقائياً ، كما لا تحقق الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية .

واقترح مجموعة من الإجراءات لمقاومة الكساد تقوم كلها على تدخل الدولة . وتتلخص نظرية اللورد كينز فى وجوب تدخل الدولة لحماية الاقتصاد القومى من الأزمات الحادة التى يؤدى إليها - دورياً - إطلاق مبدأ الحرية الاقتصادية . فـ:لما ظهرت بوادر كساد سارعت الدولة إلى اتخاذ إجراءات تكفل

وتسهيل الإنفاق العام والخاص لتزويد الطلب على السلع والخدمات ، ويدب النشاط من جديد فى الحياة الاقتصادية ، ومن هذه الإجراءات خفض الضرائب وسعر الفائدة على القروض وزيادة الإنفاق الحكومى عن طرق التمويل بالمعز ، وإذا ما اندفع الاقتصاد بسرعة تهدد بالتضخم ، وارتفاع الأسعار تلجأ الدولة من جديد إلى اتخاذ إجراءات عكسية تتضمن ضغط الإنفاق أو ضغط الطلب فتزيد الضرائب ، وسعر الفائدة وخفض الإنفاق الحكومى ، إلا أنه مما يؤخذ على هذه النظرية أن من الأمور المحيرة الآن وجود البطالة إلى جانب زيادة معدلات التضخم فى البلدان الرأسمالية . وربما يرجع ذلك إلى طبيعة علاقات بعض الدول الرأسمالية بالعالم الثالث^(١). وقد ترتب على كل ذلك إهمال الجوانب الاجتماعية فى عمليات التنمية وإغفال أثرها ، وساد اعتقاد بأن التنمية الاقتصادية هى المتغير المستقل ، وأنها السبيل الوحيد لإحداث التقدم الاجتماعى ، وأن العوامل الاجتماعية تمثل متغيرات تابعة أو لاحقة لهذا المتغير المستقل ، ومن بين دعاوى التى ساقها أنصار هذا الاتجاه أن الفقر هو أساس التخلف ، وبالتالي فإن توفير الدخل المناسب للمواطنين

(١) إسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٨٤-٨٥ .

سوف يساعد بشكل مباشر على تغيير أوضاعهم الاجتماعية ، بما فى ذلك جوانبها التعليمية والثقافية والصحية وغيرها . كما يذهب هؤلاء إلى أن الثورة الصناعية ، وما تبعها من نتائج تقدميه فى اقتصاديات البلدان الغربية قد أدت دون شك إلى نتائج اجتماعية منها انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال وارتفاع متوسط العمر وتحسن الغذاء وارتفاع مستوى الإسكان والخدمات ، وهذه كلها تعتبر مؤشرات على حدوث تنمية اجتماعية حقيقية .

غير أن الجديد فى مجال الاهتمام بقضية التنمية يتمثل فى أن الدعاوى السابقة تنطوى على مزيد من السطحية فى فهم التخلف والنمو ، ونظراً لتشابه ظواهر الحياة الاجتماعية وتساندها وظيفياً ، بحيث يصعب عزو التقدم أو حتى التخلف فيها إلى عامل دون آخر ، أو متغير وحيد ومستقل ، وحتى لو جاز ذلك فى مجال آخر من مجالات المعرفة الإنسانية كالعلوم الطبيعية مثلاً ، فإنه لا يستقيم عند محاولة التخطيط لإحداث تغيرات جوهرية فى الواقع الاجتماعى وأبعاده المتعددة ، هذا وقد ذهب كثير من العلماء إلى أنه إذا كانت التكنولوجيا تمثل المتغير المستقل كما يبدو للبعض ، والمتغير التابع كما يبدو للبعض الآخر ، فإن من المحتم رغم هذه التصورات أن عادات

الناس والقيم التي يكيّفون سلوكهم على أساسها هي التي تحدّد نوع التكنولوجيا ناحية ، وتحدّد ما يمكن أن يحرّزه الإنسان في حاضرة ومستقبله من ناحية أخرى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المتغيرات الاجتماعية هي التي تحدّد الاحتياجات المستقبلية التي ينبغي أن تتوافق معها التكنولوجيا .

وليس هدفنا هنا أن نتوصل إلى إنكار أثر العوامل الاقتصادية في التنمية ولكن على العكس من ذلك فإن لدينا اعتقاداً راسخاً يتمثل في أنها أقرب العوامل تأثيراً في هذا المجال . غاية ما نتوجه إليه هو أن تغليب العوامل الاقتصادية على غيرها من العوامل أمر ينطوي على خطأ علمي مؤكد ، خاصة وأن عدداً غيراً قليلاً من العلماء يؤكد على أن المعايير والتنظيمات الاجتماعية تشكل الدافع المحوري في توجيه أبناء المجتمع نحو سياسات بعينها ، أو إعطاء أولويات معينة لجانب أو آخر . كما يؤكد هؤلاء على أن النظام الاقتصادي ما هو إلا محصلة نمو وتطور الاتجاهات السائدة في المجتمع نحو الملكية والاستثمار والإنتاج ، أو بمعنى آخر فإن هذا النظام يشكل محصلة روح الشعب أو المجتمع ، هذه الروح التي بدونها لا يمكن أن تتحدّد معالم النظام الاقتصادي وأهدافه .

ومن هنا يمكن القول إن التحليل العلمي لطبيعة الحياة

الاجتماعية وتفسير وقائعها بمحاولة إرجاع ما يحدث فى جوانبها من تقدم أو تخلف إلى العامل الاقتصادى ، أو غيره من العوامل على حده ، أمر مجاف للواقع ، نظراً للتداخل والتكامل بين جوانب هذه الحياة ، الأمر الذى يجعل من تعدد العوامل عند التفسير ضرورة علمية وموضوعية لا غنى عنها .

هذا وعلى الرغم من الاعتراضات التى كانت تثور من جانب علماء الاقتصاد التقليديين ، والتى كانت تستنكر هذا القول وترفضه ، ولا ترضى بغير العامل الاقتصادى بديلاً للتفسير والتحليل ، إلا أنه أصبح هناك شعور متزايد بإدراك أهمية المتغيرات الاجتماعية ، وصار تشخيص قضايا التنمية ومشكلاتها على الأساس الذى أشرنا إليه هنا مدخلاً ملائماً ومقبولاً للدراسات التى تركز جهدها فى هذا المجال .

وعندما تعاظمت أهمية العوامل الاجتماعية على المستوى العلمى والعملى فى التنمية ، صاحب ذلك وعى متزايد بالحاجة إلى إحداث تنمية اجتماعية شاملة فى بلدن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهى بلدان ما اصطلاحنا على تسميتها بالعالم الثالث ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن هذه البلدان إذا كانت قد رفعت شعار الاستقلال السياسى فى مرحلة المطالبة والكفاح من أجل التحرر ، فإن شعوبها قد قبلت

أولاً من التضحية من أجل تحقيق هذا الهدف وأرجأت الكثير من تطلعاتها ليوم تتحقق فيه الأبعاد الاجتماعية لهذا الاستقلال ، تلك الأبعاد التي تتمثل في الآمال والتوقعات ، وجوانب الطموح الأخرى ، وفي ضوء هذه الاعتبارات استبان لقيادات هذه البلدان أن قضية التنمية قد أصبحت قضية عصرها ، وأن تحقيقها في هذه البلدان هو محك نجاحها ومعياري تحرره الحقيقي .

وبذلك يتضح أن علم الاجتماع التنمية Sociology Of Development قد نشأ كرد فعل إزاء خيبة الأمل التي استشعرتها بعض العلماء وكثير من الساسة من التركيز التقليدي القصير النظر على الجوانب الفنية (التكنولوجيا) والاقتصادية من عملية التنمية ، أو من الانحصر الضيق في دائرة الانتهازية السياسية التي كانت تريد تقديم " مساعدات فنية " للبلاد النامية بشكل أكثر كفاءة ، فقد كان يذهل المسئولين في البلاد الصناعية الغربية أن ما يقدموه من مساعدات إلى بعض الدول النامية ، وما يقيمونه من مشروعات يصادف فشلاً ذريعاً في كثير من الأحيان يتجلى في رفض الأهالي له ، أو عدم ثقتهم فيه ، بل وأحياناً يؤدي إلى نتائج عكس ما أرادوا له ، هذا بالطبع رغم استكمالهم لكل المقومات الفنية الصحية وسلامته

الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصادى الغربى . ولكن الحقيقة أن " مشروعات التنمية " هذه التى كانت البلاد الغنية تقدمها كمعونة فنية كانت تفتقر إلى البيانات الإحصائية الدقيقة عن طبيعة الحياة فى البلاد التى ستقام فيها ، كما كان القائمين على تخطيطها وتنفيذها يفتقرون إلى الدراية الكافية بالظروف البنائية الاجتماعية لتلك البلاد^(١).

وأصبحت التنمية تمثل ميداناً جديداً يتعاضد شأنه فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى إما لأنه الامتداد الطبيعى لدراسات التغير الاجتماعى والثقافى ، أو لأنه يثير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية فى مسيرتها بكل ما تنطوى عليه من دينامية ، ويكل ما تطرحه من مشاكل للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو فى نحو أهداف مضبوطة ومحدودة تترجم عن تطلعات المجتمعات النامية للتقدم. ولهذا أصبح مألوفاً الآن أن يؤكد علماء الاجتماع أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قضية كبرى من قضايا هذا العصر فرضتها ظروف التقدم العلمى والتكنولوجى وأوجبتها مسئولية القيادات المختلفة فى المجتمع عن وضع الإنسان فيه فى موضع ملائم من حركة التقدم الحضارى العالمى ، والتعامل مع ما

(١) محمد الجوهري . مرجع سابق ، ص ٤٧٧

هو مطروح تاريخياً من مشاكل التخلف وصعوبات النمو ، وما يظهر بالضرورة من مشاكل التنمية ذاتها^(١).

(١) محمد عاطف غيث . محمد على محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٢-١٣ .

خامساً : القانون والمجتمع :

يعرف القانون بأنه نسق مكون من معايير مقننة تنظم السلوك الإنساني ، وتقوم السلطة الرسمية العامة (السياسية) بفرض القوانين وتفسيرها^(١).

والقانون هو مجموعة القواعد التى تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع تنظيمًا ملزمًا مقترنًا بعقاب لمن يخالفه ، وينظم القانون العلاقات الاجتماعية داخل العديد من الأنشطة الإنسانية فى الأسرة ، وفى الاقتصاد ، وفى العمل ، وفى السياسة ، وفى الترفيه ، وفى المدينة ، بل وحتى فى العالم حيث ينظم القانون العلاقات بين الدول وبعضها البعض ، وللقانون صور وأشكال تختلف باختلاف المجتمعات ودرجة تطورها . ونوعية نظمها الاجتماعية ، وعلى ذلك فإن القانون يصبح موضوعاً لدراسة مختلف أنواع المعرفة والعلوم^(٢).

وتعتبر الظاهرة القانونية ظاهرة معقدة تشتمل على عناصر مختلفة بعضها واقعى والآخر مثالى ، وتتميز بخصائص متعددة بعضها رسمى والبعض الآخر غير رسمى . وقد ترتب

(١) محمد عاطف غيث وآخرون ، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ٢٦٧ .

(٢) سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانونى ، مطبعة القاهرة الجديدة ، القاهرة ط ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ١٢ .

على ذلك أن أولئك العلماء الذين حاولوا وضع تعريف للقانون كانوا دائماً ينتقون خاصية من خصائص القانون ، أو عنصراً من عناصره ويجعلونه أساساً لتعريفهم ، ولذلك تعددت تعريفات القانون بتعدد المنظورات إليه . وفى هذا الصدد اعتمد عدد من العلماء فى تعريفهم للقانون على تلك الصفة الملزمة للمعايير القانونية بوصفها قواعد تفرضها الدولة ، وتقوم بتنفيذها عن طريق استخدام القوة . قد قوبل هذا التعريف بالنقد الشديد من جانب بعض علماء الاجتماع ، ومن أهم الذين عبروا عن ذلك النقد هو سوروكين Sorokin حيث قسم نقده إلى ثلاث أفكار أساسية هي^(١) :

أ- إن الدول كمصورة من صور الجماعات المنظمة لم تظهر إلا فى وقت متأخر نسبياً من تاريخ الجنس البشرى ، وقبل ظهورها كانت هناك عشائر وقبائل وجماعات طوطمية تقوم بوظائفها ، وليس من المعقول تصور وجود تلك الجماعات بدون قانون .

ب- توجد فى كثير من المجتمعات وفى الفترات الزمنية المتلاحقة قوانين غير معترف بها من جانب الدولة كالقوانين العرفية ، والقوانين الخاصة بالمزارعين ، وقوانين أخرى

(١) سامية محمد جابر ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

كثيرة ظهرت ولم تكن فى حاجة إلى اعتراف رسمى من الدولة ، وفى العصر الحديث توجد فى كل مجتمع من المجتمعات جماعات منظمة لها قوانينها الخاصة التى ليست لها علاقة بالدولة .

ج- ذهب سوروكن إلى أن وجود الدولة يدل على وجود القانون ، وأنه بدون المعايير القانونية لا يمكن أن توجد الدولة ، ومعنى ذلك أن وجود القانون سابق على وجود الدولة ، ومن ثم لا يمكن تعريف القانون عن طريق القول بأنه يرجع إلى قوة ملزمة تفرضها الدولة .

ونذهب فريق آخر فى تعريفه للقانون معتمداً على فكرة الإرادة العامة إلى أن المعايير القانونية هى تعبير عن هذه الإرادة . وقد انتقد سوروكن أيضاً هذا التعريف ، وذهب إلى أنه إذا كان القانون يعتمد على الإرادة العامة ، فإنه لابد من استشارة أعضاء المجتمع أو أفراد الشعب فيما يخصهم من قواعد ومعايير ، ولكن ذلك لا يحدث فى الغالب ، فالمعايير القانونية ليست مرتبطة بأية استشارة تتعلق بأشخاص فى الدولة . وذهب فريق ثالث إلى أن القوانين تستهدف حماية حرية أعضاء الجماعة ، أو أنها توزع الحقوق والواجبات بطريقة عادلة ، وتحمى المصلحة العامة لأعضاء المجتمع ، وقد تعرض هذا التعريف أيضاً

للنقد ، ذلك لأن هناك معايير قانونية كانت تمنح السلطة غير المحدودة لشخص مستبد على شعبه ، وهذه المعايير لا تحمي مصالح وحريات وحقوق أفراد الشعب ، وإنما تحمي مصالح الحاكم المستبد ، ويعتمد فريق رابع في تعريفه للقانون على فكرة مؤداها أن القانون يشتمل على مجموعة المعايير التي قام العقل بتطويرها ، وأن الصورة الراهنة التي تتخذها المعايير القانونية في أى مجتمع إنما تعكس درجة النمو التي وصل إليها عقل الإنسان في مجتمع ما أو آخر ، ويعترض سوروكن على هذا التعريف ، فيذهب إلى أن كثيراً من المعايير القانونية ظهرت وتطورت عن طريق المحاولة والخطأ وفي اعتماد على أى تفكير عقلي منظم أو على خطة مقصودة وموجهة ، وما هو أكثر من ذلك أن هناك معايير قانونية مختلفة تقوم على معتقدات لا تتفق مع العقل ، بل تتناقض معه ، وتعتمد على الجهل الذى يتعارض مع التجربة الواقعية^(١).

ويقسم القانون إلى فرعين أساسيين هما القانون العام والقانون الخاص .

ويتناول علماء الاجتماع القانون باعتباره أحد عوامل الضبط الاجتماعى ، وقد حظيت عملية الضبط الاجتماعى

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

Social Control باهتمام متزايد ، هذا إلى جانب التركيز على عملية خلق مؤسسات وهيئات تعمل على تحقيق هذا النوع من الضبط . ولعل عبد الرحمن بن خلدون كان من أوائل العلماء الذين أشاروا إلى طبيعة العلاقة بين الضبط الاجتماعى ، والقضايا التى يهتم بها علم الاجتماع القانونى **Sociology Of Law** ، فهو حينما يؤكد على ضرورة الضبط الاجتماعى فى الحياة الإنسانية يرى أن الإنسان رغم أنه مدنى بطبعه إلا أن لديه ميولاً عدوانية تتطلب وجود إدارة معينة لضبط سلوكه وتنظيمه ، ومن هنا ذهب إلى أن الدين يعتبر من أهم وأقوى عوامل الضبط فى المجتمع ، خاصة إذا انطوى على تنظيم واضح للنواحى الدنيوية إلى جانب النواحى الروحية ، لأنه فى هذه الحالة سوف يكون مشتملاً على القانون ، والجوانب الأخلاقية للسلوك ، والمثل العليا التى تعبر عن العوامل التلقائية للضبط الاجتماعى^(١).

والضبط الاجتماعى يشير فى معناه إلى كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الأفراد الذين ينتمون إليه ، فضلاً عما يتخذه المجتمع من وسائل تكييف الناس على نحو يتلاءم وقواعد التفكير والعمل معاً^(٢).

(١) أحمد الخشاب ، الضبط الاجتماعى : أسسه وتطبيقاته العملية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٦

(٢) المرجع السابق ، ص ٩ .

إلا أن للضبط الاجتماعي جذور قديمة تتمثل فى القواعد التى كانت تنظم السلوك الإنسانى من أجل تحقيق النظام فى المجتمع وبلوغه أقصى درجة ممكنة من التكامل . وقد برزت مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييرها والمحافظة على النظام كموضوع للدراسة منذ العصور الوسطى . وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين وغيرهم ، ولكن الدراسة السوسيولوجية للضبط الاجتماعي كموضوع مستقل ومتميز تعتبر دراسة حديثة نسبياً ، فلقد كان إدوارد روس E. Ross أول من استخدم مصطلح الضبط الاجتماعي حينما نشر عنه دراسة متكاملة فى عام ١٩٠١ ثم تطورت دراسة الضبط الاجتماعي فى السنوات الأخيرة بتزايد الأبحاث التى أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعي ، وما نتج عن هذه الدراسات والأبحاث من ظهور موضوعات جديدة فى علم الاجتماع كمستويات الفعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والقيم والقواعد العامة للسلوك^(١) . وقد توصل المهتمون بهذا الموضوع إلى وجود عمليتين تساعدان على امتثال الأفراد لقيم المجتمع ومعاييرها ، الأولى : هى عملية التنشئة الاجتماعية وتساعد على إكساب

(١) محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى . دار المعارف . الإسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ص ١٧٧-١٧٨ .

الفرد قيم المجتمع وقوالب السلوك المقبول فيه . والأخرى
تشتمل على ميكانيزمات الحياة الاجتماعية بشكل يحول
دون وقوع الانحراف أو إثارة عوامله^(١).

ولقد انطوى البحث فى موضوع النظام الاجتماعى بمعنى
Social Order على مزيد من الفحص والتعمق لمفهوم الضبط
الاجتماعى ، فقد تساءل علماء الاجتماع الأول عن العوامل التى
تساعد على تحقيق النظام والاستقرار فى المجتمع . وتحدثوا عن
السمات الغريزية لدى الإنسان ، وأسلوب تهذيبها والسيطرة
عليها ، وكذلك عن الرأى العام والتوافق الثقافى لدى أعضاء
الجماعة ثم أثاروا مسألة الروابط العاطفية بين أعضاء المجتمع
ودورها فى تحقيق تضامن فعال وقوى ، وبحثوا أيضاً فى مسألة
الاعتماد الوظيفى المتبادل سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ،
وأخيراً تناولوا الضبط الاجتماعى الرسمى الذى يعمل على
دعم القوى الإيجابية فى المجتمع . وقمع عوامل الهدم فيه^(٢).
وفى مجال دراستهم لهذا الموضوع ذهب علماء الاجتماع إلى
أن هناك عمليات يتركز هدفها حول المحافظة على النسق وقمع

(١) المرجع السابق . ص ص ١٧٩-١٨٠

(2) Luengermann, Patricia M., Definition Of Sociology: A
Historical approach, Merrill Publishing Company, Ohio,
1974, p.206.

العوامل التى تحول دن ذلك ، وهذه أطلقوا عليها " الضبط الاجتماعى " كما أن هناك عمليات تهدف إلى التنسيق بين الأفعال الاجتماعية المختلفة ، وتلك أطلقوا عليها " التنظيم الاجتماعى " ورأوا أن العمليتين السابقتين وهما " الضبط والتنظيم " هما وظيفتين من وظائف النسق السياسى أو من وظائف الدولة^(١).

وقد أسهم كثير من العلماء فى دراسة مفهوم الضبط الاجتماعى والاجتماع القانونى ، ومن أبرز هؤلاء مونتسكيو فى كتابة روح القوانين ، حيث يشير إلى أن لكل مجتمع ضوابطه القانونية وهذه تتغير وفقاً لظروف هذا المجتمع واحتياجاته ، وكذلك فإن لكل مجتمع قانونه الذى يتلاءم مع بيئته الطبيعية والاجتماعية ، أى أنه يؤكد على العلاقة بين القانون والضبط والظواهر الاجتماعية والنظم وهذه العلاقة تتألف منها روح عامة تؤثر على السلوك الاجتماعى وتضبط التصرفات وتؤثر على المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والقانونية^(٢).

ويثير الحديث عن الضبط الاجتماعى ، التعرض لمفاهيم أخرى مثل بناء القوة فى المجتمع والسلطة والسيطرة الاجتماعية وغير ذلك من المفاهيم ، ولكن يهمنى هنا أن نشير إلى أهم وسائل

(1) Ibid, p.224.

(٢) أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

الضبط الاجتماعى هى خمس عشرة وسيلة مرتبة من حيث أهميتها وهى : الرأى العام Public Opinion ، والقانون Law ، والعقيدة Belief ، والإيحاء الاجتماعى Social Suggestion ، والتربية Education والعادة الجمعية Custom ، والدين Religion ، والمثل العليا الشخصية Personal Ideals ، والشعائر والطقوس Ceremony ، والفن Art ، والشخصية Personality والتوعية والتنوير Enlightenment ، والأساطير والأوهام Illusion ، والقيم الاجتماعية Social Values ، وأخيراً القيم الخلقية التى تدافع عنها الطليعة الواعية^(١).

ويمكن من جانبنا أن نصنف هذه الوسائل إلى نوعين الأول : لابد أن يكون متضمناً فى النسق القانونى المعمول به فى المجتمع ، فكل نسق قانونى يتضمن بالضرورة عدة قوانين فرعية فى تنظيم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، هذا فضلاً عن بعض القيم والمثل العليا الدينية والأخلاقية التى تتضمنها الدساتير وبعض القوانين ويمكن أن نشير إلى أن النوع الأول من الضوابط يعتبر ضوابط رسمية ومحددة . أما النوع الثانى فيتضمن عمليات تساعد على تسليح الأفراد بالقيم العليا التى تكفل مصالح المجتمع ، فالرأى العام والتنشئة الاجتماعية وبناء الشخصية

(١) المرجع السابق ، ص ٥١-٥٣ .

ونمط التنشئة فى الأسرة ، كل هذه تهدف إلى دعم الجانب الذاتى لدى الأفراد والجماعات وإمدادهم بما يشكل له طاقات فعالة ومشاركة ، وهذا التصنيف يتفق مع ما ذهب إليه روس من أن هناك مصدرين رئيسيين للضبط الاجتماعى الأول وضعى سياسى ، والآخر إلزامى أخلاقى . وقد كان ذلك مقدمة للحديث عن وسائل للضبط الموضوعى والمقنن الذى يهدف إلى حماية نظام المجتمع ، والمحافظة على استقرار تنظيماته ، ومن أهم هذه الوسائل القانون ، أما الوسائل الأخرى فهى ضابطة بشكل تلقائى وغير مباشر وغير متعمد ومستمد من الطبيعة الاجتماعية .

الفصل الثامن

العولة

محتويات الفصل

تمهيد :

أولاً : تعريف العولة .

ثانياً : النموذج المعرفى للعولة .

ثالثاً : النشأة التاريخية للعولة .

رابعاً : القديم والجديد فى العولة : حالة مصر .

تمهيد :-

زادت وتيرة استخدام مصطلح " العولمة " فى السنوات القليلة الماضية، بحيث لا يخلو حديث لرئيس دولة ، أو حكومة ، أو رجل أعمال، أو فى وسائل الاعلام المختلفة ، أو قاعات المحاضرات فى كليات العلوم الاجتماعية من ذكرها ، وبيان محاسنها وعيوبها ، ومكاسبها وخسائرها ، وكيفية التعامل معها.

وتعد العولمة إحدى نتائج مواكبة الفكر الاجتماعى الحديث لواقع الحياة المتغيرة ، وتياراتها الفكرية المتعددة ، وقد شمل هذا التيار بلدان العالم النامى والحديث على حد سواء .

كما تعد الأبعاد الاقتصادية للعولمة هى أبرز ملامحها ، ويبدو أن العالم اليوم أصبح معولماً اقتصادياً أكثر منه ثقافياً وسياسياً ، ومن ثم هيمن المفهوم الاقتصادى للعولمة لدى الكثيرين ، أما الأبعاد الثقافية والاجتماعية للعولمة فهى أقل وضوحاً ، أو أكثر غموضاً من الأبعاد الاقتصادية .

وقد كان للعولمة تأثيرات بالغة الأثر على كافة جوانب الحياة المجتمعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، وانقسمت الآراء حول هذه الآثار ، فمنها ما يرى العولمة ذات الوجه الإنسانى الذى يؤتى ثماره فى الحياة المجتمعية ويؤدى إلى التقدم الإنسانى فى مختلف أرجاء المعمور ، ومنها ما يرفض العولمة ويرى أنها قادت

المجتمع المعاصر إلى أزمة وأدت إلى زيادة حدة التفاوت بين دول الشمال والجنوب ، وتعميق الاغتراب الثقافي و ترسيخ التفاوتات الاجتماعية .
لكن التعامل مع العولمة يقتضى منا أن لا نقبلها كل القبول ، أو نرفضها كل الرفض ، وإنما يقتضى ضرورة اتخاذ إجراءات و إستراتيجيات للتعامل معها ، حتى يتم تعظيم الفوائد المحتملة من عملية العولمة ، والتقليل من سلبياتها ومخاطرها .

إن التقدم الفكرى والحضارى عبر مسيرة التاريخ أنتج نظريات ومذاهب، اتجهت كلها لواقع الحياة الاجتماعية الشاملة متضمنة الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية ولقد رأينا عدم إغفال هذا التيار الجارف فى رصدنا لمسيرة الفكر الاجتماعى ، وانعكاساته على واقع الحياة الاجتماعية ، وإذا كانت منتجات هذا الفكر الاجتماعى قد تجلت فى المراحل السابقة من خلال بلورة أساليب للعمل والإنتاج والحكم والسياسة وغيرها ، فإن ما أفرزه الفكر الاجتماعى من تطورات فى مجال الاعلام والاتصال ، جعلت ظاهرة العولمة تبدو أمامنا كمذهب جديد ، وتيار جديد ، وفكر جديد لا يستطيع أحد أن يتجنبه.

ويتناول هذا الفصل ظاهرة العولمة ، من حيث التعريف والبناء المعرفى، والنشأة التاريخية ، فضلا عن تجلياتها المختلفة ، وآثارها على قضايا الهوية والخصوصية التاريخية والثقافية وغيرها .

أولاً :- تعريف العولمة :-

لا يمكن الوصول إلى تعريف واحد قاطع للعولمة . شأن مختلف المفاهيم فى العلوم الاجتماعية . فمن المتعذر حصر العولمة فى تعريف واحد مهما كان حظ هذا التعريف من الدقة والشمول . حيث تشهد الساحة العديد والعديد من التعريفات للعولمة .

فتعريف العولمة هو أمر شائك . وتوجد صعوبات كبرى فى الاتفاق على مثل هذا التعريف أو القبول بتعريف واحد ومحدد لهذه الظاهرة التاريخية التى مازالت فى حالة سيولة ، كما أن كل المعطيات والتجليات الأولى تشير إلى أنه لا ينبغى الاعتقاد أو الاقتناع بتعريف واحد لظاهرة تاريخية جديدة وغير مستقرة وضخمة ومتعددة المسارات ومليئة بكل الاحتمالات كالعولمة ، لذلك فمن الطبيعى أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة ، فالاقتصادى الذى يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالى على الصعيد العالمى ، يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذى يبحث عن تأثير التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها فى عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم . كما أن عالم الاجتماع الذى يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة ، كقضايا الانفجار السكانى والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلى بروز المجتمع المدنى على الصعيد العالمى يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافى . والذى يهتم ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات

وترابطها مع بعضها البعض، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم و القناعات المحلية ، لذلك فلقد أصبح من الواضح أن العولة تأخذ أكثر من شكل وتأتى فى أكثر من صيغة واحدة ، ومن ثم فمن الضروري فهم الجوانب والمعانى المختلفة للعولة^(١).

يذهب " روزناو" إلى أنه يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال ، يقيم مفهوم العولة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل هى الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيدىولوجيا ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل ، وتمائل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة ، فمنهجه يتمثل فى ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم منذ البداية^(٢).

ولتعريف العولة لابد أن نضع فى اعتبارنا ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات ، بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس ، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول ، والعملية الثالثة هى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات

(١) عبد الخالق عبد الله ، العولة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، عالم الفكر ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، أكتوبر - ديسمبر ، ١٩٩٩ ، ص ٥٠ .

(٢) السيد يسين ، فى مفهوم العولة ، المستقبل العربى ، العدد ٢٨٨ ، فبراير ، ١٩٩٨ ، ص ٦ .

والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات ، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر ، ويمكن القول بأن جوهر عملية العولمة يتمثل فى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكونى ، ويذهب "روزناو" إلى أن المواد والنشاطات التى تنتشر عبر الحدود يمكن تقسيمها إلى ست فئات هى البضائع والخدمات ، والأفراد ، والأفكار والمعلومات ، النقود ، والمؤسسات وأشكال من السلوك والتطبيقات ، وتتم عملية الانتشار من خلال أربعة طرق متداخلة ومتراصة تتمثل فى^(١):-

١- التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقنيات الاتصال .

٢- الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة .

٣- المنافسة والمحاكاة .

٤- تماثل المؤسسات .

ويعرف "رونالد روبرتسون" العولمة بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعى الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش ويذهب إلى أن العولمة لا تعنى الانكماش الموضوعي للعالم ، وإنما الأهم من الانكماش الذى حدث على صعيدى الزمان والمكان هو وعى العالم لهذا الانكماش فوعى العالم بالانكماش هو بنفس أهمية الانكماش الفعلى للعالم، بل أن الوعى بالانكماش هو أهم سمة من السمات المميزة للعولمة

(١) المرجع السابق ، ص ٧ .

خلال التسعينات ، فالعولة بهذا المعنى تشير إلى وعى وإحساس الأفراد فى دن مكان بأن العالم ينكمش ويتقلص ويقترب من بعضه بعضا. وإدراك العالم لمثل هذه الحركة يعنى أن العولة قد أصبحت حقيقة حياتية معاشه فى الواقع وفى الوعى ، فالذى لا شك فيه أن سكان العالم هم اليوم أكثر وعيا بعاليتهم ، وهم أكثر إدراكاً لإنسانيتهم من أى وقت آخر ، فالعولة تتضمن تخيل أن البشرية قد أصبحت أكثر ترابطاً بفعل وسائل الاتصال المتقدمة ، وتتصرف وكأنها وحدة واحدة ، وتتأثر بمجموعة من المؤثرات والقضايا العالمية المشتركة ، وتتعامل عبر مؤسسات عالمية ، وتحمل وعيا بالمصير والانتماء الإنسانى المشترك ، ولا شك أن مثل هذا الوعى يسمح بإعادة تأسيس العالم على أسس جديدة تنطلق من المجال العالمى ، وليس من المجال المحلى وتستند إلى فكرة أن العالم هو وحدة تحليلية واحدة^(١).

وحدد أحد الباحثين بعض الاعتبارات التى تفيد فى فهم الظاهرة وتحليلها من جوانبها المختلفة وتأثيراتها المتباينة تتمثل فيما يلى^(٢).

(١) السجال الذى يدور حول مفهوم العولة ، وحول مختلف ممارساتها ، وبرغم ذلك لم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعلمية ثلاثية الأبعاد: اقتصادية وسياسية واجتماعية .

(١) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠-٥١.

(٢) أحمد محمد حجازى ، العولة و تهيمش الثقافة الوطنية : رؤية نقدية من العالم الثالث، عالم الفكر ، مرجع سابق ، ص ١٢٨.

(٢) العولة بالمفهوم المتداول الآن ، وبعد سقوط نظام القطبين ، واندثار العالم الثالث لم تعد منسوبة منذ عقدين تقريباً إلى كلمة globe أو كوكب الأرض ولكن تعرب بكلمة كوكبة Globalization ، وتصبح العولة كعلمية هي ترجمة لكلمة Globality وهي العملية التى تملك آليات التطبيق ، أى تحويل العالم إلى شكل موحد يلغى الحدود بين الدول والأمم.

(٣) عولة اليوم تتجاوز الحدود ، ولا تقر بالوطن باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التى يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا ، أو منقوصة هناك .

(٤) تعنى العولة فى حياة الشعوب الأكثر فقراً ، التعبير الصارخ عن الهوية السحيقة المتزايدة عمقاً والتى تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها ، و بين القرارات الكبرى التى تحدد مصيرها وتؤخذ دائماً بمعزل عنها خارج الحدود.

(٥) العولة الكوكبية هي نتاج متغيرات متلاحقة تركزت بانتهاء الحرب الباردة ، فهي تمثل مرحلة جديدة يسميها البعض " ما بعد الإمبريالية " ويسميها البعض الآخر مرحلة " ما بعد التنمية " ويتفق الجميع تقريباً على كونها الوليد الشرعى للشركات متعددة الجنسية، تلك الشركات التى استطاعت

السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا دون أن تنتمى إلى وطن محدد أو دولة معينة .

(٦) غياب الصفة الوطنية عن هذه الشركات لا يجعلها ملك البشرية جمعاء ، فهي ملك الأغنياء في دول الشمال تحديداً ، حيث تغزو بنشاطاتها المتنوعة عشرات البلدان ، وتنتج في عشرات البلدان الأخرى مصنعات وفق نظام الإنتاج عن بعد Tele Production .

(٧) في ظل العولمة يختفى دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلعة ربائعها ، تلك السلع التى تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بعد ، والتى تلعب فيها وسائل الاعلام الدور المحورى فى تشكيل طموحات المستهلكين للثقافة العولمة .

ويحدد المفكر السورى صادق العظم " العولمة بأنها " وصول نمط الإنتاج الرأسمالى عند منتصف القرن السابق تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها هى بداية عولمة الإنتاج.والرأسمال الإنتاجى ، وقوى الإنتاج الرأسمالية ، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ونشرها فى كل مكان مناسب وملئم خارج المركز الأصلى ودوله ، فالعولمة بهذا المعنى هى رسملة

العالم على مستوى العمق ، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهرة ، وينتهى الباحث إلى صياغة تعريف عام للعمولة بكونها " حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقايدتها^(١) وتحت سيطرتها ، وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ.

و للعمولة عدة أبعاد تتمثل فيما يلى^(٢).

١- العولة الاقتصادية :-

العولة هى أساساً مفهوم اقتصادى قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً ، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولة هو العولة الاقتصادية.

ويعود هذا الارتباط العميق والعضوى بين العولة من ناحية ، والعولة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر و التجليات الاقتصادية للعمولة هى الأكثر وضوحاً فى هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولة ك لحظة تاريخية جديدة، وتوحى العولة الاقتصادية بأن العالم الذى تشكل فى تسعينات القرن الماضى قد أصبح عالمياً بلا حدود اقتصادية ، فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة فى بعضها البعض ، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها ،

(١) السيد يسين ، فى مفهوم العولة ، مرجع سابق ، ص ٨.

(٢) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق ، ص ٦٧.

فالنظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة ، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية ، أما الأسواق التجارية والمالية العالمية ، فإنها لم تعد موحدة أكثر من أى وقت آخر فحسب بل هي خارجه عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى^(١).

فالاقتصاد العالمي الحديث يتميز بعملية متماثلة من عدة عمليات أدت في مجملها إلى التحول من الاقتصاد الدولى إلى الاقتصاد العالمى وتمثل فيما يلى^(٢):-

أ - التحول المنظم والمستمر للإنتاج الصناعى من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الدول الصناعية الجديدة NICS فى ناحية الباسفيك وفى جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

ب- الدور المتزايد لرأس المال كقوة رائدة فى الاقتصاد العالمى ، فرأس المال التمويلي قد أصبح قوة مستقلة فى العالم الحديث.

ج- الدور الكبير للمعلومات كعامل للإنتاج وكأساس للإدارة

(١) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(2) Shachar, Arie, Economic globalization and Urban dynamics I , In Moulaert, Frank & Scott, Allen J. (eds) , Cities, Enterprises and Society on the eve of 21 Century, pinter, London, 1997, P.19.

ويعد انتقال مركز الثقل الاقتصادى العالمى من الوطنى إلى العالمى ، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولة الاقتصادية ، فالاقتصاد العالمى ونموه وسلامته - وليست الاقتصاديات المحلية- هو محور الاهتمام العالمى. كما أن الأولوية الاقتصادية فى ظل العولة هى لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمى وليس على الصعيد المحلى . والعولة الاقتصادية تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية واحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات متعددة الجنسية أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصاديات الوطنية التى أخذت تزوب فى الاقتصاد العالمى ، كذلك تصبح كيفية إدارة الاقتصاد العالمى أكثر أهمية من كيفية إدارة الاقتصادات المحلية^(١).

وتجسد العولة الاقتصادية فى حقيقتها مجموعة المستجدات والتطورات الاقتصادية التى برزت على الساحة بشكل واضح خلال تسعينات القرن الماضى ، ويأتى فى مقدمة هذه التطورات الدور المتزايد للشركات العابرة للحدود ، والتى ليس لها مقر أو وطن ، فلقد برزت فى الآونة الأخيرة مجموعة من الشركات الصناعية والمصرفية و الخدمية العملاقة والقائمة على دمج شركات أوروبية وأمريكية

(١) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

ويابانية ، و التى تقوم حاليا بنسج تحالفات عابرة للقارات والمحيطات والمتنوعة أشد التنوع فى نشاطاتها وتنسج هذه الشركات بأنه لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ولم تعد تنتمى لدولة ولا تعترف بموطنى قدم واحدة ، ولا تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية كما أنه ليس لهذه الشركات مقر واحد ، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجارى والمالى والصناعى ، فمقرها الإدارى فى دولة ، ومقرها التسويقي فى دولة ثانية ، ومقرها الهندسى والفنى فى دولة ثالثة، ومقرها الإنتاجى فى دولة رابعة ، ومقرها الإقليمى فى دولة خامسة ، ومقرها الدعائى والإعلانى فى دولة سادسة ، ومقرها التنفيذى فى دولة سابعة ، وتنتقل هذه الشركات بحرية كاملة بين كل الدول الصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة ، وتفترض أن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو جغرافية ، كما أن هذه الشركات تعمل من منطلق أن حدودها هى حدود العالم بل الكون بأسره ، لذلك فهى لا تجد صعوبة فى نقل سلعها وخدماتها وأصولها وإدارتها ومراكز بحوثها إلى أى مكان مستخدمة آخر التقنيات التى تقلص الزمان والمكان^(١).

كما أن منظمة التجارة العالمية هى اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية ويشكل إنشاؤها منعطفا فى التاريخ الاقتصادى

(١) المرجع السابق : ص ٦٩ - ٧٠.

العالمى ، ورغم أن منظمة التجارة تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، إلا أنها هي الجهة الوحيدة التى تتولى إدارة العالم تجاريا ، وذلك من خلال تطبيق مبادئها التى يأتى فى مقدمتها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، ومبدأ الشفافية التامة تجاه المعلومات والممارسات التجارية ، والذى هو أهم مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية ، هذه المبادئ عامة واسترشادية ، أما قرارات المنظمة فهى قرارات نهائية وملزمة لجميع الدول بما فى ذلك الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية^(١).

٢- العولمة الثقافية :-

إذا كانت العولمة الاقتصادية واضحة كل الوضوح ، فإن العولمة الثقافية، وعلى العكس من ذلك ، ليست بنفس وضوح العولمة الاقتصادية، كما أنه إذا كانت العولمة الاقتصادية تبدو للبعض مكتملة على أرض الواقع ، والعالم قد أوشك أن يكون معولما عولمة اقتصادية كاملة، فإن العولمة الثقافية ليست بنفس القدر من الاكتمال ، والعالم بعيد كل البعد عن أن يكون معولما عولمة ثقافية كذلك فإنه إذا كانت العولمة الاقتصادية هى محصلة لتاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية التى تسارعت خلال عقدى السبعينات والثمانينات ، فإن العولمة الثقافية هى فى المقابل ظاهرة جديدة ، وتمر بمراحلها التأسيسية الأولى ، ولم تبرز كحقيقة حياتية الإخلال عقد التسعينات .

(١) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٢

بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان هناك إجماع حول معنى مفهوم العولمة الاقتصادية ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمفهوم العولمة الثقافية ، من ناحية أخرى ، فإن العولمة الثقافية لم تتمكن بعد أن تجارى فى تجلياتها وتطبيقاتها على أرض الواقع التجليات الحياتية والسلوكية والتطبيقات والمؤسسية للعولمة الاقتصادية ، والعالم ليس موحداً ثقافياً، كما هو موحد تجارياً ومالياً ، كما أنه لا وجود لنظام ثقافى عالمى كما يوجد نظام اقتصادى عالمى^(١).

وتتضمن العولمة الثقافية بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار ، والمعلومات ، والبيانات ، والاتجاهات ، والقيم، والأذواق على الصعيد العالمى ، وبأقل قدر من القيود والعراقيل والضوابط، لقد فقدت الدول فى ظل العولمة الثقافية القدرة على التحكم فى تدفق الأفكار والقيم والقناعات فيما بين المجتمعات والأجيال ، وفقدت الدول السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات والذى يتم عبر وسائل ووسائط وتقنيات جديدة لم تبرز إلا فى تسعينات القرن الماضى حيث أصبح ملايين من البشر موحدين تليفزيونياً ومن خلال البريد الإلكتروني و شبكات الإنترنت^(٢).

على صعيد آخر فإن العولمة الثقافية تعنى انتقال تركيز اهتمام

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤.

(٢) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

ووعى الإنسان من المجال المحلى إلى المجال العالمى ، ومن المحيط الداخلى إلى المحيط الخارجى ، ففى ظل العولمة الثقافية يزداد الوعى بعالمية العالم وبوحدة البشرية ، وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية^(١).

٣- العولمة السياسية :-

كانت السياسة دائما وعلى العكس من كل من الاقتصاد والثقافة محصورة ضمن النطاق المحلى ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية ، فالسياسة بطبيعتها محلية : بل إن السياسة هى من أبرز اختصاصات الدولة القومية التى تحرص كل الحرص على عدم التفريط بها واحتكارها ضمن نطاقها الجغرافى الضيق ومجالها الوطنى الأضيق ، ويعد احتكار السياسة ضمن المجال المحلى .وبعيداً عن التدخلات الخارجية مرتبطاً أشد الارتباط بمفهوم السيادة ، و بممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية ، فالدولة القومية هى نقيض العولمة ، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها المحلية ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التى تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية ، وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطنى والمحلى^(٢).

فالعولمة السياسية هى مشروع مستقبلى ، وهى فى جوهرها مرحلة تطويرية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية ، فقيام عالم بلا

(١) المرجع السابق ، ص ٧٧.

(٢) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٨٠ - ٨١.

حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بنفس سرعة أو سهولة قيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية، كما أن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات والذي تم خلال تسعينات القرن الماضي ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة، وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية، وأنها قد فقدت دورها وأهميتها، بيد أنه لم ولن يسقط كل مظاهر السيادة ولن يضع نهاية للدولة، كما أنه لن يؤدي إلى قيام الحكومة العالمية الموعودة والتي ستحل محل الدولة القومية، والتي ستدير العالم وكأنه وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية واحدة^(١).

ولقد أصبحت نهاية السيادة والدولة، وبروز الحكومة العالمية ممكنة أكثر من أي وقت آخر في ظل العولمة بيد، أن كل ذلك لن يحدث قريباً، أو حتى خلال المستقبل القريب، فالعولمة السياسية لا تعنى القضاء على الدولة، أو بروز الحكم العالمي، وإنما تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات، وبأقل قدر من القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية، ولا شك أن هذا الانتقال الحر للسياسيات والقرارات والتشريعات سينقل السياسة من المجال المحلي إلى المجال العالمي، وسيخرج النشاط السياسي عن إطار الدولة وحدودها، ولن يتحدد

(١) المرجع السابق، ص ٨١.

المجال السياسى الجديد الذى يتشكل فى ظل العولمة بحدود وقيود الدولة، وستصبح السياسة - وللمرة الأولى فى التاريخ - ممكنة على الصعيد العالمى بدلاً من الصعيد المحلى ، كما كانت تدار فى السابق ، بالإضافة إلى ذلك فإن العولمة السياسية تتضمن حدوث زيادة غير مسبوقه فى الروابط السياسية بين دول العالم ، وذلك على نسق زيادة الروابط الاقتصادية بين اقتصاديات العالم ، وزيادة الروابط الثقافية بين الثقافات فى العالم^(١).

كذلك ينبغى أن نتذكر أن مناقشة قضية العولمة كثيراً ما تختلط بمناقشة نمط الحياة الأمريكى ، فنظراً لأن الولايات الأمريكية تمثل حالياً أكثر الدول توغلاً فى التطورات التكنولوجية ، وبالتالى أكثرها اتباعاً لمظاهر العولمة ، فكثيراً ما تتحول مناقشة قضية العولمة إلى مناقشة السيطرة الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكى، وكثيراً ما تذهب معارضة العولمة إلى معارضة الهيمنة الأمريكية ، وتتميز العولمة كمرحلة من مراحل التطور ، بخصائص عدة أو مؤشرات جديدة تتمثل فى ظهور أسواق جديدة ، مثل أسواق العملات التى تعمل على مدار الساعة على مستوى العالم ، وظهور أدوات جديدة للتعامل والاتصال مثل الإنترنت والتليفون المحمول وشبكات الاعلام وظهور لاعبين جدد على الساحة

(١) المرجع السابق ، ص ص ٨١ - ٨٢ .

مثل المنظمات الدولية ، منظمة التجارة العالمية ومنظمات المجتمع المدني ، وأخيراً ظهور قواعد خدمة للتعامل مثل الاتفاقات الدولية لتنظيم مختلف الأنشطة ، ومع ذلك فإن توسيع الأسواق وإزالة أو إلغاء الحدود والحواجز الجغرافية والسياسة لم يتحقق دائماً بالدرجة نفسها ، فعلى حين أن انتقال المعلومات لا يكاد يواجه أى عقبات ، فإن حركات الأموال بين مختلف الدول بدأت تتم فى سهولة ويسر ، وبالمثل فإن الحواجز أمام انتقال السلع بدأت تتلاشى وتراجع مع إنشاء منظمة التجارة العالمية ، وعلى العكس من ذلك تماماً انتقلات البشر التى بدأت تعرف مزيداً من القيود والصعوبات^(١).

ثانياً : النموذج المعرفى للعولمة :-

تعد الايبستمولوجيا فرعاً من فروع العلم الاجتماعى حيث ذاع استخدام مناهجها فى العقود الماضية ، وبخاصة فى مجال تحليل الخطاب بكل أنواعه ، ويمكن تعريفها بأنها دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ التى ترتكز عليها ، والفرضيات التى تنطلق منها ، والنتائج التى تنتهى إليها ، أما هدف هذه الدراسة فهو البحث فى الأصول المنطقية لهذه الفرضيات والمبادئ والنتائج من جهة ،

(١) حازم الببلاوى ، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، عالم المعرفة ، العدد ٢٥٧ ، مايو ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٥ -

وبيان قيمتها من جهة أخرى.

معنى ذلك أنه لو أريد القيام بدراسة معرفية للعمولة فلن يتم الخوض فى تشريح الظاهرة ذاتها ، ولا فى تحليل مختلف تجلياتها ، ولا فى تعقب آثارها ، ولكن سيتم التركيز على المعرفة العلمية الخاصة بالعمولة من ناحية التعريفات والمفاهيم و الأطروحات والمجالات .

وابتداء يمكن القول أنه لا بد من تصنيف المنظرين الذين يتناولون العمولة بالدراسة والتحليل ، فالعمولة بالنسبة للبعض تمثل تقدماً طبيعياً تجاه " عالم بلا حدود " وهى بالنسبة للبعض الآخر مفهوم يتم التركيز عليه تركيزاً مبالغاً فيه ، كما تتم المبالغة أيضاً فى تحديد آثاره فى التطبيق ، وإذا أضفنا إلى ذلك المخاوف التى تثيرها العمولة باعتبارها أحد أسباب تخفيض العمالة وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية ، لأدركنا أنه لا بد من التمييز المبدئى بين الخطابات المتصارعة حول العمولة^(١).

ويمكن القول بشكل عام إن الصراع يدور أساساً بين أنصار العمولة الذين يصفون العالم بأنه سائر حتماً فى طريقها ، وبين هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية ، ويقولون أن طابع النظام الدولى الذى يتكون من

(١) السيد يسين : نحو خريطة معرفية للعمولة (١) ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/١١/١٩ ، ص

الدول ، والتي هي الوحدات الأساسية له سيبقى ولن يتغير كثيراً ، ويرى أنصار الاتجاه الأول أنه ستظهر " مراكز سلطة " بديلة ، وخصوصاً في عالم الشركات ، وعلى الأخص تلك التي يطلق عليها " دولية النشاط" والتي ستتنافس غالباً بنجاح مع الدول في تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسي الكونى ، ويرى أنصار الاتجاه الثانى أن الدول ستظل هي الأطراف الرئيسية الفاعلة فى الأنظمة السياسية والاقتصادية ويعتقدون أن موضوعات الأمن القومى مازالت لها الأهمية العليا ، ويطلق على أصحاب الفريق الأول المتعولون Globalizers وعلى الفريق الثانى الدوليتون (من دولة) Internationalists ، وتحتاج ظاهرة العولة إلى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى نصل إلى جوهرها الحقيقى ، وهذا النموذج من وجهة النظر المعرفية لابد له أن يربط ارتباطاً عضويًا وثيقاً بين تعريفات العولة المختلفة والمسلمات التى تقوم عليها و الأطروحات التى تتضمنها ومجالات السياسات التى تصاغ بناء على هذه المسلمات وصور المقاومة لها ، وذلك من خلال منظور معرفى متكامل . ويتكون النموذج المعرفى المقترح من ثلاثة أبعاد ، فهو فى بعد أول دراسة دقيقة لتعريفات العولة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين

العلميين ولدى الساسة فى نفس الوقت ، وهى تنقسم إلى أربع فئات تتمثل فيما يلى^(١) :-

- ١- العولة باعتبارها مرحلة تاريخية.
- ٢- العولة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية.
- ٣- العولة باعتبارها انتصارا للقيم الأمريكية.
- ٤- العولة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية.

وينزع التعريف الأول للعولة باعتبارها حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا ، وهى فى نظر البعض تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق التى سادت فى الستينات بين القطبيين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك إلى أن انتهى الصراع الذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ونهاية الحرب الباردة ، وعلى ذلك فالعولة فى نظر أصحاب هذا رأى هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية ، ومصطلح العولة - مثله فى ذلك مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه ، يؤدى دوره كحد زمنى لوصف سياق تحدث فيه الأحداث كأن يقال مثلا نحن نعيش فى عصر العولة لتبرير أو فهم سياسات معينة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية^(٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤.

ويركز التعريف الثانى للعمولة ، على العكس من التعريف السابق ، على الدولة وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها وخصوصاً فى مجال الرعاية الاجتماعية ، ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية^(١).

والعمولة فى تعريفها الضيق تشير كظاهرة إلى الانتشار الواسع المدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع ومما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل ، وهذا هو التعريف الذى يمكن أن يطلق عليه تعريف اقتصادى للعمولة ولكن فى الوقت الذى يركز فيه على التمويل والإنتاج والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل للتغير ، فإنه يشير فى نفس الوقت إلى أن عددا من هذه الأنشطة ليس جديداً تماماً بالمعنى التاريخى للكلمة^(٢).

ولعل خير ما يعبر عن التعريف الثالث للعمولة كتاب المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فوكوياما " نهاية التاريخ " والذى اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصاراً حاسماً

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤.

للرأسمالية على الشيوعية ، وهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الأيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الحقبة التي تم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجية الأمريكية وعلى تفوق المؤسسات والنظم الأمريكية^(١).

ووفق هذا المنظور ، فالعولة بالمعنى المعيارى للكلمة ظاهرة جيدة وتمثل تقدماً فى التاريخ ، لأنها ترمز فى الواقع إلى انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسى ، والمنادون بهذا الرأى يشبهون إلى حد كبير أنصار نظرية التحديث فى الفكر السياسى الأمريكى ، والتي وفقاً لها فإن التجانس فى القيم ينبغى أن يتم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية والديموقراطية^(٢).

ويعارض التعريف الرابع الذى ينظر للعولة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية ، يعارض بوضوح التعريف الثانى الذى لا يرى فى العولة سوى مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية ، وعلى العكس من ذلك يرى هذا التعريف أن العولة هى شكل جديد من أشكال النشاط تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم الما بعد الصناعى للعلاقات الصناعية. وهذا التحول تقوده نخبة

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤.

تكنولوجية صناعية ، تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحدة بتطبيق سياسات مالية واقتصادية وتكنولوجية واقتصادية شتى ، وعلى عكس التعريف الأول الذى يركز على عنصر الزمن وينظر للعولمة باعتبارها حقبة تاريخية ، فإن هذا التعريف يرى أن الزمن لا معنى له ، وأن الفضاء نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية قد تم بالفعل ضغطه ، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة^(١).

أما البعد الثانى فى النموذج المعرفى المقترح ، فهو يتعلق بالدراسة النقدية للأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على التعريفات التى قدمت للعولمة ، وبدون تحديد هذه الأطروحات ومناقشتها لا يمكن فهم ميدان البحث البازغ الخاص بدراسات العولمة فى مجال بحوث العلاقات الدولية وتتمثل هذه الأطروحات فيما يلى^(٢) :-

١- أطروحة إعادة التوزيع :

ويتبناها أنصار الاشتراكية الذين يرون أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتحدد فقط بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية ، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك دور حاسم للعامل الإنسانى

(١) السيد يسين ، نظرة نقدية لتعريفات العولمة (٢) ، جريدة الأهرام ، ١١/٢٦ / ١٩٩٨

ص ٣٤ .

(٢) السيد يسين ، أطروحات العولمة (٣) ، جريدة الأهرام ، ١٢/٣ / ١٩٩٨ ، ص ٣٤ .

يتمثل فى الفاعلين الذين يقودون أو يقاومون التغيير ، ويمكن القول بأن الاشتراكيين الديمقراطيين والماركسيين مركزون الآن جهودهم على أهمية عدالة التوزيع فى سياق العولة، والعولة بالنسبة لهم ليست مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية ، ولكنها أيضاً بل فى المقام الأول، مجموعة ظواهر لسياسية أيديولوجية تقدم كمبرر لاتجاهات بازغة فى مجال الحكم المعاصر، وإذا كانت العولة قد ركزت على بعد حرية السوق فيها ، فإنه لم يتم تحليلها بالقدر الكافى من زاوية السياق الدولى الذى تعمل فيه ، ولا من ناحية قوى المقاومة سواء داخل البلاد المتقدمة ذاتها أو البلاد النامية .

والنقطة الجوهرية التى يثيرها الاشتراكيون الديمقراطيون هى أن الدولة الرأسمالية فى استجابتها للعولة ، قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل الوسط الليبرالى الذى صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع والذى سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخليا وخارجيا على أساس تفادى الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال المنتجين بشكل عام من خلال برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة ، بعبارة أخرى أصبحت ما يمكن أن نطلق عليها رأسمالية الرعاية الاجتماعية ، أو دولة الرفاهية الاجتماعية ضحية العولة ومن المعروف أن هناك أزمة شديدة

فى مجال تمويل هذه البرامج ، وجدلاً سياسياً محتدماً حول ضرورة تقليصها ، وفى نظر بعض المتطرفين إلغائها نهائياً^(١).

٢- أطروحة الرأسمالية المقارنة :-

تقوم هذه الأطروحة على فكرة بسيطة ، وهى أن الرأسمالية ليست واحدة فى كل مكان ، وأن الأنظمة الرأسمالية المتعددة ليس من الضرورى أن تقترب من بعضها البعض لدرجة تختلط فيها سماتها ، وإذا كانت الرأسمالية أو الديمقراطية يمكن تعريف كل منها بطريقة مجردة ، إلا أن هذا التجريد لا ينفى الاختلافات الواضحة بين كل نظام رأسمالى وآخر ، سواء من الناحية الاقتصادية ، أو من الناحية السياسية ، ويكفى أن نقارن النظام الرأسمالى الأمريكى بالنظام الرأسمالى اليابانى ليبدو ذلك واضحاً.

وفى ضوء هذه الملاحظة النظرية المنهجية المهمة يمكن الوصول إلى نتيجة غاية فى الأهمية فحواها أنه ، فى التطبيق ستختلف صور الاستجابة للعولة بحسب النماذج التى قد تكون متباينة للرأسمالية وفى ظل هذا المنظور فإن دور الدولة سيظل قائماً وسيقوم بالدور الرئيسى فى التفاعل مع الدول الأخرى وفى مواجهة المؤسسات التى تبحث عن الربح ، وتلك التى لا تبحث عن الربح مثل الجمعيات الأهلية وذلك داخل كل مجتمع^(٢).

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤.

٣- أطروحة الإقليمية :-

يعتبر مفهوم الإقليمية مفهوماً متبايناً ، فبعض الباحثين فى العلاقات الدولية يعتبر الإقليمية نشاطاً بين الدول يتدرج من مجرد التنسيق بين السياسات إلى التكامل فى سوق مشتركة مثل حالة الاتحاد الأوروبى ، وهو فى نظر البعض الآخر تفاعل بين المحلى والإقليمى فى المجال الاقتصادى والسياسى ، وتوجد الآن نظرة شائعة للإقليمية على أنها وسيلة تتبعها نماذج النظم الرأسمالية المختلفة للمناورة مع مشكلات التكامل الكونى الذى تدفع إليه العولمة ، ويكشف عن صدق هذه الملاحظة تعدد صور الإقليمية باعتبارها إحدى وسائل الحفاظ على الاختلافات بين النظم ، وفى نفس الوقت بحسبانها محاولة للوصول إلى حل وسط مع الاقتصاد الكونى ، وهناك رأى آخر يرى أن الإقليمية فى الواقع لا تمثل حلاً وسطاً ، بل هى فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة ، ومن ناحية أخرى يبرز رأى مضاد يذهب إلى أن الإقليمية عمل مكمل لذيوع العولمة ، وكأنها خطوة من خطوات الوصول إلى العولمة الكاملة.

وهناك خلاصة يقدمها البعض تتمثل فى أن العولمة ، وإن كانت فى نفس الوقت مجموعة من العمليات و أيدىولوجية للإدارة الاقتصادية ، فإن الإقليمية تعد مظهراً من مظاهر العولمة تتقاطع معها ، ولا يمكن فهمها بدون فهم ظاهرة العولمة ، أما المحلية فهى تمثل تياراً

مضاداً للعولة يمكن أن يؤدي إلى فهم مختلف للقضاء السياسى والحدود الإقليمية ، فالعولة تقلل من مكونات المشروع التقليدية وهى الأرض والعمل ورأس المال ، وذلك فى ضوء الصناعات التى تقوم على المعرفة ، بحيث أصبحت هى أهم مكون من مكونات المشروع الصناعى المعاصر^(١).

٤- أطروحة الثورة الاتصالية ورمزها البارز هو شبكة الإنترنت :

فعادة ما يشار إلى شبكة الإنترنت باعتبارها رمزاً للثورة التكنولوجية والاتصالية ، والتى هى الآن من أبرز علامات العولة الاتصالية ، وكفى أن نشير إلى ما يسمى بالتجارة الإلكترونية

غير أن النظر إلى العولة باعتبارها ثورة تكنولوجية أساساً قد يؤدي إلى إغفال المشكلات التى يلاقيها تيار الليبرالية الجديدة الآن وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع عدالة التوزيع ، وهكذا فإن هذه الأطروحة قد تعود إلى نوع من أنواع الحتمية التكنولوجية فى عصر سقطت فيه الحتمية فى العلم والطبيعة والمجتمع.

ويتمثل البعد الثالث للنموذج المعرفى المقترح فى مجالات السياسة المختلفة ، التى تظهر فيها قوى متصارعة متعددة يقوم بعضها على أساس الاعتراض على بعض سياسات العولة ، وفى بعض الأحيان رسم خطط لمقاومتها ، ويلمس هذا البعد مباشرة الإشكالية الكبرى التى

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤.

تواجه مختلف الدول فى الوقت الراهن ، ولا فرق فى ذلك بين الدول الغنية والدول النامية. ويعنى بذلك على وجه التحديد العلاقات المتغيرة بين الدول والأسواق والمجتمع المدنى.

ولا شك أن الدولة القومية صيغة أساسية استقرت منذ عشرات السنين، باعتبارها الوحدة الرئيسية التى تكون النظام الدولى ، وهذه الدولة قامت أساساً على تقديس حدودها حتى أن حروباً متعددة قامت حين اخترقت فيه هذه الحدود من قبل دول أخرى، ومن ثم يمكن القول بأن النظام الدولى حكمته طوال القرن العشرين اعتبارات الجغرافيا السياسية.

غير أن المتغيرات العالمية والتى عمقت من آثار العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية قد أتت اعتبارات الجغرافيا السياسية لتتصد بدلا منها اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية بمعنى أن التفاعلات الاقتصادية بين الدول - ويغض النظر عن مشكلة الحدود - أصبحت لها اليد العليا فى رسم السياسات الخارجية لهذه الدول وفى تحديد مصالحها القومية، وفى صياغة برامج الأمن القومى ، ومن هنا شهدنا صعوداً بارزاً للتكتلات الإقليمية مثل " الاتحاد الأوروبى " والنافتا " و "الآسيان " قامت أساسا لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول المنضمة إليها قبل تحقيق أى أهداف سياسية أو ثقافية .

ومن ناحية أخرى تصاعدت معدلات "العلاقات متعددة الأطراف" التي لا تلقى بالا إلى مسألة الحدود الجغرافية ، وإنما هي تتجاوزها لتركز على مضمون العلاقات غير أنه إلى جانب ذلك لا ننكر أن الدولة القومية نتيجة للإقليمية المتصاعدة ولتأثير موجات العولمة المتدفقة ووجهت بمشكلة تقلص مجال سيادتها ، مما يخلق فى الواقع توترات شديدة لم تحل حتى الآن^(١).

ثالثاً : النشأة التاريخية للعولمة :-

إذا كان تعريف العولمة صعباً ، فإن تحديد متى برزت العولمة كحقيقة حياتية أكثر صعوبة ، وإن كان هناك إجماع بأن العولمة كمصطلح قد برز خلال التسعينات وأصبح بعد ذلك واسع التداول ، فإنه لا يوجد إجماع حول تاريخ ولادة العولمة كواقع اقتصادى ، وربما ثقافى وسياسى معاش وليس من السهل تحديد لحظة ولادة العولمة ، كما أنه ليس من السهل الإجابة على السؤال حول متى برزت العولمة ؟ وربما يعود الغموض حول الإجابة على ذلك إلى تلك المعانى والمضامين المختلفة التى أعطيت لمصطلح العولمة " فإذا كانت العولمة تعنى حركة لدمج العالم ، فحركة دمج العالم قديمة كل القدم ، وإذا كانت العولمة تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية ، فإن ربط العالم

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

بروابط اقتصادية بدأ فعليا، وكما يقول "إيمانويل والرشتاين" "مع بروز نمط الإنتاج الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي قبل أكثر من ٣٠٠ سنة، أما إذا كانت العولمة هي تجسيد لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة، والتي تؤدي إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان، وبالتالي زيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش، فإن العولمة هي حقيقة حياتية جديدة لم تبرز إلا خلال تسعينات القرن الماضي، أخيراً، إذا كانت العولمة تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية وسياسية، وبالتالي بروز نظام اقتصادي عالمي موحد وثقافة عالمية موحدة ومجتمع عالمي واحد، فإن العولمة غير موجودة حتى الآن، والعالم القائم حالياً هو امتداد للعالم القديم وما زال متمسكا كل التمسك بالحدود بما في ذلك الحدود الجغرافية، وحتم الحدود السياسية والتي تتجسد في شكل الدول التي تحاول أن تؤكد أنها مازالت الوحدة الارتكازية في العالم المعاصر^(١).

وإذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة، يمكن أن نعتمد على النموذج الذي صاغه "رولاند روبرتسون" في دراسته "تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي" والذي حاول فيه أن يرصد المراحل المتتالية لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان،

(١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٥٥ - ٥٦.

ونقطة البداية عنده هي ظهور " الدولة القومية الموحدة " على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، ذلك أن ظهور المجتمع القومى منذ حوالى منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة ، وأن الدولة القومية المتجانسة والتجانس الثقافى والمواطنين الذين يخضعون لإدارتها، تمثل تشكيلا لنمط محدد من الحياة ، ويمكن القول فى الحقيقة أن شيوع المجتمعات القومية فى نهاية القرن العشرين هو فعل من أفعال العولة ، بمعنى أن إذاعة ونشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومى كصورة من صور الاجتماع المؤسسة ، كان جوهرياً بالنسبة لتعجيل العولة التى ظهرت منذ قرن من الزمان ، وهناك مكونان آخران للعولة - بالإضافة إلى المجتمعات القومية هما مفاهيم "الأفراد" و "الإنسانية" وبناء على هذه الاعتبارات صاغ روبرتسون نموذجاً من خلال تعقب البعد الزمنى التاريخى الذى أوصلنا إلى الوضع الراهن والذى يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتعقيد وينقسم النموذج إلى خمس مراحل كما يلى^(١):-

١- المرحلة الجنينية:-

استمرت فى أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر ، وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات

(١) السيد يسين ، فى مفهوم العولة ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١١ .

القومية ، واضعافا للقيود التي كانت سائدة فى القرون الوسطى ، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية ، وسادت نظرية عن العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة.

٢-مرحلة النشوء :

استمرت فى أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده ، فقد حدث تحول حاد فى فكر الدولة المتجانسة الموحدة ، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية ، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة فى الدولة ، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية ، ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية فى المجتمع الدولى ، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

٣-مرحلة الانطلاق :

واستمرت من عام ١٨٧٠ وما بعده حتى العشرينات من القرن العشرين وظهرت مفاهيم كونية مثل " خط التطور الصحيح " ، والمجتمع القومى "المقبول" وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية ، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية فى "المجتمع الدولى" وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية

ومحاولة تطبيقها ، وحدث تطور هائل فى عدد وسرعة الأشكال الكونية
للاتعمال ، وتمت المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل ،
ووقعت فى هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ، ونشأت عصبة الأمم .

٤-الصراع من أجل الهيمنة :

استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات ،
وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة
بعملية العولمة ، والتي بدأت فى مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية
حول صور الحيدة وأشكالها المختلفة ، وقد تم التركيز على الموضوعات
الإنسانية بحكم حوادث الهولوكست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان
وبروز دور الأمم المتحدة.

٥-مرحلة عدم اليقين :-

بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات فى التسعينات
وقد تم إدماج العالم الثالث فى المجتمع العالمى ، وتساعد الوعى الكونى
فى الستينات ، وحدث هبوط على القمر وتعمقت قيم ما بعد المادية ،
وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة ، وشيوع الأسلحة الذرية ،
وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية ، وتواجه
المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل
المجتمع نفسه ، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا من

خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة ، وظهرت الحقوق المدنية ، وأصبح النظام الدول أكثر سيولة ، وانتهى النظام الثنائي القومية ، وزاد الاهتمام فى هذه المرحلة بالمجتمع المدنى العالمى ، والمواطنة ، وتم تدعيم نظام الإعلام الكونى .

ويرى أحد الباحثين أن ظاهرة العولة عمرها خمسة قرون على الأقل ، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة ، منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية ، وأنه من المهم إدراك هذه الحقيقة و التأكيد عليها ، ولكن من المهم أيضا الاعتراف بأن أشياء جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولة فى الثلاثين عاما الأخيرة منها ما يلي^(١) :-

١- انهيار أسوار مالية كانت تحتوى بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولة ، ومن ثم اكتسح تيار العولة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو أخرى عنها ، وأهم هذه الأمم هى بالطبع أمم أوروبا الشرقية والصين التى انتهت عزلتها الاختيارية أو أجبرت بطريقة أو بأخرى على التخلي عن هذه العزلة^(٢) .

(١) جلال أمين ، العولة والدولة ، فى : العرب والعولة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٥٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

٢- الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يجرى تبادلها بين الأمم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر ، لم تعد صادرات دولة "اقل نموا" تنحصر فى مادة أولية واحدة ، ولا وارداتها فى عدد محدود من السلع ، كما كان الحال فى ظل الاستعمار التقليدى ، ولا الاستثمار الأجنبى يكاد ينحصر فى إنتاج المادة الأولية وتطوير البنية الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج ، بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت ، وكذلك الواردات ، كما تعددت وتنوعت المجالات التى ينتقل إليها رأس المال الأجنبى بحثا عن فرص الربح^(١).

٣- ارتفعت نسبة السكان - فى داخل كل مجتمع أو أمة - التى تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به فلقد مرت مصر مثلا بفترات خلال القرنين الماضيين كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومى أكبر مما هى عليه الآن، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها من إجمالى الاستثمار ، أعلى أيضا مما هو عليه الآن ، ومع ذلك كانت نسبة السكان ، المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا ، حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان ، حتى من كان منهم يساهم فى إنتاج السلعة التصديرية الأولى ، وهى القطن ، تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجى فى نمط حياتها وتفكيرها.

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٤.

ولم يعد الأمر كذلك على الإطلاق ، فلقد أصبح نحو سدس السكان على الأقل يقيمون مباشرة أو بطريق غير مباشر من السياحة وحدها ، ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من أفراد أسرهم العاملين خارج مصر ، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت ، حتى بيوت أفقر الفلاحين^(١).

٤- ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية ، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات ، أو على الأقل هو العنصر الذى ينمو بأكثر سرعة. كانت الثلاثين عاما الأخيرة هى الحقبة التاريخية التى أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم لا يتوقف على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال ، بل أصبح استيرادا مباشرا عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهى قابضة فى مكانها^(٢).

٥- أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية فى تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار ، بل المهيمن على هذا الانتقال ، هى الشركات المتعددة الجنسية ، فلقد ظلت العلاقات بين الدول

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٥٤ - ١٥٥.

والأهم لعدة قرون تتم فى الأساس عن طريق شركات قد تسمى بالدولية ، ولكن نشاطها يقتصر على عدد محدود من الدول ، أو حتى على العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة ، ولا تتخذ العالم كله ، كما تتخذ الشركات متعددة الجنسية اليوم مسرحا لعملياتها ، سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج أو التسويق^(١).

٦- طرأ خلال هذه العقود الأخيرة تغير ملحوظ على مركز الدولة من هذا النمى فى العلاقات بين المجتمعات ، فلقد اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون بيزوغ ظاهرة الدولة القومية ، حيث تطلب التقدم التكنولوجى وزيادة الإنتاجية فى ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها ، بعد أن كان محددا بالمقاطعة ، فحلت الدولة محل الإقطاعية ، كما تطلب التقدم التكنولوجى أيضا زيادة الإنتاجية تطلبا غزو الأسواق الخارجية ، الأمر الذى تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوى يمكنها من منافسة الدول الأخرى فى الحصول على هذه الأسواق الخارجية الحديثة ، أى المستعمرات ، وحمايتها ، وكان نمو حجم السوق فى مرحلة من المراحل ، ضروريا لنشأة الدولة ونمو قوتها ، ولكن النمو فى حجم السوق هو

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٥.

أيضا الذى حتم بدوره فى العقود الأخيرة ، بداية التضاؤل فى قوة الدولة ، وكما حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجيا منذ نحو خمسة قرون ، تحل اليوم الشركات متعددة الجنسية تدريجيا محل الدولة ، والسبب فى الحالتين واحد هو التقدم التكنولوجى وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع^(١).

رابعاً: القديم والحديث فى العولمة: حالة مصر:-

كانت مصر أول دولة عربية تتصل بالحضارة الغربية الحديثة نتيجة للحملة الفرنسية عليها منذ مائتى عام ، ولكنها شهدت ، خلال هذين القرنين ، تعاقب فترات من الانفتاح النسبى على الغرب وفترات من العزلة النسبية والحماية . وبعد ذلك العمر القصير للحملة الفرنسية ، مرت مصر بفترة استغرقت ما يقرب من نصف قرن من المساهمة النشطة فى التجارة الدولية ، واستعارة وسائل التكنولوجيا الحديثة والمهارات من الخارج ، ولكن فى إطار استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلى والتي اعتمدت فى الأساس على المواد الأولية المنتجة محليا ، واعتمادا كليا تقريبا على السوق المحلية ، واعتمادا تاما على المدخرات الوطنية^(٢).

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٥٥ - ١٥٧.

(٢) جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي ١٧٩٨ - ١٩٩٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت . ١٩٩٩ ، ص .

تلت ذلك فترة استغرقت نحو ستين عاما (١٨٥٤ - ١٩١٤) تدخل فيها العقود الثلاثة الأولى من الاحتلال البريطاني لمصر ، فتحت فيها أبواب الاقتصاد والمجتمع على مصاريعها للمؤثرات الخارجية ، فزادت بشدة مساهمة مصر فى التجارة الدولية ، وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر ، وزاد بسرعة عدد الأجانب المقيمين فيها ، وشهدت الزراعة المصرية تحولا جذريا بسبب تطبيق أساليب الري الحديثة ، كما شهدت أنماط الاستهلاك التى ظلت على حالها تقريبا دون تغير يذكر طوال النصف الأول من القرن انقلابا خطيرا فى نصفه الثانى^(١).

ثم اضطرت مصر خلال فترة ما بين الحربين (١٩١٤ - ١٩٤٥) كما اضطرت كثير من دول العالم الأخرى ، إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر توجهها إلى الداخل ، ولكن مصر عادت إلى الاندماج فى الاقتصاد العالمى والتفاعل معه خلال العقد التالى لانتهاى الحرب العالمية الثانية ، ثم حدث فى العقدين التاليين (١٩٥٦ - ١٩٧٤) أن عادت مصر إلى اتباع سياسة التوجه إلى الداخل ، فعلى الرغم من أنها استمرت فى الاعتماد بشدة على التجارة الخارجية ، بل وخلال هذين العقدين اعتمدت أيضا بشدة على المعونات الخارجية ، وعلى استيراد التكنولوجيا والخبرة الأجنبية ، فان سياسة التصنيع خلال هذين العقدين اعتمدت اعتمادا

(١) المرجع السابق ، ص ٨٩.

يكاد يكون تاما على السوق المحلية . و أبدت أيضا حذرا بالغاً من الاستثمارات الأجنبية الخاصة^(١) .

ثم بدأت مصر من جديد ، ابتداء من منتصف السبعينات ، بمرحلة من الاندماج المتزايد فى الاقتصاد العالمى : مزيداً من تحرير التجارة الخارجية ، وتشجيعاً متزايداً للاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وانفتاحاً أكثر فأكثر على التكنولوجيا الحديثة ، بما فى ذلك وسائل نقل المعلومات والأفكار وأنماط الاستهلاك ، فتبنت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من أن التصريحات الرسمية قد تفاوتت ، منذ ذلك الوقت ، فى قوة التعبير عن الالتزام بهذه السياسة ، فإن الأبواب التى فتحت فى عام ١٩٧٤ لم يجر إغلاقها قط بعد ذلك ، واستمرت مصر تساهم بدرجة متزايدة فى تيسار العولمة^(٢) .

واتسمت هذه الحقبة الأخيرة من حقبة انفتاح مصر على الاقتصاد العالمى ، وهذه الحقبة التى اقترنت بشيوع استخدام تعبير العولمة ببعض السمات التى تميزها عن الحقبة السابقة لاندماج الاقتصاد المصرى بالعالم الخارجى تتمثل فيما يلى^(٣) :-

(١) المرجع السابق ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٩٠ - ٩٢ .

أولاً : يلاحظ زيادة درجة التنوع فى السلع والخدمات التى تكون الآن قائمة الصادرات وقائمة الواردات المصرية ، وكذلك تنوع شركاء مصر فى التجارة الخارجية ، إن نسبة التجارة إلى الدخل القومى المصرى هى بلا شك أقل الآن مما كانت فى فترات معينة من القرن الماضى والعقود الأولى من القرن الحالى ، ولكن تجارة مصر الخارجية فى ذلك الوقت بعكسها الآن ، كانت تسيطر عليها سلعة واحدة : هى القطن الخام، وشريك واحد هو بريطانيا .

ثانياً : هناك الآن أيضا تنوع أكبر بكثير فى ميادين جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، فمنذ مائة عام ، كانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى مصر تكاد تقتصر على مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية ، وكانت القروض الأجنبية لمصر تكاد تقتصر على القروض المقدمة إلى حاكم مصر ، أما الآن ، فالاستثمارات الأجنبية الخاصة تمتد لتشمل فروعاً متنوعة من الصناعة التحويلية والسياحة والبنوك وغيرها من الخدمات ، والقروض الأجنبية تقدم بدرجة متزايدة إلى مشروعات القطاع الخاص أيضا ، بالإضافة إلى القروض المقدمة إلى الدولة ومشروعات القطاع العام .

ثالثاً: زادت بشدة نسبة السكان الذين يقومون بنشاط يتصل بشكل أو بآخر بالاقتصاد العالمى ، فعبر فترة طويلة امتدت إلى ما يقرب من قرن ونصف قرن ، منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى منتصف القرن العشرين ، ظلت الغالبية العظمى من الشعب المصرى تكاد لا تستخدم أى سلعة مستوردة من الخارج ، ولا تحقق لنفسها ، فى الوقت نفسه ، نفعا يذكر من تصدير القطن ، فلقد ظل معظم المصريين طوال تلك الفترة يعيشون على حد الكفاف بينما كانت درجة درايتهم بالأفكار وأنماط الحياة الأجنبية منخفضة للغاية ، أما اليوم فإننا نرى بعض السلع المستوردة فى بيوت الغالبية العظمى من المصريين ، بما فى ذلك بيوت كثير من أشد العائلات الريفية فقرا .

وعلى الرغم من أن عدد المصريين المشتغلين أو المتصلين على نحو أو آخر بتصدير النفط ، هو عدد صغير للغاية ، فقدرة عدد العائلات المصرية التى تحقق نفعا ماديا ، مباشر أو غير مباشر من السياحة ، بنحو مليونى أسرة أى نحو سدس السكان ، كما أن هناك عددا مماثلا من الأسر المصرية يحصل على تحويلات من المصريين العاملين بدول النفط العربية ، هذه التحويلات التى تمثل الآن أهم مصدر من مصادر العملة الأجنبية فى مصر .

رابعاً : تلعب الآن الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية دوراً هاماً في إدماج مصر بالاقتصاد العالمى ، إذ تعمل فى مصر الآن أكثر من ٤٠٠ شركة من الشركات متعددة الجنسية ومع بداية التسارع فى عملية الخصخصة فى مصر ، ينتظر أن تزيد مساهمة هذه الشركات فى الاقتصاد المصرى ، كذلك تلعب المؤسسات الدوليتان العتيدتان ، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، دوراً مهماً فى التعجيل باندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى ، مما لا تجد له مثيلاً فى تجارب مصر السابقة فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية .

وهذه السمات الأربع التى قد تجعل اندماج الاقتصاد المصرى بالاقتصاد العالمى يبدو وكأنه ظاهرة جديدة تماماً ، مما قد يبرر استخدام هذا اللفظ الجديد " العولمة " ، قد جعلت الآثار المترتبة على هذا الاندماج أبعد مدى وأعظم من أى أثر قد تكون مصر عرفتته فى الماضى لاتصالها بالعالم الخارجى ، فتيار العولمة الآن يكاد يلمس كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر^(١).

(١) المرجع السابق ، ص ٩٢.

محتويات الكتاب

الصفحة

الموضوع

مقدمة

٧

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع وفروعه

١٥

أولاً : تعريف علم الاجتماع

٢٩

ثانياً : فروع علم الاجتماع

الفصل الثاني

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

٣٩

أولاً : علاقة علم الاجتماع بالفلسفة

٤١

ثانياً : علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد

٤٣

ثالثاً : علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة

٤٥

رابعاً : علم الاجتماع والتاريخ

٤٧

خامساً : علم الاجتماع وعلم النفس

٤٩

سادساً : علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

٥٢

سابعاً : علم الاجتماع والديموجرافيا

٥٤

ثامناً : علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

٥٥

تاسعاً : علم الاجتماع والقانون

٥٧

عاشراً : علم الاجتماع والجغرافيا

تعقيب

٦٠

الفصل الثالث

مناهج البحث في علم الاجتماع

٦٧

مقدمة

٧٣

أولاً : البحوث الكشفية أو الاستطلاعية

٧٤

ثانياً : البحوث الوصفية

٧٥

ثالثاً : البحوث التشخيصية أو التجريبية

٧٦

ثانياً : مناهج البحث الاجتماعي

٧٧

أ- المنهج التاريخي

٨٢

ب- المنهج التجريبي

٨٥

ج- المنهج المقارن

٨٧

د- المنهج الإحصائي

٨٨

هـ- القياس الاجتماعي

٩٢

ثالثاً : مراحل البحث

٩٣

رابعاً : أدوات جمع البيانات

١٠٣

خامساً : العينات

١٠٧

تعقيب

الفصل الرابع

طرق البحث الاجتماعي

١١٤	مقدمة
١١٥	أولاً : المسح الاجتماعي
١٢١	ثانياً : دراسة الحالة
١٣١	ثالثاً : الطرق الاسقاطية
١٣٥	رابعاً : الطرق الاحصائية لجمع البيانات

الفصل الخامس

علم الاجتماع في العالم العربي

١٤٧	مقدمة
١٤٩	أولاً : الفارابي
١٥٦	ثانياً : ابن سينا
١٦٠	ثالثاً : ابن ماجه
١٦٦	رابعاً : ابن خلدون

الفصل السادس

علم الاجتماع في العالم الغربي

١٩٣	أ- فرنسا
٢٣١	ب- بريطانيا

٢٥٥	ج- ألمانيا
٢٩٤	د- أمريكا

الفصل السابع

مجالات حديثة في علم الاجتماع

٣٣٧	مقدمة
٣٣٩	أولاً : السياسة والمجتمع
٣٥١	ثانياً : الاقتصاد والمجتمع
٣٦٣	ثالثاً : الاتصال والاعلام
٣٨٣	رابعاً : التنمية
٣٩٥	خامساً : القانون والناس

الفصل الثامن

العولة

٤٠٩	تمهيد
٤١١	أولاً : تعريف العولة
٤٢٦	ثانياً : النموذج المعرفي للعولة
٤٣٨	ثالثاً : النشأة التاريخية للعولة
٤٤٧	رابعاً : القديم والحديث في العولة

دار المصطفى للنشر والتوزيع